





9vvl



٢١٧٢

شرح

شرح المنهاج للنووي، تأليف جلال الدين المحلي، محمد  
ابن أحمد - ٨٦٤ هـ. كتب في القرن الثاني عشر الهجري  
تقديراً.

ج ١ (١٥٥ ق)

٣١ س

٢١ × ٣٠ سم

٦٨٨٩

نسخة حسنة، استكمل أولها وآخرها بورق مختلف  
وخط مغاير، خطها نسخ معتاد، طبع سنة ١٢٨٣ هـ.

الظاهرية (الفقه الشافعي): ١٦٥ : الاعلام ٦ : ٢٣٠

١- المذهب الشافعي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف  
الدين المحلي علي - بتاريخ النسخ ج - شرح جلال  
الدين المحلي علي - بالمنهاج .

١٣٩٤

١٣٩٤



فهرسة ربع ونصف من المحلى من الطهارة الى الاقدار

باب الغسل ٩	باب الوضوء ٩	باب اسباب الحدث اربعة ٤	كتاب الطهارة ٢
باب النجاسة ١٠	باب السجيم ١٢	باب الحيض ١٥	كتاب الصلاة ١٩
باب صفة الصلاة ١٤	باب شروط الصلاة ٢٤	باب تبطل الصلاة ٢٥	باب سجد ٢٦
كتاب صلاة الجماعة ٣١	باب صلاة المسافرين ٣٩	باب صلاة الجمعة ٤٣	باب صلاة بين ٤٦
باب سجود على الرجل ٥٣	باب صلاة العيدين ٥٣	باب صلاة الكوفيين ٥٥	باب صلاة الاشقاء ٥٦
كتاب الزكاة ٧٢	باب زكاة البنا ٧٢	باب زكاة الفطر ٨٥	باب من تلزم الزكاة ٨٧
كتاب الحج ٩٩	باب المواقيت ١٠٢	باب الاحرام ١٠٢	باب دخول مكة ١٠٤
باب الربا ١١٨	باب النهي عن ابيوع ١٢٠	باب الخمار ١٢٣	باب التوبة والافتراء ١٢٤
كتاب السلم ١٣٤	باب القراض مندوب ١٣٤	كتاب التفليس ١٤٢	باب النسيئة في الغفل ١٤٢
باب الصبي ابوه ثم جد ١٤٦	باب الصلح هو قحان ١٤٦	باب الحوالة ١٤٩	باب الضمان ١٥٠
كتاب الشركة ١٥١	كتاب الوكالة ١٥٢	باب الوكالة جائدة من للمانبين ١٥٤	

مكتبة جامعة الملك  
رقم التبرعات  
١٣٩٤  
١٣٨٩  
الرقم:  
العنوان:  
المؤلف:  
تاريخ النسخ:  
اسم النسخ:  
عدد الأوراق:  
ملاحظات:



٢  
 كان رقيق قد وقع في سبيل محمد بن رسول وقد صبح لا تباع  
 ولا يهوى على ملائكة من جنات عرشه الشوق في ولاده وولاد  
 اولاده لعن الله على جاريته وموهوبه

هذا ما كان في  
 هذا الموضع  
 الاصل قاله  
 في الاصل

12

هذا ما كان في  
 هذا الموضع  
 الاصل قاله  
 في الاصل

١٢



















250

وإهداء الطيارة العاصية  
إلى أرواح الطيارة العاصية



فرع اذا نوى التيمم او الشطط مع نية معتبرة في وضوءه ولا يضره التشريك لانه حاصل وان لم ينو وهل يشاء ذلك  
او لا قال ابن عبد السلام لا احرز لوطا وقال القزالي رحمه الله ينظر للباحث والى اسل فانه كان الباعث الذي ينوي فلا احرز  
لوطا والديني فلا احرز بقدره وان شأوا بياضا قفا وهما هو المعتد كما قال الشيخ واقره  
**الاستباحة** بل لا بد من نية الرفع معها لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة للحدث وتلك  
تلك نية رفع لشهوة النية الاستباحة ومن نوى نية الرفع مع نية معتبرة كنية مما تقدم **حالة** ذلك ان لم ينو  
في النية المعتبرة في التيمم حصول من غير نية والثاني يضره للاشتراك في النية بين العادة وغيره  
ونية التيمم كنية التيمم فيما ذكر ونوى ما يندب له وضوءا كنية اي نوى الوضوء لقراءة القرآن  
او غيرها يجوز له ذلك لا يكفيه في النية **الاصح** لان ما يندب له الوضوء جائز مع الحدث فلا يفتن  
قصده قصده رفع للحدث والثاني يقول قصده حالة كماله فيتضمن قصده ما ذكر **وعب قربة بالادب**  
**الوجه** اي لا يغسله فلا يكفي قربة بما بعد الوجه طولا او المفسولات وجوبا عنها ولا بما قبله لانه سنة  
تابعة للواجب **وقيل** يكفي قربة ما بسنة قبله لانها من جملة الوضوء كغسل الكفين ولو وجدت النية  
في انشاء غسل الوجه دون اوله كفت وجوب اعادة المفسولات قبلها كما قاله في مخرج المذهب فوجه  
قربة بالادب لا يعتد به **ولم يفرق بين اعضاء** اي الوضوء كان ينوي عند غسل الوجه رفع للحدث عنه  
وهكذا **الاصح** كما يجوز تفريق افعال الوضوء والثاني لا كما لا يجوز تفريق النية في الصلاة على اجزاها  
**الثاني غسل وجهه** قال تعالى فاعلموا وجوهكم وطولا ما بين منابت شعر راسه غاليا ومن  
**الحية** اي اخرها واما العظام للذنان عليها الانسان السفلى وما بين اذنيه عرضا لان المواجبة للحدث  
منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهر ما ذكره لا يجب غسل داخل العين ولا يمسح في منتهى العين  
من الوجه وان لم يستل العبارة **فموضع الشعر** وهو ما نبت على الشعر من اللحية وليس من موضع الشعر  
هو ما يحس منه الشعر من مقدم الراس وعنده احرز بقوله غاليا **وكذا الخدين** اي ما بين اذنيه من الوجه  
من الوجه في الخدين اذ بيضاء الوجه وهو ما يندب عليه الشعر لطيف بين ابتداء العذار والجمجمة  
يقاد النسا او الاشراف تخية شعره يتبع الوجه **لا التعانف** بفتح الزاي **وهما ما كان لكفان النسا**  
اي ليسا من الوجه لانها في ذؤوب الراس **فموضع الخدين من الراس** **والاصح** لا  
تصل شعره بشعر الراس ونقل الرافعي في شرحه ترجيح عن الاكثرين وتبع في الحزب جميع القول الاول  
**وعب غسل وجهه** بالوجه واجاب وعاد بالوجه وشارب وقد عرفت شعره بفتح العين  
اي ظاهره او باطنه سواء خفي الشعر او كشف لان كثافته نادرة فالحق بالغالب **وقيل** ان  
كثافته بالمثلثة وقيل لا يجب غسل باطن الكف في جميع لان كثافته مائعة روية باطنه فلا يتبع بالوجه  
**والوجه** **الاصح** لا يجب غسل باطنه ظاهره وباطنه **الابان** كفت **فليس ظاهره** ولا يجب غسل  
باطنه العسل يصل الماء اليه وغسل بعض الخارج عن الوجه بطريق التبعية لم حصول الوجه به ايضا  
**في قوله** **غسل وجهه** من الوجه وغيره كما اذا خفي كان او كشف لا باطنا ولا ظاهرا  
لخروج عن محل الفرض وما ذكر من حكاية القولين في وجوب غسل الخارج لطيف ظاهره وباطنه نقله في شرح  
المذهب عن جماعة وضوءه وحمل كلام الرافعي وغيره في حكاية القولين في وجوب غسل ظاهره الخارج وان  
باطنه لا يجب غسله قولا واحدا على الكثيف واسقط من الروضة الكلام في باطنه الخارج وزاده مع غيره  
هنا على المحرر وعبارة واما اللحية الكثيفة فيكفي غسل ظاهره ما في حد الوجه منها وان كانت خفيفة ففي  
كالشعر لطيفه فغاليا ويجب ايضا غسل ظاهره الخارج من اللحية في احو القولين انتهى ولطيف مآز  
البشرة من خلافه في مجلس الخطاب والكثيف ما يمنع الروية **الاصح** **من الكفين والاذنين**  
**منه** **وقيل** بكر اليم وفتح الفاء والعكس قال تعالى وابدلكم الى الرفاق وذلك على دخولها فعلا على الله  
عليه ولم يفهم وان ابا هريرة توفوا فغسل وجهه فاستغ الوضوء ثم غسل يديه اليمنى حتى اشبع في

العقد

في قوله غسل وجهه  
بالوجه واجاب وعاد  
بالوجه وشارب وقد  
عرفت شعره بفتح  
العين

في قوله غسل وجهه  
من الوجه وغيره  
كما اذا خفي كان  
او كشف لا باطنا  
ولا ظاهرا

العقد ثم اليسرى حتى اشبع في العقد ثم مسح براسه ثم غسل رجله اليمنى حتى اشبع في الساق ثم غسل رجله  
اليمنى حتى اشبع في الساق ثم قال هكذا رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ وان قطع بعض الاقدام  
من اليدين واليد مؤنثة غسل باقى منه **ومن يوفقه** بان فك عظم الذراع من عظم العضد **فان قطع**  
**العضد** يجب غسله على المشهور لانه من المرفق ومقابله يقول لا وانما وجب غسله حالة الاتصال المرفق  
عنه المرفق ومنهم من قطع بالوجوب وحجة اصل الروضة **ومن يوفقه** **نوب غسل باقى عضده** بما  
نظمت الجليل وسبق **الاصح** **لبشرة راسه** او شعره بفتح العين **في قوله** او حد الراس بان  
لا يخرج بالمدة ولو خرج بالمدة لم يكن المسح على الخارج قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم انه صلى الله  
عليه وسلم توضأ بتأنيته وعلى العمامة فذكر على الاكتفاء بمسح البعض والرأس مذكور **والاصح** **جواز غسل**  
لانه مسح وزادة وجواز وضع اليد عليه **بالمدة** حصول المقصود من وصول البذل اليه ومقابله **الاصح**  
فيها يقول ما ذكره لا يسمى مسح **الاصح** **غسل رجليه مع كعبيه** من كل رجل وجه العظام الثابتين  
من الجانبيين عند مفصل الساق والقدم قال تعالى وارجلهم الى الكعبين قري في المسح بالثبوت  
والجواز عطا على الايدي لفظا على الاول ومعنى في الثاني لجزء الجوار والفصل بين المعطوفين للاشارة  
الى الترتيب بتقديم المسح على غسل الرجلين ودرا على دخول الكعبين في الغسل فعلة صلى الله عليه وسلم  
كما تقدم في حديث مسلم في اليدين وغسل الرجلين هو الاصل وسيأتي جواز المسح على الفين بذكر **الاصح**  
**ترتيب هذا** اركان ذكره من البداية بغسل الوجه ثم اليدين ثم الراس ثم الرجلين للاتباع كما في حديث مسلم  
 وغيره السابق **فلو اغتسل احدكم** بنية الوضوء بذكره **فالاخوات** **ان اغتسل احدكم** بنية الوضوء بذكره  
**ومكث** قدر الترتيب **مع الوضوء** **والاصح** وان لم يكن تقدير الترتيب بان غطى وجهه في حاله من غير مكث  
**فلا يجب له الوضوء** **قلت** **الاصح** **لا مكث** **والاصح** لان الغسل يكفي للحدث الاكبر فلا يصح اولى  
وقيل لا يصح المكث ايضا لان الترتيب فيه تقدير لا تحقيق **مسكت** اي الوضوء **الحديث** لولا  
ان اشق على امي لا مكرهم بالسواك عند كل وضوء اي امر اجاب رواه ابن عزيه وغيره وحديث اذا  
استكثمت فاستكثموا عرضا رواه ابو داود في مسنده والمراد عرض الانسان قال في الروضة كوجاهات  
من الجاهات الاستيلاء طولا لا يخرج الله **مسكت** حصول المقصود به واولاه الاركان قال ابن مسعود  
كنت احبني لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواك من اراك رواه ابن حبان **الاصح** **لانه** لا يسمى  
استيلاء والثاني يكفي واختاره في شرح المذهب حصول المقصود ويكفي باصبع غيره قطع كما قاله في  
الرقائق ونية في باطنه زيادة المستقي والمستقي منه على المحرر **مسكت** **حديث** الشيخين لولا  
ان اشق على امي لا مكرهم بالسواك عند كل صلاة اي امر اجاب **وقيل** **مسكت** **لانه** لا يسمى  
عليه ولم اذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك اي يركب رواه الشيخان وروى الفاضل وغيره حديث  
السواك مطهرة للفم يغني اليم وكسرها الى آلة تنظف من الوجبة الكريهة **والاصح** **لا العمل بعد الزوال**  
حديث الشيخين لم يلقوا في الصائم اطيب عنده من ريح المسك والخلق بضم اللام والتغير والمراد الخلق  
من بعد الزوال حديث امي في شهر رمضان خسا قال راما الثانية فاهم يسون وخلق افواههم  
اطيب عنده من ريح المسك رواه الحسن بن سفيان في مسنده وابوابه السعفاء في أماليه وقال هو  
حديث حسن كما ذكره المصنف في شرح المذهب عن حكاية ابن الصلاح والمسابع الزوال واطيبيته الخلق  
لا على طلب البقاء ففكره **والثانية** **اول** **لما روى** **الناس** **غيره** عن انس قال طلب بعض اصحابنا  
النبى صلى الله عليه وسلم وضوءا فمجرد وضوءه صلى الله عليه وسلم هل مع احدكم ما فاق ما فاق وضوءه بركة  
الذي فيه الماء ثم قال توفوا بسم الله فزيت الماء يقول من بين اصابعه حتى تروضوا وكانوا يمشون وروى

في قوله غسل وجهه  
بالوجه واجاب وعاد  
بالوجه وشارب وقد  
عرفت شعره بفتح  
العين

في قوله غسل وجهه  
من الوجه وغيره  
كما اذا خفي كان  
او كشف لا باطنا  
ولا ظاهرا

في قوله غسل وجهه  
من الوجه وغيره  
كما اذا خفي كان  
او كشف لا باطنا  
ولا ظاهرا

في قوله غسل وجهه  
من الوجه وغيره  
كما اذا خفي كان  
او كشف لا باطنا  
ولا ظاهرا

في قوله غسل وجهه  
بالوجه واجاب وعاد  
بالوجه وشارب وقد  
عرفت شعره بفتح  
العين



A fragment of a parchment manuscript, likely from the same source as the other pages. It features several lines of handwritten Arabic script in a cursive style. The parchment is aged and discolored, with some visible wear and tear at the edges.

يقطع الى عبادة اذا استمر  
بعض عباده فان ا

للمبالغة في النقص كالنقص  
للمذهب انه مباح تركه وفعله



والشاعى

والشأن الذي انعم الله عليه مدة الإقامة فقط **شرطه** ان يلبس بعد الخلع الحديث الاول فلو لبس قبل خلع رجليه وخلاها  
فيه لم يجز للمسيح الا ان يترجم لمن موضع القدم ثم يدخلها فيه ولو ادخل احداهما بعد غسلها ثم غسل الاخرى وادخل  
لم يجز للمسيح الا ان يترجم الاولى من موضع القدم ثم يدخلها فيه ولو غسلها في سابق الخلق ثم ادخلها موضع القدم جاز  
للمسيح ولو ابتدأ اللبس بعد غسلها ثم احدث قبل وصولها الى موضع القدم لم يجز للمسيح ودخل في قوله طهر وضوء  
دام الحديث كاستحاضة وضوء المضموم اليه التيميم لم يضر فيجوز بناء المسح عليها ويستفاد به ما كان يستفاد  
بذلك الوضوء لو بقي من وضوء او غسل او غسل نقط ان كان فعله فرض ويجب الترجع في الوضوء لفرض آخر  
**على رءوسه** وهو القدم بكسبه من كل الجوانب غير الاخرى فلوروى عنه بان يكون واسع الرأس لم يضر ولو كان به عرق  
في محل الفرض ضرر قليل وكثر ولو عقرت البطانة والظاهرة بكسر اولهما والباقي صفيق لم يضر والاخر ولو عقرت  
من موضعين غير متجازين لم يضر **ما حرم** خلاف الفحص المتخذ من جلد الميتة قبل الذابح قال في شرح المذهب و  
التنجس فلا يكفي للمسيح عليه ان لا تنزع الصلاة فيه التي هي المقصود الاصل من المسح وما عداها من مس المصحف وغطه  
كاتبه لما كان باسفل الخلق غائبة معفو عنها يصح منه ما لا يخفى عليه ذكره في شرح المذهب ويؤخذ من  
كلامه الداعي كالموجز ان الحكم المذكور لا يعمى المعفو عنها فيستفاد بالمسح هذه الصورة قبل التطهير عن النجاسة من  
المصحف وحمله كما قال الجويني في التصرة **يمكن تباع المني فيه** **لا يرد مساهل الحائض** عند اللط والتزاحم وغيرها  
مما حرمت به العادة بخلاف ما يمكن كذلك لغلظه كخشية العظيمة او رقة كورب الصوفية والمتخذ من الجلد  
الضيق او غير ذلك كسنته اوضيقه فلا يكفي للمسيح عليه ولو كان ضيقا يتبع بالمشي عن قرب كفي المسح عليه  
**قبل وجوبه** فلا يكفي للمسيح على المصنوب لانه رخصه والرخصة لا تنال بالمعاصي والاجماع لا يشترط ذلك في  
المسيح على المصنوب كالوضوء بما مضى ومغسوب وعلم المروق وعلم الحارير للرجل وغيره وقوله حلالا لاسان  
وما بينهما احوال من ضمير يلبس اي وهو لهذه الصفات **لا يرد مساهل الحائض** **لا يرد مساهل الحائض** اي نفوذه الى الرجل كما  
في المحرر لو صب عليه كافي شرح المذهب كالتباعد مع كونه قويا كما في البسيط **لا يرد مساهل الحائض** لان خلاف الغالب من خلق  
المنصرف اليها فوضو المسح والثالثة تجري كالمتحرر فلهذا من موضع وبطانت من اخر وان نزل الماء منه الى  
الرجل لو صب عليه ولو كان المنسوج لا يمنع وصول بلل المسح الى الرجل لحقته لم يجز للمسيح عليه كما جزم به المأثور  
وهو خارج بشرط امكان تباع المني **لا يرد مساهل الحائض** **لا يرد مساهل الحائض** اي نفوذه الى الرجل كما  
الرخصة وردت في الثاني لغوم الحاجة اليه والوجوب في لام الحاجة اليه والثاني يجري لان شدة البرق قد تجتحي الى  
لبسه وفي ترغبه عند كل وضوء للمسيح على الاسفل شقة وجاب بان تدخل يديه بينهما ويضع الاسفل ولو لم يكن  
الاسفل صالحا للمسيح فهو كاللحافة ويجوز المسح على الاعلى وما ولو لم يكن الاعلى صالحا للمسيح فهو كقبة تلقى على  
الاسفل فان مسح الاسفل والاعلى ووصل البلل الى الاسفل بقصد او بقصد هاهنا واطلق اجزاء وان قصد  
الاعلى فقط فلا ولوم يصح واحد منها بالمسيح فواضح ان الاجزاء **لا يرد مساهل الحائض** **لا يرد مساهل الحائض** اي نفوذه الى الرجل كما  
الستي والارتفاق به والثاني لا كالموقف على قذبة قطعة ادم واعلمها بالشد فانه لا يصح عليها فرق بعسر  
الارتفاق به في الازالة والاعادة مع استيفار المسافر ولو فتحت الحري بطل المسح وان لم يظهر من الرجل  
شيء اذ امتشي طهر **وينبغي** **لا يرد مساهل الحائض** **لا يرد مساهل الحائض** اي نفوذه الى الرجل كما  
العقب واليمين على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى لاساقه اليسرى الى اطراف الاصابع من تحت مفرا بين اصابع  
يديه ولا يسر استعيا به بالمسيح ويكره تكراره وكذا غسل الخلق وقيل لا يجري ولو وضع يده المبتلة عليه ولم  
يمرها او قطر عليها اجزاء وقيل لا يجري بحرقه وغيرها **لا يرد مساهل الحائض** **لا يرد مساهل الحائض** اي نفوذه الى الرجل كما

الأول



الرويات

من حيث الثانية لا في كل منهما ولو وجد  
كالخمر وهي المخمر من ماء العنب و  
غيره من الخشخاش السكر فإنه حرام ليس نجس  
لأن الخشخاش المذاب **مستبرأ**  
تغليبا للنفس والأصل في نجاسة الكلب  
ولا يرد ذلك بالعقود  
فكر إلى أصلها ما يورث  
ولا يورث الحلق بالعقود

ولا يردكم الحقود  
ولا يفتش المزاب  
نظر الى اصحابكم







التي هي هذه الاعتقاد المجازم لما قبل بعد النظر والاستدلال والشك هو التردد بين التقيضين على السواء والظن هو الاستدلال بالراجح  
غير جائز والوجه هو الاعتقاد المبرور بأحد التقيضين

مطهرة لما تقدم في المستعمل ورفع الحدث فان انفصلت متغيرة او غير متغيرة ولم يظهر للحل فحجة قطعا وزيادة وزنا  
بعد اعتبار ما يافيه الحل كالنفي في الامح وهل يحكم بما استدل على فيما اذا انفصلت متغيرة او زيادة الوزن ولا اثر فيه  
يذكر وجهان احدهما في التهمة نعم والمستعمل في الفكرة الثانية والثالثة ازالة النجاسة ظهور وقيل طاهر فقط  
**ولو خشي ما في الخل والديس والدهن** فذكر المصلحة في ذلك **ولو خشي ما في الخل والديس والدهن** فان يصب عليه  
ماء في انا يغليه ويحرك خشية حتى يصل الى جميع اجزائه اذا سكن وعلا الدهن الماء ابيض الاناء من اسفل ليجي الماء  
بناء على اشتراط العصر ورد هذا الوجه حديث ابي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفارة تموت في السمن فقال  
ان كان جامدا فالتقوها وما حولها وان كان مايعا فلا تقربوه وفي رواية ذكرها الخطاي فارقوه فلو لم يكن يظهر لم  
يقول فيه ذلك وقد اعد المصنف المسئلة في باب البيع **باب** **التي هي هذه الاعتقاد المجازم** لما قبل بعد النظر والاستدلال والشك هو التردد بين التقيضين على السواء والظن هو الاستدلال بالراجح  
غير جائز والوجه هو الاعتقاد المبرور بأحد التقيضين

هذا الوجه هو الذي  
في نسخة اخرى  
في نسخة اخرى

في نسخة اخرى  
في نسخة اخرى

التي هي هذه الاعتقاد المجازم

التي هي هذه الاعتقاد المجازم

الباقى للتأنيب ومعها ما والثاني لا يجب استعماله وبعد الى التيمم مع وجوده ولم يجد ترابا وجب  
استعماله قطعا وقيل فيه القولان ولولم يجد الا ترابا لا يكفي للوجه واليدين وجب استعماله قطعا وقيل  
فيه القولان **وجوب شراؤه** اي الماء للطهارة **بشئ مثله** في ذلك الموضوع في ذلك الى التيمم مع وجوده ولم يجد ترابا وجب  
تخن المثل وان قلت **الاختصاص** **التي هي هذه الاعتقاد المجازم** لما قبل بعد النظر والاستدلال والشك هو التردد بين التقيضين على السواء والظن هو الاستدلال بالراجح  
غير جائز والوجه هو الاعتقاد المبرور بأحد التقيضين

في نسخة اخرى

حيوان

في نسخة اخرى  
في نسخة اخرى







حديث التيمم ضربان ضربته للوجه وضربه لليدن الى المرفقين ولو كان التراب ناعما كفى وضع اليدين غير ضرب  
ويقدم عليه عايساره **وعلاوة على اسفله** كافي الوضوء **وعن الغبار** من الكفين ان كان كثيرا بان ينفضهما  
او ينحى منهما التراب لتشوش به في مسح الوجه **ومواكف التيمم كالوضوء قلت وكذا الغسل** في مواكفة كالوضوء  
كاذكه الراجح في الشرح في باب الوضوء اما من الموالاة فيها وفي القدم يجب **ويستحب لفريق اصابعه** او اي  
اول كل ضربة لانه يبلغ في اثاره الغبار فلا يحتاج الى زيادة على الضربتين **ويجب نزاع حلقه في الثانية والله اعلم**  
بصل التراب الى حلقه واما في الاولى فمدوب ليكون مسح جميع الوجه باليد ومن **تيمم لفقداء فوجده ان**  
**في صلاة تطل تيممه** بالاجماع **انما يقرب** وجوده **بما يحيط** بخلقه **وما اذا اقرب** بما يحيط فلا يبطل **والصلاة**  
**لاستغفاره** اي التيمم كصلاة المقيم كما سياتي **بطلت على المشهور** والثاني لا يلزمها حفظه عما حرمتها والحال في  
كافي الروضة وغيرهما وجهان وعبر في المحرر بالاجماع وفي شرح المذهب بالمشهور بعد حكاية الثاني ومما قلناه من ان  
له مخالف لا صلاحه السابق **وان تيمم** كصلاة المسافر كما سياتي **فلا تبطل** فضا كانت او نفلا **وقيل يبطل**  
**المثل** لقصور حرمة عن حرمة الفرض **والاجماع** في الفريضة **ليقوضا** ويبطل بولها **افضل** من اقامها حيث  
وسع الوقت لذلك والثاني اتمامها افضل **والاجماع ان التبطل** **ايما** **وركتين** في النفل المطلق اذا وجد الماء  
قبل اتمامها فيسلم عنها ما يتوضا ويصلي ماشاء **الاجماع** **ان يركع** **عدا** **فيتمه** وان تجاوز ركتين لان عقادنية عليه و  
مقابل الاجماع في الاول انه يجاوز ركتين ماشاء وفي الثاني انه لا يجاوز ركتين ولو كان المنوي ركعة ابرز عليها  
**ولا يصلي تيمم فريضة** لانه طهارة ضرورة **ويتبطل ماشاء** لان النفل لا يختص بوقت فيه **والنذر** بالمعنى **كفرض** في  
الانحر والثاني لافله ان يصلي مع الفرض الاصل **والاجماع** **صحة** **جاء** **مع** **فرض** **لشبه** صلاة الجنازة بالنفل في  
جواز الترك وتعيينه عند انفراد المكلف عارض والثاني لا ينحصر لها موضع في الجملة والفرض بالفرض شبه  
والثالث ان لم تتعين عليه صحت وان تعينت فلا تنقض ايضا مع ثقل نيته في اصح الاوجه في شرح المهذب  
وعبر فيه بالمع كانه لا يفيد الصحة في المفرد المعبرة في الحر من باب اولي **والاجماع** **ان من نسي** **اصدا** **للمن** **لا يعلم**  
عنهما **كفاه** **تيمم** **لأن** **الفرض** **واحد** **وما عداه** **وسيلة** **له** **والثاني** **يجب** **تحسين** **لوجوب** **الحسن** **وان**  
**نسي** **مختلفين** **لا يعلم** **غيره** **ما صلي** **كل صلاة** **من نسي** **تيمم** **وان شاء** **تيمم** **من نسي** **وصلى** **الاول** **ولربما** **لا** **اي** **الصحيح**  
**والظهر** **والعصر** **والغروب** **وبالتالي** **انما** **جاء** **منها** **التي** **يؤدونها** **اي** **الظهر** **والعصر** **والغروب** **والعشاء** **فخرج** **عما**  
عليه **لان** **لا** **يخلو** **ان** **تكون** **المسببان** **الصحيح** **والعفاء** **واحداهما** **مع** **احد** **الثلاث** **او** **تكون** **من** **الثلاث** **وعلى**  
**كل** **صلي** **كل** **منها** **بتيمم** **والثاني** **هو** **المستحسن** **عند** **الاصحاب** **وقوله** **ولا** **مثال** **لا** **شرط** **او** **نسي** **متعقبن** **لا**  
**يعلم** **غيره** **من** **صلوات** **بومين** **صلي** **للمن** **من نسي** **تيمم** **وفي** **الوجه** **السابق** **بعشر** **تيممات** **ولا** **تيمم** **لفرض** **قل**  
**وقت** **فعله** **لان** **التيمم** **طهارة** **ضرورة** **والضرورة** **قبل** **الوقت** **ويدخل** **في** **وقت** **الفعل** **بما** **يجتمع** **فيه** **الثانية** **من**  
**وقت** **الاولى** **وكذا** **النفل** **الموقت** **كالرواتب** **مع** **الفرائض** **وصلاة** **العید** **لا** **تيمم** **قبل** **وقته** **في** **الاجماع** **والثاني**  
**يجوز** **ذلك** **لترسعة** **في** **النفل** **وصلاة** **الجنازة** **كالنفل** **ويدخل** **وقتها** **بانقضاء** **الفعل** **وسايق** **في** **الوجه** **الجنازة** **كرأيتها**  
**قبل** **التكفين** **فيكره** **التيمم** **لها** **قبله** **ايضا** **كما** **يؤخذ** **من** **شرح** **المذهب** **والصلاة** **المندورة** **في** **وقت** **معين** **كالفرض**  
**الاصلي** **والنفل** **المطلق** **تيمم** **في** **كل** **وقت** **ازاده** **الاوقات** **الكرائية** **ومن** **لم** **يجدها** **ولا** **اتراب** **كالجوس** **في** **موضع**  
**ليس** **فيه** **واحد** **منها** **لزمه** **في** **الوجه** **ان** **يصلي** **الفرض** **طهارة** **الوقت** **ويجوز** **اذا** **وجد** **احدهما** **وفي** **القديم** **اقوال**  
**اصحاب** **يندب** **له** **النفل** **والثاني** **يجرم** **وتعقيد** **عليه** **ها** **والثالث** **يجب** **ولا** **يعيد** **حكمه** **في** **اصل** **الروضة** **واختاره**  
**في** **شرح** **المذهب** **في** **عموم** **قوله** **كل** **صلاة** **وحب** **فعلها** **في** **الوقت** **مع** **خلل** **لم** **يجب** **قضاء** **ها** **في** **قول** **قال** **ابن** **الزبي** **وهو**

١٧  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاهله

اللهم عليه وسلم  
سبحه وقله صلى

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من هذه

بسم الله الرحمن الرحيم

لا نوما و ليلة  
 مقدارها اربعة  
 عشرون ساعة  
 مضطربة بالجنون والارهاق  
 اعتبارا على اعادة احواله

والله اعلم بالصواب

[illegible]























ما نصلي به هذا ما ذكره الرازي وقال في الروضة الخمار ما قاله غيره انه ان اراد سفل ففرض عين ولا يفرض  
كفاية وصحة في شرح المذهب وغيره ومن صلي بالاجتهاد في الخط في الجهة في الوقت او بعده **قضية المذهب**  
والثاني لا يجب القضاء بعد الاجتهاد **فلو تيقنه فيها وجب استيفاء ما بنا على القضاء** ويخرج على مقابلة  
الى جهة الصواب ويتمها وان تغير اجتهاده فظروا الصواب في جهة غير جهة الاول **عمل بالثاني والقضاء**  
لما فعله بالاول لان الاجتهاد لا ينفذ بالاجتهاد سوا تغير بعد الصلاة ام فيها حتى لو صلي صلا اربع ركعات  
**اربع جهات بالاجتهاد اربع ركعات** فلا قضاء لها لما ذكره ويندرج في عبارة المصنف الخط في التيامن او التيسار  
فان تيقنه بعد الصلاة اعادها وفيها استيفاء على الاظهر فيها وان ظنه بالاجتهاد بعد الصلاة لم يوترأ  
فيها الخوف وانما **باب سنة الصلاة** وكيفيتها وهي تشتمل على فروع تسمى اركانها وعلى سنن تاتي  
معها **باب ثلثة عشر** وفي الروضة سبعة عشر عندها الظاهر في محالها الاربع من الركوع وما بعده  
اركانا وجعلها هنا كالحزب من ذلك وهو اختلاف في اللفظ دون المعنى **النية** وهي المقصد فان صلي ركعة  
اي ادا ان يصلي ما هو فرض **وجب قصد فعله** بان يقصد فعل الصلاة وهي هنا معاد النية لاها لا  
تنوي ذلك قيل انها شرط **وتعيين** بالرفع من ظهر او غيره **والاخر وجوب نية الفرضية** مع ما ذكره الصافي  
بالصلاة المعتادة ليتعين بنية الفرضية للصلاة الاصلية والثاني بقوله هو منصرف اليها بدون هذه النية  
فلا يجب بخلاف المعتادة فلا ينصرف اليها الا بقصد الاعادة **دون الاضافة الى الله تعالى** فلا يجب لان العبادة  
لا تكون الا لله وقيل يجب ليحقق معنى الاخلاص **والاخر انه يصح الاداء بنية القضاء** وعكسه هو قول الا  
كثير من القائلين بان لا يشترط في الاداء بنية الاداء ولا في القضاء بنية القضاء وعدم الصحة مبني على  
اشترط ذلك ومراهم كما قاله في الروضة الصفي بن نوري جاهل الوقت لغيره او نحو اي طائفة اخرج الوقت  
او بقاءه ثم تبين الامر بخلاف ظنه اما العالم بالحال فلا تنعقد صلاته قطعا لتلاعبه فقله في شرح المذهب  
عن نصهم **والنفل والوقت والسبب كالفرض فيما سبق** من اشتراط قصد فعل الصلاة وتعيينها  
كصلاة عيد الفطر والغير وصلاة المضي وراتبة العشاء والوتر وصلاة الكسوف او استسقاء **وفي**  
**اشترط بنية النفلية** **وجها** كما في نية الفرضية **قلت الصفي لا يشترط بنية النفلية** **والاخر** لعدم المعنى  
المعلل به في الفرضية وفي اشتراط بنية الاداء والقضاء والاضافة الى الله تعالى بخلاف السابق **ويكفي في**  
**النفل المطلق** وهو ما يتقيد بوقت ولا سبب **نية فعل الصلاة** لحصولها ولم يذكرها هنا خلافا في اشتراط  
نية النفلية ويمكن مجبه كما قال الرازي ويحي للثاني في الاضافة الى الله تعالى **والنية بالقلب** فلا يكفي النطق  
غفلة ولا ينظر النطق بخلاف ما فيه كان قصد الظاهر وسبق لسانه الى العزم **ويذهب المنطق** بالنزوي **قيل**  
**التكبير** ليساعد اللسان القلب **الثاني التكبير** **الاخر** ويتعين فيها **القادر الله** **الكبر** لان صلي الله عليه  
ولم كان يستفتح الصلاة به رواه ابن ماجه وغيره وقال صلوا كما رايتهم في اصلي رواه البخاري فلا يكفي الله  
الكبر ولا الرحمن الكبر ولا تقربا **لا تمنع الاشارة الى الكبر** زيادة اللام **وكذا الله عظيم الكبر** **والاخر**  
الثاني نظر الزيادة فيه لاستقلالها بخلاف الاولى **لا كبر الله** اي كيكفي **الصحيح** **لانه لا يسمي تكبيرا** **والثاني**  
يمنع ذلك **ومن غير** وهو ناطق عن التكبير **ترجم** عنه باي لغة شاء ولا يحد له في غيره من الادكار **وجب النفل**  
**ان قدر عليه** ولو بالسفر الى بلد اخر وبعد النفل لا يجب قضاء ما صلا به بالترجمة قبله لان يكون اخره مع  
التمكن منه فانه لا بد من صلا فيه بالترجمة عند ضيق الوقت لمؤمنه **وجب القضاء** لتعريضه بالتأخير **ويجب**  
على المخرج تحريك لسانه وشفتيه ولهاية بالتكبير قدر ما كان قال في شرح المذهب وهكذا حكم شريعه وسلامه

الكبير

وساير

وساير اذكاره **وبين رفع يديه في تكبيرة حذو منكبيه** حديث ابن عمر رضي الله عنهما عليه ولم كان يرفع يديه حذو  
منكبيه اذا افتتح الصلاة متفقا عليه قال في شرح مسلم وغيره معنى حذو منكبيه ان يخذل اطراف اصابعه اعلا  
اذنيه واهما به شجي اذنيه وراحتاه منكبيه وذلك حذو وما ينصرف منه **معجزة والاخر** في وقت الرفع **رفع**  
**ابتدائه** اي التكبير والثاني يرفع قبل التكبير ويكبر مع حط يديه وسوا على الاول انما التكبير مع الحط ام لا  
قيل بين انما اوهما معا **وجب قرأ النية بالتكبير** يعني يجب قرأها باوله واستصحبها الى اخره كما في الروضة  
واصلها الى روعه **وقيل تكفي قرأها باوله** ولا يجب استصحبها الى اخره وقيل يجب بسطها عليه ويتصور  
قرأها باوله بان يستحضر ما ينوي قبله **الثالث القيام** في فرض **القادر عليه** في حالة الاحرام به وهذا  
معنى قوله في الروضة كاصلا يجب ان يكبر قائما حيث يجب القيام **وشروطه نصب** **قادر** وهو عظم الظاهر  
فان وقوفه مخيا الى امامه او خلفه او ما بين اليمين واليسار **حيث لا يسمي قائما** **يقيم** **فان لم يطق اتصلا**  
**وصار كركم** **ككبر** وغيره **فما الصبي** **ان ينفذ ذلك** لقوله من الانصاب **ويزيد اجتهاد ركوعه** **ان قدر على الزيادة**  
وقال الامام بقعد فاذا وصل الى الركوع ارتفع اليه لان حده بفارق حد القيام فلا يتأدى القيام به **وقد**  
**لوامكنه القيام** **دون الركوع** **والسجود** **لعلته** **بظهوره** **قام** **وفعله** **ما بقدر ما كانه** في الاتخاذ **لها بالصلب** **فان**  
**عجز** **في الرقبة والراس** **فان عجز** **او ما** **اليهما** **وخرج عن القيام** **بان يلحقه** **به مشقة** **شديدة** **او زيادة** **فرض**  
**او خوف** **العرق** **او دوران** **الراس** **في السفينة** **فقد كفى شأنا** **وافتر الله افضل من ربه** **في الاخر** **لانه**  
**فعود** **عبادة** **بخلاف** **التربع** **وعكسه** **وجبه** **بان لا يترأس** **لا يثمين** **عن فعود** **النشء** **بخلاف** **التربع** **ويجوز**  
**للخلاف** **في فعود** **النفل** **وبكره** **الاقعاء** **في هذه** **المقعود** **وساير** **فقدت** **الصلاة** **بان يجلس** **الشخص** **على ركبته**  
**وهي** **اصل** **التخزين** **ناصبا** **ركبته** **ودليله** **حديث** **نبي** **رسول** **الله** **صلي** **الله** **عليه** **وآله** **وسلم** **ان** **الاقعاء** **في** **الصلاة** **صححة**  
**الحاكم** **ثم** **يفتح** **هذا** **المصلي** **قاعدا** **لركوعه** **حيث** **تخلو** **جبهته** **ما قدم** **ركبته** **وهذا** **اقل** **ركوعه** **والاكمل** **ان**  
**تخاض** **موضع** **محموده** **وركوع** **القاعدا** **في** **النفل** **كذلك** **وهي** **على** **وزاد** **ركوعه** **القائم** **في** **الحايات** **وساير** **فان**  
**عجز** **المصلي** **عن** **الوقوف** **بالمعنى** **السابق** **صلي** **جنبه** **اليمين** **استجبا** **يا** **ويجوز** **على** **اليسار** **فان عجز** **عن** **الجنب**  
**فستلقيا** **على** **ظهره** **ورجله** **للقبلة** **والاصل** **في** **ذلك** **حديث** **البخاري** **ان** **صلي** **الله** **عليه** **وآله** **وسلم** **قال** **للعمران** **ابن**  
**حصين** **وكانت** **به** **بواسير** **صل** **قايما** **فان** **لم** **تستطع** **فقاعدا** **فان** **لم** **تستطع** **فعلى** **جنب** **زاد** **النسي** **فان** **لم**  
**تستطع** **فستلقيا** **لا يكلو** **الله** **نفسا** **الاوسع** **ثم** **اذا** **صلي** **على** **هيئة** **من** **هذه** **الهيئة** **وقدر** **على** **الركوع** **والسجود**  
**اقي** **بها** **والا** **او ما** **بها** **مخيا** **وقرب** **جبهته** **من** **الارض** **بحسب** **الامكان** **والسجود** **اخفض** **من** **الركوع** **والقادر**  
**على** **القيام** **النفل** **قاعدا** **وكذا** **المصطفى** **في** **الاخر** **حديث** **البخاري** **من** **صلي** **قايما** **ثم** **واقض** **ومن** **صلي** **قاعدا** **قله**  
**نصف** **اجر** **القيام** **ومن** **صلي** **يا** **يما** **قله** **نصف** **اجر** **القاعدا** **والمراد** **بالنفل** **المصطفى** **واليمين** **افضل** **من** **اليسار**  
**كما** **قاله** **في** **شرح** **مسند** **ابن** **عبد** **الرحمن** **للكركوع** **والسجود** **وقيل** **يومي** **بها** **ومقابل** **الاخر** **يقول** **لن** **يقبس** **الاضطجاع** **على**  
**الوقوف** **الاضطجاع** **يحكي** **صورة** **الصلاة** **بخلاف** **الوقوف** **قال** **في** **شرح** **مسند** **ابن** **عبد** **الرحمن** **ان** **كان** **الاضطجاع** **لم**  
**يصح** **الرابع** **القراءة** **اي** **الفاخرة** **كاسياتي** **وبين** **بعد** **الترجم** **بفرض** **او** **نفل** **دعاء** **الاقتحاح** **خوارج**  
**وجهي** **لذلك** **فقط** **السموات** **والارض** **حينما** **سما** **وما** **انا** **من** **المشركين** **ان** **صلا** **في** **رأس** **وحياتي** **وما** **في** **سنة**  
**العالمين** **لا** **شريك** **له** **وبذلك** **ما** **رت** **وانا** **من** **المسلمين** **لا** **يتابع** **في** **ذلك** **رواه** **مسند** **الاكملة** **مسلم** **فان** **جانب** **تم** **التعويذ**  
**للقراءة** **لغوله** **تعالى** **فاذا** **قرأت** **القرآن** **فاستعذ** **بالله** **من** **الشیطان** **الرجيم** **اي** **اذا** **ردت** **قرآنه** **فقل** **اعوذ**  
**بالله** **من** **الشیطان** **الرجيم** **وبسرها** **اي** **دعاء** **الاقتحاح** **والفقوذ** **في** **السرية** **والجهرية** **وفي** **قول** **يستحي** **لجهرية** **لجهر**

وساير



بالنعوذ وسبعون ركعة في الزهد لأنه يبتدى فيه قراءة **والأولى** كما بعد هاو الطريق الثاني قولان أحدهما  
هذا الثاني ينعوذ في الأولى فقط لأن القراءة في الصلاة واحدة **وتعني** الفاعلة **كل ركعة** حديث الشيخين  
لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة لما في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في رواية ابن حبان وغيره ثم أقرباهم  
القرآن إلى أن قال ثم اصنع ذلك في كل ركعة **الأولى** **سبوق** فإنها لا تشعير فيها على الأخرى التي في صلاة الجماعة  
**والبسملة** منها أي من الفاتحة عملاً لأنه صلى الله عليه وسلم عدّها آية منها صحح ابن خزيمة والحكم ويكنى في ثبوتها من حيث  
العمل الظن **وتشديد** أي أنها لا تقرأ في غير الصلاة المشددة ووجهها شامل لغيرها ولو ادعى أنها أي في  
بدلها **مطامير** فرائده تلك الكلمة **والأخرى** لتعنيها النظم والثاني يصح لغير التبيين بين الحرفين على كثير من  
الناس **وتجب** ترتيبها بأن يأتي بها على نظم المعروف ولو بدت بنصفها الثاني لم يعتد به ويبنى على الأول لأن سبي  
بتأخيرها ولم ينطّل الفصل ويستأنف أن تعديا وطال الفصل **وموال** بأن يأتي بأجزائها على الواحدة **فان** **خلل**  
**ذكر** كتيب كذا في قطع الموالاة وإن قل **فان** **تعلق** بالصلاة كتمامه لقراءة **أما** **وهو** عليه إذا تعلق  
فيها **فلا** يقطع الموالاة في **الأخرى** بناء على أن ذلك مندوب وقيل ليس بمندوب فيقطعها ويقطع السكوت العبد  
الطويل لا شعاره بالأجزاء عن القراءة **وكذا** **يسير** قصده **تقطع** القراءة في **الأخرى** والثاني لا يقطع لأن قصد  
القطع لا يوتر وحده والسكوت ليس بوتر وحده فكذا إذا اجتمعوا وحوايه المنع **فان** **جهل** **الفاصلة** أي يعرفها  
وقت الصلاة بطريق أي تعذرت عليه لعدم العلم أو المصنف أو غيره ذلك **فمنع** **آيات** متوالية يأتي بأجزائها  
الفاتحة التي هي سبع آيات بالبسملة **فان** **تعلق** **عن** **التوالي** **تتفرقة** **فقلت** **الأخرى** **المقصود** **جواز** **التفرقة** **مع** **حفظ**  
**متوالية** **وإن** **أما** **فان** **تعلق** **عن** **القرآن** **أي** **بأن** **يكون** **غيره** **كتسيع** **وتفصيل** **قال** **البغوي** **يجب** **سبع** **أنواع** **من** **الذكر** **و**  
**قال** **الأمم** **لا** **أخالف** **في** **الروضة** **كأصلها** **والأول** **أقرب** **ولا** **يحرر** **بفتح** **حروف** **البدل** **من** **قرآن** **أو** **ذكر** **عن** **الفاتحة**  
**في** **الأخرى** **وحروف** **بما** **يوثرت** **وحروف** **بما** **قرأ** **ماله** **بالألف** **والثاني** **يجوز** **سبع** **آيات** **أو** **سبعة** **أدكار** **أو** **قل** **من**  
**حروف** **الفاتحة** **كما** **يجوز** **صوم** **يوم** **قصير** **قضاء** **عن** **يوم** **طويل** **ودفع** **بأن** **يضم** **خلف** **زمانه** **طولا** **وقصر** **فلم** **يعتبر**  
**في** **قضاياه** **مساواة** **بإختلاف** **الفاتحة** **لا** **يختلف** **فاعتبرت** **ببذلها** **المساواة** **فان** **أما** **يجوز** **شأن** **قرآن** **وذكر** **وقوله**  
**الفاتحة** **في** **ظنه** **ولا** **يترجم** **عنها** **إختلاف** **التكبير** **لفوات** **الأخرى** **إن** **قرأ** **فيها** **ودون** **بفتح** **عقب** **الفاتحة** **لقد** **أما** **الأمين** **للااتباع**  
**رواه** **ابوداود** **وغيره** **وهو** **ضعيف** **الميم** **بالله** **وجوز** **القصر** **وهو** **اسم** **فعل** **يعني** **استحب** **بفتح** **عقب** **الفاتحة** **لقد** **أما** **الأمين** **للااتباع**  
**في** **الجهري** **مع** **تأويل** **أما** **فان** **لا** **يتفق** **له** **ذلك** **أما** **عقب** **تأويله** **في** **الظاهر** **تبعاله** **والثاني** **يشير** **كالتكبير**  
**المنفرد** **يجزئ** **به** **أيضا** **وتس** **سورة** **بعد** **الفاتحة** **أي** **الثالثة** **والرابعة** **والأخيرة** **للااتباع** **في** **الشيخين** **رواه** **الشيخان**  
**ومقابل** **الظاهر** **دليله** **الاتباع** **في** **حديث** **مسلم** **والاتباع** **في** **الظاهر** **والعصر** **ويقاس** **عليها** **غيرها** **والسورة**  
**على** **الثاني** **أقصر** **كما** **اشتمل** **عليه** **للحديث** **وسياق** **أخر** **الباب** **سن** **نظير** **بل** **قراءة** **الأولى** **على** **الثانية** **في** **الأخرى**  
**كذا** **الثالثة** **على** **الرابعة** **على** **الثاني** **ثم** **في** **ترجيحهم** **الأول** **تقديم** **للدليل** **الثاني** **على** **دليل** **الثاني** **المثبت** **عكس**  
**الراجح** **في** **الأصول** **لما** **قام** **عندهم** **في** **ذلك** **والعبارة** **تصدق** **بالأمام** **والمنفرد** **وبالمأموم** **وفي** **تفصيل** **بأن**  
**قلت** **فان** **سبق** **بها** **من** **صلاة** **نفسه** **قراها** **فيها** **حين** **تأذرها** **كما** **على** **النص** **والإمام** **للاختلاص** **صلاته** **من**  
**السورة** **ذكره** **الرافعي** **في** **الشرح** **أخر** **للصلاة** **للجماعة** **وهو** **مفترع** **على** **القولين** **فيها** **وقيل** **على** **الثاني** **فقط** **ولا**  
**سورة** **للمأموم** **في** **الظهرية** **للنهي** **عن** **قراؤها** **رواه** **ابوداود** **وغيره** **بل** **يسمع** **لقراءة** **الأمام** **قال** **التعالى** **وأذا** **قري**  
**القرآن** **فاستمعوا** **له** **وان** **بعد** **فمن** **قراؤه** **أو** **كانت** **الصلاة** **سرية** **في** **السورة** **في** **الأخرى** **والثاني** **لا** **أطلاق** **النهي**  
**وإن** **ورد** **في** **الفجر** **وبين** **للصبح** **والظهر** **طوال** **الفصل** **والعصر** **والعشاء** **أو** **سأطه** **والغروب** **قصار** **حديث**

هذا السبع الفصل من القرآن  
هو السبع الفصل من القرآن  
والسبع الفصل من القرآن  
والسبع الفصل من القرآن  
والسبع الفصل من القرآن

النساء وغيره في ذلك وأول الفصل الجرات كما صح في الدقائق قال بعضهم وطواله إلى عم ومنه إلى الضحى  
أو ساطه ومنه إلى آخر القرآن قصارة **ولصبح** **للمعة** **في** **الأولى** **المزمل** **وفي** **الثانية** **هل** **في** **بكالها** **للااتباع**  
**رواه** **الشيخان** **وهذا** **تفصيل** **السورة** **فيما** **سبق** **ويشأ** **أصل** **للااتباع** **ببقره** **شي** **من** **القرآن** **لكن** **السورة**  
**أحب** **حتى** **أن** **السورة** **القصيرة** **أولى** **من** **بعض** **سورة** **طويلة** **أي** **وإن** **كان** **أطول** **كما** **يؤخذ** **من** **الشرح**  
**وفي** **أصل** **الروضة** **أولى** **من** **قد** **رهبان** **طويلة** **للمأمور** **الركوع** **ومعلوم** **أنه** **أخفاء** **وأقل** **للقيام** **أن** **يجزئ**  
**قوله** **رب** **أرحم** **رحمته** **إذا** **أراد** **وضعها** **عليها** **وهو** **معتدل** **للملقة** **سالم** **اليد** **والركبتين** **ولو**  
**كان** **التمكن** **من** **وضع** **الركبتين** **على** **الركبتين** **بالأختصاص** **وحده** **أو** **مع** **الأختصاص** **لم** **يكن** **ذلك** **في** **الركوع** **والراحلة**  
**ما** **عدا** **الأصابع** **من** **الكف** **كما** **ساق** **في** **السجود** **وتقدم** **ركوع** **القاعد** **بعلم** **أبنته** **حيث** **ينفصل** **لغير** **من** **الركوع**  
**بأن** **تستقر** **أعضاؤه** **قبل** **رفع** **رأسه** **وقوله** **عليه** **وسلم** **للسجدة** **ثم** **أركع** **حتى** **تطأ** **بها** **الركبتين** **والركبتين**  
**متفق** **عليه** **ولا** **يقصد** **به** **غيره** **أي** **بالهوى** **غير** **الركوع** **فلو** **هو** **لشأنه** **فعله** **عند** **بلوغ** **حد** **الركوع** **ركوعا**  
**لم** **يكن** **عند** **بل** **عليه** **أن** **يعود** **للقيام** **ثم** **يركع** **وأكد** **تسوية** **ظهره** **وعنه** **كالصفيحة** **للااتباع** **رواه** **مسلم**  
**ونصب** **سابقه** **لأنه** **أخر** **ركبته** **يؤيده** **وتفرقة** **أصابع** **للااتباع** **رواه** **في** **الأول** **بخاري** **وفي** **الثاني** **ابن**  
**حبان** **وغيره** **للقلة** **أي** **لجها** **لأنه** **أشرف** **للجها** **ويكنى** **أبنته** **أبنته** **ويؤيده** **لأمر** **أي** **يرفع** **أحد**  
**مكبتيه** **مع** **ابتداء** **التكبير** **كما** **تقدم** **في** **تكبير** **الأحرام** **ويقول** **سبحان** **في** **العظيم** **فلا** **للااتباع** **رواه** **في** **التكبير**  
**الرفع** **الشيخان** **وفي** **التستيج** **مسلم** **وفي** **تثليثه** **ابوداود** **ولا** **يرد** **الأمام** **على** **التسبيحات** **الثلاث** **تحقيقا** **على**  
**المأمومين** **ويزيد** **المنفرد** **لله** **للكف** **وتكلمت** **وكذا** **سألت** **خشع** **كسبي** **وبصرى** **وعنه** **وسقط** **وعنه**  
**وما** **استنقذ** **به** **قدي** **لله** **رب** **العالمين** **للااتباع** **رواه** **مسلم** **إلى** **العصبي** **وابن** **حبان** **إلى** **أخره** **لطوله** **جعل**  
**زيادة** **للمنفرد** **والحق** **به** **أمام** **قوم** **محصورين** **ورضوا** **بالتطويل** **السادس** **اعتدال** **فأما** **الحديث** **ثم** **أرفغ**  
**حق** **تقدم** **لأنه** **متفق** **عليه** **والمصلي** **قاعدا** **يعود** **بعد** **الركوع** **إلى** **التعود** **مطمئنا** **لما** **في** **حديث** **النبي** **صلاته**  
**في** **رواية** **ابن** **حبان** **وغيره** **فإذا** **رفعت** **رأسك** **إلى** **من** **الركوع** **فأقم** **صليتك** **حتى** **ترجع** **العظام** **إلى** **مفاصلها** **ولا**  
**يقصد** **غيره** **فلو** **رفع** **فزع** **أن** **يقرأ** **من** **شي** **لم** **يكن** **رفع** **لذلك** **عن** **رفع** **الصلاة** **وبين** **رفع** **يديه** **حذره** **مكتبيه**  
**مع** **ابتداء** **رفع** **رأسه** **قال** **يلا** **سمع** **الله** **من** **حمده** **فإذا** **انتصب** **قال** **ربنا** **الذي** **لا** **يخفى** **علا** **السجود** **وملا** **الأرض**  
**وملا** **ما** **شئت** **من** **شي** **بعده** **ويؤيد** **للمنفرد** **أهل** **التقاء** **المجد** **أما** **قال** **العبد** **وكلنا** **لله** **عبد** **لما** **انعت**  
**ولا** **معت** **لما** **منعت** **ولا** **ينفع** **الجد** **للكجد** **للااتباع** **رواه** **بخاري** **إلى** **الجد** **ومسلم** **إلى** **أخره** **جعل** **عجرا** **لطوله**  
**زيادة** **للمنفرد** **والحق** **به** **أمام** **قوم** **محصورين** **رضوا** **بالتطويل** **ويجهر** **الأمام** **بسمع** **الله** **من** **حمده** **ويبين** **بما** **بعد**  
**ويبين** **للمأموم** **والمنفرد** **بالجميع** **والمبلغ** **كالأمام** **ذكره** **في** **شرح** **المهذب** **ومع** **سمع** **الله** **من** **حمده** **تقبله** **منه** **وملا**  
**بالرفع** **صفه** **وبالنصب** **حالا** **أي** **ماليا** **بتقدير** **أن** **يكون** **جسا** **وقوله** **من** **شي** **بعدي** **كالركبي** **وسمع** **كرسيه** **السجود**  
**والأرض** **وأهل** **بالنصب** **منا** **إذا** **والنشاء** **المذبح** **والمجد** **العظمة** **وأحق** **مبتدا** **ولما** **نع** **إلى** **أخره** **خبره** **وما** **بينها** **الاعتدال**  
**والبدل** **الغني** **ومتك** **بمعنى** **عندك** **قاله** **الأخضر** **وبين** **الفتوت** **في** **اعتدال** **الثانية** **الصبح** **وهو** **اللام** **تقدم** **في** **فهم**  
**إلى** **أخره** **كذا** **في** **الحج** **ورثمة** **كأن** **الشرح** **وعا** **في** **فهم** **عائيت** **وتولي** **في** **فهم** **توليت** **وبارك** **كأن** **في** **فهم** **اعطيت** **وفي**  
**شرا** **ما** **قضيت** **أنك** **تقضي** **ولا** **يقضي** **عليك** **أنه** **لا** **يزل** **من** **والبت** **تباركت** **ربنا** **وتعاليت** **للااتباع** **رواه** **الحاكم**  
**المستدرک** **عن** **أبي** **هريز** **قال** **كان** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **إذا** **رفع** **رأسه** **من** **الركوع** **في** **صلاة** **الصبح** **في** **الركعة** **الثانية**  
**رفع** **يديه** **في** **دعوا** **بهذا** **الدعاء** **اللهم** **اهدني** **إلى** **أخرا** **ما** **تقدم** **لكن** **لم** **يذكر** **ربنا** **وقال** **صحيح** **رواه** **البيهقي** **عن** **ابن**

بالأختصاص

أي لا يحل لأحد من الغرض من ظهره ولا أعلاه بأشكالها

هذا الحديث هو الصحيح  
والسبع الفصل من القرآن  
والسبع الفصل من القرآن  
والسبع الفصل من القرآن  
والسبع الفصل من القرآن















ولست منها خمسة اولها معرفة الوقت يقينا او ظاهرا كما عبر به في شرح المذهب او يعلم بدخوله  
او ظنه كما عبر به في الروضة كاصلا من صلى بدون ذلك لم تقع صلاته وان وقعت في الوقت وثانيها  
الاستيقاظ على ما تقدم في فصله وثالثها ستر العورة صلى في الخلاء او غيرها فان تركه مع القدرة  
لم تقع صلاته وعورة الرجل حر كان او عبدا ما بين ستره وركبته طرقت البيهقي واذا رجع احدكم امره  
عبده او اجيره فلا ينظر الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة وكذا الامه عورتها ما بين الرقبة  
والركبة في الامم الخاقا لها بالرجل والثاني عورتها كالحرة الاراسها رعودها ما عدا الوجه والكفين  
والراس والثالث عورتها ما لا يبذل منها في حال خدمتها بخلاف ما يبدد كالراس والرقبة و  
الساعد وطرف الساق وسواهن والدورة والمكاشة والمستولية وكذا المبعضة وعورة المرأة ما  
سوى الوجه والكفين ظهرها وبطنها الى التكوين قال تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها وهو منفر  
بالوجه والكفين ونظر اي سائر ما منع ادراكه البشرة ولو هو طين وما أكد كان صلى فيه عورة  
وفي كل منها وجه انه لا يكفي في السترة لانه لا يستر ما بين يديه ولا يستر ما بين يديه ولا يستر ما بين يديه  
وخوة والثاني لا يجب لما فيه من المشقة والتكليف ولا يكفي ما يدرك منه لون البشرة كالشوب الرقيق و  
الغليظ الملهل النسيج والماء الصافي والرجاح لان مقصود السترة لا يحصل بذلك ويجب ستر اعلاه اي  
السائر وجوانبه للعورة لا اسفلها فستر مضان الى فاعله فلورويت عورته الى المصلي من جيبه اي  
طوق قبضة لبعته في ركوعه وغيره لم يكن السترة هذا القميص فاليزرة او شدة وسطه بضر الراس و  
فتح الدال والمساين في الاحسن حتى لا يرى عورته منه ولورويت عورته من ذيله بان كان في علو  
والراي في سفلى لم يضر ذلك وقد ذكره في المحرر وعورته في القسمين كانت بحيث ترى ولو لم  
يفعل ما كبر به في القسم الاول واحرم بالصلاة هل تنعقد ثم تبطل عند الركوع او غيره او لا تنعقد اصلا  
فيه وجهان احدهما الاول وعليه يوجب الاقتداء به قبل الركوع ويكفي ستر موضع الجيب قبله ولا ستر بعضهما  
بيده في الركوع لخصو مقصود السترة والكل في غير السورة والثاني يقول بعضه لا يستر سائر ما  
يكفي بغيره قطعا وان ارتكب به محرما قاله في الكفاية فان وجد كافي سويته قبله وديره تعين  
لها ما بينهما الخش من غيرهما وسما سوتهين لان انكشافهما يسوء صاحبهما وكافي احدهما فقط  
يستتر لانه للقبلة وقيل يستتر بديره لانه الخش في الركوع والحيض وقيل يخبر بينهما لانهما ركنان  
والمعنى انه يجب ان يستتر به قبله وقيل بديره وقيل بهما شاء وسواء الرجل والمرأة في المسئلتين وهن  
من حكم بله الوجوب فيهما الاستحباب فعلى الوجوب لو عدل فيهما الى غير السوطين وفي الثانية على  
الوجوب الاول الى الدور وعلى الثاني الى القبلى لم تقع صلاته كما يفهم من شرح المذهب وعلى الاستحباب تقع  
ورابع الشروط اربعة لا بد منها فلو لم يكن متطهرا عند احرامه لم تنعقد صلاته وان احرم متطهرا  
فان سبقه الحدث بطلت صلاته لبطان طهارته كما لو تيمم الحدث وفي التقديم لا تبطل صلاته  
بل يبنى بعد الطهارة على ما فعله من العذر به بالسبق بخلاف التيمم ويلزمه ان يسجد في تقرب الى الله  
وتقليل الافعال ما لم يكن وما لا يستغنى عنه من الذهاب الى الماء واستغفابه وخوفه ذلك فلا بأس  
به ويشرط ان لا يتكلم الا اذا احتاج اليه في تحصيل الماء وليس له بعد تطهره ان يعود الى موضع  
الذي كان يصلي فيه ان قدر على الصلاة في اقرب منه الا ان يكون اماما لم يتكلم او ماضيا  
يقصد فصل الجماعة فلهما العود اليه كذا في الروضة كاصلا والمراد في الامام اذا استظهر

انتظره المأمومون وفي المأموم اذا لم يحصل له فضل الجماعة في غير موضعه بان يكون في الصف  
الاخير لما سبق في كراهة توقف المأموم فذكره **أحكام** اي القولان في كل ما قضى الى مناق الصلاة  
عروض فيها **الانقضاء** من المصلي **وتعذر دفعه في الحال** كان يتجنب توبه او بدنه واحتاج الى غسله لعدم  
العفو عما يتجنب به فتبطل صلاته في الجرد وبني في التقديم على ما فعله من امان **الرفع في الحال**  
بان كشفت روعه **فتعذر في الحال** او تحبس رداءه فالتقاء في الحال لا تبطل صلاته ويقتدر هذا العارض  
وان قصر بان فرغت مدة حق فيها اي في الصلاة فاحتاج الى غسل الرجلين او الوضوء على القولين في  
ذلك بطلت صلاته قطعا للتقصير حيث اقتضاه بوقية المدة لاشتمالها وخامس الشروط **طهارة**  
الخش في الثوب والبدن **والمكان** فلا تنعقد الصلاة مع الخش الذي لا يبعث عنه في واحد منها **ولو**  
**اشتبه طاهر وخش** من ثوبين او يمينين **اجتهد** فيها للصلاة قاله في المحرر كما في الاواني اي حواري  
ان قدر على طاهر يتيقن وجوبه ان لم يقدر عليه كما قاله في شرح المذهب ومن القدرة عليه ان يقدر  
على ما يغسل به احدهما ولو صلى فيما ظنه الطاهر من الثوبين بالاجتهاد ثم حضره صلاة اخرى لم  
يجب تجديد الاجتهاد في الاصح ذكره في شرح المذهب والتحقيق فلو اجترأ بغيره فبطلت صلاته بالاجتهاد  
الثاني في الاصح ذكره في الروضة كاصلا فصلى في الاخر من غير اعادة كما لا يجب اعادة الاولى ومقابل  
الاصح يصلي عريانا وتزمره الاعادة ذكره في شرح المذهب ويقاس بالتوبين فيما ذكره الشافعي ويقال  
فيه بان يقابل الاصح يصلي في احدهما ويعيد ولو اجتهد في التوبين فلم يظفر له شئ صلى عريانا ويجب  
الاعادة ذكره في الروضة **ولو خش بعض ثوب او بدن وحمل ذلك البعض** في جميع الثوب **وجب غسل كل**  
لتنع الصلاة فيه اذا اهل بقاء النجاسة طهر في جزء منه بلا غسل ولو اصاب شئ رطب بعض هذا  
الثوب لم يحكم بنجاسته لانه لا يتحقق نجاسته موضع الاصابة ولو كانت النجاسة في مقدم الثوب  
مثلا وحمل موضعها وجب غسل مقدمه فقط **فلو خش بالاجتهاد طهرا منه الخش كالمكعب واليد لم يكن**  
**غسله على الصحيح** لان الواحد قدس محله للاجتهاد ومقابلته الميزان في المحرر على الشرح يجعل  
الواحد باعتبار اجزائه كالتقدير في الشرح لو اشتبه مكان من بيت او سباط لا يجزئ في  
الاصح اي لم يجز التجزئ كما عبر به في الروضة وفي شرح المذهب لواخوه ثقة بان الخش هذا الكعب  
مثلا يقبل قوله فيكفي غسله **ولو غسل بعض خش خشه باقية فالاصح انه ان غسل مع باقية**  
**مجاورة من المغسول او لا طهر كله والا** اي وان لم يغسل المجاورة **فغير المتصنص** بفتح الصاد يظهر  
والتصنص وهو المجاورة وهي من النجاسة الملاقاة وهو رطب للخش والثاني لا يطهر بذلك لانه يتجنب  
بالمجاورة مجاوره وهي من النجاسة الملاقاة وهو رطب للخش والثاني لا يطهر بذلك لانه يتجنب  
نجاسة المجاورة لا تنعقد الى ما بعده كالسمن الجامد يتجنب منه ما حول النجاسة فقط **ولا يصح**  
**صلاة ملاق بعض نجاسة** وان لم يتحرك بحركة كطرف عمامته المتصل بنجاسة من غير  
حركة او معها **ولا قابض طرف شئ كحل على خش ان تحرك** ذلك الشئ الكاين على الخش بحركة **وكذا**  
**ان لم يتحرك به في الاصح** لانه حامل المتصل بنجاسة في المسائل الاربع وكانه حامل لها ومقابل الاصح  
في الراجحة يقول ليس حامل لا للطرف المتصل بنجاسة بخلاف طرف العمامة المتصل بها لانه  
من ملبوسه **فلو جعله** اي طرف الشئ الكاين على خش **تحت رجله** صلاته **مطلقة** اي سواء  
تحرك بحركته ام لا لعدم الحمل له **ولا يضر خش تحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح** لعدم







فيه حرم ما وكذا الطويل ناسيا او لغرض كذا ما نسبته وقيل في كل وجهان لكنهما في الاول مبنيان على ان  
عمد ضبط وسياق في باب يلى هذا ان تطويل الركن القصير يسكت بسبب عمد في الاصل لاظهاره  
لمولات **وبين لمن نابه شي في صلاته كتنبيه امامه على سهوه واذن لداخل اي لمستاذن في الدخول**  
**وانما اذا عني ان يقع في بيوع مثلاً ان يسبح** الرجل اي يقول سبحان الله **ونصف المرأة يضرب بطن**  
**اليمين على ظهر اليسار** فلو ضربت على بطنها على وجه اللعب بطلت صلاتها وان كان قليلاً لمناق  
اللعب الصلاة والاصل في ذلك حديث الصحيحين من نابه شي في صلاته فليس وانما التصفيق  
للنساء **ولو فعل في صلاة غيرهما كان من جنسها كزيادة ركوع او سجود بطلت** كتنبيه **الا ان**  
**يسبي** انه فعل مثله فلا تبطل لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً وسجد للسهو ولم يعد لها متفق  
عليه ولو اقتدى في حال سجود الامام مثلاً وجب متابعتها فيه وسياق في باب يلى هذا انه لو  
نقل كذا قولاً لم تبطل صلاته في الاصل وكذا لو قال مرتين لم تبطل على النص وعن ذلك  
احترز بقوله فعل دون اتي **والا اي وان لم يكن من جنسها كالمشي والضرب فتبطل بكنهه لا قليله** لانه  
صلى الله عليه وسلم وهو حامل امامه فكان اذا سجد وضعها واذا قام حملها متفق عليه وسياق في صلا  
شدة الخوف انه يعجز فيها في الكثير طاعة في الرفع ويستثنى من القليل الاكل فتبطل لما سياتي **و**  
**الكثرة والقلية العرف فالخطوات والاضربان قليل والثلاث من ذلك كتنبيه** **تواتر** لان تفرقت  
بان تعد الثانية مثلاً منقطعة عن الاولى عادة **وتبطل بالوضوء الفاحشة** قطعاً كما قال في اصل الروضة  
الحاقاً لها بالكثير **المرات الخفيفة المتواترة كترك اصابع في سجدة او حكة في الاصل** الحاقاً لها بالقليل  
والثاني ينظر الى كثرتها **وسهو الفعل كعمد في بطلان الصلاة** **بمركب الاصل** الذي اقتصر عليه الجمهور لانه  
يقطع نظرها والثاني واختاره في التحقيق انه كعمد قليله فلا تبطل به وجعل التحريم كالمسهو اخذاً مما  
سياق **وتبطل قليل الاكل** لا شعاره بالاعراض عنها **قلت الا ان يكون ناسياً او جاهلاً بحرمه والله**  
**اعلم** فلا تبطل به كما ذكره الدافع في الشرح بخلاف كثيره فتبطل به مع النسيان او جهل التحريم في الاصل  
والقلة والكثرة بالعرض **فلو كان معه شركه فذا ثبت فبلغ بكسر اللام** **دور** **بطلت صلاته في الاصل**  
لحصول المقصود من الاكل والثاني لا تبطل لعدم المزج وعبارة الحركة كالمزج سكرة تدور وتوسع  
الى الجوف من غير فعل وعدل عنه الى البلع لانه اظهر في التفرغ وهو قريب من تعبير الغدالي باستصاها  
**وبين للمصلي اذا توجه الى جدار او سارية او عمود او عصي مغروزة او بسط مصلي سجادة بفتح السين**  
**او خط قال الله** اي تجاه خطا طويلاً كما في الروضة **دفع المار به** وبين احد المذكورين والمراد با  
لمصلي من اعلاه اذا لم يرد ما بينهما على ثلاثة اذرع بذر اعلى قال صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم  
الى شي يستتره من الناس فاراد احد ان يجتاز بين يديه فليدفعه رواه الشيخان وهو ظاهر في  
الثلاثة الاولى والحقها بالباقيات لا شتر كالحسنة في سن الصلاة اليها المبني عليه سن الدفع  
وقوله بين يديه اي امامه الى السترة التي هي مكان غاية سجوده المقدرة بالثلاث اذرع **والله**  
**يحرم المروءة وحسنها** حين سن الدفع قال صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه  
لكان ان يقف اربعين يوماً لم يزد عليه رواه الشيخان هو بعد حمله على الصلابة الى سترة  
محتملة للكراهة المقابلة للصحيح وظاهره في التحريم ويدل عليه ايضاً رواه البخاري من الاثم بعد  
قوله عليه ولو صلى من غير سترة او تباعد عنها فليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المروءة بين يديه قاله

كثيراً ان تواتر

لا خريف

في الروضة وفيها اذا صلى الى سترة فاستن ان يجعلها مقابلة ليمينه او شماله ولا يصعد لها بضع الميم اي  
لا يجعلها تلقاء وجهه وهي كما تقدم في استقبال القبلة ثلث اذرع قال بعضهم ويظهر ان يكون الخط كذلك  
وسن الصلاة اليها المشار اليه في كلام المصنف دليله الاشباع رواه في الجرار ابوداود باسناد صحيح  
في الاضطوانة والعترة اي العمود والخبره الشيخان والمصلي فيس على الخط المأمور به ان لم يكن معه عصا  
في حديث ابى داود وابن ماجه وصححه ابن حبان وغيره فاما في الخط والمصلي عند عدم الشاخص كما في  
الروضة واصلا **قلت يكره الالتفات بوجهه** **الاجابة** حديث عائشة سالت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلايس يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه الشيخان  
ولا يكره لاجابة لانه صلى الله عليه وسلم وهو يلتفت الى الشعب وكان ارسل اليه فارساً من اجل الخرس  
رواه ابوداود باسناد صحيح **ورفع بصره الى السماء** حديث البخاري ما بال اقوام يرفعون ابصارهم  
الى السماء في صلاتهم لينتبهن عن ذلك او ليخطفن ابصارهم **وكي شعرة او ثوبه** حديث امرت ان اسجد  
على سبعة اعظم ولا كف ثوباً ولا شعراً رواه الشيخان وهذا لفظ مسلم ولفظ البخاري امر ان  
تسجد ولا تكفي والمعنى في النهي عن كفه انه يسجد ولا تكفي والمعنى في النهي عن كفه انه يسجد معناه  
في شرح المذهب والنهي لكل من صلى كذلك سواء اعتمر للصلاة ام كان قدامه والمعنى صلى على خاله وذكر  
من ذلك ان يصلي وشعره معقوف او مردود تحت عمامته او ثوبه او كفه مشعر **وضع يده على فمه**  
**بالاجابة** حديث ابى هريرة نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تعطي الرجل فاه في الصلاة رواه ابوا  
داود وصححه ابن حبان وغيره ولا يكره لاجابة كالتأويب فيسن فيه حديث مسلم اذا تثناب احدكم فليكن  
بيده على فمه فان الشيطان يدخل **والقيام على رجل واحدة** في الصلاة لانه تكفي بياني هيبة التشيع  
نعم ان كان لاجابة كوجع الاخرى فلا كراهة فيه **والصلاة حاقاً بالنون اي بالبول او حاقاً بالمجوعة**  
اي بالغائط **او بحضرة طعام يتوقف** بالمشاة اي يشنق حديث مسلم الا صلاة بحضرة طعام ولا وهو  
يدفعه الاحتشاش اي البول والغائط وتكره ايضا مع مدافعة الزرع ذكره في الروضة كاصلاً في صلاة  
للماعة وسواء في الطعام المأكول والمشروب **وان يبصق** اذا عرض له البصاق **قبل وجهه او من**  
**يمينه** بخلاف يساره وهذا كما قال في شرح المذهب في غير المسجد فان كان في مسجد حرم البصاق فيه حديث  
الشيخين البواق في المسجد خطية وكفارتها ببل بصبق في طرف ثوبه من جانبيه اليسر ككفه و  
يزق ويصق لغتان بمعنى **وضع يده على خاصرته** حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهي ان يصلي الرجل مختصراً رواه الشيخان والمرأة في ذلك كالرجل كما ذكره في شرح المذهب **والمبالغة**  
**في خفض الرأس في ركوعه** لمجاوزة اكمله الذي هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم من تسوية ظهره  
وعنقه كما تقدم **والصلاة في الخيام ومنه مسلخه والطريق والمنزلة** اي موضع الزيل **والكنيسة**  
**عطن الابل** هو الموضع الذي تنجي اليه الابل الشاربية شياً فشياً الى ان تجتمع كلها فيه فتساق الى  
البرقي **والبقرة الظاهرة** بان لا تنبش **واسما على** حديث الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة  
في المذكورات خلافاً للكنيسة فلم يرد في حديث والحق بالخام والمعنى في الكراهة فيها انها ما روي  
الشيابين وفي الطريق اشتغال القلب بمرور الناس فيه وفي المنزلة نجاستها تحت الثوب المفروض  
عليها مثلاً وفي عطن الابل نفاها المشوش المشوش وفي البقرة غير المنبوشة ولم يقيده الحديث بخاسته  
سأجتها بالصلي لا اما المنبوشة فلا تصح الصلاة فيها من غير ما يليل ومعه تتركه والحق بعطن الابل ما رواها



وَيُجِدُّ السُّهُوَّةَ فِي الْأَمْرِ

يسجد السهو على الأجر المنصوص وذلك صادق بالعمد والسهو وتتم مسئلة السهو الى المستثنى ولو نسي التشهد  
الأول مع قعوده او وحده **فذكر بعد انتصابه لم يعد له تنبسه** بفرض فلا يقطع لسته **فان عاد عاردا**  
**عالمًا بخرجه بطلت** صلاته لزيادة قعوده **اعدا** **او ناسيا** ان في صلاة **فلا** تبطل ويلزمه القيام عند تذكره  
**ويسجد السهو او جاهلا فكذلك لا تبطل الا** **الاج** لانه مما يخفى على العوام ويسجد والثاني تبطل تنقيصه بترك  
التعم هذا كله في المنفرد وفي معناه الامام ولو تخلى المأموم عن انتصابه للتشهد بطلت صلاته لا  
ان ينوي مفارقتها فيعذر ولو عاد الامام قبل قيام المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام  
عليه بانتصاب الامام ولو انتصب معه ثم عاد وهو لم يجوز له متابعتها في العود لانه اما يحطى به فلا  
يوافقه في الخطا او عاردا فضلاته باطله بل يقارنه او ينتظره جملة الى ان عاد ناسيا وقيل لا ينتظره  
ولو عاد معه عالمًا بالتحريم بطلت صلاته او ناسيا او جاهلا لم تبطل **المأموم** اذا انتصب دون  
الامام سهره **العود لمتابعة امامه في الاج** هي مجوزة لعوده المتمتع في غيره والثاني ليس للعمى  
لتنبيه بركن القيام كغيره بل يصيب الى ان يلحقه الامام **قلت الاجم وجوبه** ار العود **والساجد** لوجوب  
متابعة الامام فان لم يعد بطلت صلاته واصل الخلاف هل يعود او لا وجران حكاها الامام والغزالي  
في الجواز والشيخ ابو حامد ومن تبعه في الوجوب وحاصل ذلك ثلاثة اوجه **كاحكامها** المصنف في اصل  
الروضة مع تجميع الوجوب فيه اخذ من قوة كلام الشرح ولو انتصب عاردا فقطع الامام بجرمته العود  
كالوركع قبل الامام عدا وتعقبه الرافي بان العدا يقتضي في المقيس عليها استحباب العود فضلا عن  
الجواز يعني فيأتي مثل ذلك في المقيس ونحوه فيه في التحقيق حاكيا ثمة الوجوب ايضا **ولو تذكر المصلي**  
**صل انتصابه عاد للتشهد** الزكاسية لانه لم يتلبس بفرض **ويسجد ان كان صار الى القيام اقرب منه**  
الى القعود لتغييره نظم الصلاة بما فعله بخلاف ما اذا كان الى القعود اقرب او كانت نسبة اليها  
على السواء فلا يسجد لقلة ما فعله حينئذ **ولو نسي عدا من غير تشهد فعاد وبطلت** صلاته **ان كان**  
فيما نهض الى القيام **اقرب** من القعود بخلاف ما اذا كان الى القعود اقرب او كانت نسبتها اليها  
على السواء فلا تبطل صلاته وتشمّل الصورتين قول الروضة كاصلها وان عدا قبل ما صا الى القيام اقرب  
**ولو نسي قنوتاً فذكره في سجوده لم يعد له تنبسه** بفرض **او قبله عاد لعدم التلبس به** **ويسجد السهو ان**  
**بلغ حد الركعة** وهو زيادة ركوعها بخلاف ما اذا لم يبلغه فلا يسجد **ولو شك في ترك بعض بالمعنى**  
السابق كالقنوت **سجد** لان الاصل عدم فعله **او ان شك في ترك بعض** بالعمد وكلام قليل  
ناسيا **فلا يسجد** لان الاصل عدم ارتكابه ولو شك هل سهره بالاول او بالثاني سجد لتيقن مقتضيه  
ولو شك في ترك مندوب في الجملة لا يسجد لان المترك قد لا يقتضيه **ولو نسي** بما يجبر بالسجود **وشك**  
**هل عاد في سجود** لان الاصل عدم السجود ولو شك ان ترددا **الحاصل** ثلاثا **ام الرباعي** الى ركعة لان الاصل  
عدم فعلها **سجد** للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها الى ثبوت ولا الى قول غيره وان كان جمعا كنيو والآخر  
في ذلك حديث مسلم **اشك** احكام في صلاته فلم يرد **الحاصل** ثلاثا **ام الرباعي** بطرح الشك وليكن علما  
استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم فان كان صلى خبا شفعن له صلاته اى ردتها السجدتان الى  
الاربع **والاجم انه يسجد وان زال شك قبل سلامه** بان ذكر انها رابعة لفعلها مع التردد ومقابل الاصح  
لا يعتبر التردد بعد زواله **وكذا حكم ما يصلي به مترددا واحتمل كونه زائدا انه يسجد للتردد في رأبته**  
وان زال شك قبل سلامه **ولا يسجد لما يجب** كل حال **اذ انزال شك مثاله شك في الثالثة في الواقع**

یہ ہے







الصلاة اي التي بها مرتين في مجلسين سجدة لكل من المرتين عقيبها **وكذا المأخوذ في الاصح** والثاني يكفيه سجدة الاولى  
عن المرونة الثانية والثالثة تكفيه ان لم يطل الفصل فان لم يسجد للمرة الاولى كفاية سجدة عنها **وركنة مجلس**  
فيما ذكر **وركنة مجلسين** فيسجد فيهما فان لم يسجد من سن له السجود عقب القراءة **وطال الفصل** فيسجد  
بجلاء ما اذا قصر فيسجد ورجع الطول والقصر العرف ومن كان محدثا عند القراءة ونظير على القرب يسجد  
**وسجدة الشكر** لا تدخل الصلاة فلو فعلها فيها بطلت صلاته **وتسليم** **نعمته** او **انقضاء نعمة** وفي المحرر  
والروضة كالشرح من حيث لا يحتسب قال في البحر الاول والحدوث ولد او مال له كفاية من الهدم والفرق ركن  
ابوداود وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان اذا جاءه شيء ستره خر ساجدا ولا يسجد لاستمرار النعم او روية  
**حتى كرم** او **عاص** قال في الكفاية عن الاحباب ينظرون بعصيان روى الحاكم انه صلى الله عليه وسلم سجد لروية  
ومن السجدة لذلك على السلام منه **ويظهرها للعلماء** لعله يتوب **لا يمسك** لئلا يتأذى ويظهر ايضا الحصول  
نعمته او انقضاء نعمة كما في الروضة واصلا وفي شرح المذهب فان خاف من اظهار السجود للفاصل مفسدة او  
ضرر اخفاه **وهي سجدة التلاوة** خارج الصلاة في كفيته او شروطها **والاصح** **جواب** ان السجدين على **الراحة**  
**المساوية** ان يؤتى بها المشقة النزول والثاني لا يفوت الركن الاظهار في السجود فان سجدا وصلاة فجاز عليها  
**قطع** كسجد الصلاة عليها **باب** **التسليم** **صلاة النفل** وهو ما عدا الفرض **فكان** **قوله** **لا يسجد جماعة** بالنصب  
على التمييز المحمول على نائب الفا على ان لا تسجد فيه جماعة فلو صلى جماعة بركه قال في الروضة صلاة على اعتد  
**الرواتب** مع الفرائض **وهي ركعتان قبل الصبح** **وركنة** **قبل الظهر** **وكذا بعدها** **وبعد المغرب** **والعشاء** **طويت**  
الشيخين عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما ذكر **وقيل** **لارائسة العشاء** وما ذكر بعدها في الحديث يجوز  
ان يكون من صلاة الليل **وقيل** من الرواتب **اربع** **قبل الظهر** **حديث** مسلم عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي  
قبل الظهر اربعا وبعدها ركعتين **وقيل** **اربع** **بعدها** **حديث** من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعدها  
حرصا لله تعالى على النار **حديث** **الترمذي** **وقيل** **اربع** **قبل العصر** **حديث** على انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر  
اربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم حسنة الترمذي **والجميع سنة** **واعمال** **الطلاق** **في الركائب** **الموكدة** من حيث التأكيد  
فعلى الوجه الاخير للجميع موكدة على الاول الرابع الموكدة العشرة الاولى فقط **وقيل** **من الرواتب ركعتان خفيفتان قبل**  
**المغرب** **قلت** **هما سنة على الصحيح** **في صحيح البخاري** **الامر** **بها** **ولفظه** **صلوا قبل صلاة المغرب** **اي ركعتين** **كافي**  
لفظ اي داود وفي صحيح ابن حبان انه عليه الصلاة والسلام صلى قبل المغرب ركعتين واستدل المتقابل الصحيح  
بما روى ابوداود عن ابن عمر قال ما رايت احدا يصلي الركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم واسناده حسن كما قال في شرح المذهب ودفع بما روى الشيخان عن عتبة ابن عامر وانهم  
كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المنهاج ما فيهما من  
قال في شرح المذهب واسماهما قبل شروع المودن في الاقامة فان شرع فيها كره الشروع في غير المكتوبة **حديث**  
مسلم اذا اتممت الصلاة فلا صلوة الا المكتوبة قال الراجعي وليست من الرواتب الموكدة عند من قال في اسماها  
ولم يصح بذلك في الروضة للعلماء **وبعد الجمعة** **اربع** **وكذا ركعتان** **كافي** **في الروضة** **الاول** **حديث** مسلم اذا صلى  
احدا لمعة فليصل بعدها اربعا والثاني حديث الشيخين عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة  
**ركعتين** **وقيل** **ما قبل الظهر** **واسما** **من ركعتين** **او اربع** **الاول** **حديث** ابن ماجة جاسك العطفان  
ورسول الله صلى الله عليه وسلم خطب فقال له اصليت قبل ان تحي قال لا قال فصل ركعتين **وحيث** **فيها** **والثاني** **بالقيا**  
فيها على الظهر قال في الروضة ويقتضى في حديث ابن ماجة انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الجمعة اربعا قاله

واسناده ضعيف **حديث** **ابن** **من القسم** الذي لا يسجد جماعة **الوتر** **واقبل ركعة** **واكثر** **احدي** **عشر** **ركعة**  
**وقيل** **ثلاث** **عشر** **ركعة** **وادنى** **الكامل** **ثلاث** **واكمل** **منه** **خمس** **ثم** **سبع** **ثم** **سبع** **كما** **قال** **في** **شرح** **المذهب** **فيحصل** **بكل**  
**ثم** **اذا** **ذكر** **قال** **صلى** **الله** **عليه** **ولم** **من** **احب** **ان** **يوتر** **بخمس** **فليفعل** **ومن** **احب** **ان** **يوتر** **بثلاث** **فليفعل** **ولم** **من** **احب**  
**ان** **يوتر** **بواحدة** **فليفعل** **رواه** **ابوداود** **باسناد** **صحيح** **كما** **قال** **في** **شرح** **المذهب** **وروى** **الدارقطني** **او** **يوتر** **بخمس**  
**او** **سبع** **او** **تسع** **او** **احدى** **عشرة** **وروى** **الترمذي** **وصحبه** **عن** **ام** **سلمة** **قالت** **كان** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم**  
**يوتر** **بثلاث** **عشر** **وحمل** **على** **انها** **حسبت** **فيه** **سنة** **العشاء** **ولم** **يؤد** **على** **ركعة** **الفصل** **بين** **الركعات** **بالسلام**  
**فينوي** **ركعتين** **مثلا** **من** **الوتر** **كما** **قال** **في** **شرح** **المذهب** **وهو** **افضل** **من** **الوصل** **لاني** **لزيادة** **عليه** **بالسلام** **وغيره**  
**والوصل** **بالتسليم** **في** **الاحيرة** **او** **تسليم** **في** **الاحيرة** **قال** **ابن** **عمر** **كان** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **يفصل** **بين** **التسليم** **و**  
**الوتر** **بالتسليم** **رواه** **ابن** **حبان** **وغيره** **وقالت** **عائشة** **كان** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **يوتر** **بخمس** **لا** **يجلس** **الا** **في** **نها**  
**وقالت** **لما** **سألت** **عن** **وتره** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **كان** **يصلي** **تسع** **ركعات** **لا** **يجلس** **الا** **في** **الثامنة** **ولا** **يسلم** **والثامنة**  
**ثم** **يسلم** **رواهما** **مسلم** **ولا** **يجوز** **في** **الوصل** **الكثير** **من** **تسليمين** **ولا** **فعل** **ولم** **يقل** **الا** **خير** **من** **لان** **خلاف** **المقول** **من**  
**من** **فعل** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **ووقت** **من** **صلاة** **العشاء** **وطول** **في** **حديث** **ابن** **داود** **وغيره** **ان** **الله** **املك** **بصلاة**  
**هي** **خير** **لكم** **من** **مروءة** **وهي** **الوتر** **فعلها** **فيما** **بين** **العشاء** **الى** **الطلع** **في** **رواية** **الترمذي** **فيما** **بين** **صلاة** **العشاء**  
**وقيل** **وقت** **وقت** **العشاء** **وقيل** **من** **طريق** **الا** **يتركة** **سبقت** **نفل** **بعد** **العشاء** **من** **سبقتها** **او** **غيرها** **ليوتر** **النفيل**  
**يس** **جعل** **اخر** **صلاة** **الليل** **حديث** **الشيخين** **اجعلوا** **اخر** **صلاة** **الليل** **وتر** **لن** **له** **تقوى** **اي** **تفعل** **في** **الليل** **بعد**  
**نوم** **يوخر** **الوتر** **ليفعل** **بعد** **التسليم** **ومن** **لا** **تقوى** **له** **يوخر** **بعد** **رائحة** **العشاء** **وتره** **اخر** **صلاة** **الليل** **كذا** **في** **الروضة**  
**واصل** **وفي** **شرح** **المذهب** **ان** **من** **لا** **تقوى** **له** **اذ** **اوثق** **باستيقاضه** **او** **اخر** **الليل** **يتخذه** **او** **يوخر** **الوتر** **ليفعل** **اخر**  
**الليل** **حديث** **مسلم** **من** **خاف** **ان** **لا** **يقوم** **من** **اخر** **الليل** **فليوتر** **اوله** **ومن** **طمع** **ان** **يقوم** **اخره** **فليوتر** **اخر** **الليل** **ان**  
**او** **ثم** **يؤخر** **بعد** **حديث** **لا** **تران** **في** **ليلة** **رواه** **ابوداود** **وغيره** **وصحبه** **الترمذي** **وقيل** **يشفع** **بركعة** **بان**  
**ياق** **بها** **ولا** **الترجيد** **ثم** **يعيد** **بعد** **تمام** **الترجيد** **كما** **فعل** **ذلك** **ابن** **عمر** **وغيره** **وبين** **القنوت** **اخر** **وتره** **بثلاث**  
**او** **اكثر** **وفي** **الوتر** **بركعة** **في** **النصف** **الثاني** **من** **رمضان** **روى** **ابوداود** **ان** **ابن** **كعب** **قنت** **فيه** **لما** **جمع** **عمر**  
**الناس** **عليه** **فصلى** **هم** **اي** **صلاة** **التراويح** **وقيل** **في** **كل** **السنة** **لا** **طلاق** **ما** **تقدم** **في** **قنوت** **الصبح** **من** **انه** **صلى**  
**الله** **عليه** **ولم** **كان** **يقنت** **في** **وتر** **الليل** **وعلم** **الحسن** **ابن** **علي** **قنوت** **الوتر** **وهو** **لقنوت** **الصبح** **في** **لفظه** **وعلمه**  
**والجهرية** **واقضا** **الحج** **بترك** **كما** **صرح** **في** **الحج** **وفي** **رفع** **اليدين** **وغيره** **ما** **تقدم** **وقوله** **قل** **الله**  
**انا** **استعنيك** **واستعنيك** **الى** **آخره** **اي** **استهويك** **ونوم** **يك** **وتنويك** **عليك** **ثنتي** **عليك** **لما** **ركله** **تشرك**  
**ولا** **تكفر** **وتخلع** **وتترك** **من** **بغير** **كلام** **اي** **كذلك** **فصل** **وتسجد** **واليك** **تسبي** **وتخفدا** **وتسبي** **ترجوا**  
**رحمتك** **وتخشى** **عذابك** **ان** **عذابك** **الحق** **بالكفار** **ملحق** **هكذا** **ما** **في** **الحج** **ورواه** **البيهقي** **في** **نحو** **من** **فعل** **عمر**  
**الله** **عنه** **قلت** **الا** **يقول** **بعد** **قال** **في** **الروضة** **لان** **قنوت** **الصبح** **ثابت** **عن** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **في** **الوتر** **اي** **كما**  
**تقدم** **وذكر** **في** **شرح** **المذهب** **في** **باب** **صفة** **الصلاة** **ان** **الجميع** **بين** **القنوتين** **للمنفرد** **ولا** **مام** **فوم** **محصور** **بين** **صلا**  
**بالنطويل** **والتي** **عليها** **يقصر** **على** **قنوت** **الصبح** **وان** **الحق** **تندب** **في** **الوتر** **لما** **قوله** **عقب** **للتراويح** **جماعة**  
**واسما** **علم** **بنا** **على** **ند** **في** **التراويح** **الذي** **هو** **الاصح** **التي** **وقوله** **عقب** **وجماعة** **جرى** **على** **الغالب** **فلا** **يهد**  
**مفهوم** **له** **ليوافق** **ما** **في** **الروضة** **واصلها** **اذا** **استحيت** **للمراعاة** **في** **التراويح** **تستحب** **في** **الوتر** **بعدها** **فانه** **يصدق**  
**مع** **فعلها** **جماعة** **وفراوى** **ومع** **كون** **الوتر** **عقبها** **ومتزاخيا** **عنها** **ولو** **اراد** **تفعل** **بعد** **التراويح** **اخر** **الوتر**

بغير







بقام الحال فلو اتفقوا على اقامتها في البيوت لم يسقط فان امتنعوا كلهم من اقامتها على ما ذكره قولا اي  
قالهم الامام ابو ابي بصير عليه السلام لا يقابلون في الصلاة الا في البيوت ولا يكرهون النساء تاركه للرجال  
في الصلاة لم يتكلم عليهم قال الله تعالى وللرجال عليهن درجة والثاني نعم لعموم الخبر فيكره تركها للرجال دون  
النساء على الاول وليست بحقن في صحتها ما قلت الاصح المنصوص من انما فرض كفاية كما صح في اصل الروضة وقيل  
فرض عين وليست بشروط صحة الصلاة كما قاله شرح المذهب والله اعلم الاول لحديث ما من ثلاثة في قرية او بلدة  
ولا تقام فيه الصلاة الا استحي عليهم الشيطان اي غلب رواه ابو داود وغيره وصح ابن حبان وغيره والثاني وحكاية لابي  
ايضا الحديث لقد علمت ان امر الصلاة فقام ثم امر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق مع رجالهم حرم من حط لا يشهد  
ون الصلاة فاحرق عليهم بنوهم بالنار رواه الشيخان واجيب بان بدليل السياق ورد في قوم منافقين يخلفون عن  
الجماعة ولا يصلون قاله الروضة والخلاف في المودة اما القضية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية قطعا ولكنها  
سنة في الصحيح انما صلى الله عليه وسلم صلى بالصلاة جماعة حين فاتهم بالوادى وبين في شرح المذهب ان سئل  
في مثل ذلك ما ينبغي في الامام والمأموم كان يقفون في الصلاة وما يقرأ في الصلاة في الكلام في الروضة لا يشرع  
الجماعة فيها ولا يستحب كما فسره في الروضة وتقدم تسنن في الجماعة من الغلظة بابه في الجماعة في المسجد فغيره  
افضل منها في غير المسجد كالبيت وجماعة المدة في البيت افضل منها في المسجد قال صلى الله عليه وسلم في رواه الشيخان افضل  
صلاة المدة في بيته الا المكتوبة او في المسجد افضل وقال لا تقنوا النساء كم المساجد وبيوتهم خير لهن رواه ابو داود  
وصححه الحاكم على شرط الشيخين وامامه الرجل لهن افضل من امه المدة وحضورهن المسجد جماعة الرجال  
يكبر للشواب دون العرائر وفي الفتنة وما كثر جمع من المساجد افضل مما قل جمع قال صلى الله عليه وسلم صلاة  
الرجل مع الرجل اذكى من صلوة وحده وصلاته مع الرجلين اذكى من صلوة مع الرجل وما كان اكثر فهو احب الى  
الله رواه ابو داود وغيره وصح ابن حبان والابدية امامه كالمسجد في تعطل مسجد قريب غيبية عنه يكون  
امامه او يحضر الناس جوف فليل الجمع افضل من كثير في ذلك وادركه تكبير الاحرام مع الامام فظن  
في نما يصل بالاشتغال بالتمتع مع غيره امامه بخلاف التراضي عنه وقيل يحصل بادرار بعض القيام وقيل  
بأول ركوعه اي بادرار الركوع الاول في المحرمة قاله الروضة ونقله عن البسيط واقرب الوجوه الثاني  
والثالث فيمن لم يحضر حرام الامام فاما من حضره واخر فقد فاته فضيلة التكبير وان ادرك الركعة والصلوة  
ادرك الجماعة ما لم يسلم الا امامه وان لم يجلس معه بان سلم مع عقيب تحم والثاني لا تدرك الا بركعة لان  
ما دونها لا يجب من صلوة ودفع بحسبان التحريم فتحصل به فضيلة الجماعة قاله شرح المذهب لكن دون فضيلة  
من ادركها من اولها ليحقق الامام تدب مع فعل الابعاض والهيئات والسنن غير الابعاض ليحقق في  
الركعة والادراك كما في المذهب قاله شرحه فلا يقتصر على الاقل ولا يستوفي الاكثر المستحب للنفرد من طول  
الفصل والوسطه وان كان الركوع والسجدة والاصلة التحقيق حديث الشيخية اذا ام احكم فليحقق وغيره الا ان  
يرضى بتقوله بمحصوله من ان لا يصل رواه غيرهم فلا بأس بالتقويل كما في الروضة واصلها في شرح المذهب  
من جماعة يستحب ويكره التطويل لطيف اخر من اورجله شريفا قاله في المحرمة لغيره لتفرد المتقدمين به قاله في شرح  
المذهب سواء كان المسجد السوق او محلة وعادة الناس يا قوم بعد الاقامة فوجا فوجا ام لا وسواء كان الرجل  
المنتظر مشهورا او بدنيا او دينيا ولو احس الامام الركوع او الشهادتين الاخيرين بادرار يقتدى به لم يكره الانتظار

في الاظهر ان لم يبال في غير ان الانتظار ولم يفرق المدينين الداخليين بالانتظار بعضهم لصداقة او براءة مثل دون بعض بل ينو  
ببعض الانتظار لله تعالى لا لغيره واستلزامه قلوبهم قلت المذهب استحباب الانتظار بالشروط المذكورة  
والله اعلم واصل الخلاف هل ينتظره او لا قولان احدهما نعم بالشروط المذكورة حكاهما كما قاله شرح المذهب وكثير من  
من اصحاب في الكماله نفي الاستحباب واخرون في الاستحباب نافين الكماله نفي الانتظار على الاول بركه وعلى الثاني  
لا يستحب فحصل من هذا الخلاف في القول بركه ولا يستحب وهو مراد الرافعي بما رجحه اي ببراءة حكاهما الاول بركه وعلى الثاني  
عاقبه من التطويل الخالي للامر بالتخفيف ووجه الاستحباب الاعانة على ادراك الركعة في السبلة الاولى والجماعة في  
الثانية ووجه الرجوع الى الاول لتساقل الدليلين شعاعا رضي ما دفع التعارض بان المراد من التخفيف عدم الشقة والانتظار  
المذكور لا يشق على المومنين وحيث انتفى شرط من الشروط المذكورة جزم بركه الانتظار على الطريق الاول وعدم الرجوع  
اي ببراءة على الثاني ولا ينتظره على اي من غير الركوع والشهادتين الاخيرين القيام وغيره جزما اي بركه الانتظار لعدم  
الحاجة اليه وقيل بطرد الخلاف فيه لا فائدة بركه الجماعة وتسنت للمصلح صلاة من الخس وحده وكذا الجماعة الا على عادتها  
مع جماعة يدركها في الوقت قال صلى الله عليه وسلم بعد صلاة الصبح لم يصلها معه ولا يطين في حالها فاذا اذاعت  
غزها كما شئت من مسجد جماعة فضليا لها معهم فانها لكانا فاذ رواه ابو داود وغيره وصح الترمذي وغيره وقيل عليه  
يصدق بالانفراد والجماعة ومقابل الاصح بقصره على الانفراد نظر الى ان المصلين في جماعة قد حصل فضيلتها فلا يلزم  
الاعادة وحيث منه ذلك وهو على الاصح استوت على اعتان ام زادت الثانية بفضيلة كون الامام اعلا او ارفع او ارفع  
او المكان اشرف وقيل لا تسن الاعادة في المستحبين والعبادة تصدق بما لا كانت الاولى افضل من الثانية وسواء في ما يوفد  
منه الاستحباب في ذلك وحده في الصورتين الاولى في الحديث لما سبق في الحديث والقديم احدهما لا يبينها بحسب الله ما شاء  
منها فينوي بالثانية الغرض والاصح على الجديد انه ينوي بالثانية الغرض ايضا والثاني واختاره امام الحرمين قال ويستحب لمن  
صلى الا ان رأى من يصلي تلك الركعة وحده ان يصليها معه لتحصل له فضيلة الجماعة وهذا استدلاله عليه المذهب حديث ابي سعيد  
الخدري ان رجلا جاء الى المسجد بعد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يتصدق على هذا فيصلي مع رجلا رواه ابو داود  
والترمذي وحسنه قال المصنف قاله شرحه في استحباب اعادة الصلاة في جماعة في صلواتها وان كانت الثانية افضل من الاولى وان  
تستحب الشفاعة الى من يصلي مع الخاضعين له عند عدم الصلاة معروان الجماعة تحصل بامام وما مومر وان المستحب  
لا تكرر في جماعة بعد الجماعة ولا ركعة في ركعة الجماعة في ان قلنا في سنة لتأكيدها لا بعد الحديث من سمي النداء فابانه  
فلا صلوة الا من عذر رواه ابن حبان وصح ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين وقوله لا صلاة الا كما علمه عام لمطر  
ليلا كان او نهارا ليلا في الغيب ومثله ثلث يبل الغيب او يريح عاصي او شريد بالليل لعظم مشقتها فيردونه النهار  
وكذا وحده بفتح الحاء شديدا على الصحيح لتلوين الرجل بالشي في الثانية قاله بقوله بالحق في حقه او خافه كمن  
لمشقة المشي فيه وحر وبرد وشوبين لمشقة الحركة فيهما ليلا كان او نهارا كما اقتضاه كلام الرافعي واقتصر  
في الروضة في شدة الحر على الظاهر كما اقتصر على الرافعي او الكلام ثم قال بعد التسوية في شدة البردين  
الليل والنهار ان شدة الحر في معناها ولم يذكر في الركعة ولا في شرح المذهب وذكرها كالحج  
من الخاضعة في الركعة كالشجيرة من العام لانها قد يحبس بها ضعيف الخلق دون قويها فيكونان من الخاضعة  
بخلاف ما اذا احس بالخاضعة في الركعة فيجوز لهما ضعيفهما من باب اولي فيكونان من العام وجوز وعطف على الحديث  
قاله الروضة كاصليها وحفرة الطعام والشراب وتأقيت نفسه اية فيبين بالاداء والشرب فياخذ لثا كرسية حدة الجمع الا ان



ان يكون الطعام مما يؤكل عليه مرة واحدة كالسويق واللبن ومداقعة حدث من بول او  
غائط او ريح فيد تقبل في نفسه من ذلك لان الصلوة شكره مع هذه الامور كما تقدم  
في شرط الصلوة فلا تطلب معها فضلا عن طلب الجماعة فيها ومداقعة حدث من بول  
وريح ايضا الا جئين بالثلاثة اي البول والغائط والحدث يشتمل الريح المصحح به في  
الشرح والروضة وخوف ظالم على نفسه او مال له او له يلزمه الذب عنه ولا  
عبرة بالخوف مما يطالبه بحق هو ظالم في منع بل عليه الحضور وتوفية ذكر الحق  
وخطي ملازمة عن غير معسر باضافة تحريم كما قال في القائق المعنى ان يخاف ملازمة  
تحريمه بان يراه وهو معسر لا يجد وفاء له فيه قال في البسيط وعسر عليه اثبات ذلك  
والغريم يطلق لغة على المدب والراين ونفط الحرس او خاف من حبس الغريم وملازمة  
وهو معسر في الروضة كما صلح الملازمة باب وعقوبة يرجع تركها ان تغيب اياما  
بان يعنى عنها كالتقصير عما اوجبه مال وكذا القذف بخلاف ما لا يقبل العفو عنه كالحسرة  
واستفك الامام جواز التغيب لمن عليه قصاص بان موجب كبرية والتخفيف بيا فيه واجاب  
بان العفو عنه مندوب اليه وهذا التغيب طريق اليه وحسب وان وجدت اثار العورة  
لان عليه مشقة في خروجه كذلك الا ان يتأخره وتأخر لسفره رفقة ترحل للشفقة  
في التخلي عنهم والذكر في كبريه كبطل وكراث وتوهم في ولم يمكنه ازالة ربحه بفعله  
ومعالجة للتأذي به بخلاف المطبوع لعله ما يبتغي من ربحه فيفتقر واستفاد من المحر وهو في  
استغفلة عنه كبريه ولو ذكره كان اوضح واحسن وحضور قريب محض احضار الموت وان  
كان له متعهد لتألم قريب بغيبته عنه او مريض عطف على محض بل متعهد اوله متعهد كمن  
ياشرب او بالي ضرر لتضر المريض بغيبته تحفظه او تائبس لوفض من حفظ الجماعة والموت  
والزوجة وكل من له مصلحة والصديق كالغريب بخلاف الاجنبي الذي له متعهد اما الذي  
لا متعهد له فالحضور عنده عذر كما شهد قول المحر المريض عذر ازاله كمن للمريض متعهد  
ولو كان المتعهد مشغولا بشيء الادوية مثلا عن الخدمة فكما لو لم يكن متعهد  
لا يصح اقتضاه من يعلم بطلان صلواته لعل مجردة او جارية ثوبه لانه ليس في صلاة

صلاة او يعتقد ان بطلان كتحريم اختلاف في القبله او في انا من الماء طاهر ونجس بان ادنى احتياط  
احدهما الى غير ما ادى اليه اجتهاد الاخرين المسلمين وتوضا كل من انا في الثانية فليس لواحد من ان يقتدى  
بالاخر من كل المسلمين لا اعتقاده بطلان صلاته فان تعدد الطاهر من الاثنية كان كانت ثلاثة والطاهر  
منها اثنان والمجتهدون ثلاثة ووطن كل منهم طهارة انا في فقط **فالاخ** الصحة اي صحة اقتداء بعضهم ببعض **مالم**  
**يتعين** انا الامام الخامس وهو في الثلاثة الثالث فلا يصح الاقتداء بصاحبه والثاني لا يصح اقتداء بعضهم  
ببعض لتردد كل منهم في استعمال غيره للمحسن فان طهر وامر طهارة انا غيره اقتدى به قطعاً او نجاسته لم يقتد  
به قطعاً ولو اشتبه خمسة من الاوائل فيها بحسن على خمسة من الرجال فظن كل طهارة انا فتوضا به وامر كل منهم  
في صلاة من الجنس بالباقي مبتدئين بالصحيح في **الاخ** السابق يعيدون العشاء الامام ما في بعد المغرب لتعين اناها  
للخامسة في حق من ذكر من المقتدين فيها والثاني يعيد كل منهم ما صلاها ماموما وهو اربع صلوات لعدم صحة الاخير  
لما تقدم ولو اقتدى شافعي بحق من ربه او اقتصد **فالاخ** الصحة اي صحة الاقتداء في الفصد دون السلي اعتبارا فيه  
المقتدك ان باعتقاده الثاني عكس ذلك اعتبارا باعتقاده المقتدى باذا الفصد ينقض الوضوء دون المس ولو ترك  
الاخذ بالاولى والاطمينة او قرأ غير الفاتحة لم يصح اقتداء الشافعي به وقيل يصح اعتبارا باعتقاده ولو حافظ على صحة  
الطهارة والصلوة عند الشافعي صح اقتداؤه به ولو شك في اثباته بها فكذلك تخمين للظن به في ترقى الخلاف **ولا**  
**تصح قنوة** معتقدا لانه تابع لغيره للحقة به ومن شأن الامام الاستقلال وعمل به والغير فلا يجتمعان **ولا**  
**تلمذ عارة** كقيم بينهم لعدم الماء وفاقا لظهور من عدم الاعتداد بصلاته وقيل يجوز اقتداء مثله به **ولا**  
قدوة قارى باقى في الحديث لان الاحام يصدر تحت القراءة عن الماموم المسبوق فاذا لم يحسنها لم يصل للتحمل  
والقديم يصح اقتداؤه به في السرية لقراءة الماموم فيها بخلاف في الجهرية فيتحمل الامام عنه في القديم وفي الثانية  
مخرج يصح اقتداؤه به في السرية والظهرية بناء على لزوم القراءة للماموم فيها في الحديث قال في الروضة هذه  
الاقتداء جارية سواء علم الماموم كون الامام اميا ام لا وقيل لا في العلم كونه اميا فان علم يصح قطعاً  
وهو تحلل جرح او تشديد من الفاتحة بان لا يحسن منه ارت بالمشافهة في غير موضع ان لا يعلم  
الشع بالمثل للشيء **لحق** اي ياتي بغيره بدله كان باقي بالمثل من المسلمين او بالعقيد بدل الرأ فيقول الشيخ  
غيبة المفضوب **وتصح** قدوة اي مثله فيما يحل به كارت مارت والنع بالنع في الكلمة بخلافها في الكهنتين  
وخلاف الارث بالانع وعكسه فلا يصح لان كلامهما فيما ذكر يحسن ما لا يحسن الاخر ومن هذا التقليل  
اخذ التقييد بالكلمة فيما سبق ونكر القدوة بالتمتص وهو من يكرر التا **والفقيه** يمين ممدود وهو  
من يكرر الفاء وذلك لا غير الفاتحة اذ لا فاء فيها وجواز القدوة بهما مع زيادة العذرهما فيهما **واللا**  
بما لا يغير المعنى كضمها الله فان غير معنى كانت يصح او كسر بطل صلاة من امكنه التعلم ولم يتعلم فان  
على سائر اولى بعض ركن امكان تعلمه فان كان في الفاتحة فكأن فقدوة مثله به صحيحة وقدوة صحيح للسان  
به قدوة قارى باقى **والا** بان كان في غير الفاتحة فتصح صلاته والقدوة به قال الامام ولو قيل ليس لهذا الاصل  
قراءة غير الفاتحة لم يكن بعيداً لانه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة ولا تصح قدوة رجل ولا حتى بامر الله **ولا**  
صحي لان المرأة ناقصة عن الرجل والختى الماموم يجوز ان يكون ذكراً والامام انثى وتصح قدوة المرأة  
بالمرأة وبالختى كما تصح قدوة الرجل بغيره بالرجل **وتصح** القدوة **بالتصحيح** الذي لا يلزمه اعادة **وبما**  
**لحق** للاعتداد بصلاته **لحق** القايير القاعد والمنقطع وللقاعد المضطجع روى الشيخان عن عائشة انه صلى  
الله عليه ولم صلى في مرض موته قاعدا وابوابه والناس فيما هو ناسخا في حديثه ما عنها انما جعل الاحام

بهم من يتاخر



ليؤتم به من قوله واذا صلى حالاً فاصلاً وجلساً أجمعين ويقاس المضطج على القاعد فقدوة القاعد  
من باب اولي نفع **الكامل** اي البالغ الحق **الصبي** والاعتداد بصلته ما وسواء في الصبي الفرض والنقل وروى  
التخاري ان عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤتم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست او سبع  
سنين وان عاتكة كان يؤتم بها بعد هذا كون نعم البائع اولي من الصبي والحر اولي من العبد قالوا في المذهب و  
العبد البائع اولي من الحر الصبي **والأخفى البصير سواء على النقص** وقيل لا على اولي لانه اخشع وقيل البصير اولي  
لانه عن النقص استراحت حفظه وتجاوز المعنيين سوى الاولين هما **والأخفى قدوة السليم بالسلم** كسر  
اللام اي سلم البول **والظاهر بالمسحاة غير المقيرة** لغيره من غير قضاء والثاني يقول صلاتها ماضية  
ضرورة وفيهم مما ذكر في من يصح قدوة مثلهما بما في الاخي عند اما المقيرة فلا تصح القدوة **والظاهر** ولا  
متخيرة على الصحيح كما ذكره في الروضة في كتاب الحيض لوجوب القضاء عليها على الصحيح **ولو بان امامه** بعد الصلاة  
على خلاف ظنه **امراة او كافرا** معلن بكفره كاليهودي **قيل او عتقا** كرهه كالزبدني **وجبت الاعادة** لصلاته  
في الاولين لتقصيره وترك البحث فيها اذ استأثر المرأة بالصرات والهيئة وغيرها ومنها الخشعة لانه امره ينتشر  
ويعرف معلن الكفر بالغير وغيره بخلاف مخفية فلا يجب الاعادة فيه **لا في** لان بان جسا ومحرثا في المحرم  
**وذا غاب حقيقته** في مؤتمه او بولته فلا يجب اعادة صلاة المؤتم به لاستغناء التقصير منه في ذلك بخلاف الخاصة  
الظاهرة وفيه كلام ياتي **قلت الاخفى المصومين وقوله المصومين** مخفي الكفر **هنا كعلمته** فوجب اعادة صلاة المؤتم  
به لتقصيره بالقرع على الجنب مثلا لانقص فيه الجناية وذكره الروضة مع قوله ليربها ان ما صححوا في من  
عدم وجوب القضاء هو الاقوى دليله ان صاحب التهمة والتدريب وغيرها قطعوا بان الخاصة كالحديث ولم  
يفرقوا بين الخفية وغيرها وان الاحكام اشار الى ان الظاهرة كسنة الزبدني لا من جنس ما يخفى على قلوب على  
الوجهين فيه فالمراد بمراد المذهب وهذا اقوى وعليه يحمل كلام الشيخ في التنبية اي فانه اطلق الخاصة وحكم بالاعادة  
وتعقيب في الصحيح بالخفية مع ان الصواب لكنه قال في التحقيق ولو بان على الامام نجاسة فمحرث وقيل ان  
كانت ظاهرة فخرج ان وفي الكفاية عن حكاية القاضي الحسين وجوب الاعادة فيها **والأخفى كالمراة في الاخفى** جامع  
النقص فيعيد القاري المؤتم به والثاني كالجانب بجامع الخفاء فلا يعيد المؤتم به بخلاف مفرع على الحديث المانع  
من قدوة القاري بالاحي ولو بان في اثبات الصلاة كون الامام محمدا او جنبا لولا المأموم للمارقة وان الصلاة  
بخلاف ما لو بان امراة او خوها ما ذكر في ستانها كما هو ظاهر ولو عرف المأموم حدث الامام ولم يتفرقا ولم  
ينظرهم اقلدي به ناسبا وجبت الاعادة **ولو اقتدى رجل غنشي** وقيل على ما تقدم من عدم صحة القدوة انه  
يجب القضاء **فبان رجلا بسقط القضاء في الظاهر** لانه وجب لعدم صحة القدوة في الظاهر للتردد في حاله  
والثاني ينظر الى ما في نفس الامر ولو بان في اثبات الصلاة استعمل المأموم فيها على الثاني واستانها على الاول  
ويجزي القولان فيها اذا اقتدى غنشي بامرأة ثم بان امرأة او غنشي غنشي ثم بانا رجلين او امرأتين او الامام رجلا  
او المأموم امرأة **والعدل اولي بالامامة من الفاسق** وان اختلفت بزيادة الفقه وغيره من الفضائل  
لانه يخاف منه ان لا يحافظ على الشرائط **والأخفى ان الاخفة اولي من الاخرا** اي الاكثر قرانا **والأورع** اي  
الاكثر ورعا وهو زيادة على العدالة العفة وحسن السيرة لانه يحتاج في الصلاة مما يحتاج اليه الاخفة لكثرة الوطئ  
فيه وقيل لا ورع اولي من الاخيرين لانه اكرم عند الله وما يقع في الصلاة مما يحتاج اليه الاخيرين كالحاجة في المذهب  
وبدل فيهما قيل حديث مسلم اذا كانوا ثلاثة فليؤتمهم احدهم واحدهم بالامامة اقراهم واجيب بان في المستوي

الظاهر

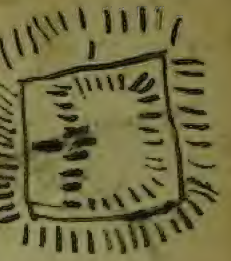
في غير

في غير القراءة كالقراءة لان اهل العصر الاول كانوا يتفهمون مع القراءة فلا يوجد قاري الا وهو فقيه الحديث  
من باب اولي من الفقهاء المستويين على غيره وفي اصل الروضة فهما من الشرح ان الاقرا مقدم على الاورع  
**والأخفى من الاخفة والاخر على الاسن النسيب** فعلى احدهما من باب اولي اما الاخفة فلما  
قدم واما الاخر فالمراد بالاسن من يضي عليه في الاسلام زمن اكثر من زمن الاخر فيه و  
**النسيب** من ينسب الى قرين او غيره مما يعتبر في الكفاية كالعلماء والصالحين **والأخفى بتقديم الاسن**  
**على النسيب** لان فضيلة الاخر في ذاته والثاني في ابايه وفضيلة الذات اولي والقديم بتقديم النسيب  
لان فضيلة مكنته بالاياه وفضيلة الاخر مضي زمن لاكتساب فيه والفضيلة المكنته اولي وسكت المصنف  
كصله عن الهجرة وهي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم او الى دار الاسلام بعده من دار الحرب وفي الروضة كاصلها  
عن الشيخ ابن حاتم وجماعة تايدها عن السن والنسب نافيان للخلاف في ذلك وعن صاحب التهمة والمذهب  
تقديم باعليها واختاره في شرح المذهب والتحقيق وقدم فيه الورع على الهجرة والسن والنسب واخره  
في التنبية عن الكل وقرره في الصحيح **فان استويا** اي الشخصان في الصفات المذكورة من الفقه والقراءة والورع  
والسن في الاسلام والنسب وكذا الحق **فخطا في الثوب واليدون من الاوساخ وحسن الصوت وطيب**  
**للصنعة وخوها** حسن الوجه يقدم بالانها تقضي الى استمالة القلوب وكثرة الجمع اي يقدم بكلها على  
حقايقه فان استويا فياها وتشاها افرع بينهما ذكره في التحقيق وشرح المذهب تختم بتقديم في النسب الهاشمي  
او المطلب من قرين او غيره وسائر قرين على سائر العرب وجميع العرب على العجم وفي الهجرة من هاجر  
علي من لم يهاجر ومن تقدمت هجرته على من تأخرت هجرته واو لا من هاجر وتقدمت هجرته على الاخر  
**ومستحق المنفعة ملك وخوه** كاجارة واعارة واذن من سيد العبد له **اولي** بالامامة فيما استحق  
منفعته اذا كان اهلا لها من غيره الاجنبي عن ذلك الموضع **فان لم يكن اهلا لها** كامرأة لرجل **فله التقديم**  
لن يكون اهلا وفي ذلك حديث مسلم لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي رواية لابي داود في بيته ولا في سلطانه  
وعبارة الروضة كاصلها والمحرر وساكن الموضع بحق وصدقته على الصور الاربع المذكورة كما في الروضة واصلا  
او ضمن صدق قوله مستحق المنفعة عليها اذ يورع في صدقه على الاخيرين منها **ويقدم السيد على عبده** **ساكن**  
بأذنه سواء اذن له في التجارة ام لا الرجوع فائدة السكون اليه دون العبد فلا يجزيه خلاف المستعير الا في  
الرجوع فائدة السكون اليه **امكانه في ملكه** اي المكاتب لان سيده اجنبي منه **والأخفى بتقديم المكنون على المكنون**  
المالك ينظر الى ملك المنفعة والثاني ينظر الى ملك الرقبة **وتقديم المكنون على المستعير** ملكه الرقبة والرجوع في  
المنفعة والثاني تقديم المستعير لانه صاحب السكن الى ان يمنع والامام الراتب للمحرر والرجوع في  
لم يحضر استحق ان يبيع اليه ليحضر فان خيف فوات اول الوقت استحب ان يتقدم غيره **والأخفى في محل**  
**ولاية اولي من الاخفة والمالك** ذكر معهما اولي وفي ذلك الحديث السابق ويتقدم ايضا على الامام الراتب  
في المسجد والمعنى فيه ان تقدم غيره بحضرة لا يلبق ببدل الطاعة فان اذن في تقدم غيره فلا بأس في راي  
حضوره الولاة تفاوت درجاتهم فالامام الاعظم اولي من غيره ثم الاعلا فالاعلا وعبارة المحرم كالتزم  
والأخفى في محل ولاية اولي من غيره وان اختلفت بزيادة الفقه وغيره من الفضائل  
فعد المصنف عن بعضها الى ما قاله نظر المالك **فصل** **لا يتقدم المأموم على امامه في الموقف**  
لانه لم ينقل عن احد من المتقدمين بالنبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين **فان تقدم عليه بطلت**  
**في الجود** كما تبطل بتقدمه عليه الفعل والقديم لا تبطل كما تبطل بوقوفه على سياره وعبارة المحرم لم

ساكن



تتقدم والشرح لا يتقدم لو تقدم عند المحرم وتبطل لو تقدم في خلافها وفي شرح المذهب لو شك في تقدمه  
عليه فالصحيح المنصوص في الامم بطلان الاصل لعدم الفساد وقيل ان جاء من خلف الامام حتى كان  
الاصل عدم تقدمه او من قدامه لم يضر لان الاصل بقاء تقدمه قال في الكفاية وهذا الوجه **ولا يضر ما كونه**  
للامام **ويجب خلفه** عنه **قليل** لا يضر مساواة كما قال في شرح المذهب **والاعتبار في التقدم والسواة في**  
**القيام بالعقب** وهو موخر القدم فلو تساوى فيه وتقدمت اصابع الماموم لم يضر ولو تقدم عقبه فحرم  
اصابعه وروى القعود بالالية وفي الاصل اعطى بالجنب ذكره البغوي في فتاويه **ويستدبر في المحل الحرام**  
**مولا الكعبة** ويستحب ان يبق الامام خلف المقام **ولا يضر كونه الامام** **قرب الى الكعبة في غير جهة الامام**  
منه اليه في جهته في **الاجل** تقريرا على الحديث لا تنافي تقدمه عليه والثاني يقول هو في معنى التقدم عليه ودفن بانه  
لا يظهر به مخالفة منكرة بخلاف الاقرب في جهة الامام فيضرم ما للجم يورق طعوا بالاول وعقبه في الروضة  
بالمذهب وقول المحرر الاظهر ان من الخلاف **وكذا لو وقف الامام والماموم في الكعبة** اريد اهلها واختلفت  
**جهتا** كان كان وجه الماموم الى وجه الامام واظهره الى ظهره ولا يضر كون الماموم اقرب الى الجدار الذي  
توجه اليه من الامام الى ما توجه اليه في الاجل لما تقدم وزاد في اصل الروضة حكاية طريق القطع به وتصحى بها  
ذكره الزايع في الاول ولو وقف الامام الكعبة والماموم خارجا جاز له التوجه الى جهة شاء ولو وقف بالعكس  
جاز ايضا لكن لا يتوجه الماموم الى الجهة التي توجه اليها الامام على الحديث تقدمه حينئذ عليه **ويقف الذكر عن يمينه**  
ان الامام بالغ كان الماموم اوصيا **فان حضرا احرم عن يساره ثم يتقدم الامام او يتأخر** ان حيث امكن  
التقدم والتأخر لسعة المكان من الجانبين **وهو تأخرها افضل** روى الشيخان عن ابن عباس قال ثبت عند  
خالتي يمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فمقت عن يساره فاخذ يدي حتى ادارني عن يمينه وروى  
عن جابر قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فمقت عن يساره فاخذ يدي حتى ادارني عن يمينه ثم جاء جابر  
ابن جعفر فقام عن يساره فاخذ يدينا جميعا حتى اقامنا خلفه ترجم اليه في عليه ياه الرجل يا ثم بالرجل عا  
الاول ياه الصبي يا ثم الرجل ولو جاء الثاني في التشهد والسجود فلا تقدم ولا تأخر حتى يقوموا وان لم يكن  
الا التقدم والتأخر لضييق المكان من احد الجانبين حافظا على المحل **ولو حضر مع الامام في الانتداب**  
**او رجل وصي صفاء** قاما صفا خلفه **وكذا امرأة او سوسة** يقوم او يمين خلفه وان حضر معه رجل وامرأة قام  
الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل وان حضر معه امرأة ورجلان او رجل وصي قام الرجلان او الرجل والصبي  
خلفه صفا وقامت المرأة خلفهما روى الشيخان عن انس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت ام سلمة فمقت  
انا وثمان خلفه وام سلمة خلفنا ولو حضر معه رجل وامرأة وخنتي وقف الرجل عن يمينه والخنتي خلفهما  
لاحتمالا لانه امرأة والمرأة خلف الخنتي لاحتمالا انه رجل **ويقف خلف الرجال ثم النساء** قال صلى الله عليه  
وسلم ليبيتي سلمة او الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثلاثا رواه مسلم وقوله ليبيتي بتشديد النون بعد الباء و  
تخفيف النون وروايتان والنهي جمع نهيته بضم النون وهو العقل وروى الترمذي عن ابي مالك الاشعري قال  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يليم في الصلاة الرجال ثم الصبيان ثم النساء لكنه ضعفه وفي التحقيق كالتنبيه  
ثم النساء ثم النساء **وتقف امامتهن وسطهن** سكون السين روى الترمذي في صحيحه ان عائشة وام  
سلمة رضي الله عنهما اثباتا فقامتا وسطهن ولواهن حتى تقدم عليهن ذكر في الروضة وكل ما ذكره في  
ومخالفة لا تبطل الصلاة ويكره وفوق الماموم فردا بل يصل الصبي ان وجد سعة فيه **والا فليجرح شخصاه**  
**بعد الاحرام** وليسا عده المحرور وعواقبه فيقف معه صفاروي اليه في ان صلى الله عليه وسلم قال رجل صلى خلف



ما جاء في الحديث

خلق

الصف ايها المصلين هل لا دخلت في الصف او حشرت رجلا من الصف فيصلي معك أعد صلاتك وضعفه كلام  
بالاعادة للاستحباب لما روى البخاري عن ابي بكر انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل ان  
يصل الى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تذكروا الله حرضا ولا تعذروا في رواية لابي داود بسند البخاري  
وكيف دون الصف ثم مشى الى الصف في يومه بالاحادة مع انه اني ببعض الصلاة مفردا خلف الصف وفي الروضة  
كاصلا له ان يحرف الصف اذا لم يكن فيه فجة وكانت في صف قدامه لتقصيرهم بتركها وروى عن الكراهية  
فوات فضيلة الجماعة على قياس ما سياتي في المفارقة **ويستدبره** اي الماموم **بانتفاك الامام** يمكن  
من خلفه بانه يراه او بعض صف او يسمعه او يلمسه او يلمسها وفي الروضة كاصلا وقديما يعلم بهداية غيره اذا  
كان في الصف او في طرفة او اذا جمعها مع الصف او ان تعدت المسافة وحالت ابيه نافذة اغلق  
بابها او لا وقبل لا يصح الاغلاق واذا لم يكن نافذة لا يبعد لجامع لهما مسحا او احدا ولو كانا بفضا اي  
مكان واسع شرط ان لا يزدما بينهما على ثلثية ذراع بذراع الا في اقربا وقيل بخلافه وهذا التقدير  
ماخوذ من عرف الناس فانهم يبعدونهما في ذلك محققين وعلى التقريب لا يضر زيادة اذرع يسيرة كثلثية  
وخوها وتضر على الحديث قال في شرح المذهب **فان تلاحق شخصان او صفان** كلا في المحرر ايضا والمروية  
ما في الروضة كاصلا انه لو وقف خلف الامام صفان او شخصان احدهما وراء الاخر اعتبرت المسافة  
المذكورة **بين الاخير والاول** من الشخصين او الصفين لا بين الاخير والامام حتى لو كثرت الصفوف و  
بلغ ما بين الامام والاخير فرحا جاز **وسواء** في الحكم المذكور **والفصل المملوك والوقوف للمبعض** اي الذي يعض  
ملك وبعضه وقف والموات كل في المحرر والمخطوط والمسبق في شرح المذهب كاصلا الروضة فهما من الشرع ولا يضر  
بين الشخصين او الصفين **الشارع المطروق والنهي المحجج** ان سباحة بكسر السين اي عوم على الصحيح  
ومقابلته يقول الشارع قد نكث فيه الرحمة فيعسر الاطلاع على احوال الامام والمال حايل للمخادرات واجب  
ينحصر في كل دولة المذكورين ولا يضر جزم الشارع غير المطروق والنهي الذي يمكن الغيور من احد  
طرفيه الى الاخرين غير سباحة بالوثوب فوفة او المشي عليه او على جسر محدود على حافته وذكر في شرح  
المذهب اعتبار المسافة المذكورة بين الشخصين او الصفين عن يمين الامام او يساره ايضا **فان كانا في باين**  
**كعبين** وصفه او بيت من مكان واحد **فقطعتان احدهما ان كان بنا الاماموم** **بنا او شالا** البناء الامام  
**وجا اتصال صف من احدي الجانبين بالآخر** كان ينفق واحد بطرف الصف وآخر للجن متصلا به وذلك  
لحصول الربط بين الامام والماموم في الموقف الذي وجب اخلاق البناء افترقا فانه **لا يضر** الاتصال  
المذكور **فوجدنا تسع واقعا في الاجل** نظر للعرف في ذلك والثاني لينظر في الحقيقة **فان كان بنا الماموم**  
**خلف بنا الامام** فالصحيح من وجهين احدهما منع القدوة لا تنافي الربط لما تقدم **صح القدوة بشرط**  
**ان لا يكون بين الصفين** او الشخصين **بالبنايين** وقف احدهما باخرين والامام والثاني باول بناء لما  
موم كل في الروضة واصلا **الترم من ثلاث اذرع** تقريرا لبقول الشروع بين الصفين لا مكان السجود معان  
به متصلين وهذا الاتصال هو الربط بين الامام والماموم في الموقف **وهنا الطريق الثاني لا يشترط**  
**الا اقرب كالفضا** بان لا يزدما بين الامام والماموم على ثلثية ذراع **بانه يمكن ما يلزم احوال ما في**



[illegible]



نالده من طائفة الاثمة ان  
 غالب الاثمة ينوون الامام مع  
 الاحرام وقد نصوا في البيان على ان  
 هذه النية لا تصح منه عند الاحرام فان  
 الذي يقتضيه الملاحاة هو الجحالة فحصل ما وان  
 لم ينو الامامة لان هذه تصح منه عند الاحرام  
 فانما اذى نوى الامامة عند الاحرام كان كاذبا فان لم يسي  
 امام قبل ان يتابع غيره وان قصد انه يصير اماما كان  
 حراما والنية لا يكون كذلك من العدة ولا نية فضيلة الجحالة  
 الا نية او الجحالة وينو الامام الامامة لئلا الفضل فان لم ينو  
 الامامة وصلاوة وصلوات القوم اذى نوا لا قتدا ووالوا فضل المدح  
 وهو لا ينال فضيلة الامامة احصاء العلوم

وإنا المسبحون وعلو سيد الموقف قدسنا  
لم يستغفر بنسب قطع القاتح - إذا كان ال  
مأمون يباع علم يستغفر عنه بعد ذلك يستغفر  
الذي في الدنيا والحق في الروح وفضل أن  
عمل الصالح في تحمل الخلا وعلم بأنهم سبوا في جهنم  
لم يبدروا زينة في الخلا من قيام الزمان  
في طلائع الكهات كان يختلف فيما بعد الزمان  
في الخبز حمة أو بطيخ أو حرك أو برنج  
تجدهم الله والطيبون من أم يدرى قد را القاتح  
أي بالنبية الموحدة المصنوع فيها يغار إلى بالنبية  
لقرآن نفسه وإن رجحه الزركشي ومن شك هذا دور  
زركشي من أن يحلوا مختلفا عما صملا وبيد زركشي  
المركمة سام يدرى في المكة كماله في هذا صرح  
في حله صلاوة عدم ادراكه في عدم  
محله ان شاء الله بحج صفته الله  
بجعله في الجنة



باب ما ينفق مجازي صف او يصل كافي الروضة كاصحابها **فان حال ما يمنع المروءة لا يرد كالمشاك**  
**فوجها** اصحهما في اصل الروضة عدم صحة القدوة اخذ من تصحيحه الا في المسجد مع الموات او حال  
جدار بطلت اي لم تنق القدوة **بالتفاق** الطريقين ويلحق بالجدار الباب المغلق والشباك الباب المفتوح  
اذا هما سباني ويؤخذ من فرض الجدار على الطريقة الاولى فرض الباب والشباك بحكمهما عليها  
**قلت** الطريق الثاني اصح والله اعلم واذا صح اقتداه في بناء اخر على الطريق الاول والثاني صح اقتدا  
من خلفه وان حال جدار بينه وبين الامام ويكون ذلك كالامام لمن خلفه لا يجوز تقديمهم عليه  
قال القاضى الحسين ولا يقدم تكبيرهم اي لا احرام على تكبيره وجرم به في التحقيق ولو وقف **عليه**  
**وامامه** في سفل او عكس كهي الدار او صفة مرتفعة اسطح بها شرط محاذاة بعض بدن المأموم  
**بعض بدن** اي الامام كان يجازي راس السافل قدم العالي فيحصل الاتصال بينهما بذلك والاعتناء  
في السافل بمعتد القامة حتى لو كان قصيرا او قاعدا فلم يجز ولو قام معتد القامة لم يجز كفي  
ذلك في هذا الشرط المبني على الطريقة الاولى ليس كافي وحده بل يرضى ما تقدم حتى لو وقف المأموم  
على صفة مرتفعة والامام في الصحن فلا بد على الطريقة المذكورة من وقف رجل على طرف الصفة ووقوف  
آخر الصحن متصلا به قاله الرافعي واسقط من الروضة ولو وقف **موات** وامامه في مسجد اتصل  
به الموات **فان لم يجز** اي بين الامام والمأموم **والشرط الثاني** اي ان لا يزداد على ثلثي ثلثي ذراع كما في  
القضاء **معتبر من آخر المسجد** لانه محل الصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل **وقيل من آخر صحن** فيدان  
لم يكن فضلا الامام فمن موقوفه **ولو حال جدار** لا باب فيه **باب معلق** منع الاقتداء وكذا الباب  
**المرود** والشباك لا ينظر الى منع المشاهدة في الاول ومنع الاستطراق في الثاني والمقار ينظر الى  
الاستطراق في الاول والمشاهدة في الثاني لكن جانب المنع اولى بالتغليب اما الباب المفتوح فيجوز  
اقتداء الواقف بجذائمه والصف المتصل به وان خضعوا عن الحاذة بخلاف المعتاد لغير محاذاته فلا  
يجوز اقتداه للحايل وقيل يجوز اذا كان الجدار المسجداً من اجزائه والشوارع المتصل بالمسجد كالموات  
وقيل يشترط اتصال الصف من المسجد بالطريق والقضاء بالموت المتصل بالمسجد كالمسجد كالمسجد  
في شرح المذهب والتحقيق وهو جامع لما في الروضة كاصحابها ان بغوى قال باشرط اتصال صف من  
المسجد بالقضاء وان ينبغي ان يكون كالموات **قلت** بكرة ارتفاع المأموم على امامه **وعكس الاقتداء**  
كتعظيم الامام المأمومين صفة الصلاة وتبليغ المأموم تكبير الاحرام **فيستحب** ارتفاعها **ولا**

يقدّم

يقوم مراد الصلاة حتى يفرغ المؤذن من الاقتداء لانه وقت الدخول في الصلاة ولا يستدعي  
تغليبا بعد شروعه اي المؤذن فيها الحديث يصلي اذا اقت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة فان كان  
فيما عند الله لم يجز **فوت الجماعة** يا تمام والله اعلم فان خشي قطع النفل ودخل في الجماعة لانها اول  
منه بغرضها التذكروا وقد تقدم انها تدرى ما لم يسلم الامام لغوى بالسلاعة كما صرح به هنا في  
شرح المذهب **فصل شرط القدوة في الابتداء** ان ينوي المأموم مع التكبير **الاقتداء** او  
**الجماعة** والا فلا تكون صلاة جماعة ونية الجماعة صالحة للامام وعبرتها فيه ابواسحق  
ذكره في الكفاية ويتعين بالقرينة الخالية للاقتداء والامامة وسيلتي جواز قدوة المفرد  
في خلاص الصلاة في الاظهر ولا تكبير فيها **والجمعة** كغيرها في اشتراط النية المذكورة **على الصحيح** و  
الثاني يقول اختصت بانها لا تنقح الا بالجماعة فلا حاجة الى نيتها فيها **فلو ترك هذه النية** و  
**تابع في الاعمال** بطلت الصلاة **على الصحيح** لانه وقفها على صلاة غيره من غير رابط بينهما او  
الثاني يقول المراد بالتابعة هنا ان ياتي بالفعل بعد الفعل لا لاجله وان تقدمه انتظار  
كثير فلا نزاع في المعنى **ولا يجب تعيين الامام** في النية بل يكفي نية الاقتداء بالامام الحاضر  
او الجماعة معه **فان عتبه** واطاع كان نوى الاقتداء بغيره فبان عمر **وبطلت الصلاة** لا  
للتابعة من لم ينوي الاقتداء به ولو قال الحاضر وهذا فوجها قال في الروضة الاربع حجة لا  
قتداء به **وتستحب** له لينال فضيلة الجماعة وقيل انما هو من غير نية لتأدي شعار الجماعة  
بما جرى وقال القاضى حسين فيمن صلى منفردا فاقضى به جمع ولم يعلم بهم ينال فضيلة الجماعة  
لانهم نالوها بسببه كذا في اصل الروضة عن القاضى حسين زاد في شرح المذهب عنه انه ان  
علمهم ولم يظلم الجماعة لم يحصل الفضيلة وعبر في قوله بالوجه الثالث ومن فوائد الوجهين انه  
اذا لم ينوي الامامة في صلاة الجماعة هل تنقض جمعة والا صح لا تنقض وبه قال القاضى حسين و  
سكت النجاشي عن وقف نية الامامة وذكر الجويني في التبصرة انها عند الاحرام وقال في  
البيان في باب صفة الصلوة يجوز بعده وقال هنا لا تنقض عنده اي لا يفسد امامه **الآن** **فلو**  
**اخطا في تعيين تابعه** الذي نوى الامامة به لم يبصر لان غلطه في النية لا يبرئ من تركها  
وهو جازي كما سبق **وتصح قدوة المؤدى بالقاضى والمفترض بالمتفعل وفي الظهر العصر**  
**وبالعصر** القاضى بالمؤدى والمتفعل بالمفترض وفي العصر بالظهر ولا يبصر اختلاف نية الامام

ولا يشترط ان يكون  
تبعه ان كان مع



والمأموم وكذا الظاهر بالصبح والمغرب وهو المقتدى في ذلك كالمسوق بغير صلته بعد سلام  
امامه ولا يصح متابعة الامام في القنوت في الصبح والمغرب والخير في المغرب وله فراقه اذا اشتغل  
بهما بالنية واستمراره افضل ذكره في شرح المذهب وجوز الصبح خلق الظاهر في الاظهر وقطع به عكسه  
بجامع انهما صلاتان متفقتان في النظم والثاني ينظر الى فراغ صلاة المأموم قبل الامام فاذا اقام الا  
مام للثالثة ان شاء المأموم فارقته بالنية وسلم وان شاء انتظره ليلزم معه قلت انتظاره افضل  
والله اعلم وان امكنه القنوت في الثانية فان وقع الامام يسيرا قنت والآخر تركه قال في الروضة  
كالحملها ولا شيء عليها لا يجزئ بالسجود لان الامام يحمل عنه وله فراقه بالنية ليقف تحسلا  
للسنة ولو صلى المغرب خلق الظاهر فاذا اقام الامام للثالثة لم يتابعه بل يفارق بالنية ويجلس ويشهد  
ويسلم وليس له انتظار في الاصح لانه احدث تشهد لم يفعله الامام بخلاف الصبح خلق الظاهر فان اختلف  
فعلها اي الصلواتين كمكتوبة وكسوف او جارية لم تنح لم تقدر وفيها على الصحيح لتعذر المتابعة  
والثاني تنح لاكتساب الفضيلة ويراعى كل واجبات صلته فاذا اقتدى بمصلي المكتوبة بمصلي الجارية  
لا يتابعه في التكبيرات والادكار بينهما بل اذ اكبر الامام الثانية خفي هو بين ان يخرج نفسه عن المتابعة  
وبين ان ينتظر سلام الامام او يصلي الكسوف تابعة للركوع الاول ثم ان شاء رفع راسه معه وفارقه  
وان شاء انتظره قبل الرفع ولا ينتظره بعده لما فيه من تطوير الركن القصير **فصل في**  
**متابعة الامام في افعال الصلاة بان يتأخر ابتداء فعله اي المأموم عن ابتداءه اي الامام**  
**اي ابتداء فعله ويتقدم المأموم على فراقه من اي فراغ الامام من الفعل فلا يجوز التقدير**  
عليه ولا الخلق عنه على ما سياتي بيانه وفي صحيح مسلم حديث لاتباء والامام اذ اكبر فكلوا واذا  
ركع فاركعوا وفي الصحيحين حديث انها جعل الامام ليؤتم به فاذا اكبر فكلوا واذا ركع فاركعوا  
**فان فارقته في الفعل او في القول لم يضر الا في تكبيرة الاحرام** ففرض المقارنة فيها اي تمنع انعقاد  
الصلاة وبشرط تأخير جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الامام وقيل تضمنه المقارنة في  
السلام ايضا اعتبارا للتحلل بالتحريم ثم المقارنة في الافعال مكرهة مفوتة فضيلة الجماعة  
جزم به في الروضة وفي اصلها ذكره صاحب التهذيب وغيره ويؤخذ منه ان الجماعة تحصل بغيرها وان  
المتابعة شرط في حصول فضيلتها وان تخلف المأموم بركن فعلي بان فرغ الامام منه وهو فيما قبل  
كان ابتداء الامام رفع الاعتدال والمأموم في القيام لم يتبطل صلته وان لم يكن عذرا **الاصح** لان

تخلف

تخلف يسير والثاني يتبطل بالخلق لان تخلفه من غير عذر ولو اعتدل الامام والمأموم في القيام لم يتبطل  
صلته في الاصح في الروضة او تخلف بركتين بان فرغ الامام منهما وهو فيما قبلها كان ابتداء الامام  
هو للسجود والمأموم في قيام القراءة فان لم يكن عذرا تخلف لقراءة السورة **بطلت** صلته لغير تخلف  
من غير عذر وان كان عذرا بان اسرع الامام قرائته وركع قبل اتمام المأموم الفاعلة وهو بطي القراءة  
ولو اشتغل باتمام الاعتدال لامام وسجد قبله فتقبل بتبعه وتسقط البقية للعذر والصحيح لا  
يلتزمها ويسعى خلفه ما لم يسبقه باكثر من ثلاثة اركان مقصودة وهي الطويلة فلا يعتد بها  
القصيرة وهو الاعتدال والجلوس بين السجدين كما تقدم في سجود السهو فيسعى خلفه اذا فرغ من الفاعلة  
قبل فراغ الامام من السجدة الثانية او مع فراغه منها بان ابتداء الرفع اعتبارا ببقية الركعة **فان فرغ**  
**باكثر من الثلاثة المذكورة بان لم يفرغ من الفاعلة الا والامام فابعد عن السجود او جالس للشهادة**  
**فقبل بفراقه بالنية لتعذر المتابعة والاصح** لا يفارقه بل يتبعه فيما هو فيه ثم يتأخر بركعة  
سلام الامام ما فاته كالمسوق وقيل يراعى نظم صلاة نفسه ويجري على ان الامام وهو معذور  
ولو لم يتبطل المأموم الفاعلة لشغله بدعاء الافتتاح وقد ركع الامام **فبعد** وركب في القراءة  
فيأتي فيه ما سبق **هذا كله** المأموم الموافق بان ادرك محل الفاعلة **فاما مسبقا** ركع الامام  
**ففاعلة فالاصح** ان لم يشغل بالافتتاح والتعذر ترك قرائته وركع مع الامام لانه لم يدرك  
غير ما قرأه وهو بالركوع مع الامام **مدرك للركعة** حكما والا اي وان اشتغل بالافتتاح او بالتعذر  
**لزمه قراءة بقدره** لانه ادرك ذلك القدر وقصر بتعديده بالاشتغال بما لم يؤمر به والثاني **ببطلان** القراء  
ويركع مع الامام مطلقا وما اشتغل به ما مؤمر به في الجملة والثالث يتحقق ويتم الفاعلة مطلقا  
لانه ادرك القيام الذي هو محلها فان ركع مع الامام على هذا والشق الثاني من التفصيل بطلت صلاة  
وان تخلف عن الامام على الوجه الثاني والشق الاول من التفصيل **لأنه** حتى رفع الامام  
من الركوع فانت الركعة لانه غير معذور ولا يتبطل صلته اذا قلنا بالتخلف بركن لا يبطل وقيل  
يبطل لانه ترك متابعة الامام فيما فاتت به ركعة فهو كالخلق بها اما التخلّف على الشق الثاني  
من التفصيل ليقرا فاقرا فاته فقال البغوي هو معذور لا لزمه بالقراءة والمتولى كالفقهاء  
حين غير معذور لاشتغاله بالسنة عن الفرض اي فان لم يدرك الامام في الركوع فاته  
الركعة كما قاله الغزالي كما مر ولا يبال في ذلك قول البغوي بعذره في التخلّف لانه لئلا



والصلاة في الركعة  
والصلاة في الركعة  
والصلاة في الركعة  
والصلاة في الركعة  
والصلاة في الركعة  
والصلاة في الركعة  
والصلاة في الركعة  
والصلاة في الركعة  
والصلاة في الركعة  
والصلاة في الركعة

ما فوته بتقصيره الا ان يريد ان يركب في الصلاة على الميت انه لو ركع  
الامام عقب كبير المسبوق ركع معه وقطعت عنه القراءة وسكتا هنا عن سقوطها العلم به **ولا**  
**يستعمل المسبوق سنة بعد الخرم** اي لا ينبغي له ذلك كما عبر به في المحرر وغيره بل يشتغل بالفاقة  
فقط **الآن يعلم** اي يظن ادراكها مع الاشتغال بسنة من افتتاح وتعوذ فياتي بها قبل الفاخة و  
لو علم المأموم في ركوعه انه ترك الفاخة بان يشير او شك في فعلها لم يعد اليها بالعود التي حملها القوا  
نه بل يصلي ركعة بعد سلام الامام ولو علم تركها او شك في فعلها وقدر ركع الامام ولم يركع هو قراها  
لبقاء محلها وهو متخلف بعد ركعها في بطي القراءة وقيل لا تقتصر بالسيان وقيل لا يقبل ركع  
وتتذكر بعد سلام الامام ركعة ولو سبق امامه التحريم لم تنفقد صلته لربطها بمن ليس بصلاته  
**او بالفاخة او بالشهادة** بان فرغ من ذلك قبل شروع الامام فيه لم يضره ويجزئه وقيل عبادته  
مع فعل الامام لا وبعده وقيل بضره اي تبطل صلته ولو تقدم على الامام بفعل ركوعه **ومحذور**  
**ان كان ذلك ركعتين** وهو عام مدعاه بالتحريم **بطلت** صلته لخش المخالفة بخلاف ما اذا كان ساهيا  
او جاهلا فلا تبطل لكن لا يعتد بتلك الركعة فياتي بعد سلام الامام بركعة **والآن** بان كان المتقدم  
بركن او اقل فلا تبطل عمدا كان او سهوا لان المخالفة فيه يسيرة **وقيل تبطل بركن** في العدم تام  
بان فرغ منه والامام فيما قبله قبل وغير تام كان ركع قبل الامام ولم يرفع حتى يركع الامام و  
التقدم بركعتين يقاس بما تقدم في التخليق بهما لكن مثل العراقيون بما اذا ركع قبل الامام فلما  
اراد الامام ان يركع رفع فلما اراد ان يرفع سجد قال الراجعي وتبعه المصنف فيجوز ان يفقد مثله  
في التخليق ويجوز ان يختص ذلك بالتقدم لان المخالفة فيه الخش **تم** اذا ركع المأموم قبل  
الامام ولم تبطل صلته ففي العدم يستحب العود الى القيام بركع مع الامام على احد الوجهين المنصوص  
والثاني وقطع به البغوي والامام لا يجوز له العود فان عاد بطلت صلته لانه زاد ركعا وفي  
التحقيق وشرح المذهب وقيل يجب العود في المذهبين بين العود والدوام وقيل يجب العود  
فان لم يعد بطلت صلته وقيل يحرم العود حكاية في الروضة كاصلها في باب سجود السهو وفي  
شرح المذهب وغيره انه يحرم التقدم بفعل وان لم تبطل الحديث النبوي والافضل وغيره **هـ**  
**فصل اذا خرج الامام من صلاته** حدث او غيره **انقطعت القدوة به فان لم**  
**يجز** وقطعها المأموم بان نوى الفارقة **جان** سوا قلنا الجماعة سنة تام فرض كفاية لان السنة لا يلزم

انماها وكذا فرض الكفاية الا في الجماد وصلاته الجائزة كما ذكر في السير وفي قول قال في شرح المذهب فيم  
**لا يجوز الا بعد** فيبطل الصلاة بدون لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وقوله **يرخص ترك الجماعة** اي  
ابتداء هو ما ضبط به الامام العذر والحقوق ما ذكره بقوله **ومن العذر** تطويل الامام اي القراءة  
لمن لا يصبر لضيق او شغل كما في المحرر وغيره او تركه **سنة** مقصودة كمشهد وقوت فيفارق  
لياتي بها ولو اصرم منفرد ان نوى القدوة في خلال صلاته جاز ما نواه في الاظهر كما يجوز ان يفترق  
جمع بمنفرد فيصير اماما والثاني يقول الجواز يؤدي الى ان تحرم المأموم قبل الامام تبطل بالصلوة با  
القدوة **وان كان في ركعة اخرى** اي غير ركعة الامام متقدما عليه او متاخر عنه وقطع بعضهم  
بالمع وفي هذه الصورة لا خلاف فيما تيسر **فاما كان او قاعدا** وان كان على خلاف نظم صلته  
لو لم يقتد به رعاية لحق الاقضاء **وان فرغ الامام ولا هو مكسوف** فيتم صلاته او فرغ **هـ**  
**اولا ان شاء فارقته** بالنية **وسلم وان شاء** انظره ليسلم معه وهو افضل على قياس ما  
تقدم في الاقضاء في الصبح بالظهر ثم الامح الجواز قطع القدوة واقفا المنفرد بصاحبه لكان  
هذه كما صرح بها في شرح المذهب ويوجد منها فوات فضيلة الجماعة في الثانية على قياس  
ما تقدم في الفارقة وفواتها في الاولى ايضا ظاهر يقطع القدوة وظاهر انها لا تقوت في  
الفارقة المحيرة بينهما وبين الانتظار **وما اذا ركع المسبوق مع الامام** **فاول صلته** وما يفعل  
بعد سلام الامام **اخرها فيعيد الباقي** من الصبح الذي ادرك الاولى منها وقت مع الامام **المحذور**  
ومحله وفعله مع الامام المتابعة **ولو ادرك ركعة من المغرب تشهد ثالثة** لانها محل تشهد  
الاول وتشهد مع الامام المتابعة نعم لو ادرك ركعتين من الرابعة في السورة في الاخيرتين  
لنلا تخلوا صلته منها كما تقدم في صفة الصلاة **وان ادركه اي الامام ركعا ادرك الركعة**  
**قلت بشرط ان يظن قبل ارتفاع الامام عن اقل ركوع والله اعلم** كما ذكره الراجعي ان  
صاحب البيان صرح به وان كلام كثير من النقلة اشعر به وهو الوجه ولهم ينظر من له الاكثر  
انتقى وفي الكفاية ظاهر كلام الائمة انه لا يشترط في المسئلة حديث البخاري عن ابى بكرة  
انه اشبه الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ركع فركع الى آخره السابق في الفصل الثاني وسياتي في الجملة ان  
من لحق الامام المحذور ركعا لم تحسب ركعته ومثله من لحق الامام في ركوع ركعة زائدة  
سهوا كما ذكر هناك **ولو شك في ادراك هذا الاجزاء** بالظن ايئنة على ما سبق قبل ارتفاع الامام



**لم يجب ركعتيه في الاظهر** لان الاصل عدم الادراك والثاني يقول الاصل بقاء الاحكام في  
الركوع وتبع الحرر الغزالي في حكاية الخلاف قولين وحكاة في الشرح عن الامام وجهين و  
صححه في اصل الروضة وصوبه في شرح المذهب مع تصحيحه طريقة فاطمة بالاول قال  
لان الحكم بالاعتداد بالركعة باذراك الركوع رخصة فلا يصار اليها الا بينيين **ويكبر**  
**ثلاث ركعات كغيره فان نواها بتكبير لم تعتد صلاته** للثاني بين وض وسنة مقصود  
دعة **وقيل تعتد نفلا** قال في شرح المذهب كلواخرج خمسة دراهم ونوى بها الزكوة وصرفته  
التطوع اي فقع صدقة تطوع بلا خلاف كما قال المصنف في شرحه ودفع القياس بان  
ليس فيه جامع معتبر **وان لم ينوي بها شيئا لم تعتد على الصحيح** والثاني تعتد وضحا  
صرح به في شرح المذهب لان قرينة الافتتاح تصرف اليه والاول يقول وقرينة الهوى  
تصرف اليه فتعارضتا وان نوى بالتكبيرية التحريم فقط والركوع فقط لم يحق الحكم  
كما قال في الحر من الاعتقاد في الاولى وعدمه في الثانية **ولو ادركه اي الامام في اعتداله**  
**فابتعد انتقل معه مكبرا** موافقة له في تكبيره **والاخر انه موافقه في التشهد والتسبيحات ايضا**  
والثاني لا موافقه في ذلك لانه غير محسوب له **والاخر ان من ادركه اي الامام في سجدة الاولى**  
**فثانية لم يكبر للانتقال اليها** والثاني يكبر لذلك كما يكبر لو ادركه في الركوع وفرق الاول بين الركوع  
محسوب له دون السجود ومثله التشهد **واذا سلم الامام قام المسبوق مكبرا ان كان جلوسه مع**  
**الامام وضع جلوسه** لو كان منفردا كان ادركه في الثالثة الرابعة او ثمانية المغرب **والاخر** وان لم  
يكن جلوسه مع الامام موضع جلوسه لو كان منفردا كان ادركه في ثمانية المغرب او ثالثة الرابعة  
**فلا يكبر عند قيامه الاخر** والثاني يكبر لئلا يخلوا الاختلاف عن ذكر السنة للمسبوق ان يقوم  
عقب تسليم الامام ويؤدي ان يقوم عقب الاولى ولو مكث بعدها في موضع جلوسه لم يضر  
او في غيره بطلت صلاته قال في شرح المذهب ان كان متمردا عما لما كان ساهيا لم يطل و  
يسجد للسجودين او للمقيمين خلف الامام المسافر الاثناء في سبقتهم صلاتهم  
وجها ان اصحاب المنع لان الجماعة حصلت واذا اتوا افرادي نالوا فضيلة كذا في الروضة كما صلاها  
في كتاب الجماعة آخر الاستخلاف وفي شرح المذهب حكى الوجهين في السبوقين في باب صلاة الجماعة  
وقال اصحاب الجواز وقال لا تغتفر تصحيح ابن ابي عسرون المنع وكان اغتفر يقول الشيخ الى

حامد لعلى الامن المنع انتهى والجمع بين هذا وبين ما تقدم عنه في الروضة ان ذاك من حيث  
حصول الفضيلة وهذا من حيث جواز اقتداء المنفرد بذلك عليه انه في التحقيق بعد ان ذكر جواز  
اقتداء المنفرد قال واقتداء المسبوق بعد سلام امامه كغيره **باب صلاة المسافر** وكيفيتها  
من حيث القصر والجمع المختصر هو جوازها وختم بجواز الجمع بالمطر للمقيم **اما تقصر رباعية**  
من الخمس فلا قصر في الصبح والمغرب **مؤداة في السفر الطويل المباح** اي الجائز طاعة كان كالسفر  
للحج وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم او غيرهما كسفر التجارة **ولو قضى فائتة السفر** اي اراد قضاها **فالا**  
**ظهر قصره في السفر دون الحضر** لانه ليس محل قصر والثاني يقصر فيها والثالث يتم فيها اعتبارا  
باللاداء في القصر وهذا هو الموافق للحضر في المؤداة دون ما قبله فالمراد من نفي الحضر للقصر  
في المقضية ما ذكره من التفصيل على الرابع فيضم منه المؤداة مقضية فائتة السفر فلو  
شك في ان فائتة الحضر اقصر من غيرها احتياطاً **ومن سافر من بلدة لا سور فاول سفره مجاوزة**  
**سورها** المختصر بها وان كان داخله مواضع خربة ومزارع لان جميع ما هو داخله معدود من  
البلدة **فان كان وراءه عمارات** اي دور ومثلاصة كما في الروضة واصلها وفي الحر عمارات ودور  
**اشترط مجاوزتها ايضا في الاخر** لتبعيتها بالبلدة بالاقامة فيها **قلت الاخر لا يشترط مجاوزتها**  
**انها لا** لانها لا تعد من البلدة وهذا التصحيح في اصل الروضة وفي شرح المذهب عن الرافي وهو  
محتمل **فان لم يكن لها سور** مطلقا او في صوب سفره **فاول مجاوزة العمران** حتى لا يبقى بيت متصل  
ولا منفصل والخراب الذي يتخلل العمارات معدود من البلدة كالحزب الذي جانيها **والخراب الذي**  
**لا عمارات وراءه** فلا يشترط مجاوزته لانه ليس موضع اقامة وقيل يشترط لانه معدود من  
البلدة ومجوزة في شرح المذهب **ولا البساتين** والمزارع المتصلة بالبلدة فلا يشترط مجاوزتها وان  
كانت محوطت لانها لم تحذ للسكنى وقيل يشترط لما ذكره فان كان فيها قصور او دور وسكن في  
بعض فصول السنة فلا بد من مجاوزتها كذا في الروضة كما صلاها قال في شرح المذهب بعد نقله  
ذلك عن الرافي وفيه نظر ولم يتعرض له الجمهور والظاهر انه لا يشترط مجاوزتها لانها ليست من  
البلدة **والقرية كبلدة** فيشرط مجاوزة العمران فيها **والخراب والبساتين والمزارع** وان  
كانت محوطة وقال الغزالي يشترط مجاوزة المحطة وكذا قال الامام في البساتين دون المزارع  
والقرية لان انفصالها عنها يشترط مجاوزتها وفيه احتمال للامام والمنفصلتان يكفي

الامامية المحظرة  
عند سحره فيقول  
مستمع



هذا هو المقام الذي عليه  
الشيخ رحمه الله في  
البيان

يكفي مجاوزة احدهما واشترط ابن شريح مجاوزة المقاديرتين ولو جمع سور قرى متفاصلة او بلدين  
متقاربين لم يشترط مجاوزة السور **واول سفر ساكن الحياض** كالاغراب والاكراذ **مجاوزة الحياض**  
مجمعة كانت او متفرقة حيث يجتمعون للسورة نادوا واحد ويستعير بعضهم من بعض وهي كابتية  
القرية والبلدان كالمقربين المتقاربين ويعتبر مجاوزة مرافقها لمطر الرمد وملعب الصبية او منقطة  
والنادى ومعاطن فانها معدودة من مواضع اقامتهم **واذا رجع من السفر انتهى سفره ببلوغه ما**  
**شرط مجاوزة ابتداء** من سور وعمران او غير ذلك فينتهي ترخصه **ولو نوى المسافر اقامة**  
**ايام بموضع عتبه انقطع سفره ببلوغه** اي ببلوغ ذلك الموضع ولو نوى بموضع وصل اليه اقامة  
ايام انقطع سفره بالنية ولو نوى اقامة حادون الاربعين في المسنين وان زاد على الثلاثة لم ينقطع  
سفره ولو اقام اربعة ايام بلا نية انقطع سفره بتمامها واصل ذلك حديث يقيم المهاجر بعد قضاء  
مسكنه ثلاثين متفرق عليه وكان يحرم على المهاجرين الاقامة بمكة ومسكنه الكفار رواه الشيخان فالتزم  
خص بالثلاث بدل على انها لا تنقطع حكم السفر بخلاف الاربعين والحق باقامة نية اقامتها وتعتبر  
ببليتها **والاجب منها يوم ما دخله وخروجه على الصحيح** لان فيها الخط والرجل وهما من اشغال  
السفر والثاني يحسب منها كما تخب من مدة صبح الحنف يوم الحدث ويوم التمتع فلو دخل يوم السبت  
وقت الزوال لم ينقطع يوم الاربعاء وقت الزوال صار مقبلا على الثاني ولو دخل ليلة الخميس بقية الليل  
على الاول ولو نوى اقامة اربعة ايام العبد او الزوجة او الجيش ولم ينوي السيد ولا الزوج ولا الامير  
فاولى الوجوهين لهم الفضة ثم لا يستقلون فينتهم كعدم ذكره في الروضة وعبر في شرح الهدي بالاصح  
ولو نوى اقامة الاربعين للحارب اى المقيم على القتال فكفيه وفي قول بقصر ابداله لا قد يضطر الى الاعتدال  
فلا يكون له قصد جاز ولو نوى الاقامة مطلقا انقطع سفره وفيما اذا لم يكن الموضع صالحا كما لمقا  
زة قوله انه لا ينقطع وينتفعو قال في شرح الهدي ولو نواها وهو سائر لا يصير مقبلا وهوذا السفر  
ذكره النبي في غيره انتهى وذكره في التهذيب انه يصح ان الاصل الاقامة فيعود اليها بمجرد النية  
**ولو اقام ببلدة او قرية نية ان يصل اذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوما**  
لان صلح اقامتها بمكة عام الفتح لم يجره هو ان يقصر الصلوة رواه ابو داود **وقيل قصر اربعة فقط**  
غير تامه لان القصر اربعة كما تقدم ففعلها اولى لانه لا يبلغ من النية **وفي قول قصر ابدان** اي بحسب الحاجة  
لظهور انه لو زاد من حاجته صلى الله عليه وسلم على الثمانية عشر لقصر في الزيادة ايضا **وقيل ثلاث** المذكور

هو

هو في الزيادة على الاربعين المذكورة **في خاب القفال والمقاتل لا يخرجوه** كالمثقفه فلا يقصران  
في الزيادة عليها فقطعا والفرق اذ الحارب انما في تغيير صفة الصلاة وعبارة الحارب فقطه القصر الى  
اربعة ايام كما وصفنا والاصح ان القصر الى الثمانية عشر يوما فان زاد لم يقصر ومقابل الاصح الثلث  
للزائد على الاربعين محكي قوله في طريقة من في اخرى اسقطها من الروضة فسامع تغييره فيه هنا  
يقول نظر الطريقة الحاكمة له وان كان مشوشا للفهم على انها المصححة فلو قال بدل قيل وفي قول كان  
حسنا ولا يخفى ان الاربعين لا يحسب منها يوم الدخول وكذا يقال في الثمانية عشر **ولو علم بقاؤها**  
اي بقا حاجته **مدة طويلة** وهي الزيادة على الاربعين المذكورة **فلا يقصر له اصلا على الدخول** لانه  
مطهر بعيد عن هيئة المسافر بخلاف المتوقع للحاجة كل وقت ليحل وسواء الحارب وغيره كما  
لتاجر وقيل فيها خلاف المتوقع من القصر اربعة ايام او ثمانية عشر يوما او ابدان واستكره الاقام  
في غير الحارب هذا حاصل ما ذكره الرافعي في الشرح وعبارة الحارب بالاصح لانه لا يقصر  
**فصل طویل السفر ثمانية واربعون ميلا هاشمية** وهي ستة فراسخا وبها عتري  
الحرب وهي اربع برد مسافة القصر كان ابن عمرو وابن عباس يقصران ويفطران في اربعة برد  
علقة البخاري بصيغة الجرم واسنده السهقي بسند صحيح ومثله انما يفعل عن نوقيت  
**قلت** كما قال الرافعي في الشرح **وهو مرحلتان** اي سبعة يومين معتدلين **سير الانتقال** الى الحياض  
نات المتقلة بالاجزاء **والبحر كالبر** في المسافة المذكورة **فلو قطع الاميال في ساعة او لحظة**  
لثمة تجري السفينة بالهوى **فمروها والله اعلم** كما يقصر لو قطع الاميال في البر في يوم بالسعي ولا يجب  
من المسافة مدة الرجوع حتى لو قصد موضعا على مرحلة بنية ان لا يقيم فيه بل يمر به فليس له القصر  
لاذاهيا ولا حائيا وان بالتمشقة مرحلة من مواليدين لانه لا يسمى سفرا طويلا **فقال** انما  
الانتفاع والمسافة تحديد وقيل تقرب فلا يقصر نقص ميل وهو منتهى البصر اربعة الا في خطوة  
والخطوة ثلاثة اقدام واصرر بالهاشمية النسوية اي هاشم عن النسوية ليني امية والمسافة بها  
اربعون اذ كل خمسة منها قد رسته هاشمية **ويشترط قصد موضع معين** او لا اي اول السفر  
ليعلم انه طويل فيقصر فيه **فلا يقصر للمهاجر** اي لا يدرى اين يتوجه **وان طالع زرده** وقيل اذا بلغ  
مسافة القصر له القصر قال في اصل الروضة وهو شاذ منكر **ولا طالب غريب** اي يرجع متى وجده اي  
وجد مطلوبه منها **ولا يعلم موضعه** وان طالع سفره لا يتفاء العلم بطوله اوله فلو علم انه لا يجده قبل

لأن توقيف نسخ







من حال الاتمام **وبين وقتي للقصر نية** بخلاف الاتمام لانه الاصل فيلزم وان لم ينو في **الاحرام**  
كاصل النية **والنحر عن منافاهاد واما** في دوام الصلاة كنية الاتمام فلو نواه بعد نية  
القصر **انتم ولو احرمت قاصرا ثم تردد في ان يقرأ بقصر ام ينه ان يتردد في ان يقرأ بقصر ام لا**  
وان تذكر في الحال انه نواه لتأدي جزؤ من الصلاة حال التردد على التمام وهاتان المسئلتان  
من المحترز عنه ولم يصدرهما بالغا الضمة اليهما في الجواب ما ليس من المحترز عنه اختصارا فقال  
**او قام وهو عطف على احرام اسامة لثالثه شك هل هو ممتنع او ساهي انتم وان بان انه**  
**ساهي** كالموت في نية نفسه **ولو قام القاصر لثالثه عدا بلا موجب للاتمام** من نية او  
نية الاقامة او غيره ذلك **بطلت صلاة** كالوفاء المتم الى ركعة زائدة وان كان قاصدا **سها**  
فذكر عاد وسجد **وسلم** فان اراد حين التذكر **ان يتم عاد للقعود ثم ينهز** مما اى ناويا لا  
تمام وقيل ان يعرض في قيامه **وبين وقتي للقصر ايضا** كونه في الشخص النواى له **سافرا في**  
**جميع صلاة فلو نوى الاقامة فيها او شك هل نواه او لم ينه** في نية فيها **ادار الاقامة**  
او شك هل بلغها **انتم وبشروط ايضا** العلم بجواز القصر ولو قصر جاهلا بجوازه لم تنقض صلاته  
لتلاعبه ذكره في الروضة كاصلها وكان تركه بعد ان يقصر من لا يعلم جوازه **والقصر افضل من الا**  
**تمام على المشهور** اذا بلغ **السفر ثلاث مراحل** فان لم يبلغها فالاتمام افضل خروجا من المكان  
فان الامام ابا حنيفة يوجب القصر في الاول والتمام في الثاني ومقابل المشهور ان التمام افضل  
مطلقا لانه الاصل واكثر عملا ويستثنى عن المشهور الملاح الذي يسافر في البحر ومعه اهله واولاده  
وسفينة فالأفضل له الاتمام لانه في وطنه والخروج من خلاف الامام فانه لا يجوز له القصر **والصوم**  
اي صوم رمضان للمساو سفر اطول **افضل من الاقطار** ان لم يقصر به اي بالصوم لما فيه من  
تبرئة الذمة والمحافظة على فضيلة الوقت فان تقصيره فالفطر افضل **فصل**  
**يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمهما في وقت الاولى واخيرا في وقت الثانية وبين المغرب**  
**والعشاء كذلك في السفر الطويل وكذا القصير قول** فان كان سائرا في وقت الاولى قاصدا  
**افضل والافضل** اي وان لم يكن سائرا وقت الاولى فتقديمها افضل روى الشيخان عن  
ابن النجاشي صلعم كان اذا دخل قبل ان ترتفع الشمس اخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما  
فاذا راعت الشمس قبل ان يدخل صلي الظهر والعصر ثم ركب ورويا ايضا واللفظ مسلم عن ابن

عمر ان صلعم كان اذا اجد السيرة جمع بين المغرب والعشاء وروى مسلم عن ابن النجاشي صلعم كان  
بدا اذا نزل السير ويؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء  
حين يغيب الشفق وروى ابوداود عن معاذ انه صلعم كان في غزوة تبوك اذا غاب الشمس  
قبل ان يدخل جمع بين المغرب والعشاء وان ارسل قبل ان تغيب الشمس اخر المغرب حتى ينزل  
للعشاء ثم يجمع بينهما وصنفه الترمذي وقال البيهقي هو محفوظ ودليل القول المرجوع اطلاق  
السفر في الاحاديث والراجح قيده بالطول كما في القصر بجامع الرخصة ولا يجوز الجمع في سفر  
المعصية ولا جمع الصبح الى غيرها ولا العصر الى المغرب **وشروط التقديم ثلاثة البداية**  
**لاولى** لان الوقت لها والثانية تبع فلو صلى العصر قبل الظهر لم تنقض ويعيدها بعد الظهر  
كذال صلى العشاء قبل المغرب **فلو صلاها مبتدأ بالاولى فان فسادها بفوات شرط او**  
**ركن فسدت الثانية ايضا** لاستقاء شرطها من البداية بالاولى لفسادها **ونية الجمع** ليمتد  
التقديم المشروع عن التقديم سهوا **وحملها القاض الاول والاولى ويجوز انشاؤها في الاظهر** لمصلحة  
الغرض بذلك والثاني كمال القصر وعلى يجوز مع التحلل منها في الاصح **والمواصلة بان لا يطول بينهما**  
**فصل فان طال ولو بعدد كالمسح والاعطاء وجب تأخير الثانية الى وقتها ولا يصرف فصل بينهما**  
**ويعرف طوله وقصره بالعرف** ومن السير قدرا لاقامة روى الشيخان عن اسامة انه صلعم  
لما جمع بين الصلاتين والى بينهما وترك الرواتب بينهما واقام الصلاة بينهما **والمقصد الجمع على**  
**الصحيح ولا يصح تحلل طلبة جفيف** والتيميم بين الصلاتين لان ذلك من مصلحة الصلاة و  
المانع يقول تحلل ذلك المحتاج اليه بطول الفصل بينهما قال في شرح المهذب لو صلى بينهما ركعتين  
رائية بطل الجمع **ولو جمع بين الصلاتين ثم علم بعد فراغهما تركه ركن من الاولى بطلت الاولى وترك**  
**الركن ونهذرتا ترك لطول الفصل والثانية لاستقاء شرطها من الابتداء بالاولى لبطولها** **ويجوز**  
**هما جاسعا ان شاء او علم تركه من الثانية فان لم يطل الفصل ترك وصحتها الاى وان طال**  
**فباطلة ولا جمع** لطول الفصل بها فتعيدها في وقتها **ولو جازى** اي لم يدرك ان الترك من الاولى من  
الثانية **احادها الوقتية** رعايتها للاختلافين اذا باصملا الترك من الاولى بطلانها وباعثا من  
الثانية يمنع الجمع لما تقدم والمسئلة الاولى علمت مما تقدم وذكرنا هنا مبتدأ للتعليم **واذا اخر**  
**الاولى الى وقت الثانية لم يجب الترتيب بينهما والمواصلة ونية الجمع في الاولى على الصحيح** **ويجب**



ذلك كما صرح به في شرح المذهب والثاني يجب ذلك كما في جميع القديم وفرق الأول بان جمع الوقت في جمع  
التأخير للثانية والأولى تبع لها على خلافه في جمع التقديم فلا يجب الترتيب وإذا انشأ انقضت الموا  
لاة ونية الجمع وعلى الثاني لمّا دخل بالترتيب وانتهى به واخذ بالمولاة أو نية الجمع صارت الأولى قضاء  
يتمتع فصرها في وجه تقدم ويجب كون التأخير إلى وقت الثانية بين الجمع قبل خروج وقت الأولى  
بزمن لو ابتدئ فيها كانت اداء ونقله في الروضة كأصلها عن الاحتجاب وفي شرح المذهب عنهم  
بزمن يسعها أو أكثر وهو صيغ إن المراد بالأداء في الروضة الأداء الحقيقي بأن يأتي بجميع الصلاة  
قبل خروج وقتها بخلاف الثانيان بركة منها في الوقت والباقي بعده فتسميته اداء بتعية ما  
بعد الوقت لما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة والأى وإن أخر من غير نية الجمع أو بنيتها في زمن  
لا تكون الصلاة فيه اداء على ما ذكره في فيعصى وتكون قضاء يتمتع فصرها في وجه تقدم ولو جمع بقا  
بان صلى الأولى في وقتها أو بالجمع فصار بين الصلاتين أو في الأولى كما في المحرر وغيره مقيما  
بنية الإقامة أو بانتهاء السفينة إلى مقصده بطل الجمع لزوال العذر فتعين تأخير الثانية  
إلى وقتها ولا تأنثر الأولى بما انشأ وفي الثانية وبعد الوضوء لا يبطل الجمع في الأصح  
لانقطاعها وانتهائها قبل زوال العذر والثاني يقول هي محجلة على وقتها للعذر وقد زال العذر  
قبله وأدرك المصلي فليعدها فيه أو جمع تأخيرا فأقام بعد فراغها لم يثر ما ذكره لتمام الرخصة  
في وقت الثانية وقبله أي قبل فراغها بجعل الأولى قضاء لأنها تابعة للثانية في الأداء للعذر  
وقد زال العذر قبل تمامها وفي شرح المذهب إذا أقام في أثناء الثانية ينبغي أن تكون الأولى اداء و  
يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء المطر تقديم المقيم بشروط التقديم  
السابقة روى الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما صلى بالمدينة سبعا جميعا وثمانيا جميعا الظهر  
والعصر والمغرب والعشاء وفي رواية لمسلم من غير خوف ولا سفر قال الأحام ما لا يرى ذلك  
بعد المطر والجديد منع تأخير لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع والقديم جواز كما في الجمع بالسفر  
فيصلى الأولى مع الثانية في وقتها سواء اتصل المطرام القطع فالله العاقبون وفي التهذيب إذا انقطع  
قبل دخول وقت الثانية لم يجز الجمع ويصلى الأولى في آخر وقتها وشروط التقديم وجوده أي المطر  
أولها أي الصلاتين لبقا بجمع العذر والأصح أشراط عند سلام الأولى أيضا ليصل بأول الثانية  
ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى والثانية أو بعدها وسواء قوت المطر وضعفه إذا بل الثوب و

الشيخ والبر كطران ذابا لهما التوب فان لريزو وبافلا يجوز طبع بهما والظاهر تخصيص  
 الرخصة بالصلاة جماعة بحسب بعيدا تاذي بالمصلحة طريقه خلافا من يصل في بيته منفردا  
 او جماعة او يعيش الى المسجد فكنى او كان المسجد بباب داره فلا يترخص لانفاء الشقة عنه  
 كغيره والثاني يترخص اطلاق الحديث وقوله والظاهر لفظ المحرم وفي الروضة الاصح وقيل الظاهر  
 تبعها اصلها **باب صلاة الجمعة** بضم الميم وسكونها هي كغيرها من الحسن في الاركان والشر  
 وط وتخص باشرط امور في لزومها وامور في حصرها والباب موقوف لذلك مع اداب شرع  
 فيها ومعلوم انها ركعتان **انما شعتين** اي تجب وجوب عين وقيل وجوبها وجوب كفاية  
**على كل مكلف** اي بالغ عاقل من المسلمين **حرز كدمقيم بلامرض وظرفه** فلا جمعة على صبي ومجنون  
 كغيرها من الصلوات قال في الروضة والمغني عليه كالمجنون بخلاف السكان فانه يلزمه قضاؤها  
 ظهر الكفريها ولا على عبدا وامراة او مسافرا او مريضا حديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر  
 فعليه الجمعة الآمرة او مسافرا او عبدا او مريضا رواه الدارقطني وغيره والحق بالمرأة الحنفية لا  
 احتمالا ان تكون انثى فلا تلزمه وبالمريض نحوه وشملها قوله **ولا جمعة على مسافر وعجزه في ترك**  
**الجمعة** اي يتصور الجمعة ونقدت المرحضات في باب صلاة الجماعة منها الزرع العاصف بالليل  
 فلا يتصور الجمعة **والكاتب** لا جمعة عليه لانه عبد عابق عليه درهم **وكذا من بعضه رقيق** لا جمعة عليه  
**على الصحيح** تغليب الجانب الرق والثاني عليه الجمعة الواقعة في نوبته ان كان بينه وبين السيد  
 مهابة **ومن صحى ظهره** ممن لا تلزمه الجمعة كالصبي والعبد والمرأة والسافر بخلاف المجنون **صحت**  
**جمعة** لانها تصح لمن تلزمه فلمن لا تلزمه ولا تجزئية عن الظهور وبسحب حضورها للسافر والعبد  
 والصبي قال في شرح المهذب عن البندينيخي والعجز **وله ان ينصرف من الجامع قبل فعلها** الآ **الريض**  
**ونحوه** فيحرم انصرفه قبل فعلها **ان دخل الوقت قبل انصرافه** الان **يزيد ضربه** بانصرافه فعلها فيجوز  
 انصراف قبله والفرق ان المانع في المريض ونحوه من وجوب الجمعة الشقة في حضور الجامع وقد  
 حضورا متحتمين لها والمانع في غير ذلك صفات قائمة بهم لا تزول بالحضور وتلزم الشيخ الغرم  
 والرضن ان وجدا موكبا ملكا او ابارة او عادت ولم يشق الركوب عليها **والاعني** بعد قايدها منبرعا  
 او ابارة او ملكا لاذما ذكر قبله فان لم يجد فاطلق الاكثرون ان لا يلزمه الحضور وقال القفا  
 ضحي ان كان بحسن الشئ بالعصا من غير قايده لزمه **واهل القرية** ان كان فيهم جمع تخرج الجمعة



وهو يعرفون من أهل الكمال الحاسيات **أولهم صوت عال في هذه الأصوات والرياح من طرف**  
**يلهم يبدى للجمعة لزمهم والآي** وإن لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المذكور **فلا تلتزمهم**  
الجمعة وسياق ما يدل على ذلك في الثانية حديث أبي داود والجمعة على من سمع النداء المعتبر  
سماع من أصغى إليه ولم يحيا وسمع من العادة ولا يعتبر أن ينفق المنادى على موضع عال  
كندارة أو سور ولا في الموضع الذي تقام فيه الجمعة ولو كانت قريبة على قلة جبل يسمع أهلها النداء  
لعلوها ولو كانت على استواء الأرض ما سمعوا ولو كانت في هضبة من الأرض لا يسمع أهلها النداء لا  
تخافهم ولو كانت على استواء السموات فوجهاً في الروضة كاصليها لا تحب الجمعة في الأولى  
وتحبه الثانية اعتباراً بتقدير الاستواء والثاني وصحة في الشرح الصغير عكس ذلك اعتباراً  
بنفس السماع وعدمه **ويجوز على من لزمته الجمعة** بأن كان أهلها **السفر بعد الزوال** التفويت به  
**الآن يمكن الجمعة في طريقه** أو مقصده كالحج وغيره **ويجوز تخلفه** لها عن الرفقة بأن يفوت  
السفر معهم أو يخاف في خوفهم بعدها **وقيل الزوال بعده** في الحرم **والجديد أن كان سفر مباحاً**  
والقديم لا لعدم دخول وقت الجمعة وعورض بانها مضافاً إلى اليوم ولذلك يجب السعي إليها  
فيلزم الزوال على بعيد الدار وقيد التنبيه للحرم بقوله أن كان سفر مباحاً أي كالسفر للتجارة **و**  
**أن كان طاعة واجباً أو مندوباً كالسفر إلى نفسه** **جاء قطعاً قلت الأصح أن الطاعة كالسفر**  
فيحرم في التجويد **والدعاء على** وهذه الطريقة تحكي في الروضة وأصلها عن مقتضى كلام الصرا  
قين ورعا فيها أيضاً أما السفر للطاعة بعد الزوال ففي الروضة لا يجوز وفي أصلها المعلوم  
من كلام الأصحاب أنه ليس بعذر وبإفراقها إطلاقاً للمباح للحرم كالتشريح الصغير وما في نسخ  
الحرم من تقيدها بالمباح من غلط النسخ بتقدير الشرط على محله **ومن لا جمعة عليهم** وهم  
ببلد الجمعة **تسن الجماعة في ظاهرهم** وقتها في الأصح لعدم أدلة الجماعة والثاني لأن الجماعة في  
هذا الوقت شعار الجمعة فإن كانوا في غير بلدة للجمعة سئلت لهم بالإجماع قاله في شرح المذهب **و**  
**يجوزها استحباباً** **أن حفي عذرهم** لأنها تترجموا بالرجوع عن صلاة الإمام فإن كان ظاهراً فلا  
يستحب الاحتفاء بالثناء التهمة **ويندب لمن أحسن زوال عذره** قبل فوات الجمعة كالعبد يرجو  
العتق والمريض يتوقع للجمعة **الخبر للظن به إلى اليأس** من إدراك الجمعة لأنه قد يزول عذره قبل ذلك  
فيأتي بها كاسلاً ويجعل اليأس برفع الإمام رأسه من الركوع الثاني ويندب لغيره أي للمكاتب

لا يمكن عذره **كالمرة والزمن تعجيلها** أي الظن بجوز فضيلة أول الوقت قال في الروضة وشرح  
المذهب هذا اختياراً لخراسانيين وهو الأصح وقال العراقيون يستحب لتأخير الظن حتى  
تقوت الجمعة لأنه قد يشغلها لأنها صلاة الكاملين فاستحب كونها من المقدمة قالوا الاختيار  
التوسط فيما إن كان هذا الشخص جازماً بأنه لا يحضر الجمعة وإن تمكن منها استحب لتقديم  
الظن وإن كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب لتأخيرها **الصحة أي الجمعة مع شرط غيرها**  
من الجنس أي كل شرط له وقد تقدم ذلك **شرط خمسة أحدها وقت الظن** بأن تفعل كلها فيه  
روى البخاري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس وروى مسلم عن سلمة  
بن الأكوع قال كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس ثم نرزع تبع الف **فلا تقضي إذا**  
**فأت جمعة** بل تقضي ظهراً **فلو ضاق الوقت** عنها بأن لم يبق منه ما يسع خطبتين وركعتين بقصر  
فيهما على ما لا بد منه **صلواتها فلو جرح الوقت** **ففيها واجب الظن** بناء على ما فعل منها  
فيشر بالقرأة من حينئذ **وفي قولنا استينافاً** فينوي الظن حينئذ وينقلب ما فعل من  
الجمعة نقلاً أو تبطل قولان أحدهما في شرح المذهب الأول ولو شئت ذلك خرج الوقت وهم فيها اتوا  
ها جمعة لأن الأصل بقاء الوقت وقيل ظهراً عوداً إلى الأصل عند الشك في شرط الجمعة هذا كله  
في حق الإمام ولما موطن الموافقين **والمسبوق** المدرك مع الإمام ركعة **كغيره** في أنه إذا خرج  
الوقت قبل سلامه بتم صلاته ظهراً **وقيل يتم الجمعة** لأنها تابعة لجمعة صحيحة **الثاني**  
من الشروط **أن تقام في خطبة الأنبياء أو طان المجتمعين** لأنها لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم  
لخلفاء الراشدين الآتي فموضع الإقامة كما هو معلوم وهي ما ذكره سواء في المسجد والدار  
والقضاء بخلاف الصحراء وسواء كانت الأنبياء من مجرام من طين أم خشب ولو أنهدمة  
ابنية البلدة أو القرية فاقام أهلها على العادة لزمهم الجمعة فيها لأنها وطهرهم وسواء كان  
نواحي مظالم أم لا **ولو لازم أهل النيام الصحراء** أي موضعها من أكناف في الحرم **أبداً فلا جمعة**  
عليهم في الأظهر إذ ليس لهم ابنية المستوطنين فلا يصح جمعهم ولا تلتزمهم والثاني تلتزمهم  
الجمعة في موضعهم لأنهم استوطنوه ولو لم يلزمهم أبداً بانقلوا عنه في الشتاء أو غيره فلا  
جمعة عليهم جزماً ولا يصح ضمهم في موضعهم وعلى الأظهر في الأولى لو سمعوا النداء من محل الجمعة  
لزمهم **الثالث** من الشروط **أن لا تسبقها ولا تقار بها جمعة في بلدتها** لا امتناع تعددها



[illegible]



عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من لم يصوم شهره بطلان صلاته فيعصون  
فان لم يصوم والا امام فارد صوم فمعه كما في كل شهر اربعين في درجة واحدة ابن حجر ارشاد  
بجمعة ان يسمع الاربعين جميعا كان في كل شهر وان يكون في اربعين فيدرج فيهم من ليس في كل شهر فلو كانوا قراة  
الا واحد منهم فانه لم يسمع تفقدهم في كل شهر لانهم اجمعوا على ان لا يسمع من لم يصوم في شهره  
بيت صلواته امام ولو صوم فصار في قفله فارد في بيتهم انه لا فرق هنا بين ان يقصر الا في  
في الصلوة وان لا وان الفرق بينهما غير قوي لما انفرد من الا بقاء المذكور هاهنا بحج المذاهب عليه السلام  
قال النبي صلى الله عليه وسلم من صام الفطر يوم السبت وقعت الاكلة في الصبح ومن صام الفطر يوم الاحد  
ذهب البركة ومن صام يوم الاثنين بغير صا فظا وقاريا وكاتبيا ومن صام يوم الثلاثاء  
اخاف الى السلاكة عليهم ومن صام يوم الاربعاء في الخلق ومن يوم الخميس  
يخرج منه الداء ويدخل فيه الشفاء ومن صام يوم الجمعة يبرئ من كل شره شرح للصالحين  
وروي الشيخان في الفطرة خمس الختان والاستحذاء وقص الشارب  
وتقليم الاظفار وتقليم البصر وروي البراء بن خازم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم اظفاره  
افطاره ويقصر شاربه يوم الجمعة قبل الخروج الى الصلاة وحده قصر الشارب  
مكانه المصوم وفيه ان يقصر حتى يبدو طرف الشفة ولا يجف من  
اصلهم لله تعالى رواه الترمذي وحسنه واها خير واحفظوا الشرا  
الشوايب فمعهما احفظوا ما طال من الشفة قال الغزالي  
ولا بأس بترك السباطين وهما طرفا الشارب  
لان ذلك لا يضر الله ولا يبيع فيه غير الطعام اذ لا يصل اليه  
قال وكيف تلتئم الشفة ان يبدى بيسر يده اليمنى  
بجفن اليسرى في ينظرها في الوسط  
اسبابه في الاطعام في اكله اليمنى في  
يبدى بيمينه اليسرى في ينظرها في الوسط  
وقال ابن حنبل الا تاخر ايهما  
اليمين فينبغي ان يقلمها بعد ختمها  
وبه جزم في شرح مسلم







اي خلق كل منهم في الاظهر اذ انت العدد بغيره لصحة ما منهم وان تلزمهم والثاني يقول الامام اولى  
باعتبار صفة الكمال من غيره والظاهر في الصبي فولان وفي العبد والمساو وجهان قطع البغوى بأولها  
ورجح القطع بوجه اصل الروضة وزاد في شرح المذهب وقال البند بغيره وقولان ولو صليا ظهر  
يومها قبل الجمعة ففي صحنها خلفها القولان في صحنها خلق المتنفل الذي نزل العدد بغيره اظهرها الصحة  
وظاهر ان اذ انت العدد بواحد من الاربعة لا يصح الجمعة جرمها ولو بان الامام جنبها او محدثا صححتهم  
في الاظهر ان نزل العدد بغيره كغيرها والثاني لا يصح لان الجماعة شرط في الجمعة دون غيرها وهي لا تخفى  
بالامام المحدث ودفع هذا باننا لا نسلم عدم حصولها للمأموم الجاهل بحاله بل يحصل له وينال  
فضيلتها في الجمعة وغيرها كما قاله الاكثرون فنظر الاعتقاده حصولها وحكي في شرح المذهب طريقة  
قاطعة بالاول وصحها **والثاني** وان لم يبق العدد بغيره بان نزل الجمعة جمعهم جرمها ومن لم يبق  
المحدث اي الذي بان حديثه **راكعها** **عجب** **ركعة على الصحيح** في الجمعة وغيرها مع البقاء على صفة  
الجماعة بالامام المحدث لان الحديث لعدم حساب صلواته لا يتحمل عن المسبوق القراءة والثاني  
عجب ولا حاجة الى اعتبار التحمل **الحامس** من الشروط خطبتان قبل الصلاة للاتباع كما قال  
في شرح المذهب ثبتت صلواته صلعم بعد خطبتين وروى الشيخان عن ابن عمر قال كان رسول  
الله صلعم يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما **واركانها خمسة** **حمد الله تعالى** للاتباع  
روى مسلم عن جابر قال كانت خطبة النبي صلعم يوم الجمعة **حمد الله** وبني عليه الحديث **والصلاة**  
**على رسول الله صلعم** لان ما يقتضيه ذكر الله تعالى يقتضي ذكر رسول الله صلعم كالاذان والصلاة  
**ولفظها** اي الحمد والصلاة **متعين** كما جرى في السابق والخالف فيكفي فيه الحمد لله والصلاة على رسول  
الله **والوصية بالتقوى** للاتباع وروى مسلم عن جابر ان صلعم كان يواظب على الوصية بالتقوى  
في خطبته **ولا يتعين لفظها** اي الوصية بالتقوى **على الصحيح** لان غرضها الوعظ وهو حاصل بغير  
لفظها فيكفي اطيعوا الله والثاني وقف مع ظاهر الحديث **وهذه الثلاثة اركان في الخطبتين**  
اي في كل منهما **والرابع** قراءة آية في اصدائها لا بغيرها **وقيل في الاولى** وقيل فيهما اي في كل منهما  
**وقيل لا** واحدة منهما بل يستحب وسكتوا عن محله ويقاس بحمل الوجوب وعلى الاول  
قال في شرح المذهب يستحب جعلها في الاولى والاصل في ذلك ما روى الشيخان عن يعلى بن امية  
قال سمعت النبي صلعم يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك وغيره من الاحاديث الدالة على ان كان

يقرا

يقرا في الخطبة وذلك محتمل للوجوب والتدب وصادق بالقراءة فيهما وفي اصدائها فقط وعين  
الثاني الاولى لتكون القراءة فيها في مقابلة الدعاء في الثانية وحكي الوجوب والاستحباب قولين  
ايضا وسواء في الآية الوعد والوعيد والحكم والقصة قال الامام ويعتبر كونها مقفلة فلا يكفي  
شمر نظروا ان عدآية ولا يبعد الاكتفاء بشرط اية طويلة **الحامس** ما يقع عليه اسم **دعاء** **اللفظ**  
**مبين في الثانية** كما جرى عليه السلف والخلف **وقيل لا يجب** بل يستحب وحكي الخلاف قولين ايضا  
والمراد بالمومنين الجنس الشامل للمؤمنات وبرهان غير الوسيط وفي التنزيل وكانت من القا  
نئين قال الامام وارى ان يكون الدعاء متعلقا بامور لاخرة غير مقتصر على اوطار الدنيا  
وان يخص بالسماعين كان يقول رحمة الله اما الدعاء للسلطان بخصوصه ففي المذهب  
لا يستحب لما روى عن عطاء انه حدث وفي شرحه اتفق اصحابنا على انه لا يجب ولا يستحب  
والخبر ان لا بأس اذا لم يكن فيه مجازفة في وصفه ونحوها ويستحب بالانفاق الدعاء لائمة  
المسلمين ووكالة امورهم بالصلاح ولا عانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ويجوز في  
الاسلام وفي الروضة بعض ببعض ذلك **وبشرط كونها عربية** كما جرى عليه الناس  
وقيل لا بشرط ذلك اعتبارا بالمعنى وعلى الاول ان لم يكن في الصلدين من محسن العربية خطب احد  
بلسانهم ويجوز ان يعلم احد منهم الخطبة بالعربية فان مضت حرة امكان التعلم ولم يتعلم احد  
منهم عصوا كلهم بذلك ولا جمعة لهم بل يصلون الظاهر هنا ما في شرح المذهب وهو موقوف على فرض  
الكفاية على بعض وهو المختار وما في الروضة كاصلها من انه يجب ان يتعلمها كل واحد منهم وانهم  
ان لم يتعلموا عصوا مبني على قول الجمهور ان فرض الكفاية على الجميع ويسقط بفعل البعض و  
سقطت لفظ كل من بعض نسخ الشرح ويدل عليه باضطرار الجميع في لم يتعلموا ومعناه اشق القيا  
عن كل واحد منهم واجاب القاضي حبي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية اذا لم يعرفها القوم  
بان فائدة العلم بالوعظ من حيث الجملة وبواقفه ما في الروضة كاصلها فيما لو سمعوا الخطبة و  
لم يعرفوا معناها انها تصح **مرتبة الازكان الثلاثة الاولى** كما ذكرت من البداية بالحمد ثم الصلاة  
ثم الوصية كما جرى عليه الناس وسباق في تقييد عدم اشتراط ذلك ولا بشرط الترتيب  
بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرها وقبل بشرط ذلك فيأتي بعد الوصية بالقراءة بشر  
الدعاء وحكاية في شرح المذهب **وكونها بعد الزوال** للاتباع روى البخاري عن السائب بن يزيد قال



كان المتأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام على المنبر عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وبكر وعمر رضي الله عنهما  
قائمة شرح المذهب في باب هيئة الجمعة ومعلوم ان صلح كان يخرج الى الجمعة متصلا بالزوال وكذلك  
جميع الامعة في جميع الامصار والقيام فيها ان قدر **والجلوس** بين ما للاتباع روى مسلم عن جابر  
بن سمرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يخطب فاما خطبتين يجلس بينهما وكان يخطب قائما فان عجز  
عن القيام فالأولى ان يستنيب ولو خطب قاعدا جاز كالصلاة ويجوز الاقضاء بسواء قال  
لا يستطيع القيام امر سكت لان الظاهر انما فعد العجز فان ياله ان كان قادرا فهو كما  
لو بان الامام جنبا وقد تقدم وجب الطهارة في الجلوس بينهما كما في الجلوس بين السجدين  
ولو خطب قاعدا العجز لم يفصل بينهما بالاضطجاع بل يسكتة وهي واجبة في الاصح **واسماع**  
**اربعين** كاملين عدد من تتقدم بهم الجمعة بالاتفاق مع قطع النظر عن الامام بان يرفع صوته  
ليحصل وعظم المقصود بالخطبة فلو لم يسمعوها بعدهم او اسرار لم تصح ولو كانوا كلهم  
او بعضهم صمما لم تصح في الاصح والمشرط اسماع اركانها فقط كما تقدم في الانقضاء **والجديد**  
**انه لا يحرم عليهم الكلام** فيها **ويسن الانصات** لها والقديم يحرم الكلام ويجب الانصات  
واستدلوا بقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ذكره النفي انها نزلت في  
الخطبة وسيت قرأنا لاشتمالها عليه والامر للوجوب واستدلوا بآثار روى البيهقي باسناد  
صحيح عن انس ان رجلا دخل والنبي صلى الله عليه وآله يخطب يوم الجمعة فقال متى الساعة فأنقذني من الناس  
بالسكوت فلم يقبل واغاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وآله في الثالثة ماذا اعددت لها قال حب الله  
ورسوله قال انك مع من احببت وجه الاستدلال انه لم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب  
السكوت والامر في الآية للاستحباب جميعا بين الدليلين ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعا  
وقيل يرد القولين فيخرجهما على ان الخطبتين بمثابة ركعتين أو لا والخلاف في الكلام لا يتعلق  
به غرض مهم ناجز فاما اذا ارى الاعرج يقع في بيعة وعقربا تدب على انسان فانزله اعلو اسنانا  
شيئا من الخير او نهاه عن فتنه فهذا ليس بحرام قطعا ويجوز للداخل في اثناء الخطبة ان  
يتكلم ما لم يخل لنفسه مكانا والقولان بعد فعوده وعما القديم ينبغي ان لا يسلم فان سلم  
حرمت اجابته وحرم تسميت العاطس على الصحيح فيهما وعلى الجديد يجوز ان قطعوا ويستحب  
التسميت على الاصح وصح البغوي وجوبه في السلام ووافقه في شرح المذهب وصريح فيه براهنة  
السلام

السلام على القولين وحيث حرم الكلام لا ينظر بدعوة المتكلم قطعا هذا كله فحين يسمع  
الخطبة وان زاد واعلى الاربعين اما من لا يسمع بالبعد عن الامام وزاد على الاربعين  
ففيه على القديم وجهان احدهما لا يحرم عليه الكلام ويستحب ان يستغل بالذكر والتلاوة واصحهما  
يحرم للتأذين في السامعين فيتحيز بين السكوت وبين ما ذكره فقوله المصنف عليهم  
اي الاربعين السامعين للخطبة وان انضم اليهم غيرهم من الكاملين سمعوها او لا وعقب في  
الحج بالقوم **قلت الاصح ان ترتب الاركان ليس بشرط والله اعلم** لمقصود به  
ون والظاهر اشتراط الموالاة وطهارة الحدث الاصح والاكثر في الحديث في البدن والثوب والمكان  
**والتر** للعودة في الخطبة كما جرى عليه السلف والخلف في الجمعة والثاني لا يشترط واحد مما ذكر فيها  
اقام الموالاة لمقصود من الوعظ وبها واما الثاني فليس للخطبة بالاذان فاذا ذكر  
يتقدم في الصلاة وعلى اشتراط الطهارة فيها لم يبق فيه حرج لم يمتد بما ياتي به فيها حال الحدث  
فلو ظهر وعاد وجب استئنافها وان لم يطل الفضل في الاصح ومسئلة التزمزيم على المحدث  
مذكورة في الروضة واصلا **ويسن الخطبة على منبر** لانه صلح كان يخطب عليه رواه الشيخان **وموضع**  
**مرتفع** ان لم يكن منبر كما في الروضة واصلا فيامه مقامه في بلوغ صوت الخطيب عليه الناس  
ويسن كون المنبر على عشرين الخراب لان منبره صلح كان كذلك اي على عشرين المستقبل للحجرات **كها**  
هو معلوم **ويسلم على من عند المنبر** اذا انتهى اليه كما في الحديث **وان يقبل عليهم**  
**اذا صعد المنبر ويسلم عليهم** ويجلس بعد السلام **من يؤذن** بفتح الذا في حال جلوسه للاتباع  
في جميع ذلك روى الاخير اي التأذين حال الجلوس المخاري كما تقدم وما قبله البيهقي و  
غيره وعبارة المحدث وعجلى ويستغل المؤذن بالاذان كما جلس واذا فرغ المؤذن قام و  
المراد بصعود المنبر ما في الروضة واصلا ان يبلغ في صعود الدرجة التي تلي موضع الجلوس المسمى  
بالمشرج وفي المذهب انه صلح كان يقف على الدرجة التي تلي المشرج فقال المصنف في شرحه هو  
حديث صحيح وقال فيه ويلزم السامعين رد السلام عليه في المرتين وهو فرض كفاية كالسلام  
في باقي المواضع **ويسن ان تكون الخطبة بليغة** لا مستدل ركيكة فانها لا تؤثر في القلوب **مروية**  
اي قريبة من الاقلام لا غريبة وحشية فانها لا ينفع بها اكثر الناس **فصلي** لان الطويلة  
تمل وفي حديث مسلم اطيلوا الصلوة واقصر الخطبة بضم الصاد وعبارة المحدث كالوجه مائة



الى القصر اي متوسط كما عير به في الروضة كاصلا روى مسلم عن جابر بن سمرة قال كانت صلوة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قصدا وخطبة قصر اي متوسطة **ولا يلفف بيينا ولا شعا الا في شئ منها** بل يستر  
على ما تقدم من الاقبال عليهم الى فراغ اي يس ذلك وبين لهم ان يقبلوا عليه مستمعين له  
**ويحمد على سيف او عصي وعقود** روى ابو داود انه صلى على من قام في خطبة الجمعة متوكيا على عصي  
او قوس وروى انه اعتمد على سيف قال في الكفاية وان لم يثبت فهو في معنى القوس والحكمة  
في ذلك ان هذا الدين قام بالسلاح ويستحب ان يكون ذلك في يده اليسرى كعادة من يريد  
الضرب بالسيف والرمي بالقوس ويستغل يده اليمنى بحرف المنبر فان لم يجد شيئا مذكرا جعل  
اليمنى على اليسرى او ارسلها ولا يثبت بها ويكون جلوسه بينهما اي المخطبتين **خمس**  
**الاختلاف** اي بين ذلك وقيل يجب فلا يجوز اقل منه **واذا فرغ من خطبة شرع المؤذن في الاقامة**  
**وياد الامام ليبلغ الحجاب مع فراغه من الاقامة** فيشرع في الصلاة والمعنى في ذلك المبالغة  
لغة في تحقيق الموالاة التي تقدم وجوبها وفي شرح المذهب يستحب ان ياخذ في التزويج من المنبر  
عقب فراغها وياخذ المؤذن في الاقامة ويبلغ الحجاب مع فراغ الاقامة انتهى ففيه نصريح با  
ستحباب ما ذكرهنا **ويقرأ بعد الفاتحة في الاولى للجمعة والثانية للمنافقين** **جمهر** اللاتباع  
رواه مسلم بلفظ كان يقرأ وهو ظاهر في الجهر وروى هو ايضا ان كان يقرأ في الجمعة سبع اسم  
ربك الاعلى وهما اثنيك حديث الغاشية قال في الروضة كان يقرأ هاتين في وقت وهاتين  
في وقت فهما سستان وفيها كاصلا بالموت ترك للجمعة في الاولى قراهامع المنافقين **جمهر** في  
الثانية ولو قرأ المنافقين في الاولى في الجمعة في الثانية كي لا تخلو اوصلا تدعن هاتين السور  
رتين **فصل في غسل الحاضرها** اي لمن يريد حضور الجمعة وان لم يرغب عليه **وقيل**  
**لكل واحد حضر اوله واوله** لا واوله حديث الشيخين اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل اي اذا اراد  
مجيئها وحديث بن حبان واي عوانة من اتي الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وصار في  
الامر عن الوجوب الى التذنب حديث من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت من اغتسل فالفصل  
افضل رواه ابو داود وغيره وصنفه الترمذي وصححه ابو صائر الرازي وقوله فيها اي  
بالقنينة اذا تجاوزت من الوصف مقتصر عليه ونعمت الخصلة والفعل والغسل  
معها افضل ويدل للثاني حديث الشيخين غسل الجمعة واصب على كل محتلم اي بالغ والمراد

الاشارة الى

به ان ثابت طلبه لدبالماتقدم **وقته من الفجر** حديث الشيخين من اغتسل يوم الجمعة و  
ساقى بتمامه **وتقريبه من ذهابه الى الجمعة افضل** لانه اقضى الى الغرض من انتفاء الرخصة  
الكبرى حال الاجتماع **فان عجز عن الغسل** لنفاذ الماء بعد الوضوء او لقروح في غير اعضاء  
**ينبغي الغسل في الامح** وعازر الفضيلة والثاني وهو احتمال الامام رجحه الغزالي الى  
ان لا يتيهم لان القصد من الغسل التنظيف وقطع الرائحة الكريهة والتميز لا يفيد هذا  
الغرض **ومن السنون غسل العبد والكسوف والاستسقاء** لاجتماع الناس لها للجمعة  
وساقى وقت غسل العبد في بابه قال في شرح المذهب في باب صلاة الكسوف ويدخل وقت  
الغسل للكسوف باوله **والغسل لغسل الميت** **مسلم** كان او كافرا ذكره في شرح المذهب حديث  
من غسل ميتا فليغتسل رواه ابن ماجة وصنفه الترمذي وصححه بن حبان والصارف  
للامر عن الوجوب حديث ليس عليك غسلة ميتك اذا غسلته غسله على وجه الحاكم على شرط الحاكم  
**والمجنون والمعنى عليه اذا افاق** روى الشيخان عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل عليه في مرضه  
موته فاذا افاق اغتسل وقيل المجنون على المعنى عليه **والكاو اذا اسلم** لامره صلى الله عليه وسلم ولم يقس  
بن عامر بالغسل لما اسلم وكذلك تمامه بن ازال رواه ابن ابي خزيمة وحبان وغيرهما وليس  
امر وجوب لان جماعة اسلموا فلم يامرهم بالغسل كما هو معلوم وهذا حيث لم يرض له  
في الكفر ما يوجب الغسل من جنابة او حيض فان عرض له ذلك وجب عليه الغسل ولا عبرة بفعل  
مضى في الكفر في الامح **واغسل الخج** وستاتي في بابه **وكذا** اي الاغسل السنونة **غسل غاسل**  
**الميت** **غسل الجمعة وعكسه القدير** فقال الله اغسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت **قلت**  
**القديم** هنا اظهر وجهه **الاكثر** **واحد** **صحيحة** **كثيرة** وهي احاديث غسل الجمعة كما في  
الروضة منها حديث الشيخين السابقان اول الفصل **وليس للمجدد حديث صحيح والله اعلم** يعني  
من الاحاديث الطالبة لغسل غاسل الميت بل اعترض في شرح المذهب على الترمذي في تحسينه  
لحديث السابق منها فعلى تصحيح بن حبان له اولي ووجه الرافي وغيره الجواب فان للسابق فيما  
يوجب غسل غاسل الميت دون غسل الجمعة واعترض بان له فيما يوجب غسل الجمعة ايضا وان  
كان هذا غريبا وذلك مشهورا وعلم مما ذكر انه تردد في القدير في وجوب غسل غاسل الميت وتذنب  
كنايه عليه الرافي واسقطه من الروضة وذكر فيها من فوائد الخلاف ان من معه ما يدفعه لاوي الناس

لغسل



ووجد من يريده لغسل الجمعة ومن يريد للغسل من غسل الميت لا يهمل ما يفعله **والشكر لله**  
 حديث الشيخين من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي غسلها بشراخ في الساعة الأولى فكانها وقبة  
 بدنة أي واحد من الأهل ومن راح في الساعة الثانية فكانها قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة  
 فكانها قرب كبش أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكانها قرب دجاجة ومن راح في الساعة  
 الخامسة فكانها قرب بيضة فإذا جزم الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر وروى النسائي  
 في الخامسة كالذي يهدي عصفور أو في السادسة بيضة والساعات من طلوع الفجر وقبل  
 من طلوع الشمس قال في شرح المذهب من جاء في أول ساعة منها أو من جاء في آخرها مشركا  
 في تحصيل أصل البدنة أو البقرة أو غيرها ولكن بدنة الأولى أكمل من بدنة الأخر وبدنة المتوسط  
 متوسطة يعني وعلى هذا القياس وفي الروضة كاصلها المراد ترتيب الدرجات وفضل الساعات  
 على الذي عليه يليه للتلافي في الفضيلة رجلا ن جاء في طرفي ساعة وليس المراد بها  
 الفلكية والألاضيق الأمر باليوم الشاق والصايف وفي حديث أبي داود والنسائي بأسن  
 صحيح كما قال في شرح المذهب يوم الجمعة ثنتي عشرة ساعة وهو شامل لجميع أيامه وذكر  
 ما ورد أن الإمام بخار له أن يتأخر إلى الوقت الذي تقام فيه الجمعة ابتداء الرسول  
 الله صلى الله عليه وآله وخلفائه **ما ينبغي** لأركب الحث على ذلك مع غيره في حديث رواه أصحاب السنن  
 الأربعة وصحة الترمذي وصححه بن حبان ولما كمل على شرط الشيخين **بسكنة** حديث  
 الشيخين إذا أتيتم الصلاة فعليكم بالسكينة وهو مبين المراد من قوله تعالى إذا نودي  
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله أي امضوا كما قري به وفي الروضة كاصلها  
 تفيد المشي إلى الجمعة على سكونة بما لا يضيع الوقت وأنه لا ينبغي أن يخرجها من الصلوات  
 أيضا **وان يشغل في طريقه وحضوره** قبل الخطبة **بقراءة أو ذكر** أو صلاة على النبي صلى  
 والطريق يزيد على المحرر وغيره وفي الترمذي في بيوت أن الله أن ترفع وتذكر فيها اسمه وفي  
 الصحيحين وإن أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تجسده وفي صحيح مسلم فإن أحدكم إذا  
 كان بعد إلى الصلاة فهو في صلاة **ولا يخطئ** رقاب الناس الحث على منع ذلك مع غيره  
 في حديث رواه أبو داود وصححه ابن حبان ولما كمل على شرط مسلم قال في الروضة  
 كاصلها إذا كان أماما أو كان بين يديه فوجه لا يصلحها بغير خطئ قال في شرح المذهب

فلا يكره لا يخطئ أما الإمام وفرضه فمن لم يجد طريقا إليه فلا ضرورة وأما غيره فلتقر  
 بطالبين وراء الفرجة بتركها سواء وجد غيرها أم لا وسواء كانت قريبة أم بعيدة  
 ولكن ينبغي أن كان له موضع غيرها أن لا يخطئ وإن لم يكن له موضع وكانت قريبة بحيث  
 لا يخطئ أكثر من رجلين وخوفا دخلها وإن كانت بعيدة ورجا أن يتقدم إليها إذا  
 أقيمت الصلاة استحب أن يقعد موضعه ولا يخطئ ولا يخطئ **وان يتزين بأحسن**  
**التياب وطيب** ذكرها في الحديث السابق الخطي وأولى الثياب البيض فإن لبس مصبوغا  
 فاصبغ غير ثم شمع كالبرد لا ماصبغ منسوجا **وازاله الظفر** والشعر للاتباع روى البزار  
 في مسنده عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله كان يقلب أظفاره ويقص شاربه يوم الجمعة قبل أن يخرج إلى  
 الصلاة **والزنج** الكريهة كالصنان لأنه يتأذى به فيزال بالماء أو غيره **قلت** كما قال الرازي  
 في الشرح **وان يغسل الكفين يومها ويلبسها** أي حديث من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من  
 النور ما بين الجنتين رواه الحاكم قال صحيح الإسناد وحديث من قرأ سورة الكهف ليلة الجمعة  
 أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق رواه الدارمي في مسنده **ويكثر الدعاء يومها**  
 رجاء أن يصادف ساعة الإجابة في حديث الصحيحين بعد ذكر يوم الجمعة فيه ساعة لا  
 يوافقها عبد مسلم يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه وأشار بيده صلى الله عليه وآله في رواية مسلم  
 وهي ساعة خفيفة وورد في تعيينها أيضا في حديث يوم الجمعة ثنتي عشرة ساعة السابق  
 في باب التمسوها آخر ساعة بعد العصر وفي حديث مسلم في ما بين أن يجلس الإمام على  
 المنبر إلى أن يقضي الصلاة أي يفرغ منها قال في شرح المذهب بعد ذكر الحديثين وغيرهما يحتمل  
 أنها مشقة تكون في بعض الأيام في وقت وفي بعضها في وقت آخر كما هو المختار ليلة القدر  
 وقال في بعد ذكر أحوال السعيين بما ذكره وغيره قال القاضي هبلي وليس معنى هذه الأقوال أن هذا  
 كله وقت لهذه الساعة بل المعنى أنها تكون في أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار بيده يقللها قال  
 وهذا الذي قاله القاضي صحيح وذكره الروضة في كتاب صلاة العبد إن الشافعي رضي الله عنه  
 بلغه أنه يستحب الدعاء ليلة الجمعة وأنه استحب الدعاء فيها **ويكثر الصلاة على رسول الله صلى**  
 يوم الجمعة ويلبسها حديث أكثر الصلاة على ليلة الجمعة ويوم الجمعة من صلى على صلاة صلى الله عليه  
 عشر رواه البيهقي بإسناد جيد وصححه بن حبان ولما كمل على شرط الشيخين حديث أن من أفضل



ايامكم يوم الجمعة فاكثروا على من الصلاة فيه **وعجز عن ادى الجمعة** اي من تلزمه **التشاغل بالبيع**  
**غيره** المزدري في الروضة من العقود والصناعات وغيرها بعد الشروع في الاذان **بين الخطيب يدي**  
قال تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله ودرى البيع اي التزكوة والا  
مر للوجوب وهو بالترك فيحرم الفعل وقيس على البيع غيره مما ذكرنا في معناه في تفويت  
الجمعة وتقييد الاذان بين يدي الخطيب اي بوقت كونه على المنبر لانه الذي كان في عهده صلح  
كما تقدم فأنصرف النداء في الآية اليه فلو اذن قبل جلوس الخطيب على المنبر لم يحرم البيع  
كما قاله في الروضة وكذا ما قيس به قال فيها وحرمة في حق من جلس له غير المسجد  
اما اذا سمع النداء فقام بقصد الجمعة فباع في طريقه او فعد للجامع او باع فلا يحرم  
صرح به التهمة وهو ظاهر لكن البيع في المسجد مكره انتهى ولو تابع اثنان احدهما  
من تلى جمعة للجمعة دون الاخر لغير الاخر ايضا لا عاتنه على الحرام وفي شرح المذهب عن  
البنديجي وضاح العدة كره له وهو شاذ وفيه اذا تبايعا وليس من اهل لفرض الجمعة  
لم يحرم تجال ولم يكره **فان باع** من حرم عليه البيع **فان يبيع** لان المنع منه يخرج عنه ويثاب  
من غيره من العقود **يكمل** التشاغل المذكور **فان يبيع** المذكور **بعد اذ الله اعلم بخلافه**  
قبل الزوال فلا يكره واقصر في الروضة كاصلها على البيع في الكراهة وعدمها **فصل**  
**من ادرك ركوع الثانية من الجمعة** مع الامام واستمر معه الى ان يسلم **ادرك الجمعة** اي تيممه  
**فيصلي بعد سلام الامام ركعة** لا تمامها قال صلح من ادرك صلاة الجمعة ركعة فقد ادرك  
الصلاة وقال من ادرك من الجمعة ركعة فليصل اليها اخرى رواها الحاكم وقال في كل منهما  
اسناد صحيح على شرط الشيخين قال في شرح المذهب وقوله فليصل هو بضم الياء و  
فتح الصاد وتشديد اللام وتقدم في الباب ان من لحق الامام المحدث ركعاه لم يجب  
ركعته على الصحيح فاستغنى به عن التقييد هنا بغير الحديث **وان ادركه** اي الامام **بعده**  
اي بعد ركوع الثانية **فان الله** الجمعة لفهم الحديث الاول **فيمتد بعد سلامه** اي الامام **ظاهرا**  
**اربعا** وفيه حديث من ادرك الركوع من الركعة الاخيرة يوم الجمعة فليضم اليها اخرى وفيه  
يدرك الركوع من الركعة الاخيرة فليصل الظهر اربعا رواه الدارقطني باسناد ضعيف  
**والاصح انه ينوي في اقتدائه للجمعة** موافقة للامام والثاني الظاهر لانها التي يفعلها تامة

من صلى الركعة الاولى مع الامام بفارقه بعد رايه وقلنا بالراجح انه لا ينصرف لفارقه انتها  
جمعة كما لو احدث الامام في الثانية واذا خرج الامام من الجمعة او غيرها من الصلوات  
حدث او غيره كرها في جازله **الاستحلاف في الاظهر** فيتم القوم الصلاة محققين بالخليفة  
من غير استيناف ائمة القدوة كما سياتي والثاني يقول يتمونها وحدها في الجمعة ان كان المحدث  
في الاولى يتمونها ظهرا او في الثانية فيتمها ظهرا من لم يدرك مع الامام ركعة وعلى الاول قاله  
الامام بشرط حصول الاستحلاف على قريب فلو فعلوا على الانفراد ركنا امتنع الاستحلاف  
بعده **ولا يستحلف للجمعة الا مقتديا به** **فان حدثه** لان في استحلاف غير المقتدي ابتداء جمعة  
بعد انعقاد جمعة وذلك لا يجوز **ولا يشترط** في جواز الاستحلاف كونه اي المقتدي **حضر الخطبة**  
**ولا الركعة الاولى في الاصح** فيها وفي شرط حضوره الخطبة وان لم يسمعها وقبل شرط ادراكه  
الركعة الاولى وان لم يحضر الخطبة **ثم على الاصح** ان كان ادرك الركعة الاولى تمت **جمعهم** اي القوم  
الشامل له سواء احدث الامام في الاولى وفي الثانية كما قاله في الحرر وغيره **والا** كان اقتدى في الثانية  
**فتم للجمعة لهم** دونها غيره **في الاصح** لانه لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها ظهرا والثاني تنسخ  
له لانه صلى ركعة في جماعة **وبراع المسبوق** الخليفة **نظم صلاة المستحلف** فاذا صلى بهم ركعة  
**تشهد جالسا** واسأله **بهم** بعد التشهد عند القيام **ليفارقوه** بالنية وبتمامها **او ينظر** وسلامه  
بهم وهو الافضل كما قاله في شرح المذهب وباقي شلام ركعات او ركعتين على الخلاف ولو اقتدى  
به مسبوق في الركعة التي صلاها بهم صحت له الجمعة بناء على صحة الجمعة خلف الظاهر وهو الراجح  
ونسخ جمعهم بكل حال لانهم الانفراد بالركعة الثانية فلا يضرا قضاءهم فيها بعصل الظاهر وقوله  
ليفارقوه الى اخره عدم غايته الاشارة اليه فيكون بعدها وليس باشياعها كما قيل اما غير  
الجمعة فيجوز ان يستحلف فيها غير مقتدي به عند اكثر من بشرط ان لا يخالفه في ترتيب صلاته كان  
يستحلفه في الاولى او في الثانية من الرابعة خلافا للثانية والاخرى لا حاشية بعدد الى القيا  
وهم يحتاجون الى العقود ولو استخاف مقتديا به في غير الاولى جاز انفاقا كما قاله في شرح المذهب  
وبراع الخليفة **نظم صلاة الامام** في استحلافه في ثانية الصبح بقفت فيها ويقعد للتشهد وباقي  
به كما صرح به في شرح المذهب بشرقيته في ثانيته لنفسه وعند قيامه اليها بفارقونه بالنية  
يسامون او ينتظرون سلامه بهم وهو الافضل كما قاله في التحقيق وان لم يعرف المسبوق



نظم صلاة الامام في استخلافه فقلان قال في الروضة ارحمها دليل في شرح المذهب اقيسها ان لا يصح  
وفي التحقيق اظهرها صحت ويراقب المأمومين اذا اتوا الركعة فان هموا بالقيام قام والا فعد **ولا**  
**يلزمهم استئذان في القعدة** اي ان ينووها بالخليفة في **الاجم** في الجمعة وغيرها التبريل الخليفة  
منزلة الاولى دوام الجماعة والثاني يقول لم يوجب من الصلاة صاروا منفردين **ومن رجم**  
**عن السجود** على الارض مع الامام في الركعة الاولى من الجمعة **فان امكنه على انسان** مثله كذا  
او رجمه **فعل ذلك** لزوما لمكانه من سجود يجزئيه وقد روى البيهقي باسناد صحيح عن عمر رضي الله  
عنه قال اذا اشتد الزحام فليسجد احدكم على ظهر ارضه ولا بد في مكانه من القدرة على رعاية  
هيئة الساجد بان يكون على مرتفع والسجود عليه في منخفض وقيل لا يصح الخروج عن هيئة  
الساجد للعدو **والا** وان لم يمكنه السجود على شيء مع الامام **فالصحيح انه ينتظر** التمكن منه  
**ولا يؤتى به** لقدرته عليه والثاني يؤتى به اقضي ما يمكنه كالمريض للعدو والثالث يتخير بينهما  
**نوعا صحيحا ان تمكن** منه قبل ركوع امامه **في الثانية** سجود فان رفع من السجود والامام قائما **وقا**  
فان ركع الامام قبل انتهاء القعدة ركع معه على **الاجم** الا في قوله **او ركع** **فالصحيح** يركع معه  
**وهو كسبوق** لانه لم يدرك محل القراءة والثاني لا يركع معه لانه موقوف في حال فرائده بخلاف  
السبوق فيستحق ويقرأ ويبسج خلفه وهو متخلف بعذر **فان كان امامه** رفع من الركوع **ولم**  
**يسلم وافقه** فيما هو فيه كالسبوق **في الركعة** بعده وبهذا قطع الامام وحكي غيره معه الوجه  
السابق انه يستغل بترتيب صلاة نفسه وان كان **سلم فانتبه للجمعة** لانه لم تتوكله ركعة  
قبل سلام الامام بخلاف ما اذا رفع راسه من السجود وسلم الامام في الحال فيستحق في هذه الجمعة  
وفيما قبله الظاهر وان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام في الثانية ففي قول يراعي نظم صلاة نفسه  
في سجود الان والظاهر انه يركع معه **ويجب ركوعه الاولى** **الاجم** لانه في وقت الاعتداد بالركوع  
والثاني للثانية **ركعة ملفقة** من ركوع الاولى وسجود الثانية الذي اتي به **وبدركها بالجمعة**  
**في الاجم** لصدق الركعة في الحديث السابق بها والثاني يقول لا يفسرها ومقابل الاجم السابق بحسب  
ركوع الثاني چون الاول لطول المدة بينه وبين السجود وعلى هذا نذكر للجمعة بهذه الركعة  
جزءا من سجود ترتيب صلاة نفسه على الامان **واحيية المتابعة** في الركوع على القول الاظهر ذكرنا  
لذلك **نظم صلاة** **ان شئ** ذلك المعلوم عنده **او جهل ذلك** لم يجب سجوده **الاول** **الاجم**

لمخالفة بامام فلا يثبت له الصلاة لعذره **فان سجد ثانيا بحسب** هذا السجود قاله الغزالي  
كالامام والصيدلاني وهو المراد في قول المحرر المنقول انه بحسب بداي فيكمل به الركعة **والاصح**  
**راك للجمعة بهذه الركعة** الملفقة من ركوع الاولى وسجود الثانية لما تقدم **اذ اكملت السجود** **ثاني**  
فيها قبل سلام الامام بخلاف ما اذا اكملت بعد سلامه وبحث الرافعي فيما ذكر عن الغزالي وغيره  
بانه اذا لم يجب سجوده والامام ركع لكون فرضه المتابعة وجبا لا يجب والامام في  
ركن بعد الركوع قال والمفهوم من كلام الاكثرين ان لا يجب لشيء مما ياتي به على غير سبيل  
المتابعة واذا سلم الامام سجد سجدتين لتقام الركعة ولا يكون مدركا للجمعة وسكت على ذلك في  
الروضة وقار في شرح المذهب قطع به المصنف والمجهور ولو فرغ من سجوده الاول فوجد الامام ساجدا  
فتابعه في سجودتيه حسب تاله وتكون ركعة ملفقة **ولو تخلف بالسجود في الاولى** **ناسيا** **الحق**  
**ركع الامام الركعة الثانية** فذكره ركع معه **على المذهب** اي كما صرح به في المحرر على القول الاظهر الذي  
قطع به بعضهم والقول الثاني يراعي نظم صلاة نفسه كالمفهوم ووفق القاطع بالاول **بانه** **مفتر**  
بالنسيان قال الرويان وطريق القطع اظهرت تمتة لورحم عن السجود في غير الجمعة حتى ركع  
الامام في الثانية ففيه القول ان احدهما يراعي نظم صلاة نفسه والآخر ان يركع معه وقيل يركع  
معه قطعاً وقيل يراعي نظم صلاة نفسه قطعاً وانما ذكر والرجام في باب الجمعة لان فيها اكثره  
**باب صلاة الخوف** اي كيفيتها من حيث انه يجتمع في الغزايض في الجماعة وغيرها ما لا يجتمع  
في غيره على ما سياتي بيانه هي انواع اربعة كما سياتي **الاول** ما يذكره قوله **يكون العدو** في جهة  
القبلة فيرتب الامام القوم صفين ويصلي بهم **فاداسجد** **سجد** **صف** **سجدتين** **وحرس**  
**صف** **فاذا قاموا** **سجد** **من حرس** **ولحقوه** **وسجد** **معه** **الثانية** **من حرس** **اولا** **وحرس** **الاخرون** **فا**  
**داجلس** **سجد** **من حرس** **وتشهد** **بالصفين** **وسلم** **وهذه** **صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم** **بعينها**  
رواها مسلم ذكرها في سجود الصفا **الاول** **الركعة الاولى** والثاني في الثانية وعبارة المخرج كالحج  
صادق بذلك وبالعكس وهو جائز ايضا ويجوز فيه ايضا ان يتقدم في الركعة الثانية الصف الثاني  
وتتأخر الاولى والركعة الثانية فانهم بان يكون كل واحد من المتقدم والتأخر خطوتين يتقدم بمتقدم  
واحد في التقدم بين اثنين وهل هذا التقدم والتأخر افضل او ملازم لكل واحد مكانه افضل  
وجهاً والاول موافق للوارد في العكس في الحديث المذكور ويجوز ان يتراد على صفين ويجوز صفان



**ولو جرس فيها** أي في الركعتين **فوقنا** على المتابعة ودام غيرها على المتابعة **حاز وكذا فوق**  
**في الأجر** والثاني لأن صلاة هذه الفرقة تزيد التحلق فيها على ما في الحديث ودفع بان الز  
 يادة لتعدد الركعة لا تنصرف عن قربة على مرحلتين من مكة بقرب جليص **الثاني** من  
 الأنواع ما يذكره قوله **يكون العدة في غيرها** أي غير القبلة **فيصل** الإمام بعد جعل القوم فر  
 قتين أحدهما في وجه العدو **ومرتين كل مرة بفرقة** تذهب المصلية أولاً إلى وجه العدو وتأتي  
 الأخرى فيصل إلى تلك الصلاة وتكون له نافلة **وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم** بطن غل رواها  
 الشيخان وهي وإن جازت في غير الخوف يذب إليها فيه عند كثرة المسلمين وقلة عدوهم وخوف  
 هجومهم عليهم في الصلاة وسواء كانت ركعتين أم ثلاثاً أم أربعاً والنوع الثالث ذكره في  
 قوله **وتتفق فرقة في وجهها** أي العدو **ويصل** الإمام بفرقة ركعة فإذا قام للثانية فارقته بالنية  
 وانتمت وذهبت إلى وجهه أي العدو وجاء الواقفون والإمام منتظر لهم فاقبلوا به **فصل**  
 بهم الثانية فإذا جلس للثانية قاموا واتموا ثابتهم وهو منتظر لهم وحقوقهم **وسلم بهم**  
 وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع رواها الشيخان أيضاً **والأجر** أنها أفضل من صلته  
 بطن غل سلامتها عما في تلك من افتدائ المقتصرين بالمتنفل المختلف فيه والثاني عكسه لأن الأ  
 قداء في كل الصلاة أفضل منه في بعضها وبطن غل ذات الرقاع موضعان من مخد **ويقرأ الإمام**  
**في انتظاره** الفرقة الثانية في القيام الفاعلة والسورة **ويشترط** في انتظارها في الجلوس وبعد  
 لحوقها في القيام يقرأ من السورة قدر الفاعلة وسورة قصبة ثم يركع **في توافيق القراءة** **ويشترط**  
**لتحققه** فيذكرهما معه ويشترط هو بما شاء من الذكر والتسبيح الخوفها وقطع بعضهم بالأول  
 القطع به في التشهد هو الرابع في الروضة كاصلها نظر إلى أن المعنى الذي أخرجت القراءة له في قول النبي  
 بين الفرقتين في القراءة بهما وهذا المعنى لا يجي في التشهد وما ذكر في الصلاة الثانية **فإن صلى**  
**مغرباً بفرقة ركعتين** وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه **لجائز أيضاً في الأظهر** لسلامته  
 من التطويل عكسه بزيادة تشهد في أول الثانية والثاني عكسه أفضل للتجيز **بما الثانية** عما  
 فاتها من فضيلة التحريم **وينتظر** الإمام في صلته بالاولى ركعتين الثانية في جلوس **يشترط**  
**أوقيا** الثالثة وهو أي انتظاره في القيام **أفضل** **والأجر** لأنه محل التطويل بخلاف جلوس التشهد  
 الاول والثاني انتظاره في الجلوس أفضل ليدركوا معه الركعة من أولها كالفرقة الأولى وتوج

الشيخ

الشيخ هنا المحذور فحكاية الخلاف وجهين وفي الروضة وأصلها في حكاية قولين وهل يقرأ الأ  
 مام في انتظاره في القيام أو يشترط في الذكر فيه الخلاف السابق قال في شرح المذهب وكذا الخلاف  
 في أنه يشترط في انتظاره بعد قوله أن الفرقة الأولى إنما تفارقه بعد التشهد لأنه موضع  
 تشهدهم **أوصلي رابعة** بأن كانوا في الحضر أو أرادوا القيام في السفر **فكل** من الفرقتين  
**ركعتين** ويشترط بهما وينتظر الثانية في جلوس التشهد أو قيام الثالثة وهو أفضل كما تقدم  
**فلو صلى** بعد جعلهم أربع فرق **بكل فرقة ركعة** وفارقه كل فرقة من الثلاث وأتم وهو منتظر  
 فراغ الأولى في قيام الركعة الثانية وفراغ الفرقة الثانية في تشهد أو قيام الثالثة وفراغ  
 الفرقة الثالثة في قيام الرابعة وفراغ الرابعة في تشهد الأخير وسلم **بما صحت صلاة الجميع**  
**في الأظهر** والثاني بطل صلاة الإمام لزيادة على الانتظارين في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع  
 وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة أن علموا بطلان صلاة الإمام والثالث بطل صلاة الفرق  
 الثلاث لمفارقة قبل انصاف صلاتها على خلاف المفارقة في صلاة النبي المذكورة فإنها بعد  
 الانصاف والرابع ذكره في الروضة بطل صلاة الجميع واسقط قول المحرر في جواز ما ذكره من  
 الحاجة إليه الذي نقله في الشرح عن الإمام ولم يتعقبه في الروضة كما قال في شرح المذهب لم يذكر  
 الأكثرون والصحيح عدم اشتراطه ويفيد كلام الإمام أنه إن لم يكن حاجة فهو كفعله في حال  
 الاختيار ويقاس بما ذكره المغرب **أوصلي بكل فرقة ركعة وسهول فرقة** من الفرقتين في التشهد  
**يتم محمودة** **والأجر** لا يقرأ فيها والمفدى يحمل سهوها بالإمام **وكذا الثانية الثانية سهوها**  
**فيها محمول في الأجر** لا يقرأ فيها يقرأ بها الإمام لهم والثاني يقول انفراداً بها **حاشا**  
**لثانية الأولى** لمفارقة الإمام أولها **وسهوها** أي الإمام في الأولى **بالحق الجميع** فنجد الأولى  
 آخر صلاتها وكذا الثانية وإن لم يسجد الإمام **وسهوها** في الثانية **بالحق الأولين** لمفارقة  
 له قبل سهوها وبحق الآخرين **ويشترط حمل السلاح** كالسيوف والرمح والقوس والتشديد بخلاف  
 الترس والدرع **في هذه الأنواع** الثلاثة في الصلاة احتياطاً **وفي قول عجب** قال تعالى ولما  
 استخبرهم وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني وهما في الظاهر الخسب كسبوق عليه دم أو  
 سقى سمًا نجساً أو نبل برش ميتة لا يجوز حملها وكذا البيضة المانعة من مباشرة الجبهة و  
 بكرة حمل ما ينادى به أحد كالرمح في وسط القوم وكذا الوكان في ترك الحمل **للعجب** في ذلك لا يظهر

الثانية في انتظاره  
 الفرقة الأولى



وجب على الاول ايضا ويجوز تركه للعدو كمن مضى في الامام ووضع السيف مثلاً بين يديه كحمله اذا كان عدو اليه في السهولة كمنه اليه وهو محمول **الرابع** من الانواع محله ان يلحق القتال فلم يتمكنوا من تركه بحال **ويستند الخوف** وان لم يلحق القتال فلم ينعوا العدو ولو لو غلبه وانقسموا **فيصل** كل منكم كيف امكن ركباً وما شياً ولا يؤثر الصلاة عن الوقت قال تعالى فان خفتهم وجالا او كياناً **ويعد** ترك استقبال القبلة بسبب العدو للضرورة فلو اخوف عنها اجماع الدائبة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة طالع الروضة عن الاحباب وصلاة الجماعة في هذه الحالة افضل من الانفراد بحالة الامن **وكذا الاعمال الكثيرة** كالطعنات والضربات المتوالية يعذر فيها **الحاجة اليها في الاصح** قياساً على ما في الآية من المشي والركوب والثاني لا يعدم ورود العذر بها والثالث يعذر فيه الدفع اشخاص دون شخص واحد لندره الحاجة اليها في دفعه **لا مباح** اي لا يعذر فيه لعدم الحاجة اليه **ويلق السلاح اذا** دعي حذراً بطلان صلاته وفي الروضة كاصحابه او يجعله في قرايبه تحت ركبته ان يفرغ من صلاة ان احتمل الحاد ذلك **فان عجز** عما ذكر شرعاً بان احتاج الى امساكه **امسكه ولا قضاء** للصلاة **حيث في المظهر** ونقل الامام عن الاحباب انه يفتي بضرورة عذره اي دم السلاح ومنع لهم ندوره ونال به عام وخرج المسئلة على القولين فمن صلى في موضع خشى انه يلقى القضا للقتال الذي احتمل الاستدبار وغيره قال الرازي فيجعل الاقبر في القضاء والاشهر وجوبه عليه **والا** فيسقط وجوبه في الاقبر ولم يزد في الروضة على كلام الامام شيئاً وقال في شرح المذهب قبله ظاهر كلام الامام القطع بوجوب الاعادة وان عجز عن الركوع **والسجود او ما بينهما** **واضعف** من الركوع في الائمة بهما وله ذال النوع صلاة شذرت الخوف في **كافا** **وهزيمة** **مباحين** اي لا التزم فيها كقتال اهل العدل لاهل البغي وقال الرفقة لقطاع الطريق بخلاف عسكرها وكهرب المسلم في قتال الكفار من الثلاثة بخلاف ما دونها **وهرب من حريق وسيل وسبع** لم يجد معه لا عنه **وعذر عند** **الاعسار** وخوف حبسه بان لا تصدقه المستحق وهو عاجز عن بينة الاعسار **والاصح** **منعه** لمحرم خاف قوت الحج بقوت وقوف عرفة لوصلي متيناً لانه لم يخف قوت ما هو حامل كفوت النفس والثاني يقول الحج بالاحرام كالحامل والقوات طار عليه وعلى الاول وجهان اصدها

يؤخر

فجعل

يؤخر الصلوة ويحصل الوقوف لان قضاء المصعب وقضاء الصلاة طين والثاني يصلي متيناً ويقوت الحج اعظم حرمة الصلاة وهذا استنبه في الشرح الكبير واقر به المصنف وقال في الروضة **الصواب الاول** ولو صلوا هذا النوع **سواء ظنوه عند اقبال عجزه** بخلاف ظنهم كابل او عجز **قضا في المظهر** لتركهم فروضاً من الصلاة بظنهم الذي يتيق خطاؤه والثاني لا يجب القضاء لوجود الخوف عند الصلاة وقد قال تعالى فان خفتهم وجالا او كياناً وسواء في جريان القولين كانوا في دار الحرب ام في دار الاسلام استند ظنهم الى اخبارهم لا وقيل ان كانوا في دار الاسلام او لم يستند ظنهم الى اخبار وجب القضاء قطعاً **فصل** **بحرم على الرجل استعمال** **الحديد بغيره** وغيره كلبسه والتدبير واتخاذ سوارا روى الشيخان عن حذيفة حدث **استراصة** لا تلبسوا الحديد ولا الدبابج وروى البخاري عنه ايضا انها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحديد والدبابج وان جلس عليه **وحمل المرأة لبسه** لحديث احل الذهب والحديد لاناث امتي وحرم على كورها قال الترمذي حسن صحيح والخشي كالرجل **والاصح** **بحريم** **افتراسها** اياه لانه ليس في القربى ما في اللبس من التزيين للزوج المطلوب **وان للولي الباسه** **صبيا** اذ ليس له سهامة تنافي ضوئاً للحريم بخلاف الحريم للرجل **قلت** **الاصح** **حرم** **افتراسها** اياه **وبه قطع العراقيون وغيرهم** **والله اعلم** لا طلاق الحديث السابق والوجه الثاني في الصبي ليس للولي الباسه للحريم بل يمنعه منه كغيره من المحرمات والثالث **الاصح** في الشرح له الباسه قبل سبع سنين دون ما بعدها كيلا يعتاده ويتعقبه في الروضة بان **الاصح** **لجواز** مطلق كما في المحرور وقال ابن الصافي رضي الله عنه والاصحاب على تزيين الصبيان يوم العيد بحلي الذهب والمصنوع والمحق بالحريم **وحمل للرجل** **لبسه** للضرورة كحريمه **وبردم** **لكل** **او حبات حريم** **ولم يحرم** **غيره** **وللحاجة كحريم** **وحلته** **ودفع** **فصل** روى الشيخان عن انس ان صلح رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في لبس الحريم لحكمة كانت لهما وانما رخص لهما لما شكوا اليه القمل في قميص الحريم وسواء فيما ذكر السفر والحضر **وحاجة** **لبس** **الفاء** **وفتح** **الحليم** **والمد** **وبفتح** **الف** **وسكون** **الحليم** **وللقتال كدبابج** **لا يقوم** **غيره** **مما** **في دفع** **السلاح** **قياساً على دفع القمل** **ويحرم** **المركب** **من ابريس** **اي حريم** **وعذره** **ان زاد وزن** **ابريس** **وحمل عكسه** **تغليبا** **للاكثر** **فيها** **وكذا** **احل** **ان** **استنوب** **بوزن** **في الاصح** **والثاني** **بغلب** **الحرام** **والثالث** **بفتح** **الصنعة** **والراء** **وبكسر** **ها** **وبكسر** **الراء** **وقفتح** **الراء** **وحمل** **ما** **طرد** **وعجز** **بقر** **قد** **العانة**







يغسل للعبد من وسده ضيق ويدخل وقت نصف الليل في قول **يا فخر** كالجمعة وجه الأول ان  
اهل القرى الذين يسمعون النداء يكرهون لصلاة العبد من قراهم فلو لم يحز الغسل قبل الفجر لشدق  
عليهم والفرق بين العبد والجمعة تأخير صلاتها وتقديم صلاته فعلى غسله بالنصف الثاني  
وقيل بجميع الليل **بندب التطيب والتزيين كالجمعة** بان يتزين باحسن ثيابه وازالة الظفر  
والزج الكريمة كما تقدم وسواء في الغسل وما بعده القاعد في بيته والخارج للصلاة وهذا  
حكم الرجال اما النساء فيكرهن لذوات الجمال والهيئة للضرورة ويستحب للرجال ان ينظفون بالماء  
ولا يتطيبون ويخرجون في ثياب بذلتهم **وفعلها اي الصلاة العبد بالمسجد افضل لشرفه وقيل**  
**بالصلاة افضل لانها ارفع بالركب وغيره** **الاعذار** كضيق المسجد على الأول فكره فيه للتشوش  
بالزحام ووجود المطر والتنجس على الثاني فكره في الصحراء على قياس كراهتها في المسجد فانه شرع المذهب  
عن الاصحان اذا وجد مطرا وغيره وضاف المسجد الاعظم صلى الامام فيه واستخلف من يصلي  
بها في الناس موضع آخر وفي الروضة كاصحابها ان المسجد الحرام افضل قطعاً والمحقق به بيت المقدس  
الصديق فانه شرع المذهب والبنديني وسكت الجمهور عنه وظاهر اطلاعه انه كغير انتهى  
اقام مسجد المدينة فقال ابوهريرة اصابتنا مطر في يوم عيد فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد رواه  
ابوداود باسناد جيد وروى الشيخان عن ابى سعيد الخدري انه صلى كان يخرج يوم الاضحى ويوم  
الفطر فيصلي بالصلاة الى اخره اي يخرج الى المصلي لذكرها فيه ومواظبته على الخروج اليها المصلي  
مسجده عن من يحضر صلاة العبد بخلاف صلاة الجمعة **ويستخلف** الامام عند خروجه للصلاة **ومن**  
**يصلي بالضعفة** كالشيوخ والمرضى كما استخلف على رضي الله عنه ابا مسعود الانصاري في ذلك  
رواه الشافعي باسناد صحيح واقتصرهم على الصلاة بفهم ان الخليفة لا يخطب وقد صرح به في  
شرح التنبية **ويذهب في طريق ويرجع في آخر** فعليه صلى الله عليه وسلم ذلك رواه ابوداود وغيره وفي صحيح  
البخاري عن جابر قال كان صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق والارجح في سبب ذلك  
انه كان يذهب في اطول الطريقين تكثير الاجر ورجوع في اقصرهما وقيل انه كان يصدق على  
فقراهما وقيل لتشديد الطريقان ويستحب الذهاب في طريق والرجوع في اخر في الجمعة وغيرها  
ذكره المصنف في رياضته **ويكره الناس** لباخذوا بحالهم وينتظروا للصلاة ويحضر الامام و  
**تت الصلاة** لحديث ابى سعيد السابق **ويحرم الحضور الاضحى** ويؤخر في الفطر قليلا كتب

صلى

صلى الى عمرو بن حزم حين ولاه البحرين ان عجل الاضحى واخر الفطر رواه البيهقي وقال هو مرسى  
وحكمة اشاع وقت التضييق ووقت صدقة قبل الصلاة **قلت** كما قال الرافي في الشرح **وبالكل**  
**في عيد الفطر قبل الصلاة ومسلك في الاضحى** عن الكلبي حتى يصلي قال يريده كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا  
يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحى حتى يصلي رواه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم و  
حكاه ابن حبان يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالاكل وناضيه **ويذهب ما شيا كالجمعة بسكينة**  
لحديث الشيخين اذا اتيت الصلاة فعليكم بالسكينة **ولا يكره النفل قبلها** قبل ارتفاع الشمس  
ولا بعدها **الفري الامام والله اعلم** بخلاف الامام فيكره له ذلك لما لفت فعل النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلي  
عقب الحضور وخطب عقب الصلاة كما علم من الاحاديث السابقة وغيرها **فصل**  
**بندب التكبير بغروب الشمس ليلى العيد** الامام فيه للجنس الصادق بعيد الفطر وعيد الاضحى و  
دليله في عيد الفطر قوله تعالى وتكملوا العدة اي عدة صوم رمضان وتكبروا لله اي عند  
اكملها وفي عيد الاضحى القياس على عيد الفطر **المنار والطرق والمساجد والاسواق ليلا** و  
نهارا **رفع الصوت** اظهار الشعار العيد **والاظهار اذ امتته حتى يحرم الامام بصلاة العيد** و  
الثاني حتى يخرج لها والثالث حتى يفرغ منها وقيل من الخطبتين وهو فيمن لا يصلي مع الامام  
**ولا يكره الحاج ليلة الاضحى بل يلقى** لان التلبية شعاره **ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات**  
**في الاضحى** لعدم وروده والثاني يقيسه على التكبير ليلة الاضحى على ما سياتي فيذكر خلف المغرب والعشاء و  
الصبح ويكره الحاج من ظهر يوم النحر لانها اول صلاة بعد انشاء وقت التلبية ويحتم بصبح آخر ايام  
التشريق لانها اخر صلاته يعني وغيره كرواي غير الحاج كالحاج في ذلك في الاظهر بهالة وفي قول يكره  
غيره من مغرب ليلة النحر ويحتم بصبح آخر ايام التشريق كما تقدم وفي قول من صبح يوم عرفة ويحتم  
بعض ايام التشريق **والعمل على هذا في الامصار** قاله الروضة وهو الاظهر عند التحقيق للحديث  
الذي رواه الحاكم انه صلى الله عليه وسلم فعاد ذلك وقال فيه صحيح الاسناد **والاظهار اذ تكبر في هذه الايام للفاينة**  
فيها او في غيرها **والراية** ومنها صلاة العيد **والنافلة المطلقة** لانه شعار الوقت والثاني لاؤ  
اغاهو شعار بالنسبة الى الفرائض المؤداة **وصيغة المحو** **الله اكبر الله اكبر الله اكبر**  
**الله الا الله والله اكبر والله للرد** **وبنحو** الله بكرة واصلا وفي الروضة كاصحابه قبل كبر الله  
اكبر وبعد اصلا لا الله الا الله ولا تعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله







قبلها والله اعلم قال السجود الاول كالركوع الاول والسجود الثاني كالركوع الثاني  
واختاره في الروضة **وتسن جماعة** بالنصب على التمييز المحمول عن نائب الفاعل اي تسن  
للمعانة فيها وينادي لها الصلاة جامعة رواه الشيخان وتسن للمنفرد والعبد والمادة و  
المساو كما ذكره في شرح المذهب وتسنح للجامع **وللمهجر بقراءة كسوف الشمس** لان  
الاولى في الليل والثانية في النهار وما روى الشيخان عن عائشة انه صلى جمعة في صلاة الخسوف  
بقراية الترمذي عن سمرة قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم في كسوف لا نسمع له صوتا وقال حسن صحيح  
قال في شرح المذهب يجمع بينهما بالاسرار في كسوف الشمس والمهجر في كسوف القمر **وتسن بعد الصلاة**  
**خطب الامام** كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس رواه الشيخان **خطبتان باركانهما في**  
**الجمعة** قياسا عليها **وتحت** الناس فيهما على التوبة والخير قال في الروضة ويحصرهم على الا  
عتاق والصدقة ويحذرهم الغفلة والاعتذار في صحيح البخاري عن اسمان النبي صلى الله عليه وسلم امر با  
لعتاف في كسوف الشمس ويخطب امام المسافرين ولا يخطب امامة النساء ولو قامت واحدة  
ووعظتهن فلا بأس **ومما ادرك الاحكام في الركوع الاول** من الركعة الاولى والثانية **ادرك**  
**الركعة** كما في سائر الصلوات **اوفي ركعتان او قيامتان** من اي ركعة فلا يدرك الركعة اي شيئا منها  
**في الاظهر** لان الركوع الثاني وقيامته كالتابع للاول وقيامته والثاني يدركه كالحقبة الامام و  
يدرك بالركوع القومة التي قبله فان كان في الركعة الاولى وسلم الامام قام هو وقراء  
وركع واعتدل وجلس وشهد وسلم او في الثانية الثانية وسلم الامام قام وقراء وركع  
ثاني بالركعة الثانية بركوعها وضمف هذا القول بان الاثنان فيهما بقيام وركوع من سجودهما  
لفلنظم الصلاة **وتقوت صلاة كسوف الشمس بالاجلاء** لانه المقصود بها وقد حصل فلو اخل  
بعضها فله الشروع في الصلاة للباقي كما لو لم يتكشفت منها الا ذلك القدر ولو حال سحاب وشك  
في الاجل صلى لان الاصل بقاء الكسوف ولو كانت تحت غمام فظن الكسوف لم يصلح الايقين  
**وبغروبها كاسفة** لعدم الانتفاع بها بعد الغروب تقوت صلاة كسوف الشمس **والقمر بالاجلاء**  
لما تقدم وطلوع الشمس لعدم الانتفاع به بعد طلوعها **الطلوع الفجر في الجدة** لبقاء الانتفاع  
بضوئه والقدر يفتوت به لذهاب الليل **والاجرة** وبه قبل الفجر **خاسفة** كما لو استتر بغمام  
ولو ضسق بعد الفجر صلى في الجدة غاب ام لا وقيل ان لم يغيب صلى قطعا ولو شرع في الصلاة  
قبل

قبل الفجر او بعده وطلعت الشمس في اثنا عشر يوما كما لو اخل الكسوف في الاثناء ولو اضع  
**كسوف جمعة** او فرض آخر **وقدم الفرض** للجمعة او غيرها ان خيف فوته لضيق وقته في الجمعة  
يخطب لها ثم يصليها ثم يصلي الكسوف ثم يخطب لها **والا** اي وان لم يخف فوت الفرض **فالا**  
**ظهر تقديم الكسوف** لتعريض الفوات بالاجلاء **وتنوي خطب الجمعة** في صورتها **تسنح ضالكسوف**  
ولا يجوز ان يقصده والجمعة بالخطبتين لانه تشريك بين فرض ونقل **وتنوي خطب الجمعة** والثاني  
تقدم للجمعة او الفرض الآخر لانها اهم **ولو اجتمع عيد وكسوف** وجنزة فذمت الجنزة لها  
خاف من تغير الميت بشاخيرها وان اجتمع جمعة وجنزة ولم يضيغ الوقت فذمت الجنزة  
وان خاف فذمت للجمعة ولو اجتمع خسوف وتقدم للخسوف وان خيف فوات الوقت لاها  
**أكد باب صلاة الاستسقاء** اي طلب السقيا وسياق انها ركعتان هي سنة عند الحاجة  
لاقطاع ماء الزرع او قلته بحيث لا يكفي بخلاف انقطاع ما لا يحتاج اليه في ذلك الوقت  
ولو انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت سن لغيرهم ايضا ان يصلوا ويستسقوا  
لهم وسياق الزيادة لانفسهم وسواء في سننها اهل الانصار والقرى والبادي والمساوي  
لاستواء الكل في الحاجة وقد فعلها النبي صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان **وتعاد ثانيا وثالثا ان يستقوا**  
حتى يسقيهم الله تعالى **فان تاعبوا للصلاة فسقوا قبلها** اجتمعوا للشكر والدعاء و  
**يصلون على النبي** يشكروا الثاني استند الى انه صلى الله عليه وسلم ماضى هذه الصلاة الا عند الحاجة  
وقطع بالاول لا يكثر من واجرى الوجهان فيما اذا لم يقطع الماء وارادوا ان يصلوا للملا  
ستزادة **وبامرهم الامام بصيام ثلاثة ايام** او لا والتوبة والتقريب الى الله تعالى بوجوه  
**البر والزوج من المظالم** الدم والعرض والمال لان لكل ما ذكرنا في اجابة الدعاء **ومحرم**  
**الى الصحراء في الرابع صياما في ثياب بذيعة وتخشع** قال ابن عباس خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الا  
ستسقاء مبتدلا متواضعا متضرعا حتى اتي الى الصلوة الصالح الحديث وفي آخره انه صلى  
ركعتين كما يصلي العيد قال الترمذي حسن صحيح **وقوله** لا هو كما يؤخذ من الزهاد من  
بذل اي ليس ثياب البذلة والبذلة بكسر اللام وحدة وسكون المعجمة المهينة قال في شرح  
المذهب وثياب البذلة هي التي تلبس في حال الشغل ومباشرة الخدمة ونسرق الانسان  
في بيته **ومحرمون الصبيان والشيوخ** لان دعاءهم اقرب الى الاجابة **وكذا الهابة في الاصح**



والثاني لا يستحب اخراجها اذ ليس لها اهلية دعاء ورد بحديث خرج نبي من الانبياء يستغفر  
فاذا هو غلة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجب لكم من اجل سوال  
الغلة رواه الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد ولا يمنع اهل الذمة المحضون لانهم مستزقون  
وقض الله واسع ولا يختلطون بنا لانه قد جعل لهم عذاب بكمهم المقرب به في اعتقادهم  
**وهي ركعتان** كما فعلها صلعم رواه الشيخان **كالعيد** في التكبيرات سبعة وخمسا والجمعة بالقرآن  
وما يقره الحديث بن عيسى السابق **لكن قيل يقرأ في الثانية بدلا اقربت انا ربنا نوحا**  
لاشتمالها على اللائق بالحق وهو قوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل  
السماء عليكم مدرارا والامح يقرأ اقربت كما يقرأ في الاولى ف وما روى الدارقطني عن بن  
عيسى انه صلعم قرأ في الاولى سبح اسود بك الاعلى وقرأ في الثانية هل انا ذك حديث الغاشية  
قال في شرح المذهب ضعيف **ولا يختص بوقت العيد الا في يجوز فعلها في اي وقت** كان من ليل  
او نهار والثاني يختص به اخذ من حديث بن عيسى السابق **ويحيط** بعد الصلاة وسياق جواز  
ان يخطب قبلها دليل الاول حديث بن ماجه وغيره انه صلعم خرج الى الاستسقاء فخطب ركعتين  
ثم خطب **كالعيد** اي خطبته في الاولين وغيرها **لكن يستغفر الله تعالى بدلا للتكبير** اولها فيقول  
استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه بذكر كل تكبيرة ويكثر في أثناء الخطبة  
من الاستغفار ومن قول الاستغفار واربعين انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا **وبعد**  
**في الخطبة الاولى اللهم اسقنا غيثا** هو المطر **مغيثا** بضم الميم اي مرويا مشبعنا **غيثا** هو المطر  
الذي لا ينقصه شيء **مرويا** بالهمزة هو المحمود العاقبة **مرويا** بفتح الميم وكسر الراء اذ اربع اي غيا  
**عندنا** بفتح الغين العجمة والذال المهملة اي كثير الخير **مجدلا** بكسر اللام مجلد الارض اي يعمرها كجل  
الفرس **مجدلا** بالهمزة اي شديد الوقوع على الارض **طبعا** بفتح الطاء والباء يطبق على الارض  
فيصير كالطباق عليها **واجبا** الى انتهاء الحاجة اليه **اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من  
القانتين** اي الالسين بناخيره **اللهم انا نستغفرك والذات غفارا** وارسل السماء المطر  
**علينا** مذكر اي كثير اروي الشافعي عن بن عمر انه صلعم كان اذا استسقاء قال اللهم اسقنا  
الي اخره وفيه بين القانتين وما بعده زيادة مذكورة في الروضة كاصلا ذكر في الحديث اكثرها و  
اسقط المصنف اختصارا **وبين قبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية** وهو نحو ثلثها كما قاله

في الدقائق **وبالغ في الدعاء** حينئذ **سرا وجهه** ادعوا ربكم تضرعا وخفية فاذا است  
دعوا الناس واذا جهرا آمنوا ورفعون كلهم ايديهم في الدعاء مشيرين بظهور كفهم الى السماء  
روى مسلم عن ابن ابي عمير انه صلعم استسقى فاشرب بظرف كفيه الى السماء والحكمة فيه ان القصد دفع  
البلاء بخلاف قاصد حصول شيء فيجعل بطن كفيه الى السماء وذكر في الحر ردعاء اسقطه  
المصنف اختصارا **وحول ردها عند استقبال القبلة فيجعل عينه ياراه وعكسه** روى  
البخاري عن عبد الله بن زيد بن عامر المازني انه صلعم في استسقاء لما اراد ان يدعو استقبل  
القبلة وحول ردها وروى ابو داود في حديث عبد الله المذكور انه عليه الصلاة والسلام  
حول ردها فجعل عطافه الايمن على عاتقه الايسر وجعل عطافه الايسر على عاتقه الايمن  
**وبعكسه في الجديد فيجعل اعلاه اسفله وعكسه** روى ابو داود وغيره عن عبد الله بن  
زيد ايضا قال استسقى رسول الله صلعم وعليه خبطة سوداء فاراد ان ياخذ باسفلها  
فجعلها اعلاها فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه فهمه بذلك يدل على انه مستحي  
وترك للسبب المذكور والقديم ينظر الى الله لم يفعل وجعل الخويل والتكبير يجعل الطرف  
الاسفل الذي على شقه الايسر على عاتقه الايمن والطرف الاسفل الذي على شقه الايمن  
على عاتقه الايسر والحكمة فيها التقاؤا وتغير الحال الى الخصب والسعد روى الدارقطني  
عن جعفر بن محمد عن ابيه انه صلعم استسقى وحول ردها ليخول القحط **وحول الناس**  
**مثله** اي مثل تحويل الخطيب المشتمل على التكبير في الروضة كاصلا والمحرورو يفعل  
الناس بارديتهم كفعل الامام روى الامام احمد في حديث عبد الله بن زيد انه صلعم  
حول ردها وقلب الظهر البطون وحول الناس معه **فلت** **وبين كحول لا حتى ينزع الثياب**  
لانه لم ينقل انه عليه الصلاة والسلام غير ردها بعد الخويل ويترك وينزع مبنيان  
للمفعول في الروضة كاصلا ويتركها اي الارضية محولة الى ان ينزع الثياب واذا فرغ  
الخطيب من الدعاء مستقبلا اقبل على الناس بوجهه وحترم على طاعة الله تعالى وصلى  
على النبي صلعم ودعا المؤمنين والمؤمنات وقرأ آية اوابين وقال استغفر الله لي  
وكلم ولوليك الامام الاستسقاء **فعله الناس** محافضة على السنة **ولو خطب لم قبل**  
**الصلاة جاز** نقله في الروضة عن صاحب النعمة قال ويجوز له بالحديث الصحيح في سنن



ابن دود وغيره انه صلح خطبته صلى وفي شرح المذهب قال الشيخ ابو حامد قال  
 اصحابنا نقدر الخطبة في هذا الحديث وغيره محمول على بيان الجواز في بعض الاوقات  
**وبين ان يبرز لا في المطر السنة ويكشف عن عيوبه ليس فيه** المطر روى مسلم  
 عن انس قال اصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلح فخرت به حتى اصابه المطر فقلنا  
 يا رسول الله لم صنعت هذا قال لانه حديث عهد بربه اي بتكوينه وتغزيله رواه الحاكم  
 بلفظ كان اذا مطرت السماء حرت به حتى يصيب المطر الحديث وفي الصحاح حشرت  
 كتم عن ذراع كسفت **وان يغسل او ينوض في السيل** روى الشافعي في الام انه صلح كان  
 اذا سال السيل قال اخرجوا الى هذا الذي جعله الله طهورا فستطهر منه وتجد الله عليه  
**ويسبح عند الرعد والبرق** روى مالك في الموطا عن عبد الله بن زيبر انه كان اذا سمع الرعد  
 ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خفيته ولم يذكر البرق  
 في المذهب وشرحه وذكر في التنبية والروضة وكان ذكره لمغا رتبة الرعد السموي **ولا يتبع**  
**بصره البرق** روى الشافعي في الاخر عن عمارة بن الزبير قال اذا راى احدكم البرق او الودقة  
 فلا يشير اليه الودق بالمهمة المطر **ويقول عند المطر اللهم صبنا** بتشديد الباء اي مطرا  
**نافعنا** روى البخاري عن عائشة انه صلح كان اذا راى المطر قال ذلك **ويدعو بما شاء** حديث  
 البهيقي في تجارب الدعاء في اربعة مواطن عند التقاء الصفوف ونزول الغيث واقامته  
 الصلوة وروية الكعبة **ويدعو بعد اي بعد المطر** اي في آخره كما اعتبر به في شرح المذهب  
 عن الاحباب **مطرنا بفضل الله ورحمته ويكره مطرنا بنوء كذا** بفتح النون وبالمهمة اخره  
 اي بوقت النحر الفلاني على عادة العرب في اضافة الامطار الى الانواء فان اعتقد ان النوء  
 هو المطر الفاعل حقيقة كقد وان اراد انه وقت وقوع الله فيه المطر فهو محل الكراهة لا  
 بهامه الاول روى الشيخان عن زيد بن خالد الجهني قال صلى بنا رسول الله صلح صلاة الصبح  
 على اثر سما كانت من الليل فلما انصرف اقبل على الناس فقال الذين ماذا قال اركبوا قالوا  
 ورسوله اعلم قال قال اصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بالكواكب فاما من قال مطرنا  
 بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكواكب ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر في  
 ومؤمن بالكواكب **ويكره سب الرب** روى ابو داود وغيره باسناد حسن عن ابي هريرة  
 قال سمعت

ما يندب ان يقول اللهم اني استنجد بك من النار  
 وسر ما في روعك من النار  
 سراج الوهاج

قال سمعت رسول الله صلح يقول الربح روح الله تعالى اي رحمة تاتي بالرحمة وتاتي بالعذاب فا  
 ذاريتوها فلا تبوها واسألوا الله خيرها واستعيذوا بالله من شرها **ولو تضرعوا بكثرة**  
**المطر السنة ان يستلموا الله دفعه** بان يقولوا كما قال صلح لما شكى اليه ذلك **اللهم جوبنا**  
**ولا علينا** رواه الشيخان اي اجعل المطر الاودية والمراعي لافي الابنية ونحوها **ولا يصلي**  
**لذلك والله اعلم** لعدم ورود الصلاة له **باب** بالتثوين **ان ترك الكفا الصلاة**  
 المعروفة الصادقة باحدى الخمس **جاءها** بان انكره بعد علمه به **كفر** لانكاره ما  
 هو معلوم من الدين بالضرورة فيجوز عليه **كفر** بخلاف من انكره لغرب عنه بالاسلام  
 لجواز ان يخفى عليه فلم يعلمه **او تركها كسلا قتل حيا** لا كفر قال صلح امرت ان  
 اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله واتحمدوا رسول الله وقيموا الصلاة الحديث  
 رواه الشيخان وقال خمس صلوات كتبت الله على العباد فميرجا بهن فلم يضيع منها شيئا  
 استخفافا فحقر من كان له عند الله عهد ان شاء عذبه وان شاء ادخله الجنة رواه ابو داود  
 وابن حبان ولا يدخل الجنة كافر **والصحيح قبله صلاة فقط** لظاهر الحديث **بشرط اخرجها**  
**عن وقت الضرورة** فيما لها وقت ضرورة بان تجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك  
 الظاهر حتى تغرب الشمس ولا يترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس و  
 في العصر بغروبها وفي العشاء بطلوع الفجر قاله المرحوم الشارح فيطالب بادائها اذا ضاق وقتها  
 وينتعد بالقتل ان اخرجها عن الوقت فان اصر واخرج استوجب القتل ومقابل الصحيح اوجه اتما  
 يقتل اذا ضاق وقت الثانية وامتنع من ادائها اذا ضاق وقت الرابعة وامتنع من ادائها اذا ترك  
 اربع صلوات وامتنع عن القضاء اذا ترك قدر يظهر له لنا اعتياده للترك **ويستتاب عن**  
**الكل قبل القتل** ولكن الاستتابة في الحال وفي قولهم ثلاث ايام وهما في الاستحباب وقيل في  
 الوجوب والمعنى ان الاستتابة في الحال اربعة ايام مستحبة وقيل واجبه **شرب**  
**عنقه** بالسيف ان لم يرب **وقيل يخن** بخنونة **حتى يصلي او يموت** وقيل يضرب بالخنجر  
 حتى يصلي او يموت **ويغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره**  
 وقيل لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه واذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى ينسى و  
 لا يذكر ثمثة تارك الجماعة يقتل فان قال انا اصلها طمسها فقال الغزالي لا يقتل واقرة

وقيل العذر هو وقت الحاجة بعد السجدة والمطر  
 وقيل الضرورة هي وقت الكفر اذا  
 سلك طريق الكفر والفساد  
 اي والمراد من الضرورة التي  
 يصير الشخص فيها اهل لزوم الصلوة  
 نزول الاستتابة لما بعد من الصلوة  
 وهي الصلوة والخمس والاعطاء  
 الكفر والخمس وفي مقام التقا  
 سببه فتشوى







الجانب فينوي عند افاضة الماء القراح الغسل الواجب وغسل الميت ذكره في شرح المذهب  
فيكون على الوجه **عروة عن الغسل او غسل كافر له قلت** كما قال الرازي في الشرح الصحيح للنصوص  
**وجوب غسل الغريق والله اعلم** لانما مودون بغسل الميت فلا يسقط الفرض عنا الا  
بفعلنا والاكمل **وضعه بموضع خال من الناس مستور** عنهم لا يدخله الا الغاسل  
ومن يمينه والولي لانه كان يستتر عند الاغتسال في حال حياته فيستتر بعد موته وقد  
يكون ببعض يديه ما يكره ظهوره وقد تولى غسله صلح علي والفضل بن عيسى واسامة  
بن زيد بن ابي الماء والعيس واقفي يثروا به بن ماجة وغيره **على الوجه** او سريره حتى يترك  
ليكن موضع راسه اعلى ليحذر الماء عنه ولا ينفق تحته **ويغسل في قميص** يلبس عند غسله  
لانه استر له وقد غسل صلح ابي بصير رواء ابو داود وغيره وليكن القميص مخيفا او بالياء  
ويدخل الغاسل يده في كفة الميت فاستغسله من تحته وان كان ضيقا فوق رؤوس  
التخاريس وادخل يده من موضع الفتق فالتفت فاحمى فيمن اول ريتات غسله فيه ستر منه  
ما بين السرة والركبة وساق حكة نظيره في المسائل المنشورة **بماء بارد** لانه يشد البدن بخلاف  
المسخن فانه يرخيه الا ان يحتاج اليه لوضوح او يرد في المحرور وغيره انه يكون الماء في انا  
كبير ويبعد عن المغسل بحيث لا يصيبه رشاته **ويحمي له الغاسل يرقع على المغسل ما لا**  
**الى ولباته** ويضع يمينه على كتفه وابهامه في نفرة فقاء ثلاثا على راسه **ويشد ظهره الى كتفه**  
**اليمني ويمر يمينه على بطنه** امرارا بلبغا يخرج ما فيه من الفضلات ويكون عنده حينئذ  
محمرة متفجرة فاجد بالطيب والمعين يصب عليه ما اكثر الثلاثا نظير راحة ما يخرج **ثم يحمي**  
**لقفاه ويغسل يمينه** وعليها خرقه ملفوف فيها سوانيه اي دبره وقبله وما حوله كما يستحي  
الحق وفي النهاية والوسيط انه يغسل كل شئ من جوفه وهو بالغ في النظافة لكن الذي ذكره الجمهور  
الاول ويعبر بما على بدنه من قدر وعنه **ثم بعد القاء الخرقه غسل** وغسل يديه بماء واشتاء  
**يلق خرقه اخرى على البدن ويغسل اصبعه فية** وعبرها على اسنانه بشئ من الماء كما استيا في الحي  
ولا يفتح فاه **ويزيل ما في منخرجه** بفتح الخاء من اذى باصبعه مع شئ من الماء **ويوضعه**  
**على ثلثا ثلثا** بمضضة واستنشق وقيل يستغني عنها بما تقدم ويميل راسه فيمال ثلثا  
يصل الماء باطنه ولحق ذلك حتى الامام ترودا في انه يكفي وصول الماء مقدام الشعر والمخبرين

هذا هو الوجه الصحيح في غسل الميت  
ويستحب ان يغسل في قميص يلبس عند غسله  
ولا يغسل في ثوبه ولا في ثوب غيره  
ولا يغسل في ثوبه ولا في ثوب غيره  
ولا يغسل في ثوبه ولا في ثوب غيره

او يوصل الداخل وقطع بان اسنانه لو كانت متراسة لا تفتح **ثم يغسل راسه ثم يحمي يمينه**  
**ويحمي يمينه** وان تلبس شعرها **بمشط واسع** الانسان برفق ليقل الانتشاف  
ويرد المنتفخ اليه بان يوضع في كفنه كما ذكره الروضة قبل باب التكفين عن السجوى وغيره  
**ويغسل شقه الايمن ثم الايسر** للقبليين من عنقه الى قدمه **ثم يخرجه الى شقه الايسر**  
**فيغسل شقه الايمن** من ايلي القفا والظهر الى القدم **ثم يخرجه الى شقه الايمن** فيغسل شقه  
**الايسر كذلك** ففهمه الاغسال المذكورة مع قطع النظر عن الدر وعنه فيها غسلة **ويستحب**  
**ثانية وثالثة** فان لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل فان حصلت بشفع استحي ان يثاربوا  
حدة **ويستحب ان يستعان في الاولى بسدرا وخطمي** بكسر الخاء وعلى فحها للتنظيف ولا  
نقاء ومنه ما تقدم في الراس والجمجمة **ثم يصب ماء قراح** بفتح القاف وتخفيف الراء اي  
خالص من فقه الى قدمه **بعد زوال التدر** او عوه بالماء فلا تحسب غسلة الدر ولا  
ما ازيد بد من الثلاثة لغیر الماء به التغيير الى اليد للظهورية وانما يجب منها غسلة  
الماء القراح فيكون الثلاث بالماء القراح يسقط الواجب باولاها **ويستحب ان يجعل كل**  
**غسلة من الثلاث** بالماء القراح **قليل كافر** بحيث لا يضر الماء لان راحته تطرد الهواء وي  
في الاخيرة اكد وتلين مفاصله بعد الغسل ثم ينشق تنشيقا بليغا لئلا يشل الكفانة  
فيسرع اليه الفساد وفي الصحيحين قوله صلح لغاسلات ابنته زينب رضي الله عنها  
ابدان يميأمنها ومواضع الوضوء منها واغسلنها ثلاثا او خمسا او اكثر من ذلك ان رايتن  
ذلك بماء وسدر واجعلن في الاخيرة كافورا او شيئا من كافور قالت امر عطية منهن ومسطنا  
ها ثلاثه قرونا وفي رواية فضفرنا شعرها ثلاثه قرون والقيناها خلفها وقولها وخمس الى آخره  
هو بحسب الحاجة في النظافة الى الزيادة على الثلاث مع رعاية الوتر لا للتخيير وقوله ان رايتن  
اي احتجبت وكان ذلك بالكثرة خطا بالامر عطية ومسطنا وضفرنا بالتحقيق وثلاثة قرون  
اي ضفاير القرنين والناصية **ولو خرج بعده** اي الغسل **فجس وجب له ثلثة فقط** وان خرج من  
الفرج لسقوط الفرض بما وجد **وقيل يجب الالته مع الغسل ان خرج من الفرج** لثبوت امره بالا  
كل **وقيل يجب مع الوضوء** لا الغسل في الخارج من الفرج كما في الحي واطلق الجمهور الخلاف وشار  
صاحب العدة الى تخصيصه بالخارج قبل الاندراج في الكفن قاله الروضة يوافق صاحب العدة



الغاسي أبو الطيب والحاملي والسرخسي وصاحب الأمان في خبر مو بالاكثاء بغسل الخبا ستر بعد  
الانذراج وقالة شرح المذهب إطلاق الجهور محمول على ما قبل الانذراج **وبغسل الرجل الرجل**  
**والمرأة المرأة** هذا هو الأصل والأول فيهما هو المنصوص **وبغسل أمه وزوجته وهي زوجة**  
أي لهم ذلك بخلاف الأمه لا تغسل سيدتها في الأصح لا تنفها عنها والزوجة لا تنقطع  
حقوقها بالموت بدليل التوارث وقد قال صلعم لعائشة لو مت قبل اغسلتك وكفنتك  
رواه ابن ماجه وغيره وسواء في أمه في الشقين القنة والدبرة وأم الولد أمها المكاتبه  
فله غسلها أيضا لا تنفاه كتابتها وبموتها وليس لها غسله بلا خلاف لأنها كانت محرمة عليه  
وليس له غسل المروجه والمعدة والمستبراة ولاهن غسله بلا خلاف لحرمته بعضهن  
عليه وسواء في الزوجة المسلمة والذمية في الشقين إلا أن غسل الذمية لزوجها المسلم  
مكروه ذكره الرافعي كالمذهب عن النص وفي شرحه سيد الذمية غسلها **وبلقان** أي السيد  
واحد الزوجين **خروجه** على أيديهم **والأمس** بينهما وبين الميت أي ينبغي ذلك كما عتبر في  
المحرر فإن لم يغسله صح الغسل ولا يبيح على الخلاف في انتقاض طهر الممسوس وأما  
وضوء الغاسل فينقض **فإن لم يحضر الأجنبية** الميت المرأة **أو أجنبية** في الرجل **يتم**  
**في الأصح** الخا قال فقد الغاسل بفقد الماء والثاني يغسل الميت في ثيابه ويغسل الغاسل على يده  
خروجه ويغسل طرفه ما أمكنه فان اضطرت إلى النظر للضرورة **وأولى الرجال** أي بالرجل  
في غسله **والأم بالمسلاة** عليه وهم رجال العصابات من النسب ثم الولاء كما ساق وقيل  
تقدم الزوجة عليهم لأنها كانت تنظر منه إلى ما لا ينظرون وهو ما بين السرة والركبة وبعد  
ذوال الأرحام ثم الرجال الأجانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وقيل تقدم الزوجة على الرجال  
الأجانب **وأولى النساء بها** أي بالمرأة في غسلها **وأولها** أي **بها** **وأولها** **بها** **وأولها** **بها**  
مقابلته الله كان ينظر منها إلى ما لا ينظر من إليه **وأولها** **بها** **وأولها** **بها** **وأولها** **بها**  
ذكر المجلد له نكاحها فان استوت اثنتان في المحرمية فالتى في محل العصبية أو في كالعصبية الخالة  
واللواحق المحرمية لهن تقدم فيهن الأقرب فالأقرب ثم بعد القرابة ذوات الأولاد كما ذكره  
في شرح المذهب **ثم الأجنبية** **ثم الرجال** **ثم النساء** **ثم الأولاد** **ثم الأولاد** **ثم الأولاد** **ثم الأولاد**  
وهو كل قريب ليس محرم **فكأجنبي** **والله أعلم** فلا حق له في غسلها بلا خلاف قاله

في الشرح

في الشرح المذهب وقال ابنه عليه صاحب العدة وغيره وأهله الأكثرون **وبقدم عليهم** أي  
على رجال القرابة **الزوج في الأصح** لأنهم ذكوره وهو ينظر منها إلى ما لا ينظرون اليد والثاني  
يقدمون عليه لأن القرابة تدوم والنكاح ينقضي بالموت ثم كل من قدم شرطه الإسلام وأن  
لا يكون قاتلا للميت **ولا يقرب المحرم طيبا** كالكا فورة غسلة وكفته **ولا يؤخذ شعره**  
**ظفره** ابتداء لا ترا حرام قال صلعم في المحرم الذي مات وهو واقف معد بغيره لا تمسوه طيب  
ولا تخمروا راسه فانه يبعث يوم القيمة مليبارواه الشيخان **ونظيب المعنونة** التي كان  
محرم عليها الطيب بان كانت عدة وفاة **في الأصح** لزوال المعنى المرتب عليه محرم  
الطيب وهو الفقع على زوجها والعز عن الرجال والثاني يستصحب التحريم قياسا  
على المحرم **ولا يقرب المحرم طيبا** كالكا فورة غسلة وكفته **ولا يؤخذ شعره**  
**في غير المحرم** أخذ ظفره **وشعره** **وأبنته** **وأبنته** **وأبنته** **وأبنته** **وأبنته** **وأبنته** **وأبنته**  
والد في الروضة عن الأكثرين أو الكثيرين **وأبنته** **وأبنته** **وأبنته** **وأبنته** **وأبنته** **وأبنته** **وأبنته**  
مصريه إلى البلاد **قلت** **الأظهر كراهته** **والله أعلم** كما قاله في الروضة من أن أجزاء الميت  
محترمة فلا تنزهك بهذا فالأصل ينقل عن النبي صلعم والصحابة فيه شيء معتمد ونقل في  
شرح المذهب كراهته عن الإمام والخمسة ولذلك عبر بها بالأظهر وفي الروضة قال  
أصحابنا وينقل هذه الأمور قبل الغسل **فصل** **تلفن** **عالمه** **ليس** **حيات** **من**  
حرير وغيره للمرأة وغير حرير للرجل ويحرم تكفينه بالحري وبركته تكفينها به للسرف  
قال في الروضة ويعتبر فيه بد حال الميت فان كان مكشرا في جباه الثياب أو متوسطا في  
وسطها أو مقلتا في خشنها وسباني في الزيادة كلام آخر **وأقله ثوب** وهو ما يستر العورة  
أوجميع البدن الأراس المحرم ووجه المحرمه وجهان أصحهما في الروضة وشرح المذهب الأول  
فيمتثل قدره في الذكورة والأتوية وحزم بان في الإمام والعزالي والنجوى وغيرهم  
**ولا تشدد** بالشد يد **وصيته** **بأسقاطه** أي الثوب الواحد لأنه حق لله تعالى بخلاف الثوب  
الثاني والثالث الآتي ذكرهما في الأفضل فانها حق للميت تسفد وصيته باستقاطها  
ولو أوصى باستر العورة ففي شرح المذهب عن صاحب التقريب والإمام والعزالي وغيرهم  
لم يصح وصيته ويجب تكفينه باسترجاع بدنه ولو لم يوصى فقال بعض الورثة يكفن



بشوب يسترجع البدن او ثلاثة وبعضهم يسائر العورة فقط وقلنا يجوز كفن بشوب او  
ثلاثة ذكره في شرح المذهب ولو قال بعضهم يكفن بشوب وبعضهم بثلاثة كفن بها وقيل بشوب  
ولو انفقوا على ثوب ففي المذهب يجوز وفي التمسك انه على الخلاف فالرخصة قول التمسك  
افليس ولو كان عليه دين مستغرق فقال الغرماء ثوب والورثة ثلاثة احبب الغرماء في  
الاصح لانه الى البراءة اوجه منه الى زيادة السرة فالرخصة في المذهب ولو قال الغرماء  
يكفن بسائر العورة والورثة بسائر جميع البدن نقل صاحب الحاوي وغيره الاتفاق على سائر  
جميع البدن ولو انفق العورثة والغرماء على ثلاثة اوثاب جاز بلا خلاف صرح به القاضي حنين  
وأخرون وقد يستشكل فيه انسان من حيث ان ذمته تبقى مرتبة بالدين انتهى  
**والأفضل للرجل ثلاثة** قالت عائشة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اوثاب يمانية بيض  
ليس فيها قميص ولا عمامة رواه الشيخان **وحجوز رابع وخامس** قال في شرح المذهب من غير  
كراهة **ولها** اي الأفضل للمرأة خمسة رعاية لزيادة السرة فيها وزيادة على الخمسة مكروهة  
في الرجل والمرأة للسرف والفتن كما مر فيما ذكر **ومن كفن من ثمانية في ثياب** سكر كل منهما  
جميع البدن **وان كفن الرجل في خمسة** زيد قميص وعمامة **مخترين** روى البيهقي ان عبد الله بن  
عمر كفن ابيه في خمسة اوثاب قميص وعمامة وثلاثة ثياب **وان كفن في خمسة** فازاد  
**وقمار وقميص وثيابان** وفي قوله ثلاث ثيابان وازاد ثيابا والازاد والميزر ما يستر  
العورة والخمار ما يغطي به الرأس ويجعل بعد القميص وهو بعد الازار ثلث روى  
ابوداود انه صلى الله عليه وسلم اعطى الغاسلات في تكفين ابنته ام كلثوم رضي الله عنها الخفاء بثلاثة  
ثياب ثياب من الخففة ثياب ادرجت بعدة الثوب الاخر والخفاء بكسر الخاء الازار والدرج القميص  
**ويسن الابيض** قال صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم وكشفنوا فيها  
**لكن** ما ذكره رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح وساق في الزيادة ان الغسول اول من  
الحديد **وحمل اصل التركة** بيده من جملة مؤنة تجهيز من كانها سائر اول الغرائض انه  
يبدأ من تركه الميت بمؤنة تجهيزه الا ان يتعلق بعين التركة حق فيقدم عليها ويستثنى  
من هذا الاصل من لزومها مال فكفنها عليه في الاصح **الاي فان لم يكن** للميت في غير الصورة  
المستثناة تركه **فعل من عليه نفقته من قريب** وسيد سواء في الميت الاصل والفرع والصغير

والكبير لعجزه بالموت والفن وأمر الولد والمكاتب لانقضاء كتابته بالموت **وكذا الزوج**  
معطوف على اصل التركة اي عليه كفن زوجته في جملة مؤنة تجهيزها **في الاصح** لو جوب نفقتها  
عليه في الحياة والثاني قال صار ثوب الموت اجنبية وعلى الاصح لو لم يكن للزوج مال وجب في  
مالها وان لم يكن للميت مال ولا كان له من ثلثه نفقته يجب كفنه ومؤنة تجهيزه في بيت  
المال كنفقته في الحياة فان لم يكن في بيت المال شيء فعلى عامة المسلمين ولا يلزمهم التكفين  
بالكثر من ثوب وكذا بيت المال ومن عليه نفقته وقيل يلزمها التكفين بثلاثة اوثاب  
**وبسط احسن للثياب واوسعها والثانية فوقها وكذا الثالثة** اي فوق الثانية **وبذر**  
**بالجملة على كل واحدة حنوط** بفتح الحاء نوع من الطيب وكافور يذرع على الاولى قبل وضع  
الثانية وعلى الثالثة قبل وضع الثالثة **وبوضع الميت فوقها مستلقيا** على ظهره **وعليه**  
**حنوط وكافور** وبسحب ثياب الكفن بالعود او لا **ويشدد الياء** بخوف بعد ان يذرع بها  
فطن عليه حنوط وكافور **ويجعل على منا فديده** من المنحرجين والاذنين والعينين **فطن** عليه  
حنوط وكافور **ويعلق الثيابان** بان يثنى كل منهما من طرف شقه الايسر على اليمين من طرف  
شقه الايمن على الايسر كما يفعل الحي بالقباء ويجمع الفاصل عند راسه ورجليه ويكون  
الذي عند راسه اكثر **ويشدد** بشد اذخوف الانتشار عند الحلق **فاذا وضع في قبره** **نزع الشدا**  
عنه **ولا يلبس الا الحر** محيطا ولا يستر راسه ولا وجهه **الحفرة** ابقاء لاثار الاحرام وتقدم  
انه لا يقرب طيبا **وحمل الخبازة بين العودين** افضل من الترسيع **في الاصح** لحمل سعد بن ابي  
وقاص عبد الرحمن بن عوف وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ والشافعي في اتم الاول  
بند صحيح والثاني بسند ضعيف والثاني الترسيع افضل والثالث ههنا سواء **وهو**  
اي الحلق بين العودين **ان يضع الخبازة بين العودين** وهما العودان على عاتقه **وليس**  
**بينهما ويجعل المؤخر بين رجلين** احدهما من الجانب الايمن والاخر من الايسر ولو توسط بين  
المؤخرتين واحدا المقدمتين لم يرم ما بين قدميه بخلاف المقدمتين **والترسيع ان يتقدم**  
**رجلاه ويتأخر آخران** في حملها يضع احد المتقدمين العود الايمن على عاتقه الايسر و  
الاخر العود الايسر على عاتقه الايمن والتأخران كذلك **والشيء اما ما يفر بها** بحيث  
لو التفت راسها افضل منه ببعد راسها فلا يراها الكثرة الناس معها والشيء امامها افضل منه



خلفه للركاب والماشي وفي الروضة ينبغي ان لا يركب لذهابه معها الا بعد ركض او وضع  
قال لا شرح المذهب فلا بأس به وهو غير عذر يكرهه روى اصحاب السنن الاربعة عن ابن عمر انه  
راى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابا بكر وعمر يسكنون امام الجنازة وصحى بن حبان وروى الحاكم عن المغيرة انه صلى  
قال الركب يسير خلف الجنازة والماشي عن يمينها وشمالها وتباعدوا والسقط يصلي عليه ويدعى  
لوالديه بالعافية والرحمة وقال صحيح على شرط البخاري **ويشرح بما نذكر** الحديث الشيخين  
اسرعوا بالجنازة فان تكن صالحة فخير فقد موت بها الله وان تلك سوى ذلك فشر تضعونه  
عن رقابكم **ان لم يمتحق تغيره** اي الميت بالاسراع فيتأني به حينئذ والاسراع فوق المشي لقلة  
دون الخشب لئلا ينقطع الضعفاء فان ضيق تغير الميت من غير الاسراع او انفجاره  
او انشغاله زيد في الاسراع **فصل الصلاة الركبان احدها النية** كسائر الصلوات  
**ووقتها** كغيرها اي كوقت نية غيرها من الصلوات وهو وقت التكبير للاحرام كما تقدم  
في باب صفة الصلوة ان يجب قرن النية بالتكبير **وكلف نية الفرض** فلا بد من التعرض له  
وفيه خلاف المتقدم في باب صفة الصلاة **وقيل بنية طائفة** ومن كفاية تعريض الحال  
وصفها **ولا يجب تعيين الميت** كزيد او عمرا او رجلا وامراة بل تكفيه نية الصلاة على هذا  
الميت وان كان ماموما ونوى الصلاة عليه من يصلي عليه الامام جاز **وان عتق واحطا**  
كان نوى الصلاة على زيد فاذا هو عمر او رجلا فكان امراة **بطلت** اي لم تنع صلواته كما عبر  
به في المحرر وغيره زاد في الروضة هذا اذا لم يشر الى المعين فان اشارت في الاصح **وان هضر**  
**مؤق نواهم** اي قصدتم في نيته وعبارة المحرر وغيره نوى الصلاة عليهم ويجب على  
المفتدي نية الاقراء **الثاني من الاركان النية** تكبيرات روى الشيخان عن ابن عباس  
انه صلى الله عليه وآله وسلم على قبر بعد ما دفن فكبر عليه اربعاً **وان خسر** هذا المبتطل صلواته في الاصح  
لان زادا ذكره والثاني يقول زاد ركنا روى مسلم عن زيد بن ارقم انه صلى على ابي بكر خمساً  
ولا يبطل بالسجود سجوداً ولا مدخل السجود فيها **وليس عامه** وقتنا لا يبطل صلواته  
**المتابعة في الاصح** وفي الروضة كاصلها الاظهر وشرح في شرح المذهب القطع به **بالمسلم او**  
**ينظره لمسلم معه** والثاني يتابعه وان قلنا بالبطلان فارقه **الثالث السلام** وهو كغيرها  
اي كسلام غيرها من الصلوات في كفيته وتقدمه ونية الخروج معه وغير ذلك **الرابع**

**قراءة الفاتحة** كغيرها من الصلوات **بالتكبير الاولى** كما هو ظاهر كلام الغزالي روى البيهقي  
عن جابر انه صلى على قبر على الميت اربعاً وقرباً ثم القرآن بعد التكبير الاولى **قلت جزي الفاتحة**  
**بغير الاولى والله اعلم** قاله شرح المذهب صرح به جماعة من اصحابنا وفي الروضة كاصلها  
عن الفضل لو اخرقها الى التكبير الثانية جاز **الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الثانية**  
اي عقبها ذكره في شرح المذهب **عن النبي** وكان منى على يقين الفاتحة قبلها روى الدارقطني والمهدي  
عن علي بن ابي طالب لا يقبل الا صلاة الا بطور والموتة على كل ضعفه **والسابع الصلاة على الال**  
**لا يجب فيها** بل تروى في بعض المطابع متقدمة في التشهد الاخير وهذه اولى بالرفع لبيانها في التحفة  
**السادس الدعاء للميت بعد الثالثة** قاله شرح المذهب لا يجرى في غير هذا الخلاف وليس يخصه  
بهاد ليل او ما ينهي واذا ما ينطلق عليه الامم نحو اللهم ارحم الله من اعلمه وسألت كلمة **السابع القيام**  
**على المقعد** ان تكلم عليه كغيرها من الفرائض وقيل وجرها ان احد صلي الا في شمسها بالنافذة وقيل  
التركه الثاني يجب ان تعين عليه **ويشترط رفع يديه والتكبيرات** فيها اخذوا بكتبه ووضع يدها على  
صدره كغيرها من الصلوات **وليس القراءة فيها** لا ولا **وقيل** في رواية روى السائي عن علي  
امامة بن اهل قال السنة الصلوة على الجنازة ان يقرأ في التكبير الاولى ثم القرآن ثم يقرأ في الثانية  
والسليم عند الاخرة **والاخر نية النية دون الافتتاح** لطوله والثاني يندبان كما في غيرها  
والثالث لا يندب واحدهما غفياً ولا يندب السورة في الاصح ويندب التامين عقب الفاتحة  
**ويقول في الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك الى اخره** وبقيته كما في المحرر يخرج من  
روح وتوحيها بفتح اولها اي يسير رجلاً واسماها ومحبوبها واحباؤها اي ما يحبها ومحبة  
الظلمة القبر وما هو لاقيه اي من الاهوال كان يشهد ان لا اله الا انت وان محمداً عبدك ورسولك  
وانت اعلم به اللهم الله عز وجل وانت خير منزلة ولبيد واصبح فقير الى رحمتك وانت غني عن عذابه  
وقد جئت بك راغبين اليك شفعا لله اللهم ان كان محسناً فرد في احسانه وان كان مسيئاً فاعف  
له وتجاوز عنه ولقاه برحمتك رضاك وفيه فتنة القبر وعذابه وافصح له في قبره وجاف الارض عن جنبه  
ولقاه برحمتك الامن من عذابك حتى تبعثه الى جنتك يا ارحم الراحمين جمع الشافعي رضي الله عنه  
ذلك من الاحاديث واستحسنه الاصحاب فان كان الميت امراة قال اللهم هذه احسنت وبنيت  
عبدك وتوالت الضامير قاله في الروضة ولو ذكرها على ارادة الشخص لم يضر **وبقدم اللهم**



اعفركمنا ومننا وهدانا وغايبنا وصغيرنا وكبيرنا واذنانا اللهم من اجبت  
منافحيه على الاسلام ومن توفيقته صانفوقه على الايمان روى ابو داود والترمذي و  
بن ماجه وغيرهم عن ابي هريرة قال صلى رسول الله صلعم على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا و  
ميتنا الى اخره زاد عن الترمذي اللهم لا تحرمنا اجره ولا تفننا بعده والجمع بين الدعاء ذكره  
في الشرح الصغير وشارحه في الكبير ولم يذكر في الروضة ولا في شرح المذهب وتقدم الثاني منهما  
لان بعض الاول بالمعنى ويقول في الطفر مع هذا الثاني اللهم اجعله قرطاً لا يوهى اي سابقا  
مهيأ مصالحهما في الآخرة وسلفاً وفضلاً بالذات المحبة وعظماً اي موعظاً واعتباراً وشقيقاً  
وتقلبه موازينهما وافترق الصريح على قولهما وفي الروضة كاصلها ولا تقتنهما بعده و  
لا تحرمهما اجره ويشهد للدعاء لهما ما في حديث المغيرة السابق والسقط يصلي عليه  
ويذكر لوالديه بالعافية والرحمة وفي الرابعة اللهم لا تحرمنا اجره بفتح التاء وضماً ولا تفننا  
بعده اي بالابتلاء بالمعاصي وفي التنبيه وغيره واعفولنا وله وقد تقدم الاولان في  
حديث ابي هريرة ولو غفل المقتدى بلا عذر فليذكر حتى يكبر امامه اخرى بطلت صلاة  
لان التخلل بالتكبير هنا متفاحش شبه بالتخلف بركعة وفي الشرح الصغير احتمال الله كما  
يتخلل بركن ويكبر المسبوق ويقهر الفاحشة وان كان الامام في غيرها كاللداء رعاية الترتيب  
تيب صلاة نفسه قال الرافي كذا ذكره وهو غير صاف عن الاشكال الى ما قدمه البعض  
من جواز تأخير قرأتها الى التكبيرة الثانية ولو كبر الامام اخرى قبل شروع في الفاحشة بان كبر  
عقب تكبيرة كبر ومعه سقطت القراءة عند كماله والامام عقب تكبير المسبوق فانه يركع  
معه وان كبرها وهذه الفاحشة تتركها وتابعه في الاصح والثاني يتخلف ويتمها وهما كالوجهين  
فيما اذا ركع الامام في فاتحة المسبوق والاصح هناك كما تقدم ثالث وهو ان اذا اشتغل بافتتاح  
او تعوذ غفل وقرء بقدره والاتباع الامام ولم يذكر الشحان هنا هذا التفصيل وفي الكفاية  
لا شك في جريانها هنا وبه صرح القوداني اي بناء على ندرت التعوذ والافتتاح واذا سلم الامام  
نداءك المسبوق باقي التكبيرات باذكارها كما في نذارك بقية الركعات وفي قول لا تتروط  
الاذكار بل ياتي بها في التكبيرات نسفاً لان الجنازة ترفع بعد سلام الامام فليس الوقت وقت  
التطويل ويستحب ان لا ترفع حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل تمامه وبشرط شروط

الصلاة

الصلاة في هذه المصلاة كالطهارة وسر العورة والاستقبال وبشرط ايضاً تقديراً غسل  
الميت كما سيأتي في الزيادة لا الجماعة نعم شح في كعادة السلف ويسقط فرضها بواحد  
مخول المقصود به وقيل يجب لسقوط الفرض الثاني اي فعلها وقيل ثلاثة لحديث الدارقطني  
صلوا على من قال لا اله الا الله وقل للبع اثنان او ثلاثة وقيل يجب اربعة كما يجب  
عند قائله ان يحمل الجنازة اربعة لان في اقل منها اربعة بالميت قالوا سواء صلوا جماعة  
ام فردا كذا في الشرح وعبارة الروضة ومن اعتبر العدد قال سواء الى اخره واقصر فيها  
على الحكاية الاولى والثالث قولين والرافعي ذلك عن جماعة بعد تعبيره بالوجه كما  
في المحرر ويتفرع عليهما ما لو بان حدث الاحام او بعض المأمومين ان بقا العدد و  
المعتبر بسقط الفرض والا فلا وهل الصبيان المميزون كالبالغين على اختلاف  
الوجوه فيه وجهان اصحهما نعم قاله شرح المذهب قالوا انما اذا صلى على الجنازة عدد  
زاد على العدد المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية ولا يسقط فرضها بالنساء و  
هناك رجال في الاصح تعبيرة بالاصح يقتضي قوة الخلاف وليس كذلك كعاد الروضة و  
عبر بالصحيح وقوله رجال يشعر بان كان هناك رجل او صبي يسقط الفرض النسوة و  
ليس كذلك فلو عبر بذكر لكان احسن لان دعاهم اقرب الى الاجابة والثاني استند  
الى صحة صلواتهم وجماعتهم كالرجال فأتى عليه الوجوه السابقة فيهم وعلى الاصح فيهم  
ان لم يكن رجل صليين للضرورة منفردات وسقط الفرض بهن ولا يستحب ثلث  
للجماعة وقيل شح في جنازة المرأة قاله الروضة اذا لم يحضر الا النساء توجه قول  
عليهن واذا حضرن مع الرجال لم توجه الفرض عليهن فلو لم يحضر الا الرجال نساء  
وقلنا لا تسقط الا بثلاثة توجه التسميم عليهن والظاهر ان الخنثى في هذا الفصل  
كالمرأة وجزم بهذا التشبيه في شرح المذهب وقال فيه في باب الاحداث اذا صلى الخنثى  
على الميت فله حكم المرأة فلا يسقط به الفرض في الاصح وبصلي على الغائب عن البلد لانه  
صلعم اخبرهم بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم الى المصلي فصلى عليه  
وكبر الاربعارواه الشحان وذلك في رجب سنة تسع وسواء كان الميت في جهة القبلة  
ام لا على ساقه القصر ام لا اما الحاضرة في البلد فلا يصلي عليه الا من حضره وبشرط



ان لا يكون بينهما اكثر من ثلاث حاية ذراع قاله الشيخ ابو محمد **ويجب تقديم** اي الصلاة على الدفن  
فان دفن قبلها اثر الاثرون وصلى على القبر كما قال **وقبح بعده** اي بعد الدفن على القبر سواء دفن  
قبلها ام بعدها وقد تقدم حديث صلواته صلعم على القبر **والاجم** تخصيص الصحة **بمن كان من اهل قبرها**  
**وقت الموت** والثاني بمن كان من اهل الصلاة وقت الموت فمن كان وقته غير ميمون لا يصح صلواته قطعا  
ومن كان وقته ميمونا لا يصح صلواته على الاول ويصح على الثاني والى متى يصلى على القبر قبل ان تلتفت  
ايام وقيل الى شهر وقيل ما بقي من الميت وقيل ابدا **ولا يصلى على قبر رسول الله صلعم حاله** وكذا  
قبر غيره من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين وفي شرح المذهب قال صلعم لعن الله اليهود  
والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد رواه الشيخان ويشترط في الصلاة على القبر الميت  
الحاضر ان لا يقدم عليه على المذهب كما سياتي في الزيادة **فرع** زاد الترجمة به لطول الفضل  
قبله بما اشتمل عليه كما نقض بترجمة السجدة بفضل لقصر الفضل قبله **الجديد ان الوالي اولى**  
**بما حضر** اي الصلاة على الميت **من الوالي** لان دعاه اقرب الى الاجابة والقديم ان الوالي اولى من  
الولي كما ان الاول من المال في امامة الصلوات وبعد الوالي على القديم امام المسجد ثم الولي  
**فيقدم الاب** ثم الجد ابوه **واين علام** الابن **وابنه** واني سفل **ثم الاخ** لكن الاصل اشفق  
من الفروع والفروع اشفق من الخواشي ودعا الاشفق اقرب الى الاجابة **والاظهر تقديم الاخ**  
**لابوين على الاخ** الاب الاول اشفق بزيادة قربتو الثاني مما سواء اذا لم يزل الامومة في  
امامة الرجال فلا ترجع بها وفي الروضة كصلها تصحيح طريق القطع بالاول وعبرة في الحر بالاول  
صح **ثم بعدها ابن الاخ لابوين ثم الاب** ثم العصبية الباقيون **على ترتيب الارث** يقدم العم لابوين  
ثم الاب ثم ابن العم لابوين ثم الاب وفي شرح المذهب لو اجتمع عمان وابناء احداهما لابوين والاخر  
لابا وابناء احدهما اخ لام فقيه الطريقان وذكر في الروضة الاخيرة وسكت عن اجتماع ابن الاخ  
لابوين وابن الاخ لاب للعلم بان اجتماعهما كاجتماع ابنيهما فقيه الطريقان ثم بعد عصبية  
النسب المعتق ثم عصبية **ثم ذوى الارحام** يقدم منهم الوالد ثم اخ لام ثم الخال ثم العم للام و  
قول الوجيز بعد ذكر العصبية ثم ان لم يكن وارث فذوالارحام حمله الرافعي على وارث من عصبية  
حتى لا ينافي ما نقله من المذهب من تقديم ابني الام على الاخ للام واقره على ذلك وجزم به في  
الروضة وشرح المذهب **ولو اجتمع** اي اثنان من الاوليا في درجة كابن بن او اخوين **فالاسن**

العدل

**العدل اولى على النفس** من الافقة ونفسه ساير الصلوات على ان الافقة اولى من الاسن فمن الا  
محاب من خرج من كل من السلتين قولاً في الاخرى وللمهرورق في النصيب وقرقوا بين صلاة  
الجنابة وغيرها بان الغرض منها الدعاء للميت والاسن اشفق عليه فدعاه اقرب الى الاجابة  
والموارد الكبر سن في الاسلام واني كان شابا وانما تقدم اذا خرجت حالته اما الفاسق و  
المبتدع فلا كذا في الروضة واصليها وعارة الحرف فالاسن اولى على الصحيح ان كان عدلا ولا  
اولى من الرقيقا من المجندين في درجة وقال المتنقيد لهذه المسئلة **لوجوبها** **وقد** **لوضوحها** **نحو**  
**البعيد على القرب** اي كاخ رقيق وعم حر نظر الحرية وقيل العكس نظر القرب وقيل  
هما سواء تعارض العنيتين ولو اجتمعا في درجة واستويت حضالهما فان رضوا تقدم  
واحد قول والا فارجع بينهم قطعا للنزاع **ويجب** المصلي اماما كان او منفردا **عند راس**  
**الرجل وعجزها** اي المرأة كذا فعل لما نسي رضي الله عنه فقيل له هل كان هكذا فيقول رسول الله  
صلعم يقوم عند راس الرجل وعجز المرأة قال نعم رواه داود وابن ماجه والترمذي حسنه  
وفي الصحيحين عن سمرة انه صلعم صلى على امرأة فقام وسطها قاله في شرح المذهب والختم  
كالمرأة فيقف عند عجزه **وبحور** **على الجنابة صلاة** لان المقصود منها الدعاء والجمع فيه  
ممكن والاولى افراد كل جنابة بصلاة ان امكن وعلى الجميع ان حضرت دفعة فيقدم الى الا  
مام الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة فان كانوا رجالا او نساء قدم اليه افضلهم بالو  
رع وكحو مما يرغب في الصلاة عليه ولا يقدم بالحربة او متعاقبة قوم اليه الا سبق  
من الرجال والنساء واني كان الشاخر افضل فلو سبقت امرأة ثم حضر رجل وصبي اخرت  
عنه ولو سبق صبي رجلا قدم الصبي وقيل الرجل ولا بد من رضي الاوليا بصلاة واحدة  
فان رضوا حضرت الجنابة مرتبة فولى السابقة اولى رجلا كان ميتة او امرأة وان  
اضربت معا فارجع بينهم **وتخير** الصلاة **على الكافر** حرمها كان او ذميا قال تعالى ولا تضل  
اصد منهم حاد ابدا **ولا يجب** **مسلم** على المسلمين ذميا كان او حرميا لكن يجوز لهم وقد غسل  
علي رضي الله عنه اباه رواه ابو داود وغيره وضعفه الميرقي وضمه في شرح المذهب الى المسلمين  
غيرهم في الشقين والى الفصل التكفين والدفن في الجواز والمسلم ويقاس به غيره وسواء  
في الجواز القريب والاجنبي وسيا في الزيادة ان القريب الكافر احق من المسلم **والاجم** **ويجب**

العدل



**تكفين النوى** وقد تم على المسلمين اذا لم يكن له مال كما ذكره في شرح المذهب وفاء بمنه والثاني  
يقول لا يشهد ذنبت اي عهده بالموت فلا يجبان قال في شرح المذهب بل يندبان ولا يجبان تكفين  
الحرق ولا دفنه قطعا وقيل يجب دفنه وفي وجهه لا بل يجوز اعواء الكلاب عليه فان دفن لا ينش  
فلما بناذى الناس برأيه وللورثه الخ في **ولو وجب غسله** **صل عليه** بعد غسله  
ومواراته بخزفة بقية الصلاة على جملته الميت كما صلت الصحابة رضي الله عنهم على يد عبد الرحمن  
بن عوف ابن اسيد رضي الله عنه لقاها طائر نسر عكة في وقت الحجل وعرفوا انها يد عجا  
ثم رواها الزبير بن بكارة الانساب وذكرها الشافعي بلاغا ووقف الحجل في جهادى  
سنة ستة وثلاثين ولو لم يعلم موت صاحب العضو لم يصل عليه لكن يدفن كالاول **والسقط**  
**بثلاث السنين** ان استعمل اي صاح **او في ثمرات** **ككبر** فصل عليه لتيقن حياته وموته  
بعدها ويغسل ويكفن **والاى** وان لم يستعمل بشدة اللام واللام **وان لم يظهر امارته**  
**لحياته كاختلاف** **صل عليه في الاظهر** وقيل قطعا **لظهور حياته بالامارة** والثاني لا لعدم  
تيقنها ويغسل قطعا وقيل فيه القولان **وان لم يظهر امارته للحياة** **ولم يبلغ اربعة اشهر** حد  
نفي الروح فيه **لم يصل عليه** لعدم مكان حياته **وكذا ان بلغها** فصاعدا لا يصل عليه **في الاظهر**  
لعدم ظهور حياته والثاني ينظر الى مكانها ولا يغسل في الاولى ويغسل في الثانية قطعا و  
الفرق بين الصلاة والغسل ان الغسل اوسع فان الذي يغسل بلا صلاة كما تقدم وقيل  
في الغسل فيها القولان وحكم التكفين حكم الغسل **ولا يغسل الشهيد ولا يصل عليه** اي لا يجوز  
ذلك وقيل يجوز غسله ان لم يكن عليه دم الشهادة وقيل يجوز الصلاة عليه وان يجز  
غسله ويترك للاستغفار بالحرب روى البخاري عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم في قتلى احد  
يدفونهم بدمهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وفي لفظه ولم يغسلوا ولم يصل عليهم في  
اللام والحكم في ذلك انباء اثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء  
القوم **وهو** اي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصل عليه **من حات في قتال الكفار بسبب**  
كان قتله ادهم او اصابه سلاح مسلم خطأ او عاد اليه سلاحه او تردى في حملته في وحنة  
او سقط عن فرسه او رصخته دابة فمات او وجد قتلا عند انكشاف الحرب ولم يعكس  
موته وان لم يكن عليه اثر دم لان الظاهر ان موته بسبب القتال **فان مات بعد انقضاء**

وفيه

وفيه حياة مستقرة لجراحة في القتال يقطع بموته منها **وامات في قتال الكفار** **ففي شهيد**  
**في الاظهر** ومقابلته بالحق الاول بالميت في القتال والثاني بالميت في قتال الكفار ولو انقضت القتال  
وحركة المخرج حركة مؤبوح فشهيد بلا خلاف **وكذا لو مات في القتال بسببه** كان مات  
بمرض او حجة فغير شهيد **على المذهب** وقيل انه شهيد في وجهه لموته في قتال الكفار اما  
الشهيد العاري الضابط المذكور كالفرق والبطون والطعون والميت عثقا والميت طلعا  
والمقتول في غير القتال طالما يغسل ويصل عليه **ولو استشهد الجنب في الاخرة** **فصل**  
كفيرة والثاني يغسل لان الشهادة انما تورث في غسل وجب بالموت وهذا الغسل كان وا  
حياء قبله فلما وقطبه كما سباني والوجه ان متفقان على انه لا يصل عليه **والاخر**  
اي الشهيد **من العجاسة** **غير الدم** اي دم الشهادة فان يغسل والثاني لا تزال سدا لسبب  
الغسل عنه وبعبارة الروضة كاصلها ولو اصابته نجاسة لا بسبب النجاسة الشهادة فالاصح  
انها تغسل والثاني لا والثالث ان ادى غسلها الى ازالة اثر الشهادة لم يغسل والاغسلت و  
عبارة المحرر والاصح الجنب اذا استشهد كفيرة وان النجاسة التي اصابته لا بسبب الشهادة  
تزال وهي تصدق بما اذا ادت الى ازالة الدم الشهادة بخلاف عبارة المزاج **ويكفن في ثيابه**  
**المطهر بالدم** **نذبا فان لم يكن ثوبا ساتما** وان اراد الورثة نزع ما عليه من الثياب و  
تكفينه في غيرها جاز اما الدرع والجلود والخوذة والفراء والحلقا فتنزع عنه **فصل**  
**اقل القبر صخرة تمنع** اذا ردت **الراحة** ان تظهر منه فتود كالحق **والسبع** ان ينبت ليكمل الميت  
فتنهك حرمة وفي ذكر الراحة والسبع وان لزم من منع احدهما منع الاخر بيان فائدة الدفن  
**ويندبان بوسع ويعق قائم وبسطه** بان يقوم رجل معتدلا وبسط يديه مرفوعة قال  
صلعم في قتلى احد احفروا ووسعوا وعمقوا رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح واوصى  
عمر رضي الله عنه ان يعق قومه قاعة وبسطه **والذي افضل من الشئ** يعق الشئ **ان جعلت الارض**  
بخلاف الرضوة فالشئ فيها افضل وهو ان يحفر في وسطها كالنهر وينبت الجانبان بالبن او غيره  
ويوضع الميت بينهما ويسق عليه بالبن او غيره قال في شرح المذهب ويرفع السقف قليلا  
بحيث لا يمس الميت والحدان يحفر في اسفل حائط القبر الذي من جهة القبلة مقدار ما يسع  
الميت روى مسلم عن عبد بن ابي وقاص انه قال **مريض هو في الحد والحد انصبوا على**



الذين يضيق كما صنع برسول الله صلعم **وبوضع رأس الميت عند رجل القبر** أي مؤخره الذي سيكون  
عند سفلى رجل الميت **وبسمل من قبل رأسه برفق** روى ابو داود ان عبد الله بن زيد خطب في القبر  
ادخل الحارث القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة قال البيهقي اسناده صحيح وروى  
الشافعي والبيهقي باسناد صحيح عن ابن عيسى ان رسول الله صلعم سمل من قبل رأسه **وبدخل**  
**القبر الصل** وان كان امرأة تخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالبا **واولاهم بذلك الاصح**  
**بالصلاة عليه قلت** كما قال الرافي في الشرح **الأن تكون امرأة مؤمنة فاولاهم بدخول**  
**الساعل** ولا حول له في الصلاة وعليه الاصح بها الحارم الاب بشر الحديث الابن ثم ابن ثم ابن  
ثم الاخ ثم ابن الاخ ثم العم وفي تقديمه من يؤولي بابوني علي من يؤولي باب الخلف السابق في  
الصلاة ذكره في شرح المذهب وذكر فيه بعد العلم المحرم من ذوي الارحام كاب الام والخال والعم للام  
ويؤخذ مما تقدم في الصلاة ان الاخ للام يلي اب الام فان لم يكن فان لم يكن احد من الحارم  
فبيدها وهم احق من بنى العلم لانهم كالحارم في جواز النظر وخوفا على الاخ فان لم يكن لها عي  
فالحضيان الاجانب لضعف شؤنهم فان لم يكونوا فذوال الارحام الذين لا حصة لهم فان  
لم يكونوا فاهل الصلاح من الاجانب قال في شرح المذهب لو استوى اثنان في درجة قدم افقهما  
وان كان غيره اسن نص عليه الشافعي وانفق عليه الاصحاب والمراد بالافقه الاعلم بادخال  
الميت القبر ويقولهم الاولى بالصلاة الاولى بالدرجات لاني الصفات ايضا اي فلا يرد عليه  
تقديم الافقه على الاسن **ويكونون وتر** ثلاثة فأكبر يجب الحاجة روى ابن حبان عن ابن  
عيسى انه صلعم دفنه علي والعيسى والفضل **وبوضع في الجود على يمينه نوا للقبلة** وجوبا  
فلودفن مسندا براسه ليقابن بش ووجه للقبلة عالم يتغير فان تغير لم يتغير ولو وضع  
على اليسار مستقبل القبلة كره ولم يتبين وبقاس بالمحد فيما ذكر جمعة الشافعي وشيخهما قوله  
في شرح المذهب ويجب ان يوضع الميت في القبر للقبلة وسحب ان يوضع على جنبه الايمن  
**وسند وجهه الى جداره** أي القبر وظهره بيمينه **وعلى ما حتى لا يتركب ولا يستلقى** ويجعل  
تحت راسه لبننة او حجر ويفضي تحته الايمن اليه والى التواب قال في شرح المذهب بان ينجي الكفن  
عن حذو ويوضع على التراب **وبدفع في الجود** بفتح الفاء وكون الناء **بلين** وطين مثله حتى  
لا يضل التراب **ويحتمل من دنا ثلاث حشبات تراب** بيديه جميعا روى ابن حبان عن

ابن هزيمة انه صلح حتى من قبل داس الميت ثلاثا قال السير في اسناده جيد وبتحقيق يقول مع  
الاولى منها خلقناكم ومع الثانية وفنها نفدكم ومع الثالثة ومنها خرجكم تارة اخرى وقوله حثيت  
من حثا حتى لغت في نحو **ثلاثة** اي يردم التراب **بالساعي** اسرعا بكميل الدفن **وبرفع القبر**  
**شبرا** فليعلم فيزار ويحترم وروى جابر ان قبره عليه الصلاة والسلام  
رفع نحو ارض شبر لومات مسلم في بلاد الكفار فلا يرفع قبره بل يخفي للثلاثين عرضا له اذا رجع  
المسلمون **والصحيح ان السطحية اولى** **تسنيده** كما فصل بقبره صلح وقبري صاحبيه روي  
ابوداود باسناد صحيح عن القاسم بن محمد بن ابي بكر انه راها كذلك والثاني تسنيده اولى  
لان السطحية صادرة عن الروافض فيترك مخالفتهم وصيانة لبيت واهله عن الائمة  
بالبدعة ودفع بان السنة لا تترك بموافقة لاهل البدع فيها **ولا بد في اثنان في قبر** قال  
في شرح المذهب هي عبارة الاكثرين وصرح السرخسي بانه لا يجوز وصح جماعة بانه يتحى ان  
لا يدفن اثنان في قبر وهو يصدق بقوله في الروضة كاصلها ويتحى في حال الاختيار ان يدفن  
كل ميت في قبر اى يكون دفن اثنين فيه مكرها **الاقتضوية** كان كثير الموتى لولاء او غيره وعسر  
افراد كل واحد بقبر **في دفن اثنين افضل** اى الى جدار الحد روى البخاري عن جابر انه  
عليه الصلاة والسلام كان يجمع بين الرجلين من قتلى احد في ثوب واحد ثم يقول انهم اكثر اخذا  
للقران فاذا اشير الى احدهما قدمه في الحد ويقدم الادب على الابن وانه كان الابن افضل منه  
لحرمه الابوة وكذا تقدم الام على البنت ويقوم الرجل على الصبي ولا يجمع بين الرجل والمرأة  
الا عند تكد الضرورة ويجعل بينهما صاحبه من التراب وكذا بين الرجلين والمرأتين على  
الصحيح في الروضة وفي كلام الروافض في اشارة الميت **ولا يجلس على القبر** ولا يتكلم عليه **ولا يوطأ** اى  
يكوه ذلك الحاجة بان لا يصل الى قبر ميتة الابوطية قال في الروضة وكذا يكره الاستناد  
اليه قال صلح لا يجلسوا على القبور ولا يصلوا اليها رواه مسلم وروى الترمذي عن جابر بن  
رسول الله صلح ان يطأ القبر وقال حسن صحيح وسيأتي بطوله في التخصيص **وبقرب القبر**  
**تقريب منه** في زيارته **حي** اى ينبغي لذلك كما عبر به في الروضة واصلا وسيأتي ذنب زيارة  
القبور للرجال **والغزبية سنة قبل دفن** **وبعده** اى هاسوا في اصل السنة وتأخيرها بعده  
احسن لاستئصال اهل الميت بجهنمه قال في الروضة الا ان يرى من اهل الميت خيرا شديدا

مجلس الخديوي  
مصادرة

ابن النكاين جنس واحد  
والا فمجنس

سبح للرحمن زيارة  
شور ويكره للناس هانوار



فيختار تقديم البصير **ثلاثة ايام** تقريبا ولا تغزبه بعدها الا ان يكون المعزى  
او المعزى غائبا وفي شرح المذهب قالوا اصحابنا وقت الغزوة من حين الموت الى الدفن  
وبعد الدفن ثلاثة ايام بكرة بعد الثلاثة اي لجديد الحزن بها المصاب بعد  
سكون قلبه بالثلاثة غالبا ومعناها الاثر بالصبر والحمل عليه بوعدا الاجر والتخدير من الوزر  
لجزع والدعاء للميت بالمغفرة والمصاب بحزن المصيبة روى الشيخان عن اسامة بن زيد قال  
ارسلت احدي بنات النبي صلى الله عليه وسلم تدعوه وتحنه ان ابنا لها في الموت فقال الرسول ارجع اليها فافا  
خيرها ان الله تعالى له ما اخذ ولده ما اعطى وكل شئ عنده باجل صبي فمرها فلتصبر والتحنس و  
**يعزى المسلم بالمسلم** اي يقال له في عزيمته به **اعظم الله اجره** اي جعله عظيما **واحسن عزاءك**  
بالمداي جعله حسنا **وعقر لميتك** والمسلم **بالكافر اعظم الله اجره** وصبرك وفي الروضة  
كاصلها واخلف عليك **والكافر بالمسلم عقر الله لميتك** **واحسن عزاءك** ويجوز للمسلم ان يعزى  
الذي بقرية الذي فيقول اخلف الله عليك ولا نقص عددك وهذا الثاني لتكثير الجزية  
للمسلمين قال في شرح المذهب وهو مشكل لانه دعاء بقاء الكافر وودام كفره فالحق ان تركه  
**وجوز البكاء عليه** اي الميت **قبل الموت** وبعده وهو قبله اولى قال في شرح المذهب وبعده  
خلاف الاولى وقيل مكروه روى الشيخان عن انس قال دخلنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وابراهيم  
ولده يجود بنفسه فجعلت عيناه تذرفان اي يسيل دمعهما وروى البخاري عن انس شربنا  
دفع بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرايت عيناه تدمعان وهو جالس على القبر وروى مسلم عن ابي  
هريرة انه عليه الصلاة والسلام زار قبر امه فبكى وابكى من حوله وروى مالك في الموطا  
الشافعي واحمد ومسنده وابوداود والنسائي وغيرهم باسناد صحيحة كما قاله في شرح المذهب  
حديث فاذا وصبت فلا تبكين باكبة قالوا وما الوصوب يا رسول الله قال الموت استدرك  
به من قال الكراهة وقال الجمهور المراد ان الاولى تركه ذكره في شرح المذهب **وجوز المذهب**  
**شمايك** نحو الكهفاه واجبلاله **والنوح** وهو رفع الصوت بالمذب **والجرح** بضرب الصدر  
**وخوخه** كشق الثوب ونشر الشعر وضرب الخد قال صلى الله عليه وسلم من ضرب الخدود وشق الجيوب  
ودعى بدعوى الجاهلية رواه الشيخان وفي رواية لمسلم في كتاب الجهاد بلفظ او بدلا الواو  
وقال صلى الله عليه وسلم اذا لم يتب قبل موته انقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران

ودرع من جرب رواء مسلم والسربال القيص كالدرع والقطران بكسر الطاء وسكونها دهن شحط  
به الابل الجرب ويسرج به وهو ابلغ في اشتعال النار الناجية **قلت هذه مسائل مشنوية** متعلقة  
بالباب **باب در بقضاء دين الميت** وتنفيذ وصيته كما ذكره الرافعي في الشرح تعجيلا للخبر روى  
الترمذي وغيره وحسنه حديث نفس المؤمن متعلقة بدينه حتى يقضى عنه قال المصنف  
المراد بالنفس الروح ومعلقة بحبوسه عن مقامها الكريم **وبكرة تمنى الموت** **لغير تركه**  
كذا في الروضة وفي شرح المذهب لغير تركه بدينه او ضيق في دنياه وعوذ لك قال صلى الله عليه وسلم لا يمتحن احد  
كم الموت لغير احبائه فان كان لا بد فاعلا فليقل اللهم احبني ما كانت الحياة خير الي وتوفي  
اذا كانت الوفاة خير الي رواه الشيخان **لافتنة ديني** اي لا يكره لطوف فتنة في دينه كما  
افصح به في شرح المذهب وقال ذكره البغوي واخرون وهو ظاهر ومفهوم الحديث المذكور  
وهو يعني قول الروضة لا باس **وبين التداوي** كما ذكره الرافعي قال صلى الله عليه وسلم ما انزل الله داء الا  
انزله شفا رواه البخاري وصححه الترمذي وغيره ان الاعراب قالوا يا رسول الله انزلنا داء  
قال تداوا وان الله لم يضع داء الا وضع له دواء غير الهمم قال في شرح المذهب فان ترك  
التداوي توكل فهو فضيلة **وبكرة كراهه** اي المريض عليه اي التداوي وفي الروضة على  
تناول الدواء اي لما في ذلك من التنويش عليه وقال في شرح المذهب حديث لا تتركوا امرضاكم  
على الطعام والشراب فان الله يطعمهم ويسقيهم ضعيف خفيفه البهيم وغيره وادعى الترمذي  
انه حسن **وجوز لاهل الميت وخوفهم** وفي الروضة وشرح المذهب واصدقائه بدل وخوفهم **فصل**  
**وجهه** وروى ابوداود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته وصححه الترمذي  
وغيره وروى البخاري عن عائشة ان ابا بكر رضي الله عنه قبل رسول الله بعد موته **ولا باس**  
**بالاعلام بموثة الصلاة** عليه **وغيرها** ذكره في الروضة وصححه في شرح المذهب انه مستحب  
**خلاف نهي الجاهلية** فانه بكرة كما قاله في الروضة وشرح المذهب وهو النداء بموت الشخص  
وذكر مائة ومفاخره وروى البخاري عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال في انسان كان يقوم المسجد  
اي يكسبه فمات فدفن ليلا افلا كنتم اذ نتمون به وفي رواية ما منعكم ان تعلموني وروى  
الترمذي عن صديقه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في النعي وقال صديقه حسن ومراده نعي  
الجاهلية لا محجة الاعلام بالموت وهو يسكون العين وبكسرهما مع تشديد الياء مصدر نعا



ينبغيه ولا ينظر الغاسل من بدنه الا قدر الحاجة من غير العورة بان يريد معرفة الغسل من غيره اي يكره نظره الى ذلك ويجوز نظره العورة الى طين السرة والركبة كذا في الروضة واصلاها في شرح المذهب ان الاول خلاف الاول وقبل مكرهه وان المس فيه كالنظر وان للنظر العين فيه مكرهه وفي الروضة واصلاها لا ينظر العين الا للضرورة ومن تعذر غسله كان احترافه ولو غسل لم يترك جرحه ولا يغسل محافظة على جنته لتدفع بها الهذيان في الروضة قال ولو كان عليه قروح وضيق من غسله تسارع اليه بعد الدفن غسل ولا مبالاة بما يكون بعده فالكل صابرون الى البلاء **ويغسل الجنب** **وما يغسل الميت بلا كراهة** ذكره في الروضة قال في شرح المذهب وكراهة غسله وغيره دليلنا انهما طاهران كغيرهما **واذا ما غسلا غسلا فقط** ذكره في الروضة والغسل الذي كان عليه ما يسطر بالموت قال في شرح المذهب قال الحسن وحده يغسلان غسليين **ولكن الغاسل امينا** اي ينبغي ان يكون كما عني به في شرح المذهب كالروضة وقال فيه لو غسله فاسق وقع الوقوع **فان راي غير اذكرة الجنا** باكما ذكره في الروضة **او غيره مرم عليه ذكره الا المصلحة** كذا في الروضة وفي شرح المذهب ان المصلحة المطلقة وان صاحب البيان قال ولو كان الميت مبتدعا مظهر البديعة وراى الغاسل فيه ما يكره فالتدري بفضيه القياس ان يحدث به في الناس فجزأ عن بدعته وان ما قاله متعين لا عدول عنه وان كلام الاصحاب خرج على الغالب انتهى وهذا البحث هو المراد بقوله **المصلحة ولو تزارع اصحاب** **او زوجان** في الغسل ولا مزج لاحدهما **اقرع** بينهما فاطع النزاع والسئلة الثانية في الروضة **والكاواحق بقريه الكافر** من قريه المسلم في غسله كذا في الروضة واصلاها ومثله العكسين والذين **ويكره الكفن المعصفر** والمزعرفرين لا يكره له في الحياة وهو المراد لما فيه من الزينة وقد صرح في الروضة وشرح المذهب بالمرأة والمزعرفر ايضا ويكره **المغالة فيه** اي الكفن بارتفاعه في القفن وبتحسينه والبياض والتطافه وسوغته وكنا فيه ذكره ذلك كله في الروضة وشرح المذهب قال صلح لانقالوا في الكفن فانه يسلب سلبا سرعاده او ابوداود باسناد حسن كما قاله في شرح المذهب وقال صلح اذا كفن احدكم اخاه فليحسن كفنه رواه مسلم **والغسل بان لا يساوي من الجدد** كما ذكره في الروضة وشرح المذهب لانه للصد بدو والحق بالجدد كما قاله ابو بكر رضي الله عنه رواه مسلم **والصبي كالبالغ في تكفينه بان ثوب** فيستكفنه بثلاثة كما قاله في الروضة وشرح المذهب **والخطي** اي خذ كما تقدم **مستحب وقيل واجب** كالكفن وعبر لرافعي بالخطي **ولا يحمل**

الجنازة

**الجنازة الارجال وان كانت انثى** لضعف النساء عن حملها **وعجز عملها على هذه من ريد** كملها في غرارة **وهية خاف منها سقوطها** ذكر المسئلان الرافي قال في شرح المذهب ويجعل الميت على سرير او لوح او يحمل واي شئ حمل عليه اجزا فان خفي تغيره وانفجاده قبل ان يهي له لم يحمل عليه فلا بأس ان يحمل على الايدي والرقاب حتى يوصل الى القبر **ويندب للمرأة ما يرتها كاتا** **بوت** وفي الروضة كالحجامة والقبعة قال في شرح المذهب على السرير وفيه عز والنهي بالحجامة لصاحب البيان وبالقبعة لصاحب الجاوي وانها تغطي ثوب للشيخ فضل المقدسي وانهم استدلوا بقصة زينب حنابلة زينب ام المؤمنين رضي الله عنها وان البيهقي روى ان فاطمة بنت رسول الله صلعم اوصت ان يتخذ لها ذلك ففعلوه وهي قبل زينب بسنتين كثيرة فقوله كتابون شاي لها فانه مشتمل في العادة على ما هو كالقبعة وعلى تعطيته بسترارة وغيره ذلك **ولا يكره الركوب الرجوع منها** هو معنى قوله في الروضة وشرح المذهب لا بأس به روى مسلم عن جابر بن سمرة ان النبي صلعم صلى على ابن الدرداج وصلى ان يفرس الى بفرس معرور فركبه وفي رواية له بفرس عري قال المصنف هو عري الاول وهو يفتح الرء الثانية متونة السطح وفي الصحاح اعمر ورين الفرس ركبته عريا وفرس عري ليس عليه سرج وروى الترمذي عن جابر بن سمرة ان النبي صلعم تبع جنازة بن الدرداج ماشيا ورجع على الفرس وقال حديث حسن والدرداج بمحملات وفتح الدال **ولا بأس باسباع المسلم تشييد** المشاة **جنازة قريه الكافر** هو معنى قوله في الروضة وشرح المذهب عن الاصحاب لا يكره روى ابوداود وغيره عن علي رضي الله عنه انه قال لا تشيئ النبي صلعم فقلت ان عمك الضال قد مات فقال اذهب فواره قال في شرح المذهب باسناده ضعيف وقال غير حسن **ويكره اللقط والجنازة** وعبارة الروضة في المشي معها والحديث في امور الدنيا بل المستحب التفكير في الموت وما بعده وفناء الدنيا وعقوب ذلك وفي شرح المذهب عن قيس بن عباد بن عيينة وخفيف الموحدة ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكرهون رفع الصوت عند الجنازة وعن الحسن انهم كانوا يستحبون خفض الصوت عندها **اتباعها** يكون التشييد **بنيار** قال في الروضة وفي محمودة او غيرها وفي شرح المذهب يكره الجوزة المحمودة بين يديها الى القبر وعند حال الدفن لانه يتناول بذلك قال السدي وفي السنن ابوداود مرفوعا لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار لكن فيه مجهولان وروى البيهقي عن ابى موسى انه وصي لا تتبعوني بصارضة ولا محمودة ولا تجعلوا بيني وبين الارض شيئا وروى مسلم وكتاب الايمان بكسر الهمزة عن عمرو بن العاص قال اذا انما مت فلا

في البحر عن البحر هرة مؤثرا  
فشيء من سبت الشجيرة  
او طعن فيها كثر وهو ثقيل  
نوبة و به اخذ له بوسم  
الشيء وهو الخشخاش للفتنة  
شعره جرم به ان شجرة  
اشرة المصنف قال في شرح المذهب  
القول بعدم قبوله في رواية  
الرسول عليه السلام ورواه  
الذي يروى عنه عليه السلام  
فقد تواتر القضاة في رواية بها  
حضرته في رواية بها عليه السلام  
الذي يروى عنه في رواية  
المرسة في رواية بها  
المصنف

وهو ارتفاع الاصوات بقرارة وذكر  
واما ما نقله هذا القائل من القرآن  
بالتعطيل واخراج الكلام عن موضعه  
فحرام يجب انكاره



تصحيح لا ولا نايحة **وقوله** **مسلمون بكفار** كان انهم علمهم سقن ولم يتميزوا **واجب** للخروج  
عن الواجب غسل الجميع والصلاة عليهم فان شاعلى على الجميع دفعة بقصد المسلمين منهم وهو  
الافضل والمنصوص او على واحد فواحد نايبا الصلاة عليه ان كان مسلما **ويقول** **لله** **عقره** **ان**  
**كان مسلما** ويقتصر التردد في النية للضرورة وقوله وهو الافضل والمنصوص زاده في الروضة على الرا  
وقالوا اختلاط الشهداء بغيرهم كاختلاط الكفار **وبت** **الصحة** **الصلاة** **تقدم** **غسله** **وتكره قبل**  
**تكفيه** **فلو مات** **بهم** **ومعه** **كان** **وقع** **في** **يبر** **وتعذر** **اجابه** **وغسله** **ليرص** **عليه** **لقد** **الشروط**  
وقوله وبكره يكفيه زاده وجوازها في الروضة على الرافي وقال في شرح المذهب يصح وبكره صريح به البغوي  
واضوت **وبت** **طوان** **لا** **تقدم** **على** **الجماعة** **الحاضرة** **ولا** **الفجر** **في** **الصلاة** **عليها** **على** **المذهب** **فيها** **و**  
الرافي قال صحت الصلاة على الصحيح وعبارة اصل الروضة في اثناء الباب ولو تقدم على الجماعة الحاضرة  
او القبر لم يصح على المذهب والرافي هنا اقتصر على التقدم على الجماعة وقال في النهاية خرجنا الاحجاب  
على القولين في تقدم المأموم على الامام ونزلوا الجماعة منزلة الامام ولا يبعد ان يقال تجوز التقدم  
على الجماعة اولى فان لم يثبت اماما متبوعا يتعين تقدمه وهذا الذي ذكره اشارة الى ترتيب الخلاف  
والاقتداء تعقوا على ان الاصح المنع استمرى فاقام النووي بحث الامام طريقة قاطعة بالجواز وطرقها  
في المسئلة الثانية على مقتضى اصلاحه في تغيير المذهب وقال في شرح المذهب في تقديمه في المسلمين  
ومهمان مشهوران اصحهما بطلان صلاته وقال **التوكل** **وجماعة** **ان** **جوزنا** **تقدم** **المأموم** **على** **الامام**  
جاز هذا والا فلا على الصحيح واحترز بالحاضرة عن الغائبة عن البلد فانه يصلي عليها كما تقدم و  
ان كانت خلوف ظهر المصلح الحاجة الى الصلاة عليها بالنفع المصلي والمصلي عليه **وتجوز** **الصلاة** **عليها** **اي**  
على الميت في المسجد بلا كراهة كما صرح به في الروضة وشرح المذهب وقال في حديث بل هي فيه مستحبة وفيها  
بل هي فيه افضل لحديث مسلم عن عائشة انه صلص على سهل بن بيشا واخيه في المسجد ولم  
سهل والبشيا وصف امهما واسمها رعدو في كسيلة الصنعاني اذا قالت العرب فلان ابشيا  
وفلان بيشا فالمعنى نفاء العرض من الدنس والعيوب **ويحسن** **جعل** **صفوفهم** **اي** **المصلين** **عليه**  
**ثلاثة** **فاكثر** **قال** **الروضة** **للحديث** **الصحيح** **فيه** **وقال** **في** **شرح** **المذهب** **انه** **حسن** **صحيح** **رواه** **ابوداود**  
والترمذي وقال حسن صحيح وقال الحاكم هو صحيح على شرط مسلم ولفظة ما من مسلم يموت فيصلي  
عليه ثلاث صفوف الا عقره وهذا الاستثناء معنى روايه غيره الا واجب اي وصلي الله له

الجنة **واذا** **صلى** **عليه** **مخضر** **من** **ليرص** **صلى** **لانه** **صلص** **صلى** **بعد** **الدفن** **كما** **تقدم** **وجعل** **م** **ان**  
الدفن انما كان بعد الصلاة وتقع الصلاة الثانية فضا كما لاولى سواء كانت قبل الدفن ام بعده  
وجزم به في الروضة كاصلها فينوي بها الفرض كما ذكره في شرح المذهب عن المتولي **ومن** **صلى** **لا** **يعيد**  
اي لا يستحب له الاعادة **على** **الصحيح** **والثاني** **تستحب** **جماعة** **من** **صلى** **منفرد** **اكذا** **في** **الروضة** **واصلها** **و**  
فيه توجيه النفي بان المعادة تكون نظوعا وهذه الصلاة لا تقطوع فيها ونقصه في شرح المذهب  
بصلوة النساء مع الرجال على الجماعة فانها تقع نافلة في حقهن وهي صحيحة وقال فيه على الصحيح و  
لوصلي ثانيا يصح صلاته وانما كانت غير مستحبة وتقع نفلا وقال القاضى حنين فضا وحكى فيه  
مطلقا باستحباب الاعادة ووجهها بكتابتها **ولا** **يجوز** **لزيادة** **المصلين** **ذكره** **في** **الروضة** **وقال** **نفسه**  
**كفيه** **في** **الغسل** **والصلاة** **عليه** **قال** **في** **الروضة** **وشرح** **المذهب** **ولونوي** **الامام** **صلاة** **غائب** **والما**  
**صلاة** **حاضر** **وعكس** **كل** **منها** **جاز** **ذكره** **في** **الروضة** **وضم** **اليه** **في** **شرح** **المذهب** **لونوي** **الامام** **غائبا** **واللما**  
غائبا **اخر** **والدفن** **في** **القبر** **فافضل** **لينا** **الليت** **دعاء** **المازني** **والزائر** **ين** **قاله** **الرافي** **وبكره** **الميت** **بها** **ذكره**  
في الروضة ونقله في شرح المذهب عن الشافعي والاصحاب ابا فيها من الوجهة **ويندب** **سائر** **القبر** **شوق**  
عند الدفن **وان** **كان** **الميت** **رجلا** **اي** **في** **نوف** **المراة** **اكذ** **والمعنى** **فيه** **انه** **رعا** **ينكشف** **عند** **الاضطجاع** **و**  
حل الشراذ فيظهر ما يستحب احفاه **وان** **يقول** **من** **يدخله** **القبر** **يسجد** **لله** **وعلى** **ملة** **رسول** **الله** **صلى**  
روى الترمذي وغيره عن ابن عمر انه صلص كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله وعلى ملة ذكره  
الله وفي رواية وعلى سنة والله صلص قال اذا وضعت موتاكم في القبر فقولوا بسم الله وعلى سنة رسول  
الله والمسلتان ذكرهما الرافي مع المسائل الثلاث بعدها **ولا** **يفرض** **ختمه** **شي** **ولا** **يوضع** **تحت**  
راسه **مخدة** **بكر** **الميم** **اي** **يكبر** **ذلك** **لانه** **اضاعة** **مال** **وقال** **في** **المذهب** **لا** **باس** **به** **وبكره** **دفنه**  
**في** **بابوت** **الافى** **ارض** **نريبة** **بتخفيف** **الحنائية** **اورضوه** **بكسر** **الراء** **وفتحها** **فلا** **يكبره** **ولا** **تفقد** **وصية**  
به الا في هذه الحالة وتكون راس المال **وجوز** **من** **غير** **كراهة** **الدفن** **للبلا** **وقت** **كراهة** **الصلاة**  
**اذا** **الميت** **مخرو** **ذكر** **ذلك** **في** **الروضة** **وقال** **حديث** **عقبة** **بن** **عامر** **في** **صحيح** **مسلم** **ثلاث** **ساعات** **نهانا**  
رسول الله صلص عن الصلاة فيهن وان تقبر فيهن حوتا نا وقت الاستسواء والطلوع والغروب يجوز  
كما قال القاضى ابو الطيب والمتولى على تحرى ذلك وقصده الحكاية الشيخ الى حامد وجماعة الجهة  
على عدم كراهته في الدفن في الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها وتقبر في النون وضم الموحدة و



وكسها ندفن **وعبرها اي غير الليل** وهو المزار وغير وقت الكراهة **افضل** للدفن منها اي فاضل  
عليها وعبارة الروضة المستحب ان يدفن فيها او سكنت فيها وفي شرح المذهب المذكور فيه جميع ما ذكر  
في المسنين عن الفضيلة في الاخر للعلماء من الزهري وذكر فيه المسئلة الاولى من بين ما يبين عبد  
الله قال اراي ناسنا في المقبرة فانوها فاذا ارسل الله صلعم في القبر واذا هو يقول **فاه ولوني**  
صاحبكم واذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالكرور واه ابوداود باسناد على شرط الشيخين **ويكره**  
**تخصيص القبر والبناء عليه** والكتابة عليه هذه المسائل وما بعد هذا ذكرها الرازي في الايتية عليه  
قال ابا برة ناسنا رسول الله صلعم ان يخصص القبر وان يبنى عليه رواه مسلم زاد الترمذي وان يكتب  
عليه وان يوطا وقال ابن حنبل والتخصيص التبييض بالحص وهو خير والحق به الامام والغزالي  
الططيين ونقل الترمذي عن الشافعي انه لا بأس به وسواء في البناء قبله ام بعد ام بيت ام غيرها وفي  
المكتوبات اسم صاحبه ام غير ذلك فلو لم نجد لاسمه ام في غيره قاله في شرح المذهب **ولونى عليه في**  
**مقبرة مستبلة هدم البناء** بخلاف ما اذا كان في ملكه وصرح في شرح المذهب بخرم البناء فيه **ويكره**  
**برش القبر عا** لانه صلعم فعلا ذلك بقبر سعد رواه ابن ماجه وامر به في قبر عثمان بن مظعون رواه  
البراز وسعد المذكور هو ابن معاذ كما في طبقات بن سعد قاله الروضة قال صاحب المذهب ويكره ان  
يرش على القبر ماء الورد ونخل في شرح كراهة هذا وان بطل القبر بالخلوق عن المولى واخرين لانه اضاف  
مال **ويوضع عليه حصا** روى الشافعي انه صلعم رش على قبر ابنه ابراهيم ووضع عليه حصا وهو بالمد  
وبالموعدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل **وعند راسه حجر او خضبة** روى ابوداود باسناد جيد انه صلعم  
وضع حجر الى حجرة عند راس عثمان بن مظعون وقال لا تعلم بها قبر اخي واودن اليه من مات عن اهلي  
بمعنى علم من العلامة **وجمع الاقارب موضع** ذكره الشيخ في المذهب واستدل الحديث المذكور ونقله  
المصنف في شرحه كالروضة عن الشافعي والاحباب وقال فيه قاله البديهي ويحب ان يقدم الاب الى  
القبلة ثم الاسن فالاسن **وتندب زيارة القبور للرجال** روى مسلم عن بريدة قال قال رسول  
الله صلعم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزورها قاله في شرح المذهب واختلف العلماء في دخول النساء  
فيه والخنا وعند ابي حنيفة الذين لا يدخلن في ضمير الرجال **ويكره للنساء** لعله صبرهن وكثرة جزعهن و  
**فيلعنهم** قاله الشيخ في المذهب واستدل بحديث ابي هريرة انه صلعم لعن زوارات القبور رواه الترمذي  
وغیره وقال ابن حنبل وضع في شرح المذهب الى الشيخ صاحب البيان والذاك على الاسنة ضم اي زوارات  
جمع

وفي المكتوبات

مستبلة هدم البناء

جمع زوار جمع زابره سماعا وزاير فياسا **وقيل صباح** اذا امتن الفتنة عملا بالاصل والحديث فيها اذا تربت  
عليها بكاء ونوح وتعد بكاء دهن وفهم المصنف الاباحة من حكاية الرافي عدم الكراهة وتبعه في الروضة  
وشرح المذهب وذكر فيه من الحديث على ما ذكره وان الاحتياط للنجس ترك الزيارة لظاهر الحديث **ويستلزم الزاير**  
فيقول كما قال صلعم وقد خرج الى المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وان انا شاء الله بكم لاحقون رواه  
مسلم زاد ابوداود وابن ماجه اللهم لا تخزننا اجرهم ولا تقنن اجرهم واسنادها ضعيف وقوله دار  
اي اهل دار ونصب على الاختصاص والنداء وقوله ان شاء الله للتبرك **ويقرأ ويرعو** اعقب قرأته  
والدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة اقرب الى الاجابة **ويحرم نقل الميت** قبل دفنه من بلد موته الى  
بلد اخر ليدفن فيه **وقيل يكره الا ان يكون بقرب مكة او المدينة او بيت المقدس** فحينئذ لا ينقل اليها  
لفضل الدفن فيها **فان صلعم** الشافعي رضي الله عنه ولقطة لا احب الا ان يكون الى اخره وقال بالكراهة  
البغوى وغيره وبالترميم المولى وغيره وجهها ان نقله تاخير دفنه المامور به عليه وتقرضه  
ونص عليه لهلك حرمة وتغيره وغير ذلك وقد صرح عن جابر رضي الله عنه قال كنا حملنا القتلى يوم احد  
لندفنه فجا نمانا الى النبي صلعم فقال ان رسول الله صلعم باكركم ان تدفنوا القتلى في مضاجعهم رواه ابوداود  
والترمذي والنسائي باسناد صحيح وقال الترمذي حسن صحيح في ذلك كلك في مسئلة النقل في الرو  
ضه وشرح المذهب **ويشبه بعد دفنه للنقل وغيره حرام الا للضرورة** بان دفن بلا غسل وهو واجب  
الفصل في نيشه فدارك الغسل الواجب بالترميم قاله في شرح المذهب وللصلاة عليه قال فان تغير  
حتى فساد له لم يجز نيشه **فانتهى حرمة او في ارض او ثوب مخصوصين** فيجب نيشه وان  
تغير لم يردك الى صاحبه اذ المريض ببقائه وفي الثوب وجه انه لا يجوز النيش ليرده لانه كالتلف فيعطي  
صاحبه قيمته **او وقع فيه** اي في القبر **ما حلت او غيره** فيجب نيشه لاخذة قاله في شرح المذهب هكذا اطلقه  
اصحابنا وقيد المصنف بما لا يطلبه صاحبه ولو روي افعوه على المتغير **ودفن القبر للقبلة** فيجب نيشه  
ما لم يتغير ولو صبره للقبلة كما تقدم **لا للتكفين في الاصح** لان العرض منه الترو قد ستره الثواب  
والاكفناه به اولى من هتك حرمة بالنيش والثاني يقينيه على الغسل **ويحسن ان تقف جماعة بعد**  
**دفنه عند قبره** ساعد يسألون له **التثنية** روى ابوداود والحاكم وقال صحيح الاسناد عن عثمان رضي  
الله عنه قال كان رسول الله صلعم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفر للاخيم واسئلوا  
له التثنية فانه الان يسأل وعبارة شرح المذهب يستحب ان يمكث على القبر بعد الدفن ساعة يدعو

وهو فاجر صواب



للميت ويستغفر له نص عليه الشافعي وانفق عليه الاحباب والرافعي واقصر على ان يقف على القبر  
 ويستغفر للميت وذكر الحديث ويسن جبرائيل اهل بيته طعام يشبعهم يومهم وليعلمهم لشغلهم بالجن  
 عنه ويبلغ عليهم في الاكل نذرا لئلا يضعفوا بتركهم ويحرم ثبوت النجاسات والله اعلم لانه اعانه على  
 معصية وقوله لجبرائيل اهل بيته كما قاله في الروضة من قول الرافعي لجبرائيل ليدخل فيه ما لو كان الميت  
 في بلد واهله في غيره والا باعد من افاربه كل حين ان ذكره في الروضة كاصلا والاصل في ذلك قوله صلعم  
 لما جاء خبره فقتل جعفر بن ابى طالب في غزوة مؤتة اصنعوا لاجعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم  
 رواه ابو داود وغيره وصنفه الترمذي وقال الحاكم صحيح الاسناد ومؤيد بصريح الهم وسكون المهمة في  
 معروف عند الكركي وقتل جعفر في جمادى سنة ثمان **كتاب الزكاة** هي انواع ثاني  
 في ابواب **باب زكاة الحيوان** يدايه بالابل منه للبداء بالابل في الحديث الا في لانه اكثر اموال العرب  
 اناجب منه في النعم وهي الابل والبقر والغنم فحجبه الثلاثة اجماعا لا الخيل والرفيق والمتولي من  
 غنم وظباء فلا تجب فيها قال صلعم ليس على المسلم عبده ولا فرسه صدقة رواه الشيخان والاصل  
 عدم الوجوب في المتولي المذكور ولا شيء في الابل حتى تبلغ خمسا فغير اشاة وفي عشرة شاة وفي خمسة  
 عشر ثلاثة وعشرين اربع وخمسة وعشرين بنت مخاض وست وثلاثين بنت لبون وست و  
 اربعين حقة واحدى وستين جذعة وست وسبعين بنت لبون واحدى وتسعين حقتان ومائة  
 واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون شاة الاكثر من ذلك في كل اربعين بنت لبون وكل خمسين  
**حقة** حديث ابى بكر رضي الله عنه في كتابه بالصدقة التي فرضها رسول الله صلعم على المسلمين رواه  
 البخاري عن انس ومن لفظه فاذا نذات على عشرين ومائة ففي كل اربعين الى افر ما تقدم وهذا  
 بما زاد واحدة وهو المراد وذلك مشتمل على ثلاث اربعين ففيه ثلاث بنات لبون كما صرح  
 به في رواية ابى داود بلفظ فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون فصريح القول  
 بذلك وذكر الصابي الشامل له بعده ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وفي مائة واربعين حقتان  
 وبنت لبون وفي مائة وخمسين حقتان وفي مائة وستين حقتان وفي مائة وسبعين حقتان وفي مائة  
 وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين ثمانين بنتا لبون  
 وحقتان وفي مائة وتسعين ثلاث حقتان وبنت لبون ففي مائتين مائتين حقتان وفي مائتين  
 او مائتين بنتا لبون والواحدة الزائدة قط من الواجب وقال الاصطخري لا تلو تلت واحدة بعد

في مائة

الحول وقيل يمكن سقط من الواجب جزؤ من مائة واحدى وعشرين جزوا وقال الاصطخري  
 لا يسقط شيء وقال ايضا فيما زاد بعض واحده يجب ثلاث بنات لبون والصحيح حقتان ومائة  
 بين النصب عقوو في قول يتعلق به الواجب ايضا فلو كان معد تسع من الابل فتلقت منها  
 اربع بعد الحول وقيل يمكن وجبت شاة وعما الثاني خمسة اشباع شاة ان قلنا يمكن شرط  
 في الضان دون الواجب وهو الاظهر **وبنت المخاض لها سنة** وطعنت في الثانية **واللبون**  
**سنتين** وطعنت في الثالثة **والحقة ثلاث** وطعنت في الرابعة **والجذعة اربع** وطعنت  
 في الخامسة وجد التسمية ان الاولى ان لامها ان يكون من المخاض الى الحول وان الثانية ان  
 لامها ان تلد فتصير لبونا وان الثالثة استحققت ان يطرقها الفحل وان تتركب وتحمل عليها فولا  
 وان الرابعة تجزع مقدم اسنانها اي تسقط **والشاة المذكورة جذعة ضان لها سنة** و  
 دخلت في الثانية **وقيل ستة اشهر او ثنية عشر لها سنتان** ودخلت في الثالثة **وقيل**  
**سنة** وما ذكر تفسير الجذعة والثنية سواء كانت من الضان ام من المعز و قابل الاول فيهما  
 واحد وكذا قابل الثاني وقيدت الشاة بالجذعة او الثنية حملا للمطلق على المقيد في الاخيرة  
**والاحم ان يحجر بينا** اي بين الضان والمعز من غير البلد **ولا يتعين** غالب غنم البلد الثاني  
 يتعين الغالب منها فان استويا تحجر بينهما ولا يجوز العدول عن غنم البلد الا بحجر منها قيمة  
 او مثله **والاحم ان يحجر الذكر** اي جزع الضان او شئ من المعز وان كانت الابل اثنا عشر شاة على الذكر  
 والثاني لا يحجر مطلقا نظرا الى ان المراد الابن لما فيها من الدور والنسل والثالث يحجر في الابل المذكور  
 دون الاناث والجامعة لها وللذكور **وكذا يحجر الكوفة** الاحم ان يحجر عن دون خمس وعشرين لانه يحجر عنها  
 فما دونها اولى والثاني لا يحجر البعير الناقص عن قيمته شاة في الخمس وثمانين في العشر وثلاثة في الخمسة  
 عشر واربع في العشرين والثالث لا بد من العشرين حيوانين بعيرين او ثمانين او بعير وشاة وفي العشرين  
 من ثلاث حيوانات وفي العشرين من اربع على قيس ما تقدم والبعير يطلق على الذكر والانثى وباضافته  
 المزيدة على الحول الى الزكاة اريد الانثى بنت المخاض فما فوقها كما قاله في شرح المذهب وهل يفرض في الحول  
 جمعة وخمسة والباقي تطوع وجهان فالروضة الاحم ان جمعه فرض **فان عدم بنت المخاض** بان  
 لم يملكها وقت الوجوب **فان لبنون** وان كان اقل قيمة منها ولا يملك تحصيله **المعينة كعدومة** ففي  
 حديث البخاري السابق فان لم يكن عند بنت مخاض على وجهها وعند ابن لبون فانه يقبل منه

الحول



وليس مع شيء فان عدم ابن لبون ايضا حصل ما شاء منها وقيل تتعين بنت الخاض وفي  
شرح المذهب ان الغصون والمرونة كالمعدومة كما ذكره الرافعي وغيره **ولا يكلف كربة**  
اي اخراجها وابله من اهل القول صلح لها حين بعته عاملا اياك وكرايم اموالهم رواه الشيخ  
**لكن يمنع** الكربة عنده ابن لبون في الاصل لو جردت الخاض عنده بصفة الاجزاء والثاني يقول  
هي لعدم وجود اخراجها كالمعدومة **وقيل** الخاض عن بنت **مخاض** عند فقدها فانه اول من ابن  
لبون لا عن بنت لبون عند عدمها في الاصل والثاني يقيسه على ابن لبون عند عدم بنت الخاض  
فطر الى ان زيادة السن جائزة لتفضيل الاثمة واجاب الاول بان زيادة السن في ابن لبون ترجح فيها  
صدقة ورود الماء والشر والامتناع من صفاء السباع بخلافها في الخاض فلا ترجح اختصاصه عن  
بنت لبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا فليت الزيادة هنا بمعنى الزيادة هناك فلا  
يلزم من جبرها هنا جبرها هناك وقوله في الاصل عبر بدلة اصل الروضة بالذهب قالوا بقطع  
الجمود وحك طائفة فيه وجهين **ولو اتفق فرضان في الاب كما ينبغي** بعد فرضها بحاجات بنات لبون  
خس وحاجات الخفاف اربع **فالمذهب لا يتعين اربع حقا** بل هي اربع بنات لبون والقدير  
يتعين الخفاف نظرا لاعتبار زيادة السن والاول ليل الترفي في الجذعة التي هي منتهى الكمال في  
الانسان ثم العدد والزيادة العدد واستدل المذهب وغيره بالمجدي بها في نسخة كتابه  
صلى الله عليه وسلم بالصدقة فان كانت مائتين فقها اربع حقا او خمس بنات لبون اي السنين  
وجدت اخذت رواه ابو داود وغيره عن ابن عمر بن عبد الله بن عمر انهما من الكتاب ولو يذكر  
سماع له من ابيه في حديثه كتاب وقطع بعض الاصل بالجود وحمل القديم على ما اذا لم يرد  
الاخفاف ولم يصر في الروضة كاصلا بتصحيح واحد من الطريقتين وصح طريق القولين في الشرح الصغير  
وشرح المذهب فعلى القدير ان وجدت الخفاف عنده بصفة الاجزاء من غير تقاسم له بحجبتها  
والا تزل من اهل بنات لبون او صعد الى الجذاع مع الجيران قال في شرح المذهب وان شاء اشترى  
الخفاف **فان وجد على المذهب الجديد** بحال اصددها اصد منه كما سبق في الحديث سواء لم يوجد من الاثر  
شيء ام وجد بعضه اذ الناقص كالمعدوم وكذلك المعيب لو كان الاثر يقع للمساكين لم يملك خصيله  
والاى وان لم يوجد بحال اصددها اصد خصيل ما شاء منها بشر او غيره **وقيل** يجب الاغبط الفقراء  
كما يجب اخراجها اذ اوصد في ماله كما سبقت وله ان لا يحصل اصد منها بل يترك او يصعد مع الجيران

فان شاء

فان شاء جعل الخفاف اصلا وصعد الى اربع جذاع فاحضرها واخذ اربع حيران وان شاء جعل  
بنات لبون اصلا ونزل الى خمس بنات مخاض فاحضرها ودفع معها خمس حيران **وان وجد**  
في ماله **فالصحيح** **نعيان الاغبط** منهما للفقير والراغبين وبالمساكين هذا جميع المستحقين **فان**  
سبق اللسان الى ذكرهم والثاني يتخير للمالك بينهما كما لم يكونا عنده **ولا يخرج على الاول غيره** اي  
غير الاغبط ان **دلس** للمالك في اعطائه او **قصر الساع** في اخذه **والا فخرجي والا صلح مع اجرائه وجوب**  
**قد المتفاوت** بينه وبين الاغبط والثاني يستحب فاذا كانت قيمة بنات لبون اربع مائة وخمسين  
وقيمة الخفاف وقاضيت اربع مائة فقد والتفاوت في **وجوز اخراجها** كما يجوز اخراج  
شخصين **وقيل** **يتعين خصيل شخص** به وعلم هذا يكون من الاغبط لانه الاصل وقيل من الخراج  
ثلاثا يتبعض **وقيل** يتخير بينهما في المال المتقدم يخرج عنه اتساع بنت لبون وقيل نصف  
حقه **وقيل** يتخير بينهما ويصرف ذلك للساعي وفي اخراج الدراهم في الاصل صرفها اليه لانها من الاموال  
الباطنة والاصح في الروضة وجوب صرفها اليه لانها جبرن الظاهرة وصادم بالاراهم نقد البلد  
كما صرح به جماعة منهم وكثرة استعمالها بخير على اللسان قال في شرح المذهب على استحباب التفاوت  
له ان يفرقه كيف شاء ولا يتعين التقصير بالاتفاق تستمة لو وجد ثلاث حقا واربع  
لبون يتخير بين ان يدفع الخفاف مع بنت لبون وجيران وبين ان يدفع بنات لبون مع حقة  
بعضها ويأخذ جيرانا او يدفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث حيران في الاصل ومقابلته ينظر  
الى بقا الغرض عنده وكثرة الجيران ولو وجد حقتين فقط فله ان يخرجهما مع حقتين وبما  
خذهما انهن وله ان يخرج خمس بنات مخاض بدل بنات لبون مع خمس حيران او ولو وجد ثلاث  
بنات لبون فقط فله اخراجهن مع بنات مخاض وجيرانين وله ان يخرج اربع حركات بدل الخفاف  
ويأخذ اربع حيران كذا ذكره البغوي الصوريين وطرده الرافعي الوجه السابق في الشق الثاني  
فيها بقا بعض الغرض عنده وكثرة الجيران ولو اخرج عن المائتين حقتين وبنتي لبون او عشر  
بنات لبون ويهود فيها **فجميع ما تقدم من الخلاف والتفريق** ولو اخرج عنها اربع حقا  
وخمس بنات لبون حاز لان كل مائتين اصل **وقيل** لا يجوز تقريب الغرض **ومن ربه بنت مخاض**  
**فعدمها** وعنده بنت لبون دفعها واخذ ثلثين او عشرين درهما **ولرغم بنت لبون** فعدمها دفع  
بنت مخاض مع ثلثين او عشرين درهما او دفع حقة فاخذ ثلثين او عشرين درهما روى ذلك المساكين



الخاري عن انس في كتابي بكر السابق ذكره وصفة الشاة ما تقدم في شاه الحشر والدرهم  
في النقرة قال في شرح المذهب في المالقة والشاة ان او العترة ودرهما هو مسي الجبران الواحد  
قوله فعدمها اى مالها اصغر اعمالها ووجدتها فيه فليس له النزول وكذا الصعود الا ان لا يطلب  
جبران الا ان زاد خير اكما ذكره فيما سبق **والخيار الثاني** والدرهم لا يفيد ساعيا كان او  
مالا كمالها هو ظاهر الحديث المذكور **وفي الصعود والنزول المالقة في الاصح** لانها شرعا تخفيفا عليه  
ومقابلته لساع ان دفع المالك غير الاخط فان دفع الاخط لزم الساع اخذه قطعا **الا ان تكون ابله**  
**معينة** بمرض او غيره فلا خيار له في الصعود لان واجبه معيب والجبران للتفاوت بين السليبين  
وهو فوق التفاوت بين المعيبين فان اراد النزول ودفع الجبران قبل لانه ينزع بزيادة **وله صوة**  
**درجتين** واخذ جبرائيل ونزول درجتين مع درهم جبرائيل بشرط ان يقر درجتين في الاصح كان يعطى بدل  
بنت الخاض عند فقدها وفقد بنت اللبون حقة وبأخذ جبرائيل او يعطى بدل الحقة عند فقدها  
وفقد بنت اللبون بنت الخاض ويدفع جبرائيل وجه الاشتراط النظر الى تقليل الجبران ومقابلته  
يقول الفرقى الموجودة ليست واجبه فوجودها كعدمها ولو صعد مع وجودها ورضي جبران واحد  
جاز بلا خلاف ولو تعدت درجتين في الصعود ووجدت في النزول كان لزمه بنت اللبون فلم يجدها و  
لاحقة ووجدت بنت الخاض ففي اخراج الجذعة وجهان احدهما في شرح المذهب للجواز وله الصعود  
والنزول ثلاث درجات بشرط ان يقر درجتين في الاصح كما صرح به في شرح المذهب بان يعطى بدل  
الجذعة عند فقدها وفقد الحقة وبنت اللبون بنت الخاض مع ثلاث جبرانات **ولا يجوز اخذ**  
**جبران مع شاة** بدفعها بذل جذعة عليه فقدها على اصل الوجهين لان الشاة وهي اعلان  
للجذعة مستلزمة من اسنان الزكاة قلت **الاصح** عند الجمهور والجواز والله اعلم كما في سائر المراتب  
ولا يلزم من انتفاء اسنان الزكاة عن الشاة بطريق الاصل انتفاء نيابتها فان دفعها ولم  
يطلب جبران انا جاز قطعا لان زاد خير ولا تجزى شاة وعشرة دراهم جبران واحد لانه خلاف ما  
تقدم في الحديث فان كان المالك اخذ ورضي بالتفريق جاز لان الجبران حقه وله اسقاطه و  
**تجزى شاتان وعشرون** درهما جبرائيل من المالك والساع نظر الى ان الشاتين لو اوجدوا والعشرون  
لاخر وقال في شرح المذهب لو توجه جبرانان على المالك او الساع جاز ان يخرج عن احدى عشرين  
درهما وعن الاخر شاتين ويجزى الاخر على قوله وكذا لو توجه ثلاث جبرانات فخرج عن احدى

شاتين

شاتين وعن الاخرين اربعين درهما او عكسه جاز بلا خلاف **ولا شاة في البقرة حتى تبلغ**  
**ثلاثين** فقها **سبع** ابن سنة وطعن في الثانية وقيل سنة اشهر من كل ثلاثين **سبع** و  
**كل اربعين** مسنة لها **سنتان** وطعن في الثالثة وقيل سنة روى الترمذي وغيره عن  
معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اخذ من كل اربعين بقره مسنة ومن كل ثلثا  
ثين بقره وصح الحاكم وغيره والبقر تقم على الذكر والانثى ففي سنتين بقرتان وفي  
**سبعين** **سبع** ومسنة وفي ثمانين **سنتان** وفي تسعين **ثلاثة** ابعة وفي مائة  
**سنة** **بقرتان** وفي مائة وعشرة **سنتان** و**سبع** وفي مائة وعشرين **ثلاث** مسنة  
او اربعة ابعة وحكمها حكم بلوغ الابل مايتين في جميع ما تقدم من الخلاف والتفريق  
**ولا شاة في الغنم حتى تبلغ اربعين** فشاة بقرها شاة جذعة **ضان** او شاة **معز** وسبق بيانها  
وفي مائة واصل وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة **ثلاث** واربعة مائة اربع شاة في كل مائة  
**شاة** روى البخاري عن انس في كتابي بكر السابق ذكره وفي الروضة وفي صدقة الغنم في سائرها  
اذا كانت اربعين الى عشرين ومائة شاة فاذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين فقها شاتان فاذا  
زادت على مائتين الى ثلاث مائة فقها ثلاث شاة فاذا زادت على ثلاث مائة ففي كل مائة شاة  
فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من اربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الا ان يشارك بها  
**فصل** **ان اخذ النوع الماشية** كان كات ابله كلها ارضية او مهيبة او بقره كلها جواميس  
او عرابا او غنمه كلها ضانا او معز اخذ القرض منه وهذا هو الاصل **فلو اخذ عن ضان معزا**  
**او عكسه** جاز في الاصح بشرط رعاية القيمة بان تساوى ثنية المعزة في القيمة جذعة الضان وعكسه  
وهذا نظر الى اتفاق الجنس ومقابلته نظرا الى اختلاف النوع والثالث يجوز اخذ الضان عن المعز  
لان اشرف منه بخلاف العكس وقوله في توجيه الاول كالمهربة مع الارضية بذل على جواز اخذ  
احدهما عن الاخرى جرم صحت **شاة** او معلوم ان قيمة الجواميس دون قيمة العراب فلا يجوز  
اخذها عن العراب بخلاف العكس ولم يصحوا بذلك ولا جبران في زكاة البقر والغنم لعدم ورود  
فيهما وان اختلف النوع **كضان** ومعز من الغنم وارضية ومهربة من الابل وعراب وجواميس من  
البقر ففي قول يوضح من اكثر فان استويا فالأخط للفقراء وقيل يتخير المالك **والأظهر** ان يخرج  
ما شاء مقتضا عليه ما بالقيمة فاذا كان اى وجد ثلاثون عن شاة وهي انثى المعز وعشرين عن



الضمان **أخذ عتق أو بقي بقيمة ثلاثة أرباع عتق وربيع بقي** وفي عكس الصورة بقيمة ثلاثة  
أرباع بقي وربيع عتق وعلى الأول يؤخذ في الصورة الأولى ثلثة معز وفي الثانية جزءة ضمان ولو  
كان له من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة أربعة وعشرة مهربة أخذ منه على القول الأول بنت  
مخلص أربعة أو مهربة بقيمة ثلاثة أرباع أس أربعة وخمسة مهربة ولو كان له من البقر العراب ثلاثون  
ومن الجواميس عشرة أخذ منه على القول الأول أسنة من العراب وعلى الثاني فيما يظهر منه  
بقيمة ثلاثة أرباع أسنة منها وربيع جاموس **ولا يؤخذ مريض ولا معيبة** بما تزد به في البيع **ال**  
**من مثلها** أي المريضات والمعيبات وتلك مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط وقيل يؤخذ من  
الضمان ولو انقسمت الماشية إلى صحاح ومراض وإلى سليمة ومعيبة أخذت صحيحة أو سليمة با  
لقسط ففي أربعين شاة نصفها صحاح ونصفها مرضى بقيمة كل صحيحة ديناران وكل مريضة  
دينار يؤخذ صحیح بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة مبادر وذلك دينار ونصف وكذا  
لو كان نصفها سليما ونصفها معيبا كما ذكر **ولا يؤخذ كراة إذا وجب** كالبنيون في خمس  
وعشرين من الأبل عند فقد بنت الخاض وكالتبيع في البقر **وكذا لو تحقت ذكورا** وواجبا في  
الأصل انتهى يؤخذ عنها الذكر بسترها في **الأحج** وعلى هذا يؤخذ في ست وثلاثين من الأبل ابن لبون  
أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في ست وثلاثين من الأبل ابن لبون يؤخذ في ثلث عشر منها  
يلتصوي بين التصابي ينعرف ذلك بالتقويم والنسبة أي فإذا كان قيمة المأخوذ في خمس  
وعشرين حين درهما تكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهما  
بنسبة زيادة الست وثلاثين إلى الخمس والعشرين وهي خمسان وخمس خمس والثاني  
المنع وعلى هذا تؤخذ التي دون قيمة المأخوذ في خمس الأناث بان تقوم المذكور بقدر  
برها اثنا والاثني المأخوذ عنها وتعرف نسبة قيمتها من الجلة ثم تقوم ذكورا وتؤخذ  
انتي قيمتها ما تقتضيه النسبة أي فإذا كانت قيمتها اثنا الفين وقيمة الاثني المأخوذ  
عنها خمسين وقيمها ذكورا ألفا أخذ عنها انتي قيمتها خمس وعشرون والوجهان في الأبل والبقر  
أما الغنم فيؤخذ عنها الذكر قطعا وقيل على الوجهين والمنقسم من الثلاث إلى الذكور والأناث  
نات لا يؤخذ عنها إلا الأناث كالمتمحضة **أناثا وفي الصفار صغيرة** في الحديث كان ماتت الأمهات  
عنها من الثلاث فيسبى حولها كما سبى والقدير لا يؤخذ عنها الكبيرة لكن الصغيرة

دون الكبيرة المأخوذة من الكبش في القيمة وعلى الخلاف وجهين أيضا وعلى الأول يجزئ الساعي  
في القيمة ويجزئ عن التسوية بين القليل والكثير فيأخذ في ست وثلاثين فصلا فوق المأخوذ  
في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فوق المأخوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القليل  
ولو انقسمت الماشية إلى صفار وكبار فيقاس ما تقدم وجوب كبيرة في الجديرو في القدير يؤخذ  
كبيرة بالقسط **ولا يؤخذ ربني والكولة** وهما كما قاله في الحر وغيره الحديثة العهد بالمتاع و  
السنة للأكل **وحامل وخيار الأرض المالك** بذلك والربني يطلق عليها الأسير قال الأزهري  
أي خمسة عشر يوما من ولادتها والجوهري عن الأزهري إلى شهرين وعلى خلاف في أنها تختص  
بالمعز وتطلق على الضان أيضا قال وقد تطلق على الأبل فالغنم والبقر **ولو اشترى كراة**  
**الزكوة في ماشية** نصاب بشر أو أريت أو غيره **زكيا كراة** واحد **وكذا لو حطأ حجارة**  
لكن بشرط أن لا يميز ماشية أحدهما عن ماشية الأخرى في **المسرح** أي موضع الشرب بأن  
تسقى ماء واحد من نهر أو عين أو بئر أو حوض أو من مياه متعددة **والمسرح** الشامل  
للمرعى وغيره أي الموضع الذي تروح إليه الجماع وتساقي إلى المرعى والموضع الذي تروح فيه لأنها  
مسرحة اليها كما قال الراعي ولوقال المصنف والمسرح والمرعى كما في أصل الروضة وغيره هاتما  
أوضح **والمراح** بضم الميم أي ما وأهاليل **وموضع الحلب** بفتح اللام مصدر وحلي سكونها وهو  
المحلب بفتح الميم **وكذا الراعي والفعل** **الأحج** وبه قطع الجمهور في الفعل وكثير من الأصحاب في الراعي  
ولا بأس بتعديدها سواء كانت الفحول مشتركة بينهما أم مملوكة لأحدهما أم مستعارة  
وظاهر أن الاشتراك في الفعل فيما يمكن بان تكون ماشيتهما نوعا واحدا بخلاف الضان  
والمعز كما قاله في شرح المذهب **لأنه الخلطة في الأحج** ولا يشترط الاشتراك في الحالب والمحلب  
بكسر الميم أي الأناث الذي يحلب فيه في الأحج فيهما مجموع الشروط بانفاق واختلاف عشرة  
وبدل على أن الخلطة مؤثرة ما روى البخاري عن انس في كتاب أبي بكر السابق ذكره ولا يجمع بين  
متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وفي حديث الدارقطني بعد ذلك من رواية سعد  
بن أبي وقاص والخليطان ما اجتماع في الحوض والفعل والراعي نسبة بذلك على غيره من الشروط  
لكن ضعف الحديث المذكور ومن الجمع بين متفرق أن يكون لكل واحد ربعون شاة فيخلطها  
ومن مقابل أن يكون لهما أربعون فيفرقها فخلط عشرون بمثلها بوجوب الزكاة وأربعون بمثلها



تقلها وجماعة واحدة تكثرها ومقابل الاصح الرابع والفيل ينظر الى ان الافتراق بينهما  
لا يرجع الى نفس المال بخلاف فيما قبلها على الله بشرط اتحاد مع وضع الاثر او المشطرة لنية الخلطة  
غير ان الزكاة بالتكثير والتقليل بالتكثير والتقليل ولا ينبغي ان تكثر من غير قصد ورضاه  
ولا ان تقل اذ المر يقصد المحافظة على حق الفقراء او دفع بان الخلطة انما تؤثر من جهة حفظ التو  
با اتحاد المرافق وذلك لا يخلف بالقصد وعدمه وقوله اهل الزكاة احتران من غيره فلف  
كان احدهما ذميا او مكاتبيا فلا اثر للاشتراك والخلطة بل ان كان نصيب للمسلم نصيبا زكاة  
زكاة الاخر دون الاقل شي عليه ولا بد من دوام الاشتراك والخلطة جميع السنة فلو ملك كل  
منهما ربعين شاة غرة الحرم ثم خلطا غرة صفر فلا تثبت للخلطة في هذه السنة في الجدي  
فيجب على كل منهما في الحرم شاة وفي القديم نصف شاة وتثبت في السنة الثانية وما بعدها  
قطعا واذا خلطا عشرين من الغنم بعشرين واخذ الساعي شاة من نصيب احدها رجع على  
صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف شاة لانها غير مثلية ولو كان لاحدهما امانة والاخر غنونا  
هذا الساعي الثلثين الواجبين من صاحب المائة رجع بثلاث قيمتها او من صاحب الخمسين رجع  
بثلاثي قيمتها او من كل واحد شاة رجع صاحب المائة بثلاث قيمة شاته وصاحب الخمسين  
بثلاثي قيمته شاته ولو تنازعا في قيمة لما خذوا قول الرجوع عليه لانه عادم **والظاهر**  
**تأثير خلطة الثمر والزرع والنقد وعروض التجارة** باشتراك او مجاورة لعموم ما تقدم في  
الحديث ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة والثاني لا تؤثر مطلقا اذ ليس فيها ما في خلطة  
الماشية من نفع المالك تارة بتقليل الزكاة والثالث تؤثر خلطة الاشتراك فقط وقيل  
لا تؤثر خلطة الجوار في النقد وعروض التجارة وعلى الاول فال**شرط ان لا يصير** اي في خلطة  
الجوار **الناظر** بالمهلة وهو حافظ النخل والشجر **والخمس** يقع الجهم وهو موضع تخفيف الثمر  
**والدكان والحارس** ومكان حفظ **وخوها** كالمعبد وصورتها ان يكون لكل واحد منهما مصف خيل  
او زرع في الحائط واحد او ليس درهم في صدوق واحد او متعة تجارة في دكان واحد ولم يذكر  
في الروضة الشرط المذكور والرافعي على تأثير الخلطة بالاتفاق با اتحاد المناظر وما ذكره  
وزاد على ذلك في شرح المهذب اتحاد الماء والحراث والعامل وجداد النخل والمطبخ والقطا والجمال  
والكباد والوزان للتاجر من في جارات واحد والبيدر اشبه وهو بوجهة تخرج اربعة موضع دباس

دباس الخلطة وخوها **ولو جوب زكاة الماشية** الزكاة فيها كما في الحر **شرطان احدهما** **في قوله**  
**في ملكه** روى ابو داود وغيره حديث لا زكاة في ما ايجتجول عليه **لكن ما يخرج من نصاب** **في قوله**  
**جوبه** اي النصاب بان وجد فيه اي الجوار مع مقتضى زكاته من حيث العدد كما به شاة ينبغي منها  
احدى وعشرون **في قوله** شاتان وكاربعتين شاة ولدت اربعين ثم ماتت وترصولها على التناج في  
شاة وقيل بشرط بقا شيء عن الامهات ولو واحدة والاصل في ذلك ما روى مالك في الموطا عن  
عمر رضي الله عنه قال الساعية اعتد عليهم بالسنة وهو اسم يقع على الذكر والانثى ويوافق  
ان المعنى في اشتراط الجوار ان يحصل النماء والتناج منها عظيم فينبع الاصل في الجوار وان مات  
فيه وما يخرج من دون نصاب وبلغ به نصابا يبدل احواله من حين بلوغه وقد ذكر في الحر **والظاهر**  
**المملوك بشر او غيره** كره ما وارث الى ما عنده **في قوله** لانه ليس في معنى التناج وان ضم اليه  
في النصاب مثاله ملك ثلاثين بقرة سنة اشهر ثم اشترى عشرة فعليه عند تمام كل حرد  
لغير ربع مسنة وعند تمام الحرد الاول للثلاثين يبيع ولكل حرد بعده ثلاثة ارباع مسنة وقال  
بن شرح لا يضمن في النصاب كالجوار فلا يعقد الجوار على العشر حتى يتسروا للثلاثين ويستأنف  
**جوار الجميع** **فلو ادعى المالك التناج بعد الجوار صدق** لان الاصل عدم وجوده قبله **فان انفق**  
وعبادة الروضة واصلا فان اتمه الساعي صلفه وخوها في الحر واعداه في الروضة المركب  
قيم الصدقات وقال ان اليمين مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا خلاف الظاهر ومستحبة وقيل  
واجبة فيما عدا الظاهر كقوله كتب بعت المالك شاة الجوار اشترى به واتهمه في الساعي في ذلك  
في محله قال فان قلنا اليمين مستحبة فامتنع منها فلا شيء عليه والاخذت منه لا بالنكول بل باليمين  
الساعي اي لها ولو زال ملكه **في قوله** يبيع او غيره **فعاد** بشر او غيره **او بادل** **بمثل** كابل بابل او  
بنوع اخر كابل بغير **استأنف** الجوار لانقطاع الاول بما فعله وان قصد به الفرار من الزكاة والغرامة  
مكروه وقيل حرام **والشرط الثاني** **كونه سائما** على ما يأتي بيانه والاصل في ذلك ما تقدم في حديث  
التجاري وفي صدقة الغنم في سائمتها الى اخره دل على عمومها في الزكاة في معلوفة الغنم وقيل عليها  
معلوفة الابواب والمقر وفي حديث ابى داود وغيره في كل سائمة ابل من اربعين بنت لبون قال القاسم  
صحيح الاسناد واخصه السائمة بالزكاة لتوفر مؤثرها بالرعي في كل اصباح قال في الروضة ولو اسمنت  
في كلاً مملوكا من سائمة او معلوفة وجهان في البيان بل لا ترجح **فان علفهم** **معظم الجوار** **ليلا ونهارا**



بَابُ يَكْتُبُ يَوْمَ جُمُعَةٍ هَذَا الصَّلَاةَ  
عَائِقَةً وَتَنَاقُلَ مَنْ  
يَسْتَبِقُ فَإِذَا تَنَزَّلَ يَنْقُلُ وَيَا أَيُّهَا  
الَّذِينَ آمَنُوا قُلُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ أَطَاعَ

بَابُ يَكْتُبُ يَوْمَ جُمُعَةٍ هَذَا الصَّلَاةَ  
عَائِقَةً وَتَنَاقُلَ مَنْ  
يَسْتَبِقُ فَإِذَا تَنَزَّلَ يَنْقُلُ وَيَا أَيُّهَا  
الَّذِينَ آمَنُوا قُلُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ أَطَاعَ

وَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
أَمْنًا وَفَوْقًا بِحَقِّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
يَا رَبِّ وَسْأَلُكَ بِحَقِّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
الَّذِي لَا يَخْلُقُ سِوَهُ وَلَا يُلْغِي  
قَدْرَهُ وَسْأَلُكَ بِحَقِّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
عَلَيْكَ يَا رَبِّ وَسْأَلُكَ بِحَقِّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
ثُمَّ لَا يَنْقُصُ

وَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
أَمْنًا وَفَوْقًا بِحَقِّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
يَا رَبِّ وَسْأَلُكَ بِحَقِّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
الَّذِي لَا يَخْلُقُ سِوَهُ وَلَا يُلْغِي  
قَدْرَهُ وَسْأَلُكَ بِحَقِّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
عَلَيْكَ يَا رَبِّ وَسْأَلُكَ بِحَقِّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
ثُمَّ لَا يَنْقُصُ

وَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
الَّذِينَ آمَنُوا قُلُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ أَطَاعَ

بَابُ يَكْتُبُ يَوْمَ جُمُعَةٍ هَذَا الصَّلَاةَ  
عَائِقَةً وَتَنَاقُلَ مَنْ  
يَسْتَبِقُ فَإِذَا تَنَزَّلَ يَنْقُلُ وَيَا أَيُّهَا  
الَّذِينَ آمَنُوا قُلُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ أَطَاعَ



This is a photograph of a fragment of an ancient manuscript, likely from the Voynich manuscript. The fragment is made of aged, yellowish-brown parchment and contains several lines of text written in a dark ink. The script is a highly stylized, cursive form, characteristic of the Voynich script. The text is arranged in a somewhat irregular, horizontal fashion across the fragment. There are some red markings or ink on the parchment, possibly indicating a section or a correction. The fragment is torn and irregular in shape, with some edges missing.



وَيَا لَعَدُوِّ بَشَرٍ قَدْ قَتَرَ



ربنا اغفر لنا وارحمنا وانت ارحم الرحمن  
ستغفر كل فرقة او حيت على في آنا والليل  
واطرف السهل وتركتها غفلة او كفو<sup>خطو</sup> او  
او نبتنا انا مشكور عنها واستغفر بكل سبعة  
تلكها من سيدك سيد المرسلين وخاتم  
سبين محمد صلعم فركتها غفلة او كفو<sup>او خطونا</sup> او  
وانا عاف بها واستغفر يا الله انت سبحانك  
يا الله انت وحده لا شريك لك سبحانك يا رب العا  
الدين لك يلقون وانت جسي ونعم الوكيل انت حميد  
ودنول ودقوة الابا العلي العظيم الصديق على سبيلنا  
محمد وعلا له واصحابه اجمعين بعد ما كان عبدك



وَشَفَعْنَا فِي عَمَلِ اللَّهِ تَعَالَى رِزْقًا

وَعَدَمًا مَوْكِبًا فِي عَمَلِ اللَّهِ تَعَالَى نَبَا تَقْبِلُ مِنَّا

أَتَيْتُكَ أَنْتَ السَّيِّعُ الْعَلِيمُ وَتَبِعْنَا الْإِسْلَامَ تَوْبًا

الْحَمْدُ لِحُجَّتِكَ رَبِّكَ أَسْرَمَ ضَيْقُ

رَبِّكَ الْعَزَّةَ وَأَجِبْ وَأَجِبْ وَأَجِبْ

يُصْفُونَ وَوَلَامَ كَافٍ

عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

رَبِّ الْعَالَمِينَ

أَنْتَ أَنْتَ السَّمِيعُ

الْبَصِيرُ كَتَبْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْهُ

النَّبَا وَالنَّبَا وَالنَّبَا وَالنَّبَا

وَالنَّبَا وَالنَّبَا وَالنَّبَا وَالنَّبَا

الْأَسْرَمَ ضَيْقُ وَأَجِبْ وَأَجِبْ وَأَجِبْ

وَيَقُولُ لَكَ قَمِ فَأَنْشِ الْجَنَازَةَ عِبْدَ اللَّهِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى وَتَبِعْنَا الْإِسْلَامَ

وَأَجِبْ وَأَجِبْ وَأَجِبْ وَأَجِبْ

النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكُنْهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ

وَسَارَ الْقَبْرَ وَهُوَ يَشْفِي عِلَاطِفَ أَصَابِعِهِ وَخَرَكِهِ

فَحُجَّتُهُ وَجَلَسَ عَلَى قَبْرِهِ فَأَذَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ تَبَسَّمَ ضَاحِكًا فَنَجَّيْتُهُ مِنْهُ

صَحَابِي شَدِيدًا فَلَمَّا رَجِعُوا عَنْهُ سَلُّوا الْبَنَى

سَلَّمُوا مِنْ حَارِهِ كَيْفَ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى صَرْفِ أَصَابِعِهِ وَعَيْنُ

الْتِبَسَمِ الَّذِي كَانَ عَلَى الْقَبْرِ فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَالسَّلَامُ كَمَا كُنْتُمْ تَكُونُونَ كَمَا كُنْتُمْ تَكُونُونَ



قَتَلَ عَلَيْهِ رَأْسِي الْمَقْدَمُ السُّورَ الرَّسْمِيَّ  
وَلَسَلَمُ فَإِنِّي رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ صَفُوفًا لَا يَحْصُرُ  
عَدَدُهُمْ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَمِنْ كَثْرَةِ عَدَدِهِمْ لَمْ يَبْقَ عَلَى  
مَوْضِعِ الْقَدَمِ عَلَى الْأَرْضِ وَأَمَّا مَا اتَّبَعْتُمْ عَلَى الْقَبْرِ  
فَأِنِّي رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ قَدْ اتَّقَوْا تَخْتَمُ مِنَ الْجَنَّةِ  
عَلَى الْقَبْرِ وَالْمَلَائِكَةُ قَدْ اتَّقَوْا تَخْتَمُ مِنَ  
الْقَبْرِ وَاجْلَسَتْ عَلَيْهِ وَجَاءَ وَخَلْفَ النَّحْتِ الْفَا  
الْمَوْضِعُ وَالْمَوْضِعُ خَلْفَهُ وَجَاءَ وَخَلْفَ النَّحْتِ الْفَا  
حُورِيَّةٌ بِدَلَّ حُورِيَّةٌ قَدْ حَامَتُ مَا مِ الْكُوتُورُ  
كُلُّ وَاحِدَةٍ تَقُولُ أَنَا الْمُتَقَدِّمُ وَاسْتَقِيهِ فَمَنْ فَا  
لَمْ تَسْتَيْتْ ضَا حَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَلَسَلَمُ لِأَصْحَابِهِ قَوْمٌ مَعِيَ إِلَى يَتَمُورُ تَسْلُ أَمْرُهُ  
مَا كَانَ يَحْدُزُ وَجْهًا فِي حَيَاتِهِ فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ



الزكاة  
في  
الزكاة

فلا زكاة فيها والآبان علفت ون العظم فالأصح ان علفت قد ير تعيش بدونه بلا ضرر ربي وجبت  
زكاتها فقلت والآبان لم تعيش بدونه او عاشت بدونه مع ضررين فلا يجب فيها زكاة ولا شاة  
تصير عن العلف اليوم واليومين ولا تصير الثلاثة والوجه الثاني ان علفت قد ير بعد موتها بالاضافة  
الى رفق الماشية فلا زكاة وان احتقر بالاضافة اليه وجبت وفتر الرفق بذره لا ونسبها او  
اصوارها او اوارها قال الراعي ويجوز ان يقال ان المراد منه رفق اسامتها فان في الرعي تخفيفا كثيرا  
والثالث ان كانت الاسماء اكثر من العلف وجبت الزكاة والا فلا في الرابع لا يجب الزكاة مع علف ما  
يتمول وان قل اما علف ما لا يتمول فلا الزكاة قطعاً ومن محل الخلاف ما لو كانت تسلم لها او يعقد  
ليلا في جميع السنة ولو قصد بالعلق قطع السوم انقطع الحول لا محالة ذكره صاحب العدة وغيره  
قال الراعي ولعله الاقرب ولا اثر لجدنية العلف ولو ساءت الماشية بنفسها او اعلفت السائمة او  
كانت عوامل وحيت ونحو وهو عمل الماء للشرب ونحوه كعمل غير الماء فلا زكاة في الاصح في الاولين  
الى اعتبار القصد في السوم وعدمه في العلف وفي الثالثة الى ان العوامل لا تكتسبها للاستعمال  
لأنها اكتساب البدن وضاع الدار والثاني بقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الرفق باسا  
منها وبذلك الاول في العوامل حديث الدارقطني ليس في البقر العوامل شي قال ابن القطان اسناده  
صحيح واذا وردت ما اخذت زكاتها عند ولا يكلفهم الساعي بردها الى البلد كما لا يرد من ان يتبع الراعي  
اي وان لم يرد الماء بان اكتفت بالكل في وقت الربيع فعند موت اهلها وافيتهم كما نص عليه  
قال الراعي وقضيتة تجوز تكليفهم الرد الى الاقضية وقد صرح به الحاملي وغيره وفي المسئلة حديث  
الامام احمد يؤخذ صدقات المسلمين على ابيهم وحديث السهتي يؤخذ صدقات اهل البادية على  
مياهم وافيتهم وهو اشارة الى الجاليين ويصدق للمالك في عددها ان كان نقداً والافق عند من  
تمر به واحدة واحدة ويبد كل من المالك والساعي او يابهم ما قضيت شي ان به الى كل واحدة او  
يصيبان به ظهرها فذلك بعد عن الغلط فان اختلفا بعد العدة وكان الواجب يختلف برأعاً العدة  
باب زكاة النيات ان النبات من شجر وزرع يخص بالقوة وهو من الثمر الرطب والعلب ومن  
للمخنة والشعر والاذر بفتح الهمزة وضم الزاء وتشديد الزاء في شهر اللغة والعكس وسائر الفئاة  
اختار كالذرة والحبس والباقلاء والارض واللبان فتحب الزكاة في ذلك لو ردها في بعضه في الاصح  
ديث الثانية والحق بالباقي ولا يجب في السمسم والبن والجزر واللوز والمان والتفاح ونحوها قولاً

واحد

واحد وفي القديم حب الزيتون والرغفران والورك يكون الزاء وهو شبيه بالرغفران **الزيتون**  
**طوبى** كبر القاق والطاء وضمها **والصل** من الخاروي الاول عن عمر رضي الله عنه وما بعد خلا الرغفران  
عن ابي بكر رضي الله عنه وقول الصحابي في القديم وقيس فيه الرغفران على الورك واحقرز وابقيد  
الخصيار عما يقتات في حال الضرورة فكذلك الخنضل والغاسول ومن الاحاديث ما روى ابو داود  
ودود الترمذي وابن حبان عن عثمان بن اسيد بفتح الهمزة قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخص العبد  
كما يخص النخل ويؤخذ زكاته زيبا كما يؤخذ زكاة النخل تمر او ما روى الحاكم وقال اسناده صحيح  
عن ابي موسى الاشعري انه صلى الله عليه وسلم قال له ولجها ذحين بعثهما الى اليمن لا تأخذ الصدقة الا من  
هذه الاربعة الشعر والخنطة والتمر والزبيب وهذا للخصر اضافي لما روى الحاكم وقال صحيح  
الاسناد عن معاذ انه صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء والسيول والبعل العشر وفيما سقى بالنضح  
نصف العشر وانما يكون ذلك في التمر والخنطة والجوب فاما القنأ والبطنج والمان والعقب  
فعفو عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والعقب يكون العجوة الرطب يكون الطاء **ونصابه**  
**اوسق** فلا زكاة في اقل منها قال صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة حتى تبلغ خمسة اوسق  
**وهي الف وستمائة رطل بغدادية** لان الوسق ستون صاعا كما رواه ابن حبان وغيره في  
الحديث السابق والصاع اربعة امداد كما هو معلوم والدرهم ثلث بالبغدادى وقد رتب به  
لان الدرهم الشرعى قاله المحب الطبري **وبلاد دمشق ثلاث مائة وستة واربعون رطلا وثلاثان** لان  
الرطل المسمى ستمائة درهم والرطل البغدادى مائة وثلاثون درهماً فيما جزم به الراعي فتضرب  
في الف وستماية تبلغ ما في الف وستماية الف وينقسم ذلك على ستمائة يخرج بالقسمة ما ذكره قلت  
**الاصح ثلاث مائة وثلاثون واربعون وستة اسباع رطل لان الاصح ان رطل بغداد مائة وستماية**  
**وعشرون درهماً واربع اسباع درهم وقيل بلا اسباع وقيل وثلاثون والله اعلم** بيان ان تضرب  
ما سقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة اسباع درهم في الف وستماية تبلغ الف درهم وما يتبقى درهم  
وخمسة وثلاثين درهماً وخمسة اسباع درهم تسقط ذلك من مبلغ الضرب الاول فيكون الزائد  
على الاربعين بالقسمة ما ذكره المصنف وعبارة الجوز وهي الف وخمسة اوسق بالمئتين الصغير ثمان  
مئتين ومن والكبير الذي وزنه ستمائة درهم ثلاث مائة من وستة واربعون مثاقيل وثلاثون  
من ولساواة هذا المئتين للرطل المسمى عبر المصنف بدو المئتين الصغير قاله الدقاق رطلان

وجملة اوراق بر طي الدار  
بكسر  
ارطال  
عشر  
مئة

١٢٠٠  
١٢٠٠  
١٢٠٠



كما قال الرازي في الشرح فوخذ من كلامه ان الرطل مائة درهم وثلاثون درهما كما افصح به في ركة  
الفطر وهذا النصاب عديد وقيل تقرب فحتمل نقص القليل كالرطل والرطلين والاعتبار فيه بالكيل  
وقيل بالوزن وقالة العدة بالتعدي في الكيل والتعدي في الوزن لان المقدير يد للاستظهار  
وبعتبر النصاب فيما تقدم على القديم على المذهب الا الزعفران والورس لان الغالب ان لا يحصل  
لواحد منهما فذكر النصاب فيجب القليل على المذهب والاعتبار في العسل بالوزن كما قاله الجرجاني و  
يعبر في قور النصاب غير الحب ثم اورد بينا ان تمر او تريب والارطابا وعنا ويخرج الزكاة منهما  
كما صرح بالشيخ في التنبيه **والجواب مصفى من بنيه** بخلاف ما يوكلف قشره معه كالذرة فتدخل في النصاب  
وان كان قد نزل الثمن كما انقشر الحنطة وما ادرى قشره ولم يؤكل معه كالارز والعسل فيخرج  
العين واللام وساقى النوع من الحنطة **فقشرة اوسق** نصابه اعتبارا بقشره الذي اذا  
ره فيه الصالح وايضا بالنصف وعن الشيخ اني حامدان الارز قد يخرج منه الثلث فيعتبر ما يكون  
صافيه نصابا ويؤخذ واجمها في قشره **ولا يكمل في النصاب جنس عيسى** فلا يضم التمر الى  
الزبيب ولا الحنطة الى الشعير **ويضم النوع الى النوع** كالنوع التمر والنوع الزبيب وغيرها  
**ويخرج من كل بقسطه فان عسر لكثرة الانواع** وقلة مقدار كل نوع منها اخرج الوسط منها  
لا اعلاها ولا ادناها عارية للجانبين ولو تخطى واخرج من كل نوع بقسطه جاز وقيل يجب  
الاخراج من الغالب ويجعل غيره بئالده ومنهم من قطع بالاول **ويضم العسل الى الحنطة لانه**  
**نوع منها وهو قوت صنعا اليمن والسلب** يضم السين وسكون اللام **جنس مستقل** فلا يضم  
الى غيره **وقيل شعير** يضم اليه **وقيل حنطة** يضم اليها وهو حب شبه الحنطة في اللون والنعو  
ميد والشعير في برودة الطبع وقيل ان في صورة الشعير وطبيع حاد كحنطة فالحق في ذلك  
وبه في آخر الشبهين والاول قال الكسب من تركيب الشبهين طبيعا انفراديه وصارا اصليا  
**ولا يضم شعرا علم وزرعه الى تمر وزرع عام اخر** اكمل النصاب وان فرض اطلاق ثمرة العام  
الثاني قبل جداد ثمرة الاول **ويضم تمر العام** بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه لا خلا  
انواعا وبلاذ صرارة وبرورة كخردونها متفرقة متحارة تسبح ادراك التمر بها بخلاف  
عجل بردها وقيل ان طلع الثاني بعد جداد الاول بفتح الجيم وكسرها واهل الدالين في الصبي  
اي قطعة لا يضم لان زينة شعرا مبن وعلم هذا القطع قبل جداد الاول وبعد بدو اصلاح

قوله

قوله ان اصحابها في التهذيب لا يضم وعليه ايضا قيام وقت الجداد مقام الجداد في افقه الوهمين ولو  
طلع الثاني قبل بدو اصلاح الاول ضم اليه جرمنا **وزرع العام** **بضم** وان كان الزرع الاول خارجا عنها  
والربع والصيق **والظاهر** **الضم اعتبارا بوقوع حصادها في سنة** وان كان الزرع الاول خارجا عنها  
فان وقع حصاد الثاني بعدها فلا ضم لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والثاني  
الاعتبار بوقوع الزرعين في سنة وان كان حصاد الثاني خارجا عنها لان الزرع هو الاصل والمصاد  
فرع ومثله والثالث الاعتبار بوقوع الزرعين والحصادين في سنة لانها حينئذ بعد ان  
زرع سنة واحدة بخلاف ما اذا كان الزرع الاول او حصاد الثاني خارجا عنها وهي اشاعت في  
عربية والرابع الاعتبار بوقوع احد الطرفين الزرعين او الحصادين في سنة وفي قولنا عازرع  
بعد حصاد الاول في العام لا يضم اليه ومنهم من قطع بالضم فيما لو وقع الزرع الثاني بعد اشتداد  
حب الاول والاخر انه على الخلاف ولو وقع الزرعان معا وعلى التواصل المعتاد ثم ادرك  
احدهما والاخر بقولهم يستحب فالاصح القطع فيه بالضم وقيل على الخلاف **فروع** لو اختلف  
للمالك والساجي في الزرع او عامين صدق للمالك في قولهما مبن فان اتمه الساجي خلفه  
استحبا لان ما ادعاه ليس مخالف للظاهر ذكره في شرح المذهب **واجب ما شرب بالمطر**  
**او عرق** وقيل **قوله من الماء** وهو العسل **ثم وزرع العشر** في معناه فلا ما شرب من ماء يصب  
عليه من جبل او نهر او عين كثيرة **واجب ما سقى** بفتح باء سقى من ماء يبر او نهر يصب  
بقرة ويسمى ناضحا **او دواب** او دالية وهو ما تديره البقرة او ناعورة وهي ما يديره الماء  
بنفسه **او بماء استله** وفي معناه الغصوب لوجوب ضمانه والموهوب لعظم المنفعة فيه  
**نصف** اي نصف العشر والفرق ثقل المؤنة في هذا وحققنا في الاول والاصل في ذلك حديث  
البحاري فيما سقت السماء والعيون او كان عشرا العشر وما سقى بالنضيق العشر ومن  
مسلم فيما سقت الانهار والعيون العشر وما سقى بالثانية نصف العشر وما سقى السواقي  
او النضيق نصف العشر وحديث ابى داود فيما سقت السماء والانهار والعيون او كان بعلا  
العشر وما سقى بالسواقي او النضيق نصف العشر والعشر في بفتح الهمزة والمثلثة ما سقى بماء  
السيال قاله الازهري وغيره والغيم المطر والثانية والناحية اسم للبحر والبقرة الذي يسقى  
عليه من البئر او النهر والاني ناضحة **والقنف** **او كالمطر** **الصحيح** في المسمى بما جرى فيها من النهر



العشر وفيه نصف كثره المؤنة فيها والاوانع ذلك **واجب ما سفيها** اي بالنوعين كما  
لنضج والمطر **سواءا** اي العشر على الواجب النوعين **فان غلب احداهما في قول غير**  
**هو فان كان الغالب المطر فالواجب العشر والنضج ففرض العشر والظاهر يقط والغلبة والنضج**  
**باعتبار عيش الزرع او الثمر ونحوه وقيل بعدد السقيات** والمراد النافعة بقول اهل الخبرة  
وبغيره عن الاول باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم الزرع الى يوم الادراك ثمانية اشهر  
واحتياج في ستة اشهر من الشتاء والربيع الى سقيتين ففي بقاء السماء وفي شهرين  
زمن الصيف الى ثلاثة سقيات ففي النضج فان اعتبرنا عدد السقيات فعلى قول التوزيع  
يجب حصة العشر وثلاثة اقسام نصف العشر وعلى قول اعتبار الاغلب يجب نصف العشر  
لان عدد السقيات بالنضج اكثر وان اعتبرنا بالمدة فعلى قول التوزيع يجب ثلاثة ارباع  
العشر وربع نصف العشر وعلى قول اعتبار الاغلب يجب العشر لان مدة السقي بقاء  
السماء اطول ولو سقي الزرع بقاء السماء والنضج وجعل مقدار كل منهما واجب فيه ثلاثة  
ارباع العشر اخذا بالاسواء وقيل بنصف العشر لان الاصل براءة الارض من الزيادة  
عليه وسواء في جميع ما ذكره السقي بقاء انشاء الزرع على قصد السقي بها او انشاءه  
صد السقي باجدها ثم عرض السقي بالآخر وقيل في الحال الثاني يجب حاكم ما قصده  
ولو اختلف المالك والساعي في انشاءه بما اذا سفي صدق المالك لان الاصل عدم وجوب  
الزيادة عليه قال في الشرح المذهب فان اتم الساعي حلقه وهذه اليمين مستحبة  
بالانفاق لان قوله لا يخالف الظاهر ولو كان له زرع سقي بقاء السماء واخر سقي  
بالنضج ولم يبلغ واحد منهما نضجا باضهما الى الاخر لتمام النصاب وان اختلفت قول  
الواجب وهو العشر في الاول ونصفه في الاخر **ففي شرح المذهب** الى الزرع في ذلك  
التمر **وجب الزكاة فيما تقدم** **ببذوق صلاح الثمر** لان حينئذ نموه كاملة وهو قبل ذلك  
يلج وحصره **واشتداد الحب** لان حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط طعام  
الاشتداد كما لا يشترط طعام الصلاح في التمر وبذوق الصلاح في بعضه كبدوة في جميع  
قال في شرح المذهب واشتداد بعض الحب كاشتداد كلة وسياتي في باب الاصول و  
التماد قوله وبذوق صلاح الثمر **ظهوره** اي النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفي

غيره

غيره بان يأخذ في الحلة او السواد واسقط قول المحرر هنا تقريرا على بدء الصلاح حتى لو  
اشتكى او ورت حيلة امثورة وبدا الصلاح عنده كانت الزكاة عليه لا على من انتقل المالك  
عنه للعلم بتغيره وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب الاخراج في الحال بل المراد انفاقا  
سبب وجوب اخراج التمر والزبيب والحب المصق عند الصيرورة كذلك ولو اخرج في الحال  
الرطب والعنب مما يستمر ويتربى لم يجزه ولو اخذ الساعي لم يقع الموضع وموئدة جدار  
جدار الثمر وتجنيفه وحصاد الحب وتصفيته من خالص مال المالك لا يجب شي منها من مال  
الزكاة **وبين حرص التمر الذي يجب الزكاة فيه اذا ابد اصلاحه على مال الله** لامره صلى الله عليه  
وسلم يخصه في حديث عتاب بن اسيد التقدم اول الباب فيطوف بالخارص بكل حلة ويقدر  
ما عليها رطبا ثم تهرأ ولا يقتصر على روية البعض وقياس الباقي به وان اخذ النوع جاز  
ان يخص الجميع رطبا ثم تهرأ **والمشهور ادخال الجميع في الحرص** وفي قول قد يبر وجدي يترك المالك  
حلة او خللات باكله اهله ويختلف ذلك بفعل عياله وكثرتهم ويقاس بالفحل ذلك كله الكرم و  
**الملك في خارص** واحد لان الحرص ينشأ عن الاجتهاد وفي قول لا بد من اثنين لانه تقدير للمالك فينبه  
التقويم وقطع بعضهم بالاول **وسرطه** واحد اكان او اثنين مع علمه بالحرص **العدل في الرواية**  
**وكذا الحرص والكفولة في الاصح** هو معنى على الاكتفاء بواحد فان اعتبرنا اثنين جاز ان يكون  
احدهما عبدا او امرأة وهذا مقابل الاصح فاذا ارضى فالظاهر ان حق الفقراء ينقطع من عين  
التمر ويصير في ذمة المالك التمر والزبيب **لحرصه** بعد جفافه **ويشترط في الانقطاع والصيرورة**  
**المذكورين النضج من الخارص** بتضمينه اي حق الفقراء للمالك **وقبول المالك** التضمين  
**على المذهب** فان لم يضمنه او ضمنه فلم يقبل المالك بقي حق الفقراء كما كان **وقيل ينقطع عنهم**  
**بنفس الحرص** فلا يحتاج الى تضمين من الخارص بل انفس الحرص تضمين وهذا احد وجهي الطريقة  
الثانية وثانيهما انه لا بد من تضمين الخارص وعلى هذا قال الامام الذي اراه انه لا يحتاج  
الى قبول المالك ومقابل الاظهر ان حق الفقراء لا ينقطع من عين التمر يخصه وتضمين الخارص  
وقبول المالك له لغو بل سبق حقهم على ما كان عليه وفائدة الحرص على هذا اجواز النضج في غير  
الزكاة وبسبب هذا قول العبرة والاول قول التضمين وعليه قال **فاذا ضمن اي المالك جاز**  
**نصفه في جميع الحرص** **ببعضا وغيره** اما قبل الحرص ففي المذهب لا يجوز له ان يأكل شيئا ولا



ان يتصرف في شيء فان لم يبعث الحاكم خارصا او لم يكن حاكما حكاهما الى عدلين يحرضان عليه  
ولا مدخل للحرج في الحب لانه لا يمكن الوقوف على قدره لانتشاره **ولو ادعى للمالك الهلاك المحرور**  
كله او بعضه **بسبب خسران او ظاهر عرف** كالبرد والنهب والجراد ونزول العسكر وانتهر في  
الهلاك بصدق يمينه وان لم ينتهر في ذلك صدق بلا يمين **فان لم يعرف الظاهر وطول بيينة**  
**بوقوعه على التبع** لا مكانا **بشره بصدق يمينه في الاله لا يدينه** والثاني بصدق يمينه بلا بيينة لانه  
مؤمن شرعا واليمين فيما ذكر مستحبة وقيل واجبة ولو اقتصر على دعوى الهلاك قال الراجح فا  
لمفهوم من كلام الاصحاب قبوله مع اليمين حمل على وجه يعنى عن البيينة وقال في شرح المذهب  
وهو كما قال الراجح ولو قال هلك جرحي وقع في الجرح وعلمنا الله لم يقع في الجرح حريق لم يبال  
بكلامه **ولو ادعى حريق الخارص** فيما خسرته او غلظه فيه **بما بعد لم يقبل** وبعبارة الروضة كاصلها  
والاولى لم يثبت اليه كما لو ادعى ميل الحاكم او كذب الشاهد لا يقبل الا بيينة وفي الثانية لم يقبل  
في خطه جميعه وفي خط الحجة منه وجها ان اصحابها يقبل **او يحتمل بغيره الميم قبل الاصح** هو صادق  
بما في الروضة كاصلها ان كان فوق ما يقع بين الكيلين خمسة اوسق فمات قبل فان انتهم  
حلف اى استحبابا وقيل وجوبا كما ذكره في شرح المذهب وان كان قد ما يقع بين الكيلين اى  
كوسق فمات وادعاه بعد الكيل فوجها ان اصحابها لا يحتمل ان النقص وقع في الكيل و  
لو قيل ثانيا لوفى والثاني محبط لان الكيل يعين والمحرور تخمين فالاحالة عليه اولى وزاد قلت  
هذا القوي وصح امام الحرمين الاول وكذا قال في شرح المذهب وفي بعض نسخ الراجح واصحابها يروى  
والثاني وبوافقه صحيح المحرور وفي شرح المذهب بصور الامام المسئلة بعد قنات عين المحرور  
اى فان بقي اعيد كيده وعمله ولو ادعى غلط الخارص ولم يبين قدره لم يسمع دعواه **باب**  
**زكاة النقد** اى الذهب والفضة معضروبا كان او غير معضروب **بصاحب الفضة ما يتاخرهم**  
**والذهب عشرون مثقالا بوزن مكة وزكاة ما ربع عشر في النصاب وما زاد عليه ولا زكاة فيما**  
**دون** قال السلم ليس فيما دون خمسة اواق من الورق صدق دواه الشيخان ووافق كجوار واداء  
نطق بما يدبشدد ويخفف وروى البخارى في حديث ابي بكر السابق ذكره في زكاة الحيوان  
وفي الروضة ربع العشر والرفق والورق الفضة والها عوص من الواو والاقية بضم الهمزة  
وتشديد الباء اربعون درهما قال في شرح المذهب بالنصوص المشهورة واجماع المسلمين قال

وروى

وروى ابو داود وغيره باسناد صحيح او حسن عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في اقل من عشرين  
دينارا شيء وفي عشرين نصف دينار او قوله بوزن مكة استدلوا عليه حديث الكيال كمال الدين و  
الوزن وزن مكة رواه ابو داود والنساء باسناد صحيح والدرهم ستة دوايق والنفق درهم وثلاثة اسباع  
فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولو نقص عن النصاب حبة او بعضها فلا زكاة وانما رواج القيام و  
لو نقص في ميزان وتم في آخره الصحيح لا زكاة ولا يكمل ايضا احد النقيدين بالاجر **ولا شيء في الفسوخ** منها  
**حتى يبلغ خالصها** فاذا بلغه اخرج الواجب خالصا واخرج من الفسوخ ما يعلم اشتد له على خالص  
بقدر الواجب **ولو احتلط انا** منها بان اذيا معا وصنع منها الا اناء **وجعل الثمنها زكاة لا كزنها** و  
**فضة** فاذا كان وزنها الفان اصدها ستمائة ومن الاخر اربع مائة زكاة ستمائة وستمائة فضة **وميزان**  
بينهما بالنار قاله في البسيط ويحصل ذلك بسبك قدر يسير اذا تساوت اجزاءه **وبينكم من الحر من صلى**  
لحاء وكسر اللام وتشديد الباء جمع على فتح الحاء وسكون اللام **وغيره ساجر لا المباح في الاطراف** الخلاق عيني  
على ان الزكاة في النقد جوهرة او للاستغناء عن الانشاق بدفع في المباح على الاول دون الثاني **من**  
**المحرم** النساء من الذهب والفضة للرجل والمرأة وهو محرم لعينه **والسوار والمخاض** لا يفتح للحاء **ليس**  
**الرجل** بان يقصده باخذها فيهما محرمان بالقصد **فلو اخذ سوارا مثالا بقصده او بقصده**  
**لمن له استعماله فلا زكاة فيه** **والاصح** لا تنقضاء القصد المحرم الثاني لا ينظر في الاول الى ان ليس  
وفي الثانية الى انه معد للنساء ولو اخذه ليعيره فلا زكاة جرمها ولو قصد كنزها ففيه الزكاة جرمها عند  
الجهود وعلى الامام فيه خلافا **وكذا لو اكسرت الحلي** لمن له لبس بحيث يمنع الاستعمال **وقصد اصلاحه**  
لا زكاة فيه في الاصح لدوام صورته وقصد اصلاحه والثاني ففيه الزكاة لتعدرا استعماله ولو لم يقبل الا  
بان اصح في استعماله الى سبك وصوغ فتح في الزكاة واو الخوذة وقت لا تكسار وكذا الوكيل الاصلاح  
وقصد كنز او لم يقصد شيئا فوجها وقيل قولان ارجحهما الوجوب ولو كان الانكسار لا يمنع الاستعمال  
ولا تأثير له **وعزم على الرجل حلي الذهب** قال صلى الله عليه وسلم اصل الذهب الخريف لا ثبات متى وجرم على كونه  
صح الترمذي **الا لائق والائنة** بتثنية الميم والهمزة **والسبي** فهو زكاة هائل قطع انفا وانملة او  
قلعت سنة **لا الاصبع** فلا يجوز اخذها والاصل في ذلك ان عرجة بن اسعد قطع اصبعه يوم كان بضم  
الكاف اسم لما كان الوقعة عنده في الجاهلية فاخذ انقاس ورق فالتن عليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم  
ان يتخذ انقاس ذهب رواه ابو داود والترمذي والنسائي وصنفه وقيس عليه الانق والاعلة والسبي



وتجوز الثلاثة من الفضة اولى والفرق بين الاغنية والاصبع انها تتحل غلاق الاصبع واليد فلا  
يجوز اخذها من ذهب ولا فضة قاله الروضة وفيه وجه ان يجوز **ويحرم من الخاتم من ذهب على اليد**  
على الصحيح وقال الامام لا يبعد تشبيه القليل منه بالضة الصغيرة في الاثاء وعبر بظن الخاتم باثاء  
وفرق الخاتم في الخاتم الزم للشخص من الاثاء واستعمل الادوم **وعلى اليد من الفضة الخاتم** لانه صلى الله عليه وسلم  
انه اخذ خاتما من فضة زواه الشبان **وحلية الآت للرب كالسيف والرمح والمنطقة بكسر الميم والدرع**  
الحق واطراف السهام لان ذلك يعيظ الكفار **لما لا يلبس كالسرج والنجاء والركاب** والثفر وبرق الناقة  
**في الاثام** والثاني لم يحق بالاول ولا لاجل الخلية شي مما ذكر بالذهب جزا وليس **المرأة تحل له الاثام بالذهب**  
والفضة لما فيه من التشبيه بالرجال وليس لها التشبيه بهم وان تجاوزها الحائرة بالثوب والخلعة ولها  
**ليس بها على الذهب والفضة كالطوق والخاتم والسوار والخاتم والذراع وقيل لا للسرف ولا ما**  
**نسي بها الهلبسة في الاثام** والثاني لما فيه من السرف والخلعة **والاصح يحرم المبالغة في السرف للمرأة كالحل**  
**وزنما تاديبا وكذا السر في الرجلة والذراع** فانه يحرم في الاثام **والاصح يجوز تحلية المصطفى بفضة**  
للرجل والمرأة **وكذا المرأة بذهب** لا للرجل والثاني الجواز لها والثالث المنع لها ولا يجوز تحلية سائر  
الكتب قطعا **وشروط زكاة الفحل** الحديث في داود وغيره لا زكاة في ما لا حتى يحول عليه الحول ولا زكاة  
في سائر الجواهر **والقوات لعدم ورودها في ذلك باب زكاة المعدن والتجارة والركاز**  
**من المستخرج من ارض الزكاة ذهبا او فضة من معدن** اي من مكان خلقه الله تعالى فيه عوات او ملك له  
كما ذكره في شرح المذهب عن الاصحاب ويسمى المستخرج معدنا ايضا كما في التوجه **لرابع عشر** ملك اياه  
كما في غير المعدن لشموز الادلة **وفي قول الحسن** للركاز جامع الخفاء في الارض وفي قول ابن حنبل **يتعبد**  
بان اصاب الى الطين والمعالجة بالنار **فريق عشره والآي** وان حصل بلا تعبد بان استغنى عنها في  
كما اختلف الواجب في المسقي بالمطر والمسقي بالفضة **وشروط النصاب** لا **الحول على الذهب** فيها وقيل في  
اشترط كونه ما فولا لان كذا في اصل الروضة والفرق بينهما على الاول ان مادون النصاب لا يحتمل الحول  
والحول غايته ان يملك من تنمية المالا المستخرج من المعدن غاء في نفسه وطريق الخلاف في النصاب  
مفرع على وجوب الخبز وفي الحول مفرع على وجوب ربع العشر **ويحرم بعض** اي المستخرج **الى بعض** النصاب  
**ان يخرج المعدن لا يشترط في الصم الصالح النسيب على اليد** لان العادة تغرفه والقديم ان طاز من الاغ  
لا يضمن **وانما قطع المعدن** ثم عاد اليه **ثم قصر الزمان** ام طاز عرفا وقيل الطويل ثلاثة ايام وقيل يوم  
كامل

كامل

كامل ومن العذر اصلاح الآلات وهرب الاجراء والسفر والنقص **والآي** وان قطع العمل بغير  
عذر **فلا يضمن الاول والثاني** طال الزمان ام قصر لا عراضه **ويضم الثاني الى الاول كما جزمه مالك**  
**ملك بغير المعدن في احوال النصاب** فاذا استخرج من الفضة خمسين درهما بالعمل الاول ومائة وخمسين  
بالثاني فلا زكاة في الخمسين وخمسة المائة والخمسين كما يجب فيها لو كان مالكا لخمسين من غير المعدن  
ويتعقد الحول على المائتين من حين تمامهما ان اخرج حق المعدن من غيرهما ولو استخرج اثنان من  
معدن نصابا فوجوب الزكاة فيصير على ثبوت الخلطة في غيره كالمواشي والاشجار كما تقدم الثبوت  
فيه ووقت وجوب حق المعدن بناء على المذهب الاول لا يشترط فيه حصول التيسر فيه ووقت  
الاخراج التخليص والتسليم من التراب والحجر فلو اخرج منه من قبله لم يجزه ومؤثرهما على المالك ولا زكاة  
في غير الذهب والفضة من المستخرج من معدن وفي وجه شاذ يجب في كل مستخرج منه منطعا كان كالحديد  
والخامس وغيره كالحل والياقوت **وفي الزكاة الخمس** رواه الشبان من حديث ابي هريرة **يصرف مصرف الزكاة**  
**على المستخرج** لانه حق واجبة المستفاد من الارض فاشبه الواجب في الثمار والزروع والثاني يصرف مصرف  
خمس لاني لان الزكاة مال جاهلي حصل الظفر من غير ايجاف خيل ولا ركاب فكان كالنقي **وشروط النصاب**  
**والنقد** اي الذهب والفضة **على الذهب** وقيل في اشتراط ذلك قولان الجريد لا يشترط كذا في اصل الروضة و  
الذي نسخ من الشرع ترجيح طريق القولين واستدل لعدم الاشتراط باطلاق الحديث **لا يملك الا بالشرط**  
بلا خلاف وعلى اشتراط النصاب لو وجد منه وهو الكسب من جنس ما يكمل به النصاب وجبت زكاة الركاز  
وعلى الوجوب في غير النقد يؤخذ من الموجود منه لا قيمته **وهو اي الركاز الموجود لما حكي** اي الذي هو من  
دين الجاهلية **فان وجد اسلامي** بان كان عليه شيء من القرآن او اسم ملك من ملوك الاسلام **علم ملكه**  
**فله** لا للواحد فيجب بده عليه **والآي** وان لم يعلم ملكه **فلنقطه** يعرفه الواحد سنة ثم لم يملكه ان يظهر  
ملكه **وكذا ان لم يعلم من اي الضربين الجاهلي والاسلامي** هو بان كان من يضره مثله في الجاهلية والاسلام  
او كان مالا شرعية كالنير والحلي والاواني فهو لنقطه يفعل فيه ما تقدم **واما ملك اي الركاز الواحد** وقيل  
الزكاة فيه اذا وجدته في موات او ملك احياء وملكه الثانية بالاحياء كما سبق **فان وجدته مجددا**  
**شاع** فلنقطه **على الذهب** بغيره ما تقدم وقيل كان كالموات بجامع اشتراك الناس في الثانية او وجد  
في ملك شخص **فلنقطه ان الدعاء** ياخذ به بلا عين لا لاقتعة في الدار **والآي** وان لم يدعه **فليس ملكه**  
**وهكذا حتى ينهي** الامر الى الحي للارض فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالسبع لم ينزل



ملكه عند فاذ هذون مقلول فان كان المي تلقى الملك عنه حال الفوتنة قاعون مقاهم فان  
 قال بعض ورثته من تلقى الملك عنه هو لورثته واما بعضهم سلم نصيب الدعي اليه وسلك بالباقي بما  
 ذكره ولو تشارعوا في الملك بايع ومشترا ومكتر ومكتر ومكتر ومكتر فقال كل واحد منهما هو لي و  
 انا دفنته صدق **والله** الذي اشترى والمكترى والمستعير **بما** كالموتنارعا في قطاع الدار وهذا اذا اتم  
 صدق صاحب اليد ولو على بعد فان لم يحتمل صدقة ذلك لكونه مثله لا يمكن دفنه في مدة يده فلا يصدق  
 ولو وقع النزاع في مسئلة المكترى والمكتر بعد عود الدار الى يدها فان قال كل انا دفنته بعد عود الدار  
 الى قال القول قول بشرط الامكان وان قال دفنته قبل خروجها من يدي فقيل القول قول والاحق قول المشترا  
 والمستعير لان الملك سلم له حصول اليد فيه فبذلك استحق اليد السابقة **فصل** التجارة فقليل المال  
 بالمعاوضة لغرض البيع وفي نكته ما روي الحاكم باسنادين وقالهما صحاحان على شرط الشيخين عن ابي  
 ذر ان صلى الله عليه وسلم قال ان ابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقتها وهو يفتح الحرة  
 وبالراي يطلق على الثياب المعدة للبيع وما روي ابو داود عن سمرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامرنا  
 ان نخرج البز صدق من الذي يعد للبيع **شرط** زكاة التجارة **والنصاب** كغيرها **معتبر** اي النصاب  
**بما** **الحول** وفي قول **الطبري** اي اول واخره دون وسطه وفي قول **الحنفية** كالنقد وقرق بينهما بان الاعتبار  
 هنا بالقيمة ويعتبر صراعا في كل وقت لا صطرب الاسعار اختفاؤها وارتفاعها وكفي باعتبارها آخر  
 الحول لانه وقت الوجوب والثاني يضم اليه وقت الانقضاء ومنهم من يبرئها بالوجه لان الاول مخصوص  
 والاخران مخرجان والمخرج يعبر عنه بالوجه تارة وبالقول تارة **فصل** **الظاهر** وهو الاعتبار بآخر الحول **لورث**  
 مال التجارة **في** **النقد** بان يبيع به **في** **مال الحول** وهو **النصاب** **واشترى** به **سلعة** **فالاخر** **ان ينقطع**  
**الحول** **ويستد** **حوله** **ان يبيع** **بما** **شراها** **والثاني** **ان ينقطع** **ولو** **باد** **بسلعة** **فالاخر** **ان ينقطع** **ولو** **ترقى**  
 به حتى تم الحول في هذه الصورة الاصلية للظاهر وغيره ولو كان النقد غير ما يقوم به آخر الحول كان باعده  
 بالدارهم والحال يقتضي التقويم بالذي انبر فهو كبيع بالسلعة وما ذكر من تقريره باق على القول الثاني ايضا  
**ولو** **تم** **الحول** **وقد** **عوض** **دون** **النصاب** **فالاخر** **ان يستد** **حوله** **ويطرا** **الاول** **فلا** **يجز** **زكاة** **والثاني**  
 لا يرمي بثلث قيمة العرض نصا باوجب الزكاة ثم يبدأ حوله وان لم يكن معصيا او الحول ما يكره  
 النصاب كما في آخر الحول كما في شرح المهن لو كان معه ما يدرهم فاشترى عرضا للتجارة تخمين منها بثلث  
 قيمته في آخر الحول مائة وخمسين درهم زكاة الجميع **وبصير** **عن** **علي** **قال** **ان** **الزكاة** **للقنية** **نيتها** **لانها** **الاصل** **وانما** **بصير**  
 العرض

أخر

**العرض** **للتجارة** **اذا** **اقتربت** **نيتها** **بمكسبه** **مع** **مكسبه** **كثيرة** **سواء** **كان** **يعرض** **او** **نقدا** **ودين** **حالا** **ام**  
**موجلا** **وكذا** **المهر** **وعرض** **للبيع** **كان** **زوج** **امته** **او** **ضلع** **زوجته** **يعرض** **نوى** **به** **التجارة** **فهما** **مال** **تجارة** **بينهما**  
**في** **الايح** **والثاني** **يقول** **المعاوضة** **بهما** **البيت** **مخصة** **للابهة** **المخصة** **والخطاب** **والاستعداد** **وبما**  
 كان باع عرض قنية بما وجد بعينها وذه واستد عرضة المكسوب بما ذكره ونحوه كالاختشاش والاصطيا  
 والارث ورد العرض بعينها لا يصير مال التجارة بينهما لا انتقاء المصاوضة فيه والهة بنواب كالشراء ولو  
 تآخرت النية عن المكسبه معاوضة فلا اثر لها وقال الكرابيسي تؤثر فيصير العرض مال التجارة **واذا** **املك** **الحا** **عوض**  
 التجارة **بنقد** **وهو** **نصاب** **كان** **اشتره** **بعشرين** **دينارا** **او** **بما** **في** **درهم** **اي** **يعين** **ذلك** **خول** **من** **حين** **ملكه**  
 ذلك **النقد** **مخلاف** **مالا** **اشتره** **بنصاب** **الذمة** **ثم** **نقده** **ينقطع** **حول** **النقد** **ويستد** **حول** **التجارة** **من** **حين**  
 الشراء **و** **فرق** **بين** **السنتين** **بان** **النقد** **لم** **يتعين** **صرف** **للشراء** **في** **الثانية** **مخلاف** **الاولى** **او** **دونها**  
 النصاب **ولو** **يعرض** **قنية** **كالعبيد** **والماشية** **في** **الشراء** **حول** **وقيل** **ان** **ملك** **نصاب** **ساعة** **بني** **علي**  
**حول** **مال** **الملك** **بنصاب** **بنقد** **و** **فرق** **الاول** **بانه** **الواجب** **في** **المقيس** **مختلف** **على** **خلاف** **في** **المقيس** **عليه** **ويضم** **البيع**  
**الى** **الاصل** **فالحول** **ان** **لم** **يبيع** **فلو** **اشترى** **عرضا** **بما** **يبي** **دوم** **فصار** **ت** **قيمة** **الحول** **لو** **قبل** **آخر** **بل** **مخلاف**  
 ثلثا في زكاتها **اخر** **لان** **نهي** **اي** **صار** **الكل** **بما** **ضاد** **راهم** **او** **دنانير** **من** **جنس** **راس** **المال** **الذي** **هو** **نصاب**  
 وامسكه الى آخر الحول واشترى به عرضا قبل تمامه فيفقد البيع **حول** **في** **الظاهر** **قال** **الحرف** **فاذا** **اشترى**  
 عرضا بما يبي درهم وباعه بعد ستة اشهر بثلثا في وامسكه الى تمام الحول واشترى بها عرضا وهو  
 ثلثا في آخر الحول فيخرج الزكاة عن مائتين فاذا مضت ستة اشهر اخرج عن المائة والثاني في الربح  
 حول الاصل ولو كان الناصر المبيع من غير جنس راس المال فهو كبيع عرض بعرض فيضم البيع الى الاصل  
 وقيل على الخلاف فيما هو من الجنس لو كان راس المال ونصاب كان اشترى عرضا بما يبي درهم وباعه بعد  
 ستة اشهر بما يبي درهم وامسكه الى تمام الحول الشراء واعتبرنا النصاب آخر الحول فقط زكاه ان ضمنا الربح  
 الى الاصل والاذكي مائة الربح بعد ستة اشهر اخرجي وان اعتبرنا النصاب جميع الحول او في طريقه فاستد  
 حول الجميع من حين باع ونض فاذا تم ذلك المائتين **والاخر** **ان** **ولد** **العرض** **من** **الحيوان** **غير** **الشائعة** **كالخيل** **و**  
**الجوار** **والمعلوفة** **وغيره** **من** **الاشرار** **مال** **الغلة** **والثاني** **يقول** **لم** **يحصل** **مال** **التجارة** **والاخر** **على** **الاول** **ان** **حول**  
**حول** **الاصل** **والثاني** **لا** **يفرد** **بحول** **ان** **تفصل** **حول** **الولد** **وظهور** **الامر** **واذا** **قلنا** **الولد** **ليس** **مال** **التجارة** **ونقصت**  
 الام بالولادة جبر نقصها من قيمته فقيمته اذا كان قيمتها الفوا صارت بالولادة تسع مائة وقيمة الولد مائة

وان كان ارتفاع القيمة قريبا من الحول  
 بالحق ولو لم يرفع من قبل الحول  
 ربح مضمون الى الاصل في الحول الذي كونه  
 انتكاه في نوعه فمعتبر







بقدر حصته منه اذا لم يكن بينهما ما ياتي فان كانت في السنتين اخضت الفطرة عن وقوع زمن وجوبها  
في نوبته وقيل يوزع بينهما كما سبق **والفطرة على معسر** وان ايسر بعد وقت الوجوب **من لم يفضل**  
**عن قوته وقوت من في نفقة ليل العيد ويوم شئ** يخرج في الفطرة **فمعسر** بخلاف من فضل عنه ما يخرج  
فيه من اي جنس كان من المال فهو موسر لكن بالشرط المذكور بقوله **ويشترط كونه** اي الفاضل عما ذكرناه  
**عن مسكن** يحتاج اليه **وعادى** يحتاج اليه **الاصح** هذا في الابتداء فلو ثبتت الفطرة في ذمة انسان بعد  
خادمه ومسكنه فيها الا انها بعد الثبوت التحقت بالديون ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه الا على  
الاشبه بالذهب في الشرح الصغير الموافق لمقتضى كلام الكبير وسكت عنه في الروضة وقال في شرح المذهب  
هو كما قال الاول الاحكام قال يشترط الاتفاق ومشي عليه صاحب الجاوي الصغير والصنف في تلك التسمية  
ويؤخذ مما ذكره طريقتان **ومن زعم فطرة زعم فطرة من زعم نفقة** وذلك بملك او قرابة  
او نكاح **لكن لا يلزم للمسلم فطرة العبد والتقريب** **والزوجة الحرة** وان زعم نفقتها لم يقوله في الحديث  
السابق من المسلمين **ولا العبد فطرة** **زوجة حرة** كانت او امته وان زعم نفقتها في كسبه لا نيل  
اهل الفطرة نفقة فكيف يجزى عن غيره **ولا الابن فطرة** **زوجة ابية** وان زعم نفقتها للزوجة  
التي في بابه **وفي الابن وجب** ان يزعم فطرته بالنفقة او قال الاول الاصل في النفقة والفطرة  
الاب وهو معسر ولا يجب الفطرة على العسر بخلاف النفقة فيتحملها الابن **ولو اعسر الزوج او**  
**كان عبدا** **الا فليس له فطرة** **زوجة حرة** **فطرته** **ولا سيد الامه** والثاني لا يلزمها وبخلاف مني  
على انها يجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى فيلزمها او يجب ابتداء على المؤدى فلا تلزمها  
هذا احد الطريقين في المسئلتين **قلت الاحكام للنصوص لا يلزم الحرة ويلزم سيد الامه والله اعلم**  
هذا الطريق الثاني تقرير النصين والفرق كالتسليم الحرة نفقة بخلاف الامه لا يستلزم السيد  
لها **ولو انقطع خبر العبد الغائب** تواصل الرفاق **فالذهب وجوب اخراج فطرته في الحال** **وقيل ادعاء**  
**وفي قولنا** **وجوبها** ان الاصل بقاؤه حيا ووجوبها بل ان الاصل براءة الذمة عنها وعلى الاول  
الذي قطع به بعض الخلاف في وجوب اخراجها في الحال الثاني منه قاسها على زكاة المال الغائب والاول  
قال الملهة شرعت في معنى التي وهو غير معتبر هنا **والاحكام من السبعين صاع** وهو فطرة الواحد  
يلزمه اي اخراجه محافظة على الواجب بقدر الامكان والثاني يقول لم يقدر على الواجب **والاحكام انه لو وجد**  
**بعض اصحاب** قدم نفسه ثم زوجه ثم ولده الصغير ثم الاب ثم ثم ولده الكبير فاذا وجد صاعا اخرجه  
عن نفسه

عن نفسه وقيل عن زوجته ووجوبها فان فطرته بالدين والدين يمنع وجوب الفطرة على طريق تقدم و  
قيل يخرج بينهما او صاعين اخرجهما عن نفسه وزوجه مقدمه على القريب لان نفقتها الا اذا لا تنقطع  
بعض الزمان بخلاف نفقته وقيل يؤخر هل عن القريب لان علقته لا تنقطع وعلقته باعرض لها الا انقطاعا  
وقيل يخرج بينهما او ثلاثة اصع فاكتر اخرج الثالث عن ولده الصغير والرابع عن الاب والاحكام عن الام  
وفي شرح المذهب عن الامام وغير محكيين وجوب تقديم الولد الكبير على الابوين ووجوب تقديم الام على الاب  
ووجوب ان يخرج بينهما كما خلاف في نفقتهما لكن الاصح منه تقديم الام فلا والفرق ان النفقة يجب لستة  
لخلة والام اجرة واقرباها والفطرة يجب لتطهير المخرج عنه وتشريفه والاداء حق هذا فانه منسوب  
اليه وتشريفه **وهي** اي فطرة الواحد **صاع** **وهو ستمائة درهم وثلاثة وتسعون** **ونقلت** **لانه**  
**اربعة امداد** **والملاطوط** **ونقلت** **بالبحر** **ادى** **والرطل** **ما يدرهم وثلاثة** **قلت الاحكام** **ستمائة وخمسة وثلاثون**  
**نون درهما وخمسة اسباع درهم** **ما سبق في زكاة النيات** **والله اعلم** من ان الاحكام رطل بغدادى مائة  
درهم وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم قال ابن الصباغ وغيره الاصل في ذلك الكيل واذا  
قدره العلماء بالوزن استظروا قال في الروضة يختلف قدره وزنا باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحب  
وغيرها والصواب ما قاله الدارمي ان الاعتماد على الكيل بصاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به  
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن لم يجد وجبه عليه اخراج قدر يتيقن انه لا ينقص عنه وعلى هذا  
فالقدر خمسة ارطال وثلاث تقريب **وجبة** اي الصاع الواجب **الفطرة العشر** اي الذي يخرج فيه  
العشر وكذا النصف **وكذا الاقط في الاطهر** بفتح الهرة وكسر القاف قال في الترمذي هولاء يابسون غير متزوج  
الزبدوى الشبان عن ابى سعيد الخدري قال كما يخرج اذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر  
عن كل صغير او كبير حرا ومملوكا صاعا من طعام او صاعا من اقط او صاعا من شعير او صاعا من تمر  
او صاعا من زبيب ومنه القولين التردد في صحة الحديث وقد مر ذلك قطع بعضهم بحجازه قال  
في الروضة ينبغي ان يقطع بحجازه لصحة الحديث فيه من غير معارض وفي معناه الدين والحب فيجوز بان  
في الاصح واجزا كل من الثلاث لمن هو قوته ولا يجزى الخبيض والمصل والسمن والخبث المزروع الذي لا تنفق  
الاقتيات بها ولا المملح من الاقط الذي قد كثر الخ جوهرة بخلاف ظاهر المخرج فيجوز لكن لا يجب  
المخرج قدر يكون محض الاقط منه صاعا **وجبة** في البلد من قوت يده وقوت قوته وقيل يخرج  
جميع الاقوات لقوله في الحديث السابق صاعا من طعام صاعا من اقط او صاعا من شعير الى اخره واجبا

وهو بالكيل المصري  
قد جاز به كبر



الاول بان اوفية ليست للغير بل للمالك الا ان يخرج منها ما كان في قبلة الشعب وقوة التمتع  
البر على الثاني واجز الشئ على الاول واجز غيرها على الثالث وعبر في الحرور والروضة واصلا بالمالك  
قوت وقوت البلد ويجز على الاولين **الاعلى عن الأدنى ولا عكس الاعتبار الاعلى والادنى بالقيمة**  
**في وجه** فاما قيمة اكثر من قيمة الارض والادنى ويختلف الحال على هذا باختلاف البلاد والقوة الا  
انه يذهب زيادة القيمة في اكثر من زيادة الاقياس في **الاصح** فالبر خير من التمر **الادنى** فالتمر خير من الذهب  
والذهب والشعب **والاصح ان الشعب خير من التمر** لانه ابلغ في الاقياس وقيل التمر خير منه **ولان**  
**التمر خير من الذهب** كذلك ايضا وقيل الذهب خير منه قال في شرح المذهب والمصواب تقدم الشعب على  
الذهب اي من تدفيع الشئ الى محمد بن رده في التمر والذهب وجزم من تقدم التمر على الشعب وقدم التمر  
الشعب على التمر فخرج عن قولهم ما عن زيد الدولة بل وجهه **ولان يخرج من التمر قوت** واجب عن قربة  
او عبدة **اعلا من ولا يعجز الصاع** عن واحد بان يخرج من قوتين وان كان احدهما اعلا من الواجب كان  
وجبه التمر فخرج من الصاع منه ونصفه من البرق الذي رافعي ورايت لبعض المتأخرين بحوزة وهو خلاف ظاهر  
الحديث والباب في فضل الصاع من تمر وصاع من شعير ولو ملك نصفين من تمرين فخرج من الصاع عن  
احد النصفين من الواجب نصف الصاع الثاني من جنس اعلا منه جاز وعلا الخبز بين الاقياس لاجزائها من  
جنسين بكمال ولو كان في بلد القوت **لا عالى في الخبز** ينفذها فيخرج ما شاء منها **والا فضل اشرفها**  
اي اعلاها وهذا التعيير موافق لتعيير الحر فيما تقدم بمقابل قوت البلد **ولو كان عبده ببلد**  
**اخر فالاصح ان الاعتبار بقوت بلده** بناء على انما يجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يحمل على  
المؤدى والثاني الاعتبار بقوت بلد المالك بناء على انما يجب ابتداء على المؤدى عن غير قلت  
**الواجب للمسلم ولا يجزى المسلم والمعيب ولا الدقيق والسوق** كذا ذكره الرافعي في  
الشرح ولو اخرج من ماله فطره ولده الصغير **الفقير** كان له ان يخرجها عنه **خلافا للغير**  
فلا يجوز بيعه اذ لا ياب لا يستقل بتمليكه بخلاف الصغير فانه ملكه فطرته ثم اخرجها عنه  
**ولو اشترى مومس ومعتق عبد لم يوسر** بضم صاء ولا يجب غيره ذكر المستلزمين في الروضة  
**ولو اشترى امي** لم يكن في عبده **اختلاف** واجزها باختلاف قوت بلديهما او قوتيهما **اجز كل**  
**واحد نصف صاع** من وجبه **الاصح** كذا ذكره الرافعي في الشرح **ولان** اذ اخرج ذلك اخرج  
جميعه لانه من جنس واحد والثاني لا يجوز ذلك لان المخرج عنه واحد فلا يتبعص واجبه

قوله في وجه  
قوله في وجه  
قوله في وجه

قوله في وجه  
قوله في وجه  
قوله في وجه

قوله في وجه  
قوله في وجه  
قوله في وجه

قوله في وجه  
قوله في وجه  
قوله في وجه

فيجوزان

فيجوزان من اعلا القوتين في وجه رعاية للفقراء ومن ادناها في اخر دفع الضرر لحد المالكين  
وقول من واجبه اي قوت بلده او قوت وان كان العبد يملك ارضاء على انما يجب على السيد ابتداء  
فان قلنا يجب بالتخل فالحج من قوت بلد العبد كذا ذكره الرافعي بعد تعيير السابق ولم يذكر في الروضة  
**باب من تلزم الزكاة وما يجب فيه** مما ياتي بيانه كالمقصود والضال وغيرهما وتزحم بعد  
بفصلين **شرط وجوب زكاة المال** بانواعه السابقة من حيوان ونبات ونقد وتجارة على ما لكه  
**الاسلام** لقوله حديث الصدقة السابق اوله **باب زكاة الحيوان** فرضها على المسلمين فلا يجب على  
الكافر وجوب مطالبته في الدنيا لكن يجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تنقوي في الاصول  
يسقط عنه بالاسلام ما مضى ترغيبا فيه **والحرية** ولا يجب على الفقير اذ اعلمه سيده ما لا يكرها وقنا  
بملكه على قول مرجوح ياتي في باب ضعف ملكه اذ للسيد انتراع حتى شاء ولا زكاة فيه على السيد لان  
ملكه لا يزل وقيل نعم لان عمرة الملك باقية اذ يتصرف فيه كيف شاء والمدير وام الولد كالنق فيما ذكر  
**وتلزم المرتدان ابقينا ملكه** حوازة لبحكم الاسلام فان اذله فلا او قلنا موقوف وهو الاظهر لان  
في باب موقوفه ان عاد الى الاسلام لزمته تبين بقاء ملكه وان هلك مرتدا فلا ولا خلاف في الروضة  
واصلها فيما حال عليه الحول من الردة اما التي لم تزل قبلها فلا تسقط جزمها ويجزى للاخراج في حال الردة  
في هذه وفي الاولى على قول التزوم فيها نظرا الى جهة المال وفيه احتمال الصاحب للتقريب نظر الى ان الزكاة  
قربة تقتضي التوبة **دون المكاتب** فلا تلزمه ضعف ملكه اذ لا يربط ولا يورث ولا يعتق عليه قربة  
ويتجهزه نفسه يصير ما في يده لسيده **وجزى في مال الصبي والمجنون** ويجزى ما منه وليه المتحول  
حديث الصدقة السابق لماله ولا يجب في المال المنسوب الى الجنين اذ لا وثوق بوجوده وحياته وقيل  
يجب فيه اذ انفصل حيا **وكذا من ملك بعض المومنين** زكاة عليه **الاصح** تمام ملكه له والثاني لا يجب  
عليه لقصه بالرق **وجزى في المعصوب** والضال **والخروج** كان اودع في حيا فجب في كل ما ذكره الاخر ما  
كان او غيرها **ولا يجب دفعها حتى تعود** فيخرجها عن الاصول الماضية ولو تلف قبل التمكن سقطت  
والثاني على قريعا **لا يجب في المذكورات** لتفطرها وانما وفادتها على ما لها جز وجه من يده وامته  
تصرف فيها **والشراء قبل القبض** كان حاله على الحول في يد البائع يجب فيه الزكاة على المشتري **وقوله**  
في المعصوب ورفق الاو استعذر الوصول اليه وانتراع بخلاف المشتري لشككه منه بتسليم الثمن **وقوله**  
**لما كان المال الغائب ان قدر عليه** وتخرج في بلده فان كان سايرا فلا يجزى الاخراج حتى يصل اليه **ولا** اي





فان لم يقدر عليه لانتقطاع الطريق او انقطاع خبره **فمقصود** فتح فيه الاظهر ولا يجب اجماع حتى يصل  
اليه والدين ان كان ماشية او غير لازم كالكسابة فلا زكاة فيها ماشية فلان شرط زكاتها السوم و  
ما في الذمة لا يسوم واما مال الكفاية فلان الملك غير تام فيه وللعبد اسقاط حتى شاء او عرضا او نقلا  
**فكذا** اي زكاة فيه في القديم لان لا ملك في الدين حقيقة وفي الجديد ان كان حالا او بعد اخذه  
**لغيره** وغيره اي بخود ولا يئنه او مطلقا او غيبته على **فمقصود** فتح فيه في الاظهر ولا يجب اجماع  
حتى يحصل وان قيل اخذه بان كان على ملي مقرر حاضر باذله **فمقصود** في المالك وان لم يقبض او  
**موصلا** لا لغيره **فمقصود** فتح فيه في الاظهر وقيل قطعا ولا يجب دفعها حتى يقبض وقيل  
**يجب دفعها قبل قبضه** وهو مبنى على طريق القطع المقيس على المالا الغائب الذي يسهر احضاره  
ووجه طريق الخلاف بان لا يتوصل الى التصرف فيه قبل الحل وقيل لا يجب قطعا لانه لا يملك شيئا  
قبل الحل ولا يمنع الدين وجوبه في اظهر الاقوال لاطلاق النصوص الواردة فيها والثاني يمنع  
كما يمنع وجوب الحج والثالث يمنع في المالا الباطل وهو النقد والعرض والراز وزكاة الفطر  
كاسياني في الفصل ولا يمنع في الظاهر وهو الماشية والزرع والتمر والمعدن والفرق ان الظاهر  
ينمو بنفسه والباطن انما ينمو بالنضرب فيه والدين يمنع من ذلك ويجوز الاصراف في قضاءه  
وسواء كان الدين حالا ام مؤجلا من جنس المالا لا **فمقصود** الاول **لوجوبه عليه الدين في الحل**  
**لغيره** **فمقصود** لان الحج مانع من التصرف ولو عين الحاكم الحاكم من عزمه بشئ من ماله ومكث  
من اخذه في الحل قبل اخذه فلا زكاة عليه قطعا لضعف ملكه وقيل فيها خلاف للمعصوم  
وعلى الاول ايضا **لوجوب زكاة الدين اذ هي تركه بان مات قبل اداء الزكاة قدمت** تقدما  
لدين الله وفي حديث الصحيحين فدين الحق بالقضاء **وفي قول** يقدم الدين لا فقرا لادعي  
واصلحه **وفي قول** يستويان فيوزع المالا عليهما لان الزكاة تعود فائدتها الى الادييين ايضا  
والغنيمة قبل القسمة ان اختار الفقراء ثلثها وثلثها بعد حوله **والجميع** صنوف زكوى وبلغ  
نصيب كل شخص نصيبا او بلغ الجميع في موضع ثبوت الخلقة ماشية او غيرها وجبت زكاتها  
والاى وان لم يختاروا ثلثها عليهم فيها لانها حاملة لعم او حاملة لملك في ثلثها من الضعف  
يسقط بالاعراض وكذا لو اختاروا ثلثها وهي اصناف فلا زكاة فيها سواء كانت مما تجب الزكاة في  
جميعها ام بعضها لان كل واحد لا يدري ماذا يصيبه وكم نصيبه وكذا لو كانت صنفا لا يبلغ

نصبا

والصحيح انما هو  
كأنه لا يملكها

نصبا بالانحس فلا زكاة عليهم لان الخلقة لا تثبت مع اهل الخس الا زكاة ما استقر لان ماله يستقر  
سنتين ثمانيين وبناد وقصه والظاهر انه لا يزكاة ان يخرج الزكاة ما استقر لان ماله يستقر  
تقرن للعسقوط بان يدام الدار فلكه ضعيف والفرق بين هذا وبين ما ذكره مسئلة الصدقات  
اذ هو عرض ان تعود نصفه الطلاق قبل الدخول ان عوده بنصفه ملك جديد من غير انفساخ العقد  
بخلاف عود بعض الاجرة فانه بانفساخ الاجارة **فمقصود** عند تمام السنة الاولى زكاة عشرين لانها التي  
استقر ملكها الان ولتمام الثانية زكاة عشرين سنة وهي التي زكاها وعشرين سنة  
وهي التي استقر ملكها الان ولتمام الثالثة زكاة اربعين سنة وهي التي زكاها وعشرين  
سنة وهي التي استقر ملكها الان ولتمام الرابعة زكاة ستين سنة وهي التي زكاها وعشرين  
لاربعة وهي التي استقر ملكها الان والثاني يخرج لتمام زكاة الثمانين لانه ملكها مالا مالا  
فيما اذا كانت اجرة السنين متساوية واخرج الزكاة من غير المقبوض وفي الروضة كاصلها ان كلام  
نقله المذهب يشمل ما اذا كانت الاجرة في الذمة وقبضت وما اذا كانت معينة **فصل في زكاة**  
اي اذا وهبها على الفور اذا تمكن وذلك حضور المالا والاصناف الى المستحقين لان حاجتهم اليها ناجزة اما  
زكاة الفطر فتوسعة بليدة العيد ويومها تقدم في بابها وان يورث بنفسه زكاة المالا الباطل  
وقد تقدم انه النقد والعرض وزيد عليها هاتفي الروضة كاصلها الزكاة في الفطر وكذا الظاهر وهو  
الماشية والزرع والتمر والمعدن **على الجديد** والقديم يجب فيه زكاة الى الامام وان كان جائزا لنفاذ  
حكمه ولو فرق المالك بنفسه لم يجب وقيل لا يجب دفعها الى الجائر ولم مع الاداء بنفسه المالاين **التوكيل**  
فيه **والصرف الى الامام** بنفسه او وكيله **والظاهر** ان الصرف الى الامام افضل من تفريقه بنفسه لانه اعرف  
بالمستحقين واقدر على تفريق بينهم والثاني تفريقه بنفسه افضل لانه يفصل نفسه وقت وهذا حكمي  
الروضة واصلها في المالا الباطل اما المالا الظاهر فيصرف زكاته الى الامام افضل قطعا وقيل على الخلاف  
وهو وجه وقيل قولان **الا ان يكون جائزا** تفريق المالك بنفسه افضل من الصرف اليه وقيل في خلاف  
وتفريقه بنفسه افضل من التوكيل بلا خلاف قال في الروضة والدفع الى الامام افضل من التوكيل قطعا و  
فيها كاصلها لوطب الامام زكاة الاموال الظاهرة وجب التسليم اليه بلا خلاف واما الاموال الباطنة  
فقال الاما ورد في قولان نظري زكاتها واراد بها احق بها فان بذلها طوعا قبلها الوالي **وجوب البذر**  
**فيئوي** هذا فرض زكاة مالي او فرض صدقة مالي **ومعنى** اي زكاة مالي المفروضة او صدقة مالي المفروضة

فيئوي هذا فرض زكاة مالي او فرض صدقة مالي  
ومعنى اي زكاة مالي المفروضة او صدقة مالي المفروضة

فيئوي هذا فرض زكاة مالي او فرض صدقة مالي  
ومعنى اي زكاة مالي المفروضة او صدقة مالي المفروضة



وإذا دفع الزكاة على وجه  
الصدق والصدقة من غير  
الزكاة فليس بها زكاة

وعبر في الروضة وأصلها وشرح المذهب بالصدقة المفروضة ولو نوى الزكاة دون الفرضية اجزاء  
وقيل كالنوى صلاة الظهر ورد بان الظاهر قد تقع نفلا كالمعادة والزكاة لا تقع الا فرضا وفي شرح  
المذهب وقال البغوي ان قال هذه زكاة مالي كناه وان قال زكاة في اجزائه وجهان ولم يصح شيئا  
اصحها الاجزاء **ولا يكفي هذا فرض مالي** لان يكون كفارة ونذرا **وكذا الصدقة** اي صدقة مالي **والاحم**  
لانها تكون نافلة والثاني يكفي لظهورها في الزكاة وعبرة الروضة كاصلها ولا يكفي مطلق الصدقة في  
الاحم وقاله شرح المذهب على المذهب وبقطع الجهور وعبر فيه في الاولى بالاحم **ولا يقضي مال**  
الزكاة في النية عند اخراج الزكاة **ولو عين لم يقع** اي لم يخرج **عن غيره** فلو ملك ما في درهم حاضرة و  
ما في درهم غائبة فخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا فان تلف الغائبة فله جعل المخرج عن مطلقا  
ولو عينه عن الغائبة لم يكن له صرف في الحاضرة والمراد الغائبة عن مجلسه لاعتن البلد بناء على منع  
نقل الزكاة وهو الاظهر الا في كتاب قسم الصدقات **وللمولى الميتة الاخر زكاة الصبي والمجنون**  
فلودفع بلا نية لم يقع الموقع وعليه الضمان كما قال ابن كج وصلى اليهما في شرح المذهب السعيد **وكفي نية**  
**الموكل عند صرفه الى الوكيل والاحم والافضل ان ينوي الوكيل عند التصرف ايضا** على المستحقين  
والثاني لا يكفي نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكورة ولو نوى الوكيل وحده لم تكف الا  
ان يكون الموكل فوض اليه النية فيكون ولو وكيل الموكل وحده عند تفريق الوكيل كفي قاله في شرح المذهب  
ونفي في الخلاف في المسائل الثلاث **ولو دفع الزكاة الى السلطان كفت النية عنده** اي عند الدفع اليه فليز  
لم ينوي السلطان عند القسم على المستحقين لانه يابى بهم فالدفع اليه كالدفع اليهم **فان لم ينو عند**  
الدفع اليه **لم يجزى عن الصبي وان نوى السلطان** عند القسم عليهم كاليغزى الدفع اليهم بلا نية والثاني  
يجزى نوى السلطان ام لم ينو لان لا يدفع اليه الا الفرض ولا يقسم الا الفرض فاعتت هذه القرينة  
عن النية **والاحم ان يرضى السلطان النية اذا كانا نية عنده** اي عنده عند دفعه الظاهر  
فلا يطالب بها تاجا وقيل يجزى من غير نية فلا يلزم السلطان **والاحم ان يرضى** اي السلطان **كوفي الا**  
باطنا اقامت لها مقام نية المالك والثاني لا يكفي لان المالك لم ينو وهو متعبد بان يتقرب بالزكاة و  
بنى الامام والغزالي الخلاف الاول على الثاني فقالا ان قلنا لا يلزم ذمة المتنع باطنا لم يجب النية على  
الامام وان قلنا تبرع فوجبه ان احدثها لا يجب ثلثيتها وان المالك بما هو متعبد به والثاني يجب لان  
الامام فيما يليه من امر الزكاة كولي الطفل والمتنع مقهور كالطفل **فصل في نية نية الزكاة والمال**

من دفع الزكاة على وجه  
الصدق والصدقة من غير  
الزكاة فليس بها زكاة

من دفع الزكاة على وجه  
الصدق والصدقة من غير  
الزكاة فليس بها زكاة

من دفع الزكاة على وجه  
الصدق والصدقة من غير  
الزكاة فليس بها زكاة

لحق

لحق **على ملك النصاب** لفقده سبب وجوبها **وجوز تجليها قبل الجور** بعد ملكه النصاب لوجوه السبب  
الاول عقيدة في الروضة وأصلها الزكاة السنة فان ملك ما يدرهم ففعل منها خمسة او ملك تسعة  
وثلاثين شاة ففعل شاة ليكون المعجل عن زكاته اذا تم النصاب وحال الجور عليه وانفق ذلك  
لم يجزى المعجل ولو ملك ما يدرهم وتوقع حصول ما يدرهم من جهة اخرى ففعل زكاة اربع مائة  
فحصل ما توقعه لم يجزى ما عجله عن الحادث ولو ملك خمس من الابل ففعل شاتين فبلغت  
عشر ابال فلو لم يجزى ما عجله عن النصاب الذي كمل لان في الاحم اما زكاة التجارة كان اشترى عرضا  
يساوي مائة درهم ففعل زكاة ما يدرهم وحال الجور وهو يساويها فاذ يجزى المعجل بناء على ان اعتبر  
النصاب فيها آخر الجور وهو القول الرابع كالتقدم ولو اشترى عرضا ما يدرهم ففعل زكاة اربع مائة وحال  
الجور وهو يساويها اجزاء المعجل بناء على ما ذكر وقيل لا يجزى في المائتين الزائدين **ولا يعمل العامين**  
**في الاحم** لان زكاة العام الثاني لم يقع حولها والتجيز قبل انعقاد الجور لا يجوز كالتمجيل قبل كمال  
النصاب فاعمل العامين يجزى الاولى الاحم فقط والثاني استدلالا في الصلاة والسلام نسلف  
من العباس صدقة عامين رواه اليعقوبي واجب بانقطاعه كابيندو باحتمال التسلف في العامين  
ولجواز على الثاني مفيد ما اذا بقي بعد التجيز نصاب كان ملك اثنتين واربعين شاة ففعل منها  
شاتين فان عجلها من احدى واربعين لم يجز المعجل للعام الثاني لنقص النصاب في جميع العام فا  
لتجيز التجيز على ملك النصاب فيه وقيل يجزى لان المعجل كالباقى على ملكه **وله تجيز الفطرة من**  
**اول رمضان** ليلا وقيل نهارا لانها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخر لها **والصبي منع قبل**  
اي منع التجيز قبل رمضان لان تقديمه على السنين والثاني جواز تقديمه السنة كما حكمه في شرح  
المذهب والصحيح انه لا يجوز اخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه **والاحم قبل اشتداده** لان لا يعرف  
قدره تحقيا ولا تخمينا **وجوز بعده** اي بعد بدو الصلاح واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية  
لمعرفة قدره تخمينا والثاني لا يجوز في الحالين لعدم العلم بالقدر حينئذ والثالث يجوز الخرج  
فيهما العلم بالقدر بعد ذلك فان نقص المعجل عن الواجب اخرج باقيه او زاد فالزيادة تنقطع و  
لا يجوز الاخراج قبل ظهور الثمر وانعقاد الحب قطعا والاخراج لا يزم بعد الجفاف والتصفية لانه  
**وشرط اجزاء المعجل** اي وقوعه زكاة كافي للحرج **بما المالك هذه الوجوب** اي ان يقول فلو مات  
او تلف ماله او باعده لم يكن المعجل زكاة كما افصح بذلك في المحرر **وكون القاص من الثمر لغيره مستحبا**

من دفع الزكاة على وجه  
الصدق والصدقة من غير  
الزكاة فليس بها زكاة



فلو كان ميتا او حيا لم يجزب المدفوع اليه عن الزكاة **وفيل ان يخرج عن الاستتاف في اشتراط**  
كان ان يرد شرعا **لا يجوز** اي المالك المجل ولا يضر غناه بالزكاة اي كافي الروضة واصلا المدفوع عليه  
وحدها او مع غيره هاويض غناه بغيرها قال الفارقي لزكاة اخرى واجبة او مجتلة اخذها بعد الاولى  
بشر مثلا **واذا لم يقع المجل زكاة** لعروض مانع استرد المالك ان كان شرط الاسترداد ان عوض  
مانع عما بالشرط **والاجب ان قال هذه زكاة المجل فقط** او علم القابض انها مجتلة استرد لذكره  
التجمل او العلم به وقد يطرأ الثاني لا يتردد ويكون نظوعا **والاجب انه ان لم يقع التجمل**  
**منه بان اقصر على ذكر الزكاة ولم يعلمه القابض ان يسترد** ويكون نظوعا والثاني يسترد لظنة  
الوقوع عن الزكاة ولم يقع عنها **والاجب انها لو اختلفت في شئ استرد** وهو ذكر التجمل او  
علم القابض به على **الاجب** وشرط الاسترداد على مقابل **الاجب صدق القابض بيمينه** لان الاصل  
عدم ذلك والثاني يصدق المالك بيمينه لانه المؤدى وهو اعرف بقصدته وهذا في غير علم القابض  
لان علم حكمه وعلى الاسترداد في المسئلة الاخيرة يصدق المالك بيمينه اذا انازع القابض في قوله  
قصدت التجمل فانه اعرف بيمينته ولا سبيل الى تعريفها الا بيمينته **ومني ثبوت الاسترداد والتجمل**  
**ان وجهه** بالمثل ان كان مثليا وبالقيمة ان كان متقوما **والاجب في المقوم** اعتبار قيمته يوم القبض  
والثاني في يوم التملك **والاجب ان وجهه ناقصا** نقص ارش فلا ارش له لان النقص حدث في ملك  
القابض فلا يضمنه والثاني له ارش اعتبارا له بالتلف ولو كان المجل يعبرين او شاتين فتلف احدها  
وبقي الاخر رجع فيه وبقية الثاني ذكره في شرح المهذب **والاجب ان يسترد زيادة مقصده** كالولد  
والبن والثاني يستردهما مع الاصل لانه لتبين ان لم يقع الموقع كان القابض لم يملكه في الحقيقة اما  
الزيادة الفصل كالمسمن والكبر فينبع الاصل فيسترده معها **واحد الزكاة** اي اذا اتمها بعد التمكن و  
قد تقدم **وجوب التملك لها وان تملك المالك المزدكى** لتقصيره وجبس الحق عن مستحقه **وتوفيق التمكن**  
بعد الحول **فلا ضمان** لان قضاء التقصير **وتوفيق بعضه** قبل التمكن وبقي بعضه **فلا ضمان** لان عدمه  
ما بقي والثاني لا شيء عليه بناء على ان التمكن شرط للوجوب فاذا تملك واحد من حرس من الابل قبل التمكن  
بقي الباقي اربعة اخماس شاة على الاول ولا شيء على الثاني **وان تلف بعد الحول قبل التمكن لم تسقط**  
**الزكاة** لتقصيره بالثلاثة **وفي اي الزكاة تتعلق بالمالك الذي تجب عليه** تتعلق بالشركة بقدرها **وفي**  
**قول يتعلق الرهن** بقدرها منه وقيل جميعه **وفي قول يتعلق بالزكاة** الفطر ويذكر الاول ان لو

امتنع

امتنع من اخراجها الا امام من ماله قهر المالك المشترك قهر اذا امتنع بعض الشركاء من  
قسمته والثاني ان لو امتنع عن ادائها ولم يوجد السن الواجبة في ماله كان للامام ان يتبع بعضه  
ويشترى السن الواجبة كما يباع الرهون لقضاء الدين والثالث انه يجوز اخراجها من غير المال واعتد  
للاول عن هذا بان امر الزكاة مبني على الماهلة والرفق فتحمل فيه ما لا يتحمل في سائر الاحوال المشتركة  
ولو كان الواجب من غير جنس المال كالشاة الواجبة في الابل فتقبل لا يجري فيه قول الشركة والاصح جواز  
وتكون الشركة بقدر قيمة الشاة وهل الواجب على قول الشركة في اربعين شاة مثلا بيمينته او جزئ  
كل شاة وجهان باثنيان على قول يتعلق الرهن ايضا ببعض وفي الروضة واصلا ان الجمهور جعلوا  
تعلق الرهن والذمة قولا واحدا فقالوا يتعلق بالذمة والمالك من رهن بها وحكاية قول رابع انها  
تتعلق بتعلق الارش برقبة العبد لما في سقوطها بتلف الحال والتعلق بقدرها منه وقيل جميعه  
وعلى الاول ياتي الوجهان في مسئلة الشاة السابقة **قولا بانه** اي المالك بعد وجوب الزكاة **قولا بانه**  
**قولا بانه** بطلان البيع في قدرها **ومني ثبوت البيع** والثاني بطلان في الجميع والثالث صحة في الجميع والا  
ولان قولنا تفريق الصفقة وباتيان على تعلق الشركة وتعلق الرهن او الارش بقدر الزكاة وباتي الثاني  
على ذلك ايضا في قوله يصح البيع في قدر الزكاة على تعلق الشركة لان ملك المستحقين غير مستقر فيه  
لما لا يخرج الزكاة من غير ماله او على تعلق الرهن لانه ثبت من غير اختيار المالك وغير معين فيسحق  
فيه بما لا يسامح به في سائر الرهون وعلى تعلق الارش ويكون بالبيع مختارا للاخراج من ماله اخر  
فاذا اخرج في قدرها فاسواه او على تعلق الذمة يصح بيع الجميع فظعا ولو باع بعض المالك ولم  
يسبق قدر الزكاة فهو كالمالك لجميع وان ابقى قدرها بنية الصرف فيها او بلا نية فعلى تعلق الشركة  
في صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ اقبسها بالبطلان لان حق المستحقين شايع فان قدرها  
باعد كان حقه وحظهم والاول قال ما باعدة حقه وعلى تعلق الرهن او الارش بقدر الزكاة  
يصح البيع اما بيع مال التجارة قبل اخراج زكاته فيصح لان متعلقها القيمة وهي لا تقوت بالبيع  
**كتاب الصيام** **صوم رمضان** **بالحال** **شعبان** **ثلاثين يوما** **ورؤية الهلال**  
ليلة الثلاثين منه قال صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا عقيقة  
شعبان ثلاثين رواه البخاري ولا بد في الوجوب على من لم يره من ثبوت رؤيته عند القاضي  
**وثبوت رؤيته** لحصل بعدد قال ابن عمر اخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رايت الهلال فصام و



اسرائيل بن بصير مدرواه ابوداود وابن حبان وفي قول شرط في ثبوت رويته عدلان كغيره  
من الشهور وشرط الواحد صفه العدول في الامم لا عباد وامرأة فليس من العدول في الشهادة واطلاق  
العدول يصرف اليها بخلاف اطلاق العدول فيصدق بها وبالرؤية والمرأة لا تقبل في الشهادة وحدها  
والخلاف جني على الثبوت بالواحد شهادة ثبوت فلا يثبت بواحد من جماع الاول ويثبت بها  
الثاني ويشترط لفظ الشهادة على الاول ايضا وهي شهادة حسنة وفي شرط العدالة الباطنة فيه  
وهي التي يرجع فيها الى اقوال المكيين وجهان ويشترط على قول العدلين جزمها وعليه لا مدخل للشهادة  
النساء ولا اعتبار بقول العبيد جزمها ولا فرق على القولين بين ان يكون السماء مصححة او معجمة و  
على الاول لا بدوى لان توقع الطلاق والعق المعلقين بهلال رمضان ولا يحكم بجلو الدين المؤجل اليه  
وعلى انه رواية قال الامام وابن الصباغ اذا اخبره موثق به بالرواية لم يزم قوله وان لم يذكره عند الثاني  
وطائفة منهم المعوى قالوا يجب الصوم بذلك اذا اعتقد صدقه ولم يفرعه على شيء **واذا صام بعد**  
**ولم يزل يلا بعد ثلاثين افطرا في الامم** لان الشهر يتم بمضي ثلاثين والثاني لا تقطع لانه افطار واحد  
وهو لا يجوز كالوشهد به ثلاث شواهد واحد واجاب الاول بان الشيء يثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا  
وقوله **وان كانت السماء مصححة** اشار به الى ان الخلاف في حالتي الصوم والغييم وان بعضهم قال لا يفتا  
في حالة الغيم دون الصوم **واذا روى ببلد لم يحكمه البلد القريب دون البعيدة في الامم** والثاني  
تأخر في البعيد ايضا **والبعيد مسافة القصر وقيل البعيد باختلاف المطالع قلت هذا صحيح**  
**اعلم** لان امر الهلال لا يتعلق له بمسافة القصر والامام قال اعتبار المطالع يحجج الى حساب الحكم  
المخمين وقواعد الشرع تاتي ذلك بخلاف مسافة القصر التي علق الشرح بها كثير من الاحكام  
قال في الروضة فان شك في اتفاق المطالع لم يجب الصوم على الذين لم يروا لان الاصل عدم الوجوب  
**واذا لم يوجب على اهل البلد الاخر** وهو البعيد لكونه على مسافة القصر واختلاف المطالع **فما في**  
**البيد من الروية فالاصح انه يوافقهم في الصوم** اخر لان صامهم والثاني يفتقر لانهم حكم  
البلد الاول فيستمر عليه ومن سافر من البلد الاخر الى بلد الروية عيده معهم **وقضى يوما**  
على الاصح وهو فقر وضه في الروضة واصلا والمحرر فيها اذا عيّد والتاسع والعشرين من صوم  
وذلك شرط للقضاء كما قال في شرح المهذب واذا افطر قضى يوما اذ لم يهيم الاثمانية وعشرين  
يوما وسكونه في النهاج على ذلك للعلم به ومن اصح معيّد فسارت سفيته الى بلدة بعيدة اهلا

صيام

من شرط البعد عن البلد الاخر وهو البعيد لكونه على مسافة القصر واختلاف المطالع قلت هذا صحيح اعلم لان امر الهلال لا يتعلق له بمسافة القصر والامام قال اعتبار المطالع يحجج الى حساب الحكم المخمين وقواعد الشرع تاتي ذلك بخلاف مسافة القصر التي علق الشرح بها كثير من الاحكام قال في الروضة فان شك في اتفاق المطالع لم يجب الصوم على الذين لم يروا لان الاصل عدم الوجوب واذا لم يوجب على اهل البلد الاخر وهو البعيد لكونه على مسافة القصر واختلاف المطالع فما في البيد من الروية فالاصح انه يوافقهم في الصوم اخر لان صامهم والثاني يفتقر لانهم حكم البلد الاول فيستمر عليه ومن سافر من البلد الاخر الى بلد الروية عيده معهم وقضى يوما على الاصح وهو فقر وضه في الروضة واصلا والمحرر فيها اذا عيّد والتاسع والعشرين من صوم وذلك شرط للقضاء كما قال في شرح المهذب واذا افطر قضى يوما اذ لم يهيم الاثمانية وعشرين يوما وسكونه في النهاج على ذلك للعلم به ومن اصح معيّد فسارت سفيته الى بلدة بعيدة اهلا

قطعا لانهما كبر واحد

**صيام فالاصح** من وجهين مبنيين على الاصح السابق ايضا **ان عسك بقية اليوم** والثاني لا يجب  
امساكها وتنصوا المسئلة بان يكون ذلك اليوم يوم الثلاثاء من صوم اهل البلد لكن المتفعل  
اليهم لم يرد به وان يكون التاسع والعشرين من صومهم فشاخر ابتداء يوم **فصل في شرط**  
**للصوم** وعبارة المحرر لا بد من النية في الصوم وفي الشرع لم يورد والخلاف في ان يركن في الصلاة  
ام شرط ههنا اي بل عزمو بان يركن كالامساك قال والانيق عن اختيار كونها شرطها هناك ان تقول  
بمثله هاهنا **ويشترط لغيره التيبس** للنيابة اي ايقاعه بالليل قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام  
قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني وغيره وقاله قاتل ثقات **والصحيح انه لا يشترط في التيبس**  
**النصف الاخر من الليل** لاطلاقه الحديث والثاني تقرب النية من العبادة لما تعدد اقترانها و  
الصحيح **انه لا يضر الاكل والجماع بعده** او قيل يضر فيحتاج الى تجديدها تحريزا عن تحلل المناقض منها  
وبين العبادة لما تعدد اقترانها بها **والصحيح انه لا يجب التجديدها اذا نام بعدها ثم تنبه قبل**  
**الفجر** وقيل يجب تقريبا للنية من العبادة بقدر الوسع **ويصح النقل بنية قبل الزوال وكذا بعده في**  
**قوله** جميع ساعات النهار والراح المنع دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم  
شيء قالت لا قال فاني اذن اصوم قالت ودخل على نيوما اخر فقال عندكم شيء قالت نعم  
قال اذن افطروا ان كنت فرضت الصوم رواه الدارقطني واليه في وقال اسناده صحيح وفي  
رواية الاول وقال اسناده صحيح هل عندكم من غدا وهو يفتح الغيب اسم لما يوكل قبل الزوال  
والعشاء اسم لما يوكل بعده والقول المرجح يقين ما بعده الزوال على ما قبله ودفع بان الاصل  
ان لا يخالف النقل الغرض في وقت النية وورد الحديث في النقل قبل الزوال واقصر عليه على  
ان المزني وابايحي البلخي قالوا بوجوب التيبس في النقل في الحديث السابق **والصحيح اشتراط حصول**  
**شرط الصوم** في النية قبل الزوال وبعده **من اول النهار** سواء قلنا انه صائم من اوله ثوابا وهو  
الصحيح كما ان مدرك الركوع مع الامام مدرك لجميع الركعة ثوابا ام قلنا انه صائم من حين  
النية والايطل مقصود الصوم وقيل على الثاني لا يشترط عا ذكره وشرط الصوم ههنا الامساك  
عن المفطرات من اكل وجماع وغيرها والخلو عن الكفر والخمير والخمور **ويجب في النية التعيين**  
**في الغرض** سواء فيه رمضان والند والكفارة وغيرها اما النقل فيصح بينه مطلق الصوم  
قال في شرح المهذب هكذا اطلقه الاصحاب وينبغي ان يشترط التعيين في الصوم المرتبة كصوم



عمره وغاشوره وايام البيض وستة من شوال وخوها كما يشترط ذلك في الروايات من نوافل  
الصلاة ويجاب بان الصوم في الايام المذكورة منصرف اليها بل ولو لم يكن كذلك لكانت  
المسألة المقصود وجود صوم فيها **وكاله** اي النبيين كما في الحرر والشرح وفي اصل الروضة وكل  
النية في رمضان ان ينوي صوم غد عن اداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى باضافه رمضان  
وفي الاداء والفرضية والاضافة الى الله تعالى الخلق المذكورة الصلاة كذا في الروضة واصلها ايضا  
وتقدم في الصلاة تحقيق وجوبه في الفرضية دون الاخرين وقال في شرح المهذب الاصح عند اكثر  
العلماء استلزام الفرضية هنا والفرق ان صوم رمضان من البالغ لا يكون الا فضا خلافا للصلاة  
لأنه لا يظهر فيكون نقله في حق من صلاها ثانيا في جماعت **والصحيح انه لا يشترط تعيين السنة** كما لا يشترط  
الاداء لان المقصود منها واحد وقيل يشترط ولا يعني عند الاداء لانه قد يقصد به معنى القضاء  
**ولو نوى ليلة الثلثين من شعبان صوم غد عن رمضان ان كان منه فكان منه وصامه لم يقع**  
**عند الشك في ان ذلك حال النية** فليست جارية **الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يشق به من بعد**  
**او امرأة او صبيان** **رضا** فانه يقع لظن ان ذلك حال النية وللظن في مثل هذا الحكم اليقين فتصح النية  
المنية عليه وذكر في شرح المهذب اعتماد الصبي المراهق ايضا عن الحراني والحاملي **ولو نوى ليلة**  
**الثلثين من رمضان صوم غد ان كان من رمضان اجزاه ان كان منه لان الاصل بقاء رمضان**  
**ولو اشتبه رمضان** محبوس من صام شهر ايا اجتهاد ولا يكتفيه صوم شهر بلا اجتهاد وان وافق  
رمضان فان تم وافق صومه بالاجتهاد ما بعد رمضان اجزاه قطعا وهو قضاء على الاصح لانه  
بعد الوقت والثاني اداء للهدر فانه يحصل غير الوقت وقتا كما في الجمع بين الصلاتين **فإن نقص**  
**وكان رمضان تاما لم يصوم احرا على القضاء ولا يلزمه على الاداء** كما لو كان رمضان ناقضا  
لو كان الامر بالعكس فان قلنا قضاء فله اتمام اليوم الاخير اذا عرف الحال وانقلنا اداء  
فلا ولو وافق صومه شوالا حصل منه تسعة وعشرين ان كمل وثمانية وعشرين ان  
ينقص فان قلنا قضاء وكان رمضان ناقضا فلا شيء عليه على التقدير الاول ويقضي يوما  
على التقدير الثاني وان كان رمضان كاملا قضى يوما على التقدير الاول ويومين على التقدير  
الثاني وان قلنا اداء قضى يوما بكل حال ولو وافق صومه ذالحجة حصل منه ستة وعشرون  
يوما ان كمل وخمسة وعشرون ان نقص فان قلنا قضاء وكان رمضان ناقضا قضى ثلاثة ايام

五

على التقدير الاول واربعة على التقدير الثاني وان كان كاملا قضى اربعة على التقدير الاول  
وخمس على الثاني وقتنا اذا قضى اربعة بكل حال **ولو غلط** في اجتهاده وصوحه **بالقدم** **واذكر**  
**رمضان** بعد بيان الحال **لرمه صوم** بلا خلاف **والا** اي وان لم يذكر بان لم يثبتين الحال الا بعده  
**فالجدريد وجوب القضاء** والقديم لا يجب للعذر وقطع بعضهم بالاول وان ثبتين الحال بعد مضى  
بعض رمضان ففي وجوب قضاء ما مضى منه الخلاف وقطع بعضهم بوجوبه وهم القاطع بالوجوب  
في الاول وبعض الحاكين الخلاف فيها **ولو نوت** الحايض صوم **عذ قبل القطع** **دمها ثم انقطع** **لبالغ**  
صومها بهذه النية **ان تم لها في الليل اكثر الحيض** جندة كانت ام معادة باكثر الحيض **وكذا ان تم لها**  
**قدرا العادة** التي هي دون اكثر الحيض فانه يصح صومها بتلك النية **في الاصح** لان الظاهر استمرار عاداتها  
والثاني يقول قد تختلف فلا تكون النية جازمة وان لم يتم لها احد كرم يصح صومها بتلك النية لعدم  
بناءها على اصل وكذا لو كان لها عادات مختلفة **فصل** **بشرط الصوم** من حيث الفعل وسيا  
شرطه من حيث الفاعل **الامساك عن الجماع** في جامع بطل صومه بالاجماع **والاستنقاء** في تقيا  
عامدا افطر قال صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض  
رواه اصحاب السنن الاربعة وغيرهم وذرعه بالذال المعجمة اي غلبته **والهيج** **الدلو** يتقن الدلو لم يرضع شي  
**اليخوف** بالاستنقاء **بطل** صوم بناء على ان المفطر عنها كالانزال للظاهر الحديث والثاني مبنى على ان المفطر  
بها لقننها وجوع شي اليخوف وان قل **وان غلبه التي** فلا بأس بالحديث **وكذا لو اقلع غامة** من  
الباطن **ونظرا** اي رماها فلا بأس بذلك **في الاصح** لان الحاجة اليه محايترك وفليرض فيه والثاني  
يفطره كالاستنقاء **فلو نزلت من دعاغته** وحصلت في هذا الظاهر من الغم **فانقطع** **من حجارها**  
**ليجها فان تركها مع القدرة** على ذلك **فوصلت الجوف** **افطرة** **الاصح** لتقصيره والثاني لا يفطر لانه لم  
يفعل شيئا وانما امسك عن الفعل ولو ابتلعها افطر ولو لم تحصل هذا الظاهر من الغم او حصلت  
فيه ولم يقدر على قطعها ومجها لم يضر والامساك عن وصول العين الى ما يسي جوفها وقيل بشرط طمع  
**هذا ان يكون فيه قوة تحميل الغذاء** بكسر العين وبالدال المعجمة **والدواء** **والحق** بالجوف على الاول  
الحلق قال الهمام ومجاجة للفقوم **فعل الوجه بين باطن الدعاغ والبطن والاحشاء** جمع معا  
بوزن رصا **والمشاهدة بالمثلثة** وهي جمع البول معطر بالاستعطاء **والاكل** **والحقنة** **والوصول**  
من جابفتها البطن او مومته بالراس **وخوها** وان لم يكن الوصول مع الحايضة الى باطن الامعاء ولو



وكذا لو كان الوصول من المأمومة الى خريطة الدماغ المسماة ام الراس دون باطنها المسمى باطن الدماغ  
والنقطة باطن الاذن والاحليل الى الذكر مفطر في الاصح من الوجهين المذكورين كما في المحرر لان  
في جوف غير مجرول ولو وصل الدوا الى جرحه على الساق الى داخل اللحم وعرضه سكيناً وصلت  
حتى لم يفطر لانه ليس بجوف ولو طعن نفسه او طعنه غيره باذن فوصل السكين جوفه افطر **وشرط**  
**الواصل كونه في منفذ يفتح الفاء مفتوح فلا يفطر وصول الدهن الى الجوف بنشر السام كالوطلى**  
**بطنه او داسه به كالايض اغتساله بالماء وان وجد له اثر في باطنه ولا يفطر الاكل وان وجد طعم**  
**اي الكحل بخلقه لانه لا ينفذ من العين الى الخلق والواصل الى السام كونه الى الوصول بقصد فلو وصل**  
**جوف ذباب او بعوضه او غبار الطريق وغريبه الدقيق لم يفطر لان الغرض عن ذلك بعينه ولو فقه فاه عمدا**  
حتى دخل الغبار جوفه لم يفطر على الاصح في التهذيب ولا يفطر ببلع ريقه من معدته لانه لا يمكن الاضطرار عنه وهو  
**فلو خرج عن الفم لا على اللسان ثم رده الى فيه لم يفطر** ورواه في كافيها **الاسهل**  
عند القتل وغيره **وطوبى من فصل** وابتلعها وابتلع ريقه بخلوطا بغيره الظاهر من قول خطاطه مصوغا  
تغير بريقه او متنجس كمن دميته لثته او اكل خبثا جفا ولم يفطر فيه حتى اصبح **افطر** المتشابه الاربع صا رفيع  
لانه لا حاجة الى رد الريق وابتلاعه ويمكن التخرع عن ابتلاع الخلو وطوبى من التنجس منه ولو اخرج اللسان وعليه  
الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر في الاصح لان اللسان كيف ما تقلب معد ومن داخل الفم فلم يبقار وما  
عليه معدته ولو جمع ريقه وابتلعه لم يفطر في الاصح لانه لم يخرج عن معدته والثاني يفطر لان الاختراز  
عنه هي **ولو سبق ماء المضغ او الاستسقاء الى جوفه من باطن او دماغ فالنفس ان كان بالغ**  
في ذلك **افطر** لانه منى عن المبالغة **والاي وان لم يبالغ فلا يفطر** لانه تولد من ماء جوفه بغير اختياره  
وقيل يفطر مطلقا لان وصول الماء الى الجوف بفعله وقيل لا يفطر مطلقا لانه وصوله بغير اختياره واصل  
لطلاق نقصان مطلقا بالانظار وعدمه فمن حمل الاول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها او  
الاصح حكايه قولين فقيها في المالين وقيل هما فيما اذا بالغ فان لم يبالغ لم يفطر قطعا والاصح كما في المحرر  
انهما فيما اذا لم يبالغ فان بالغ افطر قطعا ولو كان ناسيا للصوم لم يفطر بحال **ولو سبق طعام بين**  
**استانه فخرى من ريقه من غير قصد لم يفطر ان عجز عن تمييزه وحجه** فان قدر عليها افطر وفي المسئلة  
نقصان مطلقا بالانظار وعدمه بحال على هذين المالين وحكي قولين **ولو وجد ارضيت في حلقه**  
**مكرها لم يفطر** لانه لم يفطر ولم يقصد فان اكره حتى اكل افطر **الاظهر** ان عند الغرض الى كفاي الرافعي في الشرع

ولا يكره الاكل في حاله  
ولا يكره في الجوف سواء  
ابدا او لاحقا  
ولا يكره في الجوف سواء  
ابدا او لاحقا  
ولا يكره في الجوف سواء  
ابدا او لاحقا

ولا يكره في الجوف سواء  
ابدا او لاحقا  
ولا يكره في الجوف سواء  
ابدا او لاحقا

ولا يكره في الجوف سواء  
ابدا او لاحقا  
ولا يكره في الجوف سواء  
ابدا او لاحقا

لانه دفع به الضر عن نفسه وعبادة المحرر فالذي دفع من القولين انه يفطر قاله الشرح الصغير  
لا يكره لانه لا يكره عدم الفطر قلت **الاظهر** لا يفطر **والاعلم** لان الكلب ليس من يباعنه وان اكل ناسيا  
**يفطر** قاله الاصل عليه وسلم من شئ وهو صائم فاكل او شرب فليحسم صومه فاذا اطعم الله واسقاه دواءه  
**الا ان يكثر فيفطر في الاصح** لان النسيان في الكثير نادر قلت **الاصح** لا يفطر **والاعلم** للصوم الحديث  
**للمجماع** ناسيا كما لا خلاف ناسيا فلا يفطر به **المذهب** وقيل فيه قولان لاجماع المحرم ناسيا وقرق الاوليات  
المحرر له هيته يتذكر فيها الاحرام بخلاف الصائم والاسك عن الاستسقاء فيفطر لانه لا يلاج من  
غير انزال فافطر فالانواع شبيهة او لا يكون مفطرا وكذا خروج المني بلسه وقيلته ومضاجعة لا يكره القبلة  
يفطر لانها من الاعمال الشرعية **لا الفكر والنظر** مشبهة لانها من غير مباشرة كالاحتلام وتكره القبلة  
**لن حركت شهوته** خوف الانزال **والاولى** الغيرة تركها فيكون فعلها بخلاف الاولى وعدلها وفي  
الروضة عن قول اصليها ما عكر الى حركت لما لا يخفى قلت هي كرهته تحريم في الاصح والله اعلم كما قال  
في اصل الروضة ايضا والرافع حتى عن التمسك الوجهين التحريم والتزيم وقال الاول هو المذكور  
في التهذيب **ولا يفطر بالقصد والحاجة** وسياق استحباب الاختراز عنهما والاحتياط ان لا ياكل **اكره**  
**الا يفيق** كان يشاهد غروب الشمس **وجعل** الاكل اكره بالاحتياط بورد وغيره في الاصح والثاني لا  
لقد رتب على اليقين بالصبر **وجعل** الاكل اذا قلن بقاء الليل قلت وكذا لو شك فيه وانما اعلم لان الاصل  
بقاؤه ولو اكل باجتهاد او لا من الزمان وبان الغلط بطر صومه او بلا طعن ولو بين الحال **اكره**  
**وقع** الاكل في اوله لان الاصل بقاء الليل **وبطلان** وقع الاكل اكره لان الاصل بقاء الليل ولا مبالاة  
بالشم في هذا الكلام لظهور المعنى المراد ولو طلع الفجر في وقت طعام فلفظ صومه فان ابتلع شيئا  
جدا افطر وان سبق شئ منه الى جوفه فوجدان يحريان من سبق الماء في المضغته قاله الروضة الصحيح لا  
يفطر **وكذا لو كان** طلوع الفجر **معا فروع في الحال** صومه وان انزل تولده من مباشرة عبادة قاله  
في شرح المذهب واوليها بالصحة ان يحس وهو مجامع بتباشير الصبح فيخرج من حيث يوافق اصر  
الترع ابتداء الطلوع **فان مكث** بعد الطلوع مجامعا **بطل** صومه وان لم يعلم بطلوعه الا بعد ذلك  
فخرج من صوم علم **وصلى** **صوم** من حيث الفاعل **الاسلام** فلا يصح صوم الكافر اصليا  
كان او مرتدا **والعقل** فلا يصح صوم المجنون والنفس عن النفس فلا يصح صوم الحايض  
المفساة **ولا يفطر للصوم جميع** النهار فلو ارتد او جن او حاضت او نفست في انشاء النهار بطل صومه  
**ولا يفطر النوم** المستغرق للنهار **على الصحيح** والثاني يصح كالاغناء وقرق الاول بان الاغناء  
يخرج عن اهلية الخطاب بخلاف النوم اذ يجب قضاء الصلاة الفايضة برون الفايضة  
بالاغناء **والاظهر** ان الاغناء لا يفطر اذا فاق خطه من نهاره اشيا عايز من الاغناء ومن الا  
فاقة فان لم يفطر ضر والثاني يصح مطلقا والثالث لا يفطر اذا فاق اول النهار وفي الروضة  
واصلها لوشرب دواء ليل او افطر العقل نهارا في التهذيب ان قلنا لا يصح الصوم في الاغناء  
فهنا اولى والا فوجها ان الاصح انه لا يصح لانه يفعله ولو شرب المسكر ليل او نفي سكره جميع

ولوتنا ولا يفطر  
هلا طهره بغيره  
من لم يفطر بغيره  
بلا حائل ولا يفطر  
من لم يفطر بغيره  
من لم يفطر بغيره

ولا يفطر في الاغناء  
ولا يفطر في الاغناء  
ولا يفطر في الاغناء  
ولا يفطر في الاغناء

ولا يفطر في الاغناء  
ولا يفطر في الاغناء  
ولا يفطر في الاغناء  
ولا يفطر في الاغناء

ولا يفطر في الاغناء  
ولا يفطر في الاغناء  
ولا يفطر في الاغناء  
ولا يفطر في الاغناء







ولا يصح صومها لانه من الليل انتهى ونظر بعضهم في القياس بان ضرب عقوبة فيقتصر فيها على محل  
ورودها وكان الراجح لم يذكر ذلك والمراد بالصبي المفسر الصادق بالذكور والانس وبما تركه للمريض اذا  
وجد بضر اسديلا وهو ما تقدم بيانه في التيميم ثم المرض ان كان مطلقا فتركه للنية وان كان محمدا  
يقطع فان كان محمدا وقت الشروع فترك النية والافعلية ان ينوي فان عاد واحتاج الى الاضطرار فطر  
ويباح تركه للمساقر وسفر طويلا ما احاط فان تضرع به فلفطر افضل والا للصوم افضل كما تقدم في باب  
صلاة المسافر ولو اوجع المقيم صاعدا فرض افطر لوجوده للميل للاضطرار وان سافر فلا يفطر تغليبا لحكم الضر  
وقيل يفطر تغليبا لحكم الضر ولو اوجع المسافر والمريض صاعدا فرض افطر لوجوده للميل للاضطرار وان سافر فلا يفطر تغليبا لحكم الضر  
فلواقام المسافر وشق المريض حرم عليهما الفطر على الصحيح لزوال عذرهما والثاني يجوز لهما الفطر اعتنا  
بالاولى يوم واحد افطر المسافر والمريض قضيا قال تعالى ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخرى  
فافطر فعدة وكذا الخائض تقضي ما فات من الصوم في باب الحيض ومثلها النفساء والفطر بلا عذر و  
تارك النية عداوسه وانقضيان وجب قضاء ما فات بالاناء بخلاف ما فات من الصلاة به كما تقدم  
في بابها للمسقة في ابتكرها والردة اي يجب قضاء ما فات بها اذ اعدا الى الاسلام وكذا السكر يجب قضاء  
ما فات به دون التفرغ الاصل فلا يجب قضاء ما فات به اذ اسلم ترغيبا في الاسلام والصبا والجنون فلا  
يجب قضاء ما فات به لعدم موجب ولواصل الجنون بالردة وجب قضاء ما فات به بخلاف ما لو  
انصل بالسكر لان حكم الردة مستمر بخلاف السكر ولو بلغ الصبي بالاناء طيما بان نوى ليلا وجب  
عليه اتمامه بلا قضاء وقيل يستحب اتمامه ويلزمه القضاء لانه لم ينوي الفرض ولو بلغ الصبي  
مفطر او افاق الجنون فيه او اسلم الكافر فيه فلا قضاء عليهم في الاصح لان ما ذكره فيه لا يمكنهم  
صومه ولم يأمروا بالقضاء والثاني يلزمهم القضاء كما تلزمهم الصلاة اذ ادركوا من آخر وقتها ما  
لا يسعها ولا يلزمهم امساك بقية النهار والاي بناء على عدم لزوم القضاء والثاني مبني على لزومه  
ومنه من عكس ذلك فبني خلاق القضاء على خلاق الامساك وقيل من لو لم يمسك بكنيته ولا يوجب  
القضاء ومن يوجب القضاء لا يوجب الامساك فيهما حينئذ اربعة وجوه يجب ان يكون القضاء  
دون الامساك كما لا مساك ون القضاء ويلزم اي الامساك من تعذر بالفطر او نسي النية لان نسيانه  
يشعر بتركها لاهتمامه بامر العبادات فهو ضرب تقصير لا مسافر او مريض اذ عذرهما بعد الفطر بان اكلا اي  
لا يلزمهما الامساك لكن يستحب طهر من الوقت فان اكلا فلا يحقهما كمالا يتعذر اللزوم وعقوبة السلطان  
ولو زال عذرهما قبل ان ياكلا ولم يمسك بالليل فلا قضاء لانهما لا يلزمهما الامساك والمذهب لان من اصبح تاركا للنية  
فقد اصبح مفطرا فكان كالمواكل وقيل يلزمهما الامساك حرمه لليوم ومنه من قطع بالاولى الا ان  
يلزم الامساك من اكل يوم الشك ثم ثبت كون من رمضان والثاني لا يلزمه عذرة كساقطه بعد الاكل  
وفوق الاول بان الاكل في السفر مباح مع العلم بان اليوم من رمضان بخلاف الاكل في يوم الشك ولو بان  
انه من رمضان قبل الاكل في التولي لزم الامساك القولي وجزم الماوردي وحجاعة بلزومه  
وامساك بقية اليوم من خواص رمضان بخلاف النذر والقضاء فلا امساك على متعذر بالفطر فيهما  
ثم المسك ليس في صوم فلواقام تركه محظورا لاشي عليه سوى الاثم فصل من فاته شيء  
من رمضان ثلث قبل امكان القضاء فلا تترك له في المفات ولا اثم به ان فاته بعد تركه

هذا هو الوجه في قضاء ما فات من الصوم في باب الحيض ومثلها النفساء والفطر بلا عذر و تارك النية عداوسه وانقضيان وجب قضاء ما فات بالاناء بخلاف ما فات من الصلاة به كما تقدم في بابها للمسقة في ابتكرها والردة اي يجب قضاء ما فات بها اذ اعدا الى الاسلام وكذا السكر يجب قضاء ما فات به دون التفرغ الاصل فلا يجب قضاء ما فات به اذ اسلم ترغيبا في الاسلام والصبا والجنون فلا يجب قضاء ما فات به لعدم موجب ولواصل الجنون بالردة وجب قضاء ما فات به بخلاف ما لو انصل بالسكر لان حكم الردة مستمر بخلاف السكر ولو بلغ الصبي بالاناء طيما بان نوى ليلا وجب عليه اتمامه بلا قضاء وقيل يستحب اتمامه ويلزمه القضاء لانه لم ينوي الفرض ولو بلغ الصبي مفطر او افاق الجنون فيه او اسلم الكافر فيه فلا قضاء عليهم في الاصح لان ما ذكره فيه لا يمكنهم صومه ولم يأمروا بالقضاء والثاني يلزمهم القضاء كما تلزمهم الصلاة اذ ادركوا من آخر وقتها ما لا يسعها ولا يلزمهم امساك بقية النهار والاي بناء على عدم لزوم القضاء والثاني مبني على لزومه ومنه من عكس ذلك فبني خلاق القضاء على خلاق الامساك وقيل من لو لم يمسك بكنيته ولا يوجب القضاء ومن يوجب القضاء لا يوجب الامساك فيهما حينئذ اربعة وجوه يجب ان يكون القضاء دون الامساك كما لا مساك ون القضاء ويلزم اي الامساك من تعذر بالفطر او نسي النية لان نسيانه يشعر بتركها لاهتمامه بامر العبادات فهو ضرب تقصير لا مسافر او مريض اذ عذرهما بعد الفطر بان اكلا اي لا يلزمهما الامساك لكن يستحب طهر من الوقت فان اكلا فلا يحقهما كمالا يتعذر اللزوم وعقوبة السلطان ولو زال عذرهما قبل ان ياكلا ولم يمسك بالليل فلا قضاء لانهما لا يلزمهما الامساك والمذهب لان من اصبح تاركا للنية فقد اصبح مفطرا فكان كالمواكل وقيل يلزمهما الامساك حرمه لليوم ومنه من قطع بالاولى الا ان يلزم الامساك من اكل يوم الشك ثم ثبت كون من رمضان والثاني لا يلزمه عذرة كساقطه بعد الاكل وفوق الاول بان الاكل في السفر مباح مع العلم بان اليوم من رمضان بخلاف الاكل في يوم الشك ولو بان انه من رمضان قبل الاكل في التولي لزم الامساك القولي وجزم الماوردي وحجاعة بلزومه وامساك بقية اليوم من خواص رمضان بخلاف النذر والقضاء فلا امساك على متعذر بالفطر فيهما ثم المسك ليس في صوم فلواقام تركه محظورا لاشي عليه سوى الاثم فصل من فاته شيء من رمضان ثلث قبل امكان القضاء فلا تترك له في المفات ولا اثم به ان فاته بعد تركه

استمر

استمر الى الموت وان مات بعد النكاح من القضاء ولم يقض لم يصح عنه وليه في الجدي بل يخرج من تركه  
لكل يوم من طعام وفي القديم يصوم عنه وليه اي يجوز له الصوم عنه ويجوز له الاطعام فلا بد من  
التدراك على القولين سواء فان بعذر ام بغيره وكذا النذر والكفارة في تداركهما القولان قلت  
القديم هنا اظهر قال في الروضة للاحاديث الصحيحة فيه وذهب الى تصحيح جماعة من محققي اصحابنا و  
المشهور في المذهب تصحيح الجدي وللحديث الوارد بالاطعام ضعيف اي وهو حديث بن عمر بن مات  
وعليه صيام شهر فاليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا رواه بن ماجه والترمذي وقال الصحيح وقعه  
على راويه ومن احاديث القديم من مات وعليه صيام صام عنه وليه رواه الشيخان من حديث عائشة  
وتأوله وخو المصححون للجدي بان المراد ان يفعل وليه ما يقوم مقام الصيام وهو الاطعام لان  
الصوم عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة والولي الذي يصوم  
على القديم كل قريب اي اي قريب كان على المختار من احتمالات الامام وهي المعبر بالولاية كما في الحديث  
او مطلق القرابة او بشرط الارث والعصوبة قال الراجح واذا فحصت عن نظائره وجدت الاشبه  
اعتبار الارث انتهى وفي صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت لاني اتى مات وعليه صوم  
نذر افا صوم عنها صومي عن امك وهذا يبطل احتمال ولاية المال والعصوبة كما قاله في شرح المذهب  
ونوصام اجني بادن الولي على القديم صح باجرة او دونها كالحج لاستقلاله في الاصح لا بد من معنى ما  
ورد به النص والثاني يصح كما هو في دينه بغير ادنه ولو مات وعليه صلاة او اعتكاف لم يفعل ذلك  
عنه ولا فدية له وفي الاعتكاف قول الله اعلم انه يفعل عنه وليه وفي رواية يعطى عنه عن كل يوم  
بليلىة هذا وهذه المسألة ذكرها الراجح في الشرح وقوله وفي رواية عن الشافعي والظاهر وجوب  
المد لكل يوم على من افطر في رمضان للكبر بان يطبق الصوم وكذا من لا يطبقه لمريض لا يرجى بركه  
قال الله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين المراد لا يطيقونه والثاني يقول لا تقدر  
لتخفيفهم في هذا الاسلام بين الصوم والفدية ثم نسخ بتعيين الصوم بقوله تعالى فمن شهد منكم  
الشهر فليصمه وعلى الاول والعسر بالفدية ففي استقرارها في ذمة القولان في الكفارة اظهرهما في  
الاستقرار كما سياتي قال في شرح المذهب وينبغي هنا تصحيح سقوط لان الفدية ليست في مقابلة  
جنائية بخلاف الكفارة واما الامار والوضع فان افطر ناسا فان الصوم على نفسه ما وحدها او مع  
الولي بها كما قاله في شرح المذهب وجب عليها القضاء فلا فدية كما لمريض او خوف على الولد اي ولد

هذا هو الوجه في قضاء ما فات من الصوم في باب الحيض ومثلها النفساء والفطر بلا عذر و تارك النية عداوسه وانقضيان وجب قضاء ما فات بالاناء بخلاف ما فات من الصلاة به كما تقدم في بابها للمسقة في ابتكرها والردة اي يجب قضاء ما فات بها اذ اعدا الى الاسلام وكذا السكر يجب قضاء ما فات به دون التفرغ الاصل فلا يجب قضاء ما فات به اذ اسلم ترغيبا في الاسلام والصبا والجنون فلا يجب قضاء ما فات به لعدم موجب ولواصل الجنون بالردة وجب قضاء ما فات به بخلاف ما لو انصل بالسكر لان حكم الردة مستمر بخلاف السكر ولو بلغ الصبي بالاناء طيما بان نوى ليلا وجب عليه اتمامه بلا قضاء وقيل يستحب اتمامه ويلزمه القضاء لانه لم ينوي الفرض ولو بلغ الصبي مفطر او افاق الجنون فيه او اسلم الكافر فيه فلا قضاء عليهم في الاصح لان ما ذكره فيه لا يمكنهم صومه ولم يأمروا بالقضاء والثاني يلزمهم القضاء كما تلزمهم الصلاة اذ ادركوا من آخر وقتها ما لا يسعها ولا يلزمهم امساك بقية النهار والاي بناء على عدم لزوم القضاء والثاني مبني على لزومه ومنه من عكس ذلك فبني خلاق القضاء على خلاق الامساك وقيل من لو لم يمسك بكنيته ولا يوجب القضاء ومن يوجب القضاء لا يوجب الامساك فيهما حينئذ اربعة وجوه يجب ان يكون القضاء دون الامساك كما لا مساك ون القضاء ويلزم اي الامساك من تعذر بالفطر او نسي النية لان نسيانه يشعر بتركها لاهتمامه بامر العبادات فهو ضرب تقصير لا مسافر او مريض اذ عذرهما بعد الفطر بان اكلا اي لا يلزمهما الامساك لكن يستحب طهر من الوقت فان اكلا فلا يحقهما كمالا يتعذر اللزوم وعقوبة السلطان ولو زال عذرهما قبل ان ياكلا ولم يمسك بالليل فلا قضاء لانهما لا يلزمهما الامساك والمذهب لان من اصبح تاركا للنية فقد اصبح مفطرا فكان كالمواكل وقيل يلزمهما الامساك حرمه لليوم ومنه من قطع بالاولى الا ان يلزم الامساك من اكل يوم الشك ثم ثبت كون من رمضان والثاني لا يلزمه عذرة كساقطه بعد الاكل وفوق الاول بان الاكل في السفر مباح مع العلم بان اليوم من رمضان بخلاف الاكل في يوم الشك ولو بان انه من رمضان قبل الاكل في التولي لزم الامساك القولي وجزم الماوردي وحجاعة بلزومه وامساك بقية اليوم من خواص رمضان بخلاف النذر والقضاء فلا امساك على متعذر بالفطر فيهما ثم المسك ليس في صوم فلواقام تركه محظورا لاشي عليه سوى الاثم فصل من فاته شيء من رمضان ثلث قبل امكان القضاء فلا تترك له في المفات ولا اثم به ان فاته بعد تركه







**يوم الافاد على الصحيح** والثاني لا يجب لان الخلل انجز بالكفارة والثالث ان كفر بالصوم دخل فيه القضاء والافلا يدخل فيجب **وهي عقوبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا** روى الشيخان عن ابي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت قال وماهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما يعقت قال لا فالا هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا قال فاعطى فاقى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيعرف فقال صدق بهذا قال اعطى فقرنا فوالله ما بين لابنيها اهل بيت احوج اليهم مني النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابهم ثم قال اذهب فاطعم اهلك وفي رواية للبخاري فاعتق رقبة فصم شهرين فاطعم ستين بلفظ الامر وفي رواية لابن داود فاني بعرق فيعقر قد خست عشرة صاعا واقضوا في صفة الكفارة عما في الحديث وكلامها مستقصى في كتاب الكفارة الا في عقب الكتاب الظاهر ومنه كون الرقبة مؤمنة وان الفقير كالمسكين وان كلامهم يطعم مدا ما يكون فطره **فلو جرح عن الجميع استقرت في ذمته في الاظهر فاذا قدر على حصة منها فعلها** والثاني لا يستقر بل يسقط كركاة الفطر **والايج ان لا يرد** عن الصوم الى الاطعام **لشدة الغلظة** بضم المعجمة وسكون اللام اي الحاجة الى النكاح لان لا يامس ويؤخر في الصوم فيبطل تباعدا ويؤدى الى خرج شديد والثاني فينظر الى قدرته على الصوم **والايج انه لا يجوز** للفقير صرف كفارة الى عيال كغيرها من الكفارات والثاني يجوز لقوله في الحديث فاطعم اهلك وجوابه لانهم ان اطعمهم على الكفارة وان تقدمه الاذن بالصرف فيها لما توسط بينهما من ذكر احتياجه واهله اليه والكفارة انما تجب احرارها بعد الكفاية **باب صوم التطوع بين صوم الاثنين** روى الشيخان عن ابي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني صوم يوم الاثنين والجمعة فاجب ان يعرض فاطعم اهلك

رواه الشيخان  
عن ابي هريرة  
قال جاء رجل  
الى رسول الله  
صلى الله عليه  
وسلم فقال يا  
رسول الله اني  
صوم يوم الاثنين  
والجمعة فاجب  
ان يعرض فاطعم  
اهلك

رواه الشيخان  
عن ابي هريرة  
قال جاء رجل  
الى رسول الله  
صلى الله عليه  
وسلم فقال يا  
رسول الله اني  
صوم يوم الاثنين  
والجمعة فاجب  
ان يعرض فاطعم  
اهلك

اليها قال ابو ذر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصوم من الشهر ثلاثة ايام البيض ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة رواه النسائي وابن حبان ووصفت الليالي بالبيض لانها تبيض بطلوع القمر من اولها الى اخرها **وسنة من شوال** قال صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم اتبعه شوال كان كصيام الدهر رواه مسلم وروى النسائي حديث صيام شهر رمضان بعشرة اشهر وصيام سنتين ايام بشريين فذلك صيام السنة **وتابعها افضل** وكذا المضامها يوم العيد مباركة الى العبادة **وبكره افراد الجمعة** **افراد السبت** بالصوم قال صلى الله عليه وسلم لا يصم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبله او يصوم بعده رواه الشيخان وقال لا تصوم يوم السبت الا فيما افترض عليكم رواه اصحاب السنن الاربعة وصحبه الترمذي وصححه الحاكم على شرط الشيخين **وصوم الدهر غير العيد والقشريق مكره وملى خاف بدضره او فوت حق ويستحب لغيره** وعلى الحالة الاولى حمل حديث مسلم لا صام من صام الا بد واستحابة فطالة الثانية هو مراد الروضة كاصلها بعد كراهته **ومن تلبس بصوم تطوع او صلاة فله قطعها ولا قضاء** قال صلى الله عليه وسلم الصائم التطوع امر بنفسه ان شاء صام وان شاء افطر رواه الحاكم من حديث هاني وقال صحيح الاسناد روى ابو داود ان ام هاني كانت صائمة تصوم تطوع في خيرها عليه الصلاة والسلام بين ان تفطر بلا قضاء وبين ان تتعصمها وفيصل الصلاة على الصوم في الامرين **ومن تلبس بقضاء الصوم** الفاي من رمضان **حرم عليه قطعه ان كان قضاؤه على الفور وهو صوم من تعدي بالفطر** وكذلك **لم يكن على الفور في الاصح بان لم يكن تعدي بالفطر** والثاني يجوز الخروج منه لاند متبرع بالشروع فيه فلا يلزمه تمامه **كتاب الاعتكاف** يوضح مما سياتي انه اللبث في المسجد بنية هو **مستحب كل وقت** ويجب بالنذر وهو في العشر الاواخر من رمضان **افضل منه** في غيره لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الاعتكاف فيه كما تقدم في حديث الشيخين وقالوا في حكمته ذلك **طلب ليلة القدر** التي هي كما قال الله تعالى خير من الف شهر ليس فيها ليلة القدر وقال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة القدر ايماننا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه رواه الشيخان وهي في العشر المذكور **وسئل الشافعي رحمه الله الى ليلة لادى او الثالث والعرض** منه دل على الاول حديث الشيخين وعلى الثاني حديث مسلم قال المزني وابن خزيمة انها تنتقل كل سنة الى ليلة جمع بين الاخبار قال الروضة وهو قوي ومذهب الشافعي انها تلتزم ليلة بعينها **وانما يصح الاعتكاف في المسجد كما فعله صلى الله عليه وسلم والامام ابي** للتلايحاج الى الخروج الى الجمعة **والجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد**

والاصح فيه الكتاب والاصح وهو شرايع القدر  
بمنه واركانه اربعة ممكن  
ومعك وبنت وبنت

لكنه  
جماعة











المتتابع بالاعذار التي لا ينقطع التسامح بها كالوقاات الحيض والجنابة وغيرها لا بد غير متعذر  
فيها الوقت قضاء الحاجة فانه لا بد منه بخلاف غيره فاوقااته المستثناة لفظا عن المدة المذكورة  
وكذا اوقات الاذان للمؤذن المرات كما تقدم ويقدم ان الزمان المصروف الى العارض في المدة للمعينة  
لا يجب تداركه ذلك ايضا **كتاب الحج هو فرض** كما هو معلوم من الدين بالضرورة  
واصله قوله تعالى والله على الناس حج البيت واجب باصل الشرع في العمر الامرة واحدة وعجب  
الزيادة عليها لعارض كالنذر والقضاء **ولا العرة فرض في الاظهر** كالحج وقد قال تعالى وانما الحج  
والعرة لله اي استلزامها على وجه التمام والثاني انها سنة الحديث الترمذي عن جابر ان رسول  
الله عليه وسلم سئل عن العرة او اجبت هي قال لا وان يعتذر فهو افضل قال في شرح المذهب اتفق الحفاظ  
على انه حديث ضعيف ولا يعتد بقوله الترمذي فيه حسن صحيح قال وروى ابن حبان والبيهقي وغيرهما  
باسانيد صحيحة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال لا  
لا فقال فيه الحج والعره وروى البيهقي باسناد موجود في صحيح مسلم في حديث السوال عن الامام  
والاسلام والاحسان الاسلام ان يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان يقيم الصلاة و  
يؤتي الزكاة ويحج البيت ويعتمر ويعتزل من الجنابة ويتم الوضوء ويصوم رمضان وروى  
الدارقطني هذا اللفظ بحروفه ثم قال هذا اسناد صحيح ثابت **وشروطه** اي الحج الاسلام فقط  
فلا يصح كافر اصلي او مرتد ولا يشرط فيها التكليف **والولي ان يحرم عن الصبي الذي لا يميز والمجنون**  
وان لم يحج عن نفسه او احرم عنها والمميز يحرم باذن الولي وقيل بغير اذنه وعلى الاول للولي ان  
يحرم عنه في الاصح في اصل الروضة والاصل في حج الصبي والمراد به الجنس الصادق بالصبي ايضا  
ماروى مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك اباه في الروجا فصرعت امرأة فاخذت  
بعضد صبي صغير فاخرجه من محفها فقالت يا رسول الله هل لهذا قال نعم ولك اجر وقيل  
المجنون على الصبي والولي والجد وان علا عند عدم الاب وقيل مع وجوبه ايضا وكذا  
الوصي وقيل لما حكم دون الاخ والعمة الاصح لو اذن الاب لمن يحرم عن الصبي فالصبي في الروضة  
صحته وفي المذهب عن الاصحاب صيغة احرام الولي عن الصبي ان ينوي جعله محرما فيصير  
الصبي محرما بمجرد ذلك ولا يشترط حضوره ومواجهته في الاصح وبطوق الولي به ويصلي عنه  
ركعتي الطواف ويسعى به ويحضره عرفته والمراد لغة والواقف ويناوله الا حجار فيرميها ان  
قدر والارمى عنه من الارمى عليه والمميز يطوف ويصلي ويسعى بنفسه وظاهر ان المجنون كغير  
المميز فيما ذكر والمغني عليه لا يحرم عنه غيره لانه ليس بزايل العقل وبرؤه مرجوعا على القرب  
**وانما حج مباشرة من المسلم المميز بالغ** كان او غير بالغ حر كان او عبدا فلا يصح مباشرة  
المجنون والصبي غير المميز ونقدتم افتقار المميز الى اذن الولي **وانما يقع عن حجة الاسلام**

هذا الحديث صحيح  
في نسخة من نسخة  
في نسخة من نسخة

اذا ما شره المكلف اذ البالغ العاقل الحر وان لم يكن غنيا فيحجز حج الفقير كالمكمل الغني خطا الطريق  
وحج دون حج الصبي والعبد اذا اكمل بعده قال صلى الله عليه وسلم ايما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة  
اخرى وايما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة اخرى رواه البيهقي اسناد جيد كما قاله في شرح المذهب  
**وشروط وجوبه الاسلام والتكليف والحرية والاستطاعة** قال تعالى من استطاع اليه سبيلا اما الكافر  
فلا يجب عليه وجوب حطالته في الدنيا لكن يجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقدم في الاصول  
فان اسلم وهو محرم بعد استطاعته في الكفر فلا اثر له الا في المرتد فان الحج يستقر دخنه باستطاعته  
في الردة وذكره في شرح المذهب تتم العرة على القول الاظهر بغير شرط كالحج في شرط مطلق الصحة و  
صحته المباشرة والوجوب والاجزاء عن عرة الاسلام والاستطاعة الواحدة كافية لهما جميعا  
**وهو نوعان احدهما استطاعة مباشرة ولها شروط احدها وجود الزاد واعينه ومؤنة زهابه**  
اي اياه وعبارة الحر وما يحتاج اليه في السفر مدة الذهاب والاياب وعبارة الروضة ان يجد الزاد  
واوعيته وما يحتاج اليه في السفر ان كان له او عشرة اشترط ذلك له زهابه ورجوعه وان لم يكن  
فذلك على الاصح **وقيل ان لم يكن له ببلد بها الصير اهل اي من تلمذه نفقتهم وعشرة اي اقارب**  
اي لمن يكن له واحد منهما **ويشترط في حقه نفقة الايات** المذكورة من الزاد وغيره لان البلاد في  
حق مثلته متقاربة والاصح اشتراطها لما في الغربية من الوحشة ولتزعج النفوس الى الاوطان و  
يجري الوجهان في اشتراط الرحلة للرجوع وسياق وليس للعارف والاصدقاء كالعشرة لان  
الاستبداد بهم متيسر فلم يجد ما ذكر لكن **كان يكسب** في سفره ما يفي بزياده ومؤنته وسفره  
طويل اي مرحلتان فاكثر لم يكلف الحج لانه قد يقطع عن الكسب لعارض ويتقدي بان لا ينقطع  
فلجمع بين تعب السفر والكسب يعظم فيه المشقة **وان قصر السفر وهو يكسب في يوم كفاية ايام**  
**كفى** الحج بان يحرم له نفقة المشقة فيه بخلاف ما اذا كان لا يكسب في كل يوم الا كفاية يومه فلا يلزمه  
لانه قد يقطع عن كسبه في ايام الحج فيقصر الثاني من الشروط وجود الرحلة لمن يبينه وبين مكة  
مرحلتان سواء قدر على المشي ام لا لكن يستحب للقادر عليه الحج فان لحقه بالرحلة مشقة شديدة  
**اشترط وجود محمل يفتح الميم الاولى وكسر الثانية ذكره الجوهرى** واشترط شريك يمشي في المشقة  
الاخر فان لم يجد الشريك فلا يلزمه الحج وان وجد موته المحمل يتأهده قال في الشامل ولو لحقه مشقة  
عظيمة في ركوب المحمل اعتبره حقة الكنية واطلق المحمل على غيره ان المرأة يعتبر حقة المحمل  
لانه استقر لها ومن بينه وبينها اي مكة دون مرحلتين وهو قوي على المشي **بلزم الحج** ولا يعتبر حقة  
وجود الرحلة فان ضعف عن المشي فكالبعيد عن مكة فيعتبر حقة وجود الرحلة والمحمل ايضا  
ان لم يكن الركوب بدونه وجبت اعتبر وجودها فالمراد التمكن من تحصيلها بشرا او

وهو شبه الوجع



الاستيحاء او بمن المثل او اجرة المثل ويشترط كون الزاد والراحلة باذكر معهما فاضلين  
عن دينه ومؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وايابه والمؤنة تشمل النفقة المذكورة في المحرر  
وعبرها كالكسوة وسوا في الدين حال الابد ناجر والنج على التراخي والمؤجل لانه اذا صرف ما معه  
الى الج فقد جيل الاجل ولا يجد ما يقضي به الدين وقد تحترمه النسبة فيبقى ذمته مرهونة و  
لو كان ماله دينيا في ذمته انسان فان امكن تحصيله في الحال فكل حال اصل ولا فكا لمعدوم والاصح  
اشترط كونه اى المذكور الفاضل عما ذكر فاضلا ايضا عن مسكنه وعبد يحتاج اليه لخدمته لزم  
او منصبه والثاني لا يشترط بل عليه بيعها ويكتفى بالاكتراء والخلاف فيها اذا كانت الدار مستغرة  
لحاجة وكانت سكنى مثله والعبد عبد مثله فاما اذا امكن بيع بعض الدار وفي عنده بمؤنة الج  
او كانا نفسين لا يلبقان بمثله ولو ابدلها لوى التفاوت بمؤنة الج فانه يلزم ذلك جزما ولا  
يلزم ان ياتي في النفسين الموقوفين الخلاف فيهما في الكفارة لان لها بدلا فارة الروضة معتبرا  
به قول الرافعي لا بد من عوده هنا والاصح انه يلزمه صرف حال تجارته اليها اى الى الزاد والراحلة  
بما ذكر معهما وفارق المسكن والعبد لانهما يحتاج اليهما في الحال وهو انما يتحدد خبره للمستقبل  
الثاني لا يلزمه لثلا يلحق بالمساكين ولو كان له مستغلات يحصل منها نفقته لزمه بيعها و  
صرفها الى ما ذكره الاصح ايضا ولا يلزم الفقيه بيع كتبه الج في الاصح حاجته اليها الا ان يكون  
له بكل كتاب نسختان فيلزمه بيع احدهما لعدم حاجته اليها ذكره في شرح المذهب ولو ملك  
ما يمكنه به الج واحتاج الى النكاح لحوفه العنت فصرف الى النكاح اهم لان الحاجة اليه ناجزة و  
الج على التراخي وصرح الامام بعدم وجوبه عليه وصرح كثير من العراقيين وغيرهم بوجوبه  
وصححه الروضة الثالث من الشروط احسن الطريق ظنا بحسب ما يليق به فلو خاف في طرفة  
عين نفسه او ماله سبي او عدوا او رصدا بالاطريق لم سواء لم يجب الج عليه وان كان الرصد رضى  
بشيء يسير ويكره بذل المال لغيره لانه يحرمهم على النقص للناس وسواء كان الذي يخافهم مسلمين  
ام كفارا لكن ان كانوا كفارا واطافوا معا وبهم استحب لفران يخرجوا الج ويقا تلوهم ليلا لو  
ثواب الج والجهاد وان كانوا مسلمين لم يستحب الخروج والقتال ولو كان له طريق اخر امن  
لزمه سلوكه وان اختلف بعد من الاول اذا وجد ما يقطع به والظاهر وجوب ركوب البحر  
لن لا طريق له سواء لم يعلمت السلامة في ركوبه كسلوك طريق البر عند غلبت السلامة و  
الثاني المنع لان عوارض البحر عسرة الدفع فان غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر او لغيره من الامور  
في بعض الاحوال لم يجب ركوبه جزما فان استوى الامران فوجها ان قاله الروضة اصحها لا  
يجب وان قلنا لا يجب استحب على الاصح ان غلبت السلامة وان غلب الهلاك لوجوبه وان استوى  
ففي التعريم وجها ان قاله الروضة اصحها التحريم ويغرم من حكي القولين في لزوم ركوبه طلقا

هذا هو الوجه  
في ركوب البحر  
والظاهر وجوبه  
في كل حال  
الا ان كان  
الخطر عظيما  
فلا يلزمه

مطلقا للزوم للظواهر المطلقة في الج وعدم الزوم لما في ركوبه من الخوف والخطر هذا كله في الرجل  
اتما المرأة فغيرها خلا في مرتب واولى تقدم الوجوب لضعفها عن احتمال الاهوال ولا نها عورة معر  
ضة للانكشاف وغيره لضيق المكان فان لم يوجبها عليه لم يستحب لها وقيل بطرد الخلاف وليست  
الانقياد العظيم كيجعون ونحوه في حكم البحر لان المقام فيها يطول والخطر فيها لا يعظم والله يلزم  
اجرة البدرة بفتح الموحدة وسكون المعجمة في الخفارة لانها من اهب الج في شرطه ووجوبه القوي  
عليها والثاني يقول هي خسران لدفع الظلم فلا يجب الج مع طلبها والخلاف وجها ان التصحيح للعلماء  
وفي شرح المذهب عن جمهور العراقيين والراسانيين ان اذا احتاج الى خفارة لم يجب الج وحمله على  
ارادة ما ياحظه الرصدون في المراد وقد تقدم ويشترط في وجوب الج وجود الماء والزاد في الماء  
المعتاد حمله على ثمن المثل وهو القدر اللائق به في ذلك المكان والزمان فان كان لا يوجد المثل  
من اهله وانقطع المياه او كان يوجد بها اكثر من ثمن المثل لم يجب الج وعلى الدالة في كل مرحلة لان لو  
تغظم بحمله لكثرة وفي شرح المذهب ينبغي اعتبار العادة فيه كالماء ويشترط في المرأة لوجوب الج عليها  
ان يخرج معها زوج او محرم بنسب وغيره بنسب او نسوة نقاة لتأمن على نفسها والاصح انه لا يشترط وجود  
محرم لاحداهن لان الاطاع يقطع بجاعتهم والثاني يشترط وجوه ليحكم الرجال عنهم ويعينهم  
اذا تابهن امر ومثله ذلك الزوج وقد عطفه عليه في شرح المذهب والاصح انه يلزمها اجرة المحرم اذا  
لم يخرج الابن الاخذ من اهله سفرها ففي حديث الشيخين لاشافا امرأة الامح محرم فيشرط في وجوب  
الج عليها قدرتها على اجرة والثاني من حقه الخروج معها فاذا لم يخرج الابن اجرة لا يجب الج عليها و  
المسئلة مبلغة على اجرة البدرة واولى بالزوم ويظهر ان اجرة الزوج كاجرة المحرم قاله في شرح  
المذهب للحنفي المشكل بشرط في حقه من المحرم ما يشترط في المرأة فان كان معه نسوة من محارمه  
كاحوائه وعما تزجاء وان كن اجنبيات فلا لانه يحرم عليه الخلوة بهن ذكره صاحب البيان وغيره  
انتهى وقيل قبل هذا تيسيرا المشهور جواز خلوة رجل بنسوة لا يحرم له فحين معتضاده قول الامام  
وغيره بحرمه فاستغنى هذا الاعتراض عن مثله في الحنفى الملق للرجل احتياطا الرابع من الشروط  
ان يثبت من الراحلة بلا مشقة شديدة في حمل فان لم يثبت عليها اصلا او ثبت عليها في حمل مشقة  
شديدة لمرض او غيره لا يجب عليه الج بنفسه بخلاف من انتفت عنه المشقة في الحمل فيجب عليه الج كما تقدم  
وعلى الاعلى الج ان وجد قايذ مع الشروط المذكورة بقوده ومهديه عند النزول ويركبه وينزله وهو  
في حقه في المحرم في حق المرأة قاله في شرح المذهب فيكون في وجوب استيحاؤه وجها ان اصحها الوجوب  
والمحرم عليه اسفد كغيره في وجوب الج عليه لكن لا يدفع المالا اليه لتبذيره بل يخرج معه الولى او  
ينصب شخصه له لينفق عليه الطريق بالمعروف ويظهر ان اجرة كاجرة المحرم تنبيه تدخل في  
شرط امن الطريق كما قال الرافعي ما ذكره القوي وغيره انه يشترط ان يجد رفيقه يخرج معهم على العادة  
قال المتولى فان كانت الطريق لا يجان الواحد فيها فلا حاجة الى الرفقة اما امكان السير وهو ان



Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with entries numbered 1 through 10.

وكان من الملائكة  
يا مخلصي  
من حلة حمراء



لزمه دم اذا احرم لاساءة بترك الاحرام من الميقات قالوا عياض من شئ من تشكه  
شياء وتركه فالهريق دمارواه مالك فان عاد واحرم من الميقات فلا دم عليه سواء كان دخل  
مكة ام لا وقال الامام والغزالي ان كان دخلها فعليه دم وقيل ان عاد بعد مسافة القصر فعليه دم  
**وان احرم من عاد الى الميقات فالاصح انه ان عاد اليه قبل تلبسه بنسك سقط الدم عنه لقطعه**  
المسافة من الميقات محرما واداء المناسك بعده **والا** وان عاد بعد تلبسه بنسك فلا  
يسقط الدم لتنادى النسك باحرام ناقص وسواء كان النسك ركنا كالوقوف ام سنة كطواف القودا  
ومقابل الاصح اطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدم السقوط تأكد الشاة نا  
سيلا الاحرام من غير موضعه قال الامام وان طال المسافة فاولى بان لا يسقط وان دخل  
مكة فهو اولى بعدم السقوط وغير في الروضة في التفصيل بالذهب ولا فرق في لزوم الدم بين  
الحج او بين ان يكون عالما بالحكم ذكر الله او ناسيا او جاهلا به ولا اثم على الناس الجاهل و  
**الافضل ان يحرم من هو فوق الميقات من ديرة اهله** لانه اكثر عملا **وفي قول الافضل من**  
**الميقات قلت الميقات اظهر وهو الموافق للاحاديث الصحيحة والله اعلم** انه صلى الله عليه وسلم  
احرم بجنه وبعمرته الجديد من ذي الحليفة روى الاول الشيخان من رواية جماعة  
من الصحابة والثاني البخاري في كتاب المغازي **وميقات العرة لمن هو خارج الحرم ميقات**  
**الحج لقوله في الحديث السابق** من اراد الحج والعمرة **ومن الحرم يلزمه الخروج الى الحل ولو دخل**  
من اي جهته شاء فحرم بها لانه صلى الله عليه وسلم ارسل عائشة بعد قضاء الحج الى التعميم فاعمرت  
منه رواه الشيخان والتعميم اقرب اطراف الحل الى مكة على ثلاثة اميال منها وقيل اربعة فلو  
لم يكن للخروج واجبالا امرها به لضيق الوقت برحيل الحاج فان لم يخرج واتى بافعال العمرة اجرة  
عن عمرته **في الاظهر وعليه دم** لتركه الاحرام من الميقات والثاني لا يحرم به لان العمرة احدي  
النسكين فيشترط فيه الجمع بين الحل والحرم كالحج لا بد فيه من الوقوف بعرفة وهي من الحل **فلو**  
**خرج على الاول الى الحل بعد احرامه فقط سقط الدم على المذهب** والثاني يخرج به على الخلاف في عود  
من جاوز الميقات اليه محرما ووفق الاول بان الحجا وزمعي بخلاف الحرم من مكة فانه سنة من  
احرم قبل الميقات **وافضل بقاع الحل** للاحرام بالعمرة **الحج والعمرة** ثم التعميم ثم المدينة لانه صلى  
الله عليه وسلم احرم بها من الحجارة رواه الشيخان وامر عائشة بالاعتناء من التعميم كما تقدم  
وبعد احرامه بها بذي الحليفة عام المدينة فصد المشركون عنها فقدم الشافعي ما فعله ثم  
امر به ثمهاهم به والحجامة والمدينة على ستة فراسخ من مكة والاول بطريق الطابق و  
الثانية بين طريق جدة وطريق المدينة والتعميم على الطريق المدينة وفيه مساجد عالية  
**باب الاحرام** اي الدخول في النسك **ينعقد معينا بان ينوي حجا او عمرة او كليهما مطلقا**  
**بان لا يزيد في النية على نفس الاحرام** روى مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله

الله عليه وسلم من اداء من ان يهل بحجة وعمرة فالي فعل ومن اداد ان يهل بحج فلي فعل ومن اداد ان يهل  
بعمره فلي فعل وروى الشافعي انه صلى الله عليه وسلم خرج هو واصحابه مهلين ينظرون ايضا ان يزل  
الوصي فامر من لا هدي معه ان يجعل احرامه عمرة ومن معه هدي ان يجعل حجا **والنهي افضل**  
ما يدخل عليه **وفي قول الاطلاق** افضل ليمكن من صرفه الى ما لا يخاف فوته **فان احرم مطلقا في**  
**اشهر الحج صرفه بالنية الى ما شاء من النسكين او اليه ما اثر استنقل بالاعمال ولا يجرى العمل قبل النية و**  
**ان اطلق في غير اشهر الحج فالاصح ان يعقد عمرة فلا يصرفه الى الحج في اشهره** والثاني تعتقد منهما فله صرفه  
الى العمرة وبعد دخوله الاشهر الى الحج او قران فان صرفه الى الحج قبل الاشهر كان كالاحرام بالحج قبل اشهر  
فينعقد عمرة على الصحيح كما تقدم **وله ان يحرم كاحرام زيد** روى الشيخان عن ابي موسى انه صلى الله عليه  
وسلم قال له ثم اهلت فقلت ليت باهلا لاهلا لا النبي صلى الله عليه وسلم قال فقد احسنت طعن  
بالبيت وبالصفاء المروءة واصل فان لم يكن **زيدا محرما انعقد احرامه مطلقا** ولغت الاضافه الى زيد  
وقيل ان علم عدم احرامه لم ينقض احرامه **كالوقال** اذا كان محرما فقد احرمت فلم يكن محرما  
وفرق الاصحابان في المقيس عليه تعليق اصل الاحرام بخلاف المقيس **وان كان زيد محرما انعقد**  
**احرامه كاحرامه** ان كان حجاج وان كان عمرة فعمره وان كان قرانا فقران وان كان مطلقا  
فمطلق وينتخير كما ينتخير زيد ولا يلزمه الصرف الى ما يصرف اليه زيد وان عين زيد قبل احرامه  
انعقد احرامه مطلقا وقيل معينا وان كان احرام زيد فاسدا انعقد له مطلقا وقيل لا  
ينعقد له **وان انعقد معرفته احرامه كونه** او جنونه او غيبته كافي الروضة واصلا **جعل هذا**  
**قارنا بان يخفى القران وعمل اعمال النسكين** ليحقق الخروج عما يشترط فيه **فصل في احرام** اي زيار  
الاحرام **ينوي** اي الدخول في الحج او العمرة او فيها ويستحب ان يلفظ بما نواه ويلبي فيقول  
بقلبه **ولسانه** نويت الحج واحرمت به الله تعالى ليبيك اللهم الى اخره فان لم يلبس **لم ينعقد احرامه وان**  
**ينوي ولم يلبس انعقد احرامه على الصحيح** والثاني لا ينعقد لاطباق الناس على الاعتناء بالتلبية  
عند الاحرام فلا يجب التعرض للفرضية جز ما ذكره في شرح المذهب في باب صفة الصلاة **وبين الفصل**  
**للأحرام** لانه صلى الله عليه وسلم اغتسل للاحرام رواه الترمذي وحسنه وهو في ذلك الاحرام كحجهم  
بعمره او بهما ذكره في شرح المذهب **فان عجز عن الغسل** لعدم الماء او لعدم القدرة على استعمالها  
**نيم** لان التيميم يوجب الغسل الواجب فعن المندوب **اولى والغسل الاضطرار** لانه صلى الله  
عليه وسلم فعله بذي طوى رواه الشيخان وسياتي بطول الاول الباب الثاني **قال في شرح المذهب و**  
**هذا الفصل** مستحب لكل داخل سواء كان محرما بحج ام بعمرة ام قران **والوقوف بعرفة** وعشية ومزدلفة

هو احرام زيد  
محرما او لا



عداة النحر وفي أيام التشريق الثلاثة للرجل لأن هذه مواطن يجتمع لها الناس فيسبغوا في غسلها  
قطعا للروايات الكونية متوسمة في هذه الاعمال كلها الرجل والمرأة الطاهرة وغيرهما وروى مسلم  
ان اسما بنت علقش ولدت محمد بن ابي بكر روى الخليفة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
تغسل وللامام نظرة بنت الحارث والنساء قال الرازي والظاهر انهما ينويان لانهما يقبضان  
مسنونا ولا يسن الغسل لرجل حبرة العقبة الكفاء بغسل العبد ومن عجز عن الغسل لغير الاحرام  
تيمم ايضا وحديثه باب الجمعة من حكاية وجد ان من عجز عن غسله لا يتيمم باقي هذا كما قاله  
الرازي لا يقدم في وجهه من ان الغرض من الغسل التطهير وقطع الروائح الكريهة والتيمم لا  
يفيد هذا الغرض ويحتج ان يتأهب للاحرام بحلق الاعانة وتنشيط الاطراف وقص الشارب و  
تقليم الاظفار وينبغي تقدم هذا الامور على الغسل كما تقدم في حق الميت وفي شرح المذهب  
ان من خرج من حكة فاحرم بالعمرة من طلل والمغتسل للاحرام استحباب لان يغتسل للدخول  
حكة ان احرم من موضع بعيد من الجعرانة والحد بيده وان احرم من موضع قريب من الكاظم  
او من ادنى الحل لم يغتسل لدخولها لان المراد من هذا الغسل النظافة وهي حاصلة بالغسل  
السابق وان يطيب بدنه للاحرام لا يتبع روى الشيخان عن عائشة قالت كنت اطيب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهرام قبل ان يحرم والحالة قبل ان يطوف بالبيت وسواء في ذلك  
الرجل والمرأة وفي قول لا يستحب لها وكذا توبه اي ازالة الاحرام ورداه في الاصح قياسا على  
البدن والثاني لا يجوز تطيبه لانه يتنزع ويلبس واذا نزع ثم تعاد كان كالواستأنف ليس  
توبه مطيب وفي الروضة اصلها التغيير في الاول بالجواز وفي التمه بالاستحباب قاله في شرح  
المذهب وهو غريب ولو نظرت توبه من بدنه فلا بأس به قطعاً ولا بأس باستدامته بعد الاحرام  
ولا يطيب له جرم لما روى الشيخان عن عائشة قالت كاتي انظري وبعض الطيب في حفرة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والموضع بالموحدة والمهمله الطريق وسواء في الاستدامة  
البدن والثوب **كن لو نزع توبه المطيب ثم لبسه لزمه القدية في الاصح** كالواخذ الطيب من بدنه ثم  
رده اليه والثاني لا يلزمه لان العادة في الثوب ان ينزع ويبعد فجعل عفا ولو تطيب المرأة  
ثم لزمها عدة يلزمها ازالة الطيب في وجهه لان في العدة حق ادعى في المضايقه فيه كثير وان خصت  
المرأة للاحرام يديها اي كل يديها التي الكوع بالحناء لانهما قد يتكشفتان وان تيمم وجهها بشئ من  
الحناء لانهما تومر بكشفه فليست ترون البشرة بلون الحناء وبكره لها الخضاب بعد الاحرام لما فيه من ازالة  
الشعث ولا يخضب الرجل والخنثى للاحرام ويجوز للرجل لاهرامه عن تحيط الثياب لينبغي عنه  
لبسه في الاحرام الذي هو محرم عليه كما سياتي ويجوز بالرفع بضبط المصنف وصرح في شرح المذهب

المذهب كالرافعي بوجوب النحر لما ذكره وهو واجب لغيره ويلبس اذا اراد البصيص جديدين  
والاغسل يمينه ويغسل يمينه ويغسل يمينه ويغسل يمينه ويغسل يمينه ويغسل يمينه ويغسل يمينه  
عليه ولم احرم في ازار ورداء والله صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة وكعبين ثم احرم وتقدم  
الحناء حديث النسوان ثيابكم البيض وقال ابن المنذر ثبت ان الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم  
احدكم في ازار ورداء ونعلين انتهى ورواه ابو عوانة في صحيحه ثم الافضل ان يحرم اذا انبعثت  
به راحته اي استوت قاعة الطريق او توجه الى طريقه ما شيا روى الشيخان عن ابن عمر انه  
صلى الله عليه وسلم لم يهل حتى انبعثت به دابته وروى مسلم عن جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لما اهلنا ان نحرم اذا توجهنا وفي قول يحرم عقب كل صلاة جالساً وروى الترمذي عن ابن  
عباس انه صلى الله عليه وسلم اهل بالبحر حين فرغ من ركعتيه وقال حديث حسن ويستحب ان يكثر  
التلبية ورفع صوته اي الرجل بالحيث لا يضر نفسه في دوام احرامه هو متعلق باكثر ورفع اي  
مادام محرم في جميع احواله وخاصة بمعية خصوصاً عند تغاير الاحوال كركوب ونزول وصعود  
وهبوط واخذ لا طرفقة بضم الراء وكسرها وفراد صلاة واقبال الليل والنهار ووقت السحر  
بالاستحباب ذلك تنكروى مسلم عن جابر وصفته في النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل التلبية وركب  
الترمذي حديث انا في جبرائيل فامرني ان احرامني ان يرتفوا اصواتهم بالاهل وقال  
حسن صحيح والمرأة لا ترفع صوتها بل تقتصر على اسماع نفسها فان رفعتها كره والخنيث والمرأة  
ذكره في شرح المذهب ولا يستحب التلبية في طواف القدوم والسعي بعده لان فيها اذكاء خاصة  
وفي القديم يستحب فيه وفي السعي بلا جهر ولا يلبس في طواف الافاضة جزءاً واحداً في اسباب الخلل  
ويستحب التلبية في المسجد الحرام ومسجد الخيف يعني ومسجد ابراهيم بعرفة وكذا سائر المساجد  
في الجديد ويرفع الصوت فيها ولغظها لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك و  
الملك لا شريك لك لبيك لا يتبع رواه الشيخان ويستحب تكريرها ثلاثاً والفضل لبيك وهو مبني  
الاجابة لدعوة الحج في قوله تعالى واذن في الناس بالحج واذاراي ما يحبه قال لبيك ان العيش عيش الافر  
قاله صلى الله عليه وسلم وفي يعرفات وراى جميع الناس واه الشافعي واليه في عن مجاهد مرسل  
ومعناه الحياة المطلوبة الهية الدائمة هي حياة الدار الآخرة واذا فرغ من تلبيته صلى على النبي  
صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ورفعنا لك ذكرك اذكرنا لا يذكر مع لبيك ذلك وما الله تعالى  
الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار وروى الشافعي والدارقطني والبيهقي ان الله صلى الله عليه وسلم



كان اذا فرغ من تليته في حجة او عمرة سال الله رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار قال في  
شرح المذهب والمذهب هو صفة الله عليه وسلم واصحابه وهو مشهور وان يغسل داخل الجاني  
بالج دخولها قبل الوقوف بعرفة كما فعله صلى الله عليه وسلم واصحابه وهو مشهور وان يغسل داخل الجاني  
من طريق المدينة بذي طوى ويدخلها من ثنية كذا روى الشيخان عن نافع قال كان ابن عمر  
اذا دخل ادى الى الخلاء امسك عن التلبية ثم سبى بذي طوى ثم يصلي به الصبح ويغتسل ويجرد  
ان بني الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وفي رواية لمسلم ان ابن عمر كان لا يقدم مكة الا بآية  
بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة ثم يركب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعله  
وروي عن ابن عمر وعائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من  
الثنية السفلى والعليا شتي ثنية كذا بالفتح والمد والتوين والسفلى ثنية كذا بالضم والقصر  
والتوين وهي عند جبل يعقوبان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين وذو طوى بين التينين  
واقرب الى السفلى وهو مثلث الطاء اما الجاني من غير طريق المدينة فلا يحرر بالفضل بذي طوى  
بل يحرم مشافته من طريقه كما ذكره في شرح المذهب ولا بالدخول من الثنية العليا وقال  
الشيخ ابو محمد يستحب له الدخول منها وصحة الروضة وشرح المذهب لما قاله الشيخ عن انها  
لست على طريق المدينة وقد عدل النبي اليها ونقول اذا نظر في بيت الكعبة بعد رفع يديه  
اللهم زد هذا البيت تشريفات وتكريما ومهابدة وزد من شرفه وعظمه من حجه واعظمه  
تشريفا وتكريما وتعظيما وبر اللاتباع رواه الشافعي والبيهقي وقال هذا منقطع ولفظها بدل  
وعظمه وكرمه اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت اسماؤك قاله عمر رضي الله عنه رواه عنه  
البيهقي قال في شرح المذهب واسناده ليس محققا ومعنى السلام الاول والسلامة من القاتل  
والثاني والثلاث السلامة من الافات وبناء البيت رفيع يرى قبل دخول المسجد اذا دخل من  
اعلا مكة ثم يدخل السبي من باب بني شيبه سواء كان في طريقه ام لا بلا خلاف لانه صلى الله عليه وسلم  
دخل منه ولم يكن على طريقه قال الرازي وغيره وروى البيهقي دخوله صلى الله عليه وسلم منه في ابن  
عباس في عهد قريش وذلك في عمرة القضاء وعن ابن عمر وعطاء ولم يجرى ما يجرى الذي الكلام فيه  
لا بغيره وفي شرح المذهب اتفق اصحابنا على انه مستحب للحرم ان يدخل المسجد للحرام من باب بني  
شيبه ويبدأ بطواف القدوم روى الشيخان عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم اول شيء بدأ به حين  
قدم مكة انه توضأ ثم طاف بالبيت واورده الرازي في فاول شيء الى اخره ولودخل الناس  
في مكتوبة صلاتهم اولا ولو اقيمت الجماعة وهو انشاء الطواف قدم الصلاة وكذا الوضوء

خاف فوت فريضته او سنة مؤكدة ولو قدمت المروة في ارضه او شريفه لا يبرز للرجال احرم  
الطواف الى الليل وهو حجة البقعة اي المسجد الحرام كما ذكره في شرح المذهب قال في فواته بالتأخير  
وجهاان حكاها امام الحرمين ويؤخر عنه اكثر من ثمانية ويغير ثيابه وهي له المسئلة قد يستفاد  
من قول المحرر وان يقصد المسجد الحرام كما فرغ من الدعاء ويحصى طواف القدوم في المحرم **حاج**  
**مكة قبل الوقوف** فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت الطواف الفرض عليهما  
اما الحلال فيسحب طواف القدوم له ايضا **من قصد مكة لا تسك** كان دخلها لتجارة او رسالة  
او زيارة استحب له ان يحرم في او عمرة كحجة المسجد لداخله وفي قول يجب لا يطبق الناس عليه وسنن  
يندب فيها الاتفاق العلي **الان ينكر دخوله** خطاب وصياد فلا يجب عليه جزاء المشقة بالتكرار  
وللموعدة غير شرط ان يحرم من خارج الحرم فاهله الاحرام عليهم قطعوا وان لا يدخلها القتال ولا حيا  
وان دخلها القتال باع او قاطع طريق او غيرها او خافا من ظالم او غيرهم حجه وهو محرم لا يمكنه الظهور  
لاداء التسك لا يلزمه الاحرام قطعوا وان يكون جزاء العبد لا احرام عليه قطعوا وقيل ان اذن سيده  
في الدخول محررا فهو حرم وعليه الجوز بلود دخل غير حرم فقليل يلزمه القضاء بان يخرج ثم يعيد محررا  
الاصح القطع بان لا قضاء عليه لان الاحرام حجة البقعة فلا يقضى كحجة المسجد قال ابن حجر ولا يجزى  
بالدم خلافا لما حرم بعد حجا ورة الميقات فعليه دم والحرم مكة كما ذكره **فصل الطواف بانواعه**  
كطواف القدوم وطواف الفرض وطواف الوداع واجبات لا يبيح الا بها **وسنن** تصدق بها **اما الواجب**  
**فستة** ستر العورة وطهارة الحدث والنفس كحج في الصلاة قال صلى الله عليه وسلم لم يطوف بمكة الا بستر  
الآن الله قد اهل فيه المنطق فمن يطوف فلا ينطق الا بخير رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم فلو طاف  
عاريا او محدثا او على ثوبه او بدنه نجاسة غير معقوفة لم يصح طوافه وكذا الوطاف يطاف في طوافه النجاسة  
قال في شرح المذهب وغلبتها فيه جماعت به البلوى وقد اختلفت جماعة من اصحابنا المتأخرين في  
العفو عنها وينبغي ان يقال يعني عما يشق الاحتراز عنه من ذلك **فلو احدث فيه نكاحا ونبي وفي قول**  
**يستأنف** كما في الصلاة وخرق الاول بان الطواف محتمل فيه حال الاحتراز في الصلاة كالفعل التكرير والكلام  
ولو سبقه الحدث فان قلنا في التعدي في فني اولي والافقولا ان ارجحها البناء وسواء على البناء طالع  
الفصل ام لا بناء على ما ساق ان من سنن الطواف حوالته وفي قولها واجبة فيستأنف في الطواف بلا  
عذر غير هذا وجبت لا يوجب الاستئان استحبه **ويجعل البيت عن يساره** ويحوق لطاق وجهه **مستند**  
في ذلك **بالجلاسود** محاذيا بالمحجة له في حروره عليه ابتداء جميع بدنه بان لا يقدم جزاء من بدنه  
على جزء من الجوز وفي المذهب يستحب استقباله ويجوز جعله على يساره وذكر الاحام والغزالي  
ان المراد بجميع البدن جميع الشئ الا اليسر **فلو بد** يعني الحجر لم يحسب **فاذا انتهى اليه ابتداءه**  
ولو حاذاه ببعض وبعضه حاذوا الى جانب الباب فالجديد لا يعتد بهذه الطوفة ولو حاذى جميع



البدن بعض الحجر دون بعض اجزاء ذكره العراقيون كذا في الروضة فاصلا في السليبي قولين انتهى  
وظاهر ان المراد بحاجات الحجر المستلبيين استقباله وان عدم الصحة في الاولى لعدم المروءة بجميع البدن  
على الحجر فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم وهو ان لا يقدر جزء من بدنه على جزء من الحجر المذكورة الروضة  
واصلها وان عتق فبده ينبغي ولو استقبال البيت او استدبره او جعله عن يمينه ومشي نحو الركن اليماني  
او نحو الباري وعن يمينه وحشي فمقوى نحو الركن اليماني لم يصح طوافه ولو مشى على الشاذرون بفتح الشاذل  
المعجمة وهو الحدار البارز عن علوه بين ركن الباب والركن المشامي **واوصى للدار الكاين في مواضع**  
**اي الشاذرون او دخل من احدى فحتى لا يكسر الحياء وخرج من الاخرى** وهو بين الركنين المشاميين  
عليه حدار قصير لم يصح طوافه في المسائل الثلاثة لانه فيها طابق البيت لانه وقد قال بخلافه فيطروا  
بالبيت العتيق ولا فيل جميعه من البيت والصحيح قد رست اذرع فقط وفي مشقة للس وجه انه  
يصح طوافه لان معظم بدنه خارج فيصدق انه طابق بالبيت وان يطوف سبعا داخل المسجد ولو  
في اخر يات ولا بأس بالحائيل في السقاية والسواري والاصل فيما ذكره الاتباع منه حاروي مسلم عن جابر  
انه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة اتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فمسل ثلاثا ومشي ادبارا وروى البخاري  
من حديث بن عمر نحوه الا المشى على يمينه وروى مسلم عن جابر رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي  
على راحلته يوم النحر ويقول لتأخذوا عني مناسككم فاني لا ادري لعلى ايج بعد حجتي هذه **واما**  
**السنن بان بطواف ما شيا كما تقدم في الحديث ولا يركب الا بعد رمض وطاف صلى الله عليه وسلم**  
**راكبا في حجة الوداع وراه الشخان ليراه الناس فيستفتوه ولو طاف راكبا بلا عذر حاروا**  
**كرهه قال الامام وادخل الهمجة التي لا يؤمن تلويثها المسجد مكروه ويستلم الحجر او طوافه**  
**كما تقدم في الحديث ويقتله** روى الشخان عن عمر انه راي رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل  
**ويضع جهته عليه** روى البيهقي عن بن عباس قال رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يحج على  
الحجر فاذا عرج عن التقبيل ووضع الجبهة للوجه استلم الى اقصر على الاستلام باليد ثم قلبها فان  
عجز عن الاستلام اشار بيده ولا ينبغي بالغم الى التقبيل وفي الروضة يستحب الاستلام بالخشبة  
ونحوها اذا لم يكن من الاستلام باليد رقبيل الخشبة احوها وفي شرح المذهب فان لم يتمكن بها  
دخولها اشار بيده او شئ مما قبل ما اشار به وفي الروضة لا يجب للنساء استلام ولا تقبيل الا  
عند خلق المطاق من الليل او غيره وفي شرح المذهب يستحب ان يخفف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت  
وبراي ذلك اي الاستلام وما بعده في كل طوفة ولا يقبل الركنين المشاميين ولا يستلمهما ويستلم اليماني  
ولا يقبله لكن يقبل اليد بعد استلامه ويفعل ذلك في كل طوفة روى الشخان عن بن عمر انه صلى الله عليه  
وسلم كان يستلم الركن اليماني والحجر الاسود في كل طوفة ولا يستلم الركنين الذين يليان الحجر وان يقولوا وادعاه  
بسم الله والله اكبر اللهم ايمانك وتصديق كتابك ووفاء بعهدك واتباع السنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

١٠٤٥  
سلم قال الرازي وروى ذلك عن عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يمشي وهو عريه وقوله  
ايما فاعفول له لا طوف مقدرا **ويقول قبالة الباب اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والامن**  
**امنك وهذا مقام العائذ بك من النار** ويشير الى مقام ابراهيم وهذا الدعاء اوردته الشيخ ابو محمد  
ودعاء الركن المشامي ودعاء تحت المزارب ودعاء بين الشامي واليماني واسقطا جميعا  
الروضة **ومن اليمانيين اللهم اثنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار** رواه  
ابوداود بلفظ ربنا بدل اللهم عن عبد الله بن السائب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
بين الركنين وفي الحجر وشرح ربنا وفي الروضة اللهم ربنا وليدع بما شاء في جميع طوافه **وما توارى الدعاء**  
**فيه افضل من القراءة وهي فيه افضل من غير ما توارى وفي وجه انها افضل من حاقورة ايضا وان قيل**  
**في الاشواط الثلاثة الاولى بان يسرع مشيه متفرا خطاه ويمشي في الباقي على هيئته لا اتباع كما تقدم**  
ويستوعب البيت بالرمول روى مسلم عن بن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا  
ومشي اربعاً ولو طاف ركباً او محملاً لا حرك الدابة ورمولها امل ولو ترك الرمل في الثلاثة لا يقضيه  
في الاربعة لان هيئتها السكينة فلا تغير **ويختص الرمل بطواف يعقبه سعي وفي قول بطواف القدر**  
لان حارم فيه النبي كان للقدم وسعي عقبه فعلى القولين لا يرمل في طواف الوداع ويرمل من قدم  
مكة معتبرا لاضراط طوافه عن القدم وكذا من لم يدخلها حاجا الا بعد الوقوف فادخلها قبله و  
لم يرد السعي عقب طوافه للقدم رمل فيه على الثاني دون الاول والحاج حرم يرمل في طوافه على  
الاول دون الثاني ومن اراد السعي عقب طوافه للقدم رمل فيه على القولين واذا رمل فيه و  
سعى عقبه لا يرمل في طواف الاقضية ان لم يرد السعي عقبه وكذا ان اراده في الاظهر لانه غير مطلوب  
منه فقوله المصنف يعقبه سعي اي مطلوب او محسوب واذا طاف للقدم وسعى عقبه ولم يرمل  
فيه لا يقضيه في طواف الاقضية في الاصح وقيل الاظهر ولو طاف ورمول لم يسعى رمل في طواف الاقضية  
بقضاء السعي عليه **وليقبل فيه** اي في الرمل **اللهم اجعل حجامي ورا ودينا مغفورا وسعيي مستكورا**  
قال الرازي روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله واجعله اي ما انا فيه من العمل المحسوب بالذنب  
قال في التبيين ويقول في الاربعة روي عن جابر رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي  
اثنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وان يضطرب في جميع كل طواف يرمل فيه  
**وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسط ودائه تحت منكبه اليمين وطرفه على منكبه الابر**  
كذلك اهل الشطاعة ما خوذ من الضبع بسكون الموحدة وهو العضد روى ابوداود عن بن عباس  
باستاد صحيح كما قاله في شرح المذهب انه صلى الله عليه وسلم واصحابه اعتقدوا من الجحيرة فحملوا  
بالبيت وجعلوا ارجلهم تحت اباطهم ثم قدفوها على عواتقهم اليسرى وقيس السعي على الطواف  
بجامع قطع مسافة حاور ينكر رها سبعا ومقاله ينفق مع الوارد **وقيل المرأة ولا تضطرب**  
**اي لا يطلب منها ذلك في شرح المذهب والخبر في ذلك كما للمرأة وان يقرب من البيت باركاه تلو**  
**فات الرمل بالقرب لرجل الرمل مع بعدا ولى** لانه متعلق بنفس العباداة والقرب يتعلق بمو  
ضعها الان يخاف صدم النساء بحاشية المطاق فالقرب بلا رمل ولى تحذرا عن مصادمتهن



المؤدية الى انتفاضة الطهارة وكذا لو كان ايضا بالقرب مناء يخاف مصادمتهم في العمل  
فتكون اولى ولو كان من تقوية الرجل مع القرب لرحمة برحمة الله وقيل ليجعلها في مظهرها  
وان يوالي طوافه وفي قول يجب مواالته كما ساق فيبطل بالتقريب كثيرا بل عذر قال الامام وهو ما  
يغلب على الظن تركه الطواف ولو اقيمت المكتوبة وهو فيه فتقريبه ما يقتضي بعدد **ويصلى بعده ركعتين**  
**خلف المقام بقية في الاولى قل يا ايها الكافرون والثانية الاخلاص** للاتباع رواه في غير النعمان والشحان  
وفيهما مسلم **ويحرم بها الصلاة ويسر بها** وفي قول **يجب المواالاة** كما تقدم **والصلاة** لانه صلى الله عليه وسلم  
لما فعلها اتى قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم موضعا للصلاة ورواه مسلم فافهم ان الآية امره بها والامر  
للموجب وعروض بما في حديث الصحابي المشهور هل على غيرها قال لا الا ان تطلع وفيه الوجوه  
بمع الطواف بدونها ولا يجزئ تركها بدم **تمت** لا يجب النية في الطواف في الاصح لان نية في الواحدة  
تتضمن نعم يشترط ان لا يصرفه الى عرض اخر كطلب غريم في الاصح ولو نام فيه على هيئة لا تقتضي الوقوف  
صح طوافه في الاصح اما الطواف في غير حج وعمره فلا يصح بغير نية بل خلافا ذكره في شرح المذهب **ولو**  
**حل الحلال المحرم** المرض او غيره **وطاف به حسب الطواف للمحلول** وله **لوجه محرم** قد طاف عن  
نفسه **والاى وان لم يكن طاف عن نفسه** فالاصح ان قصد المحلول **فله** وينزل الحامل منزلة الدابة  
وهذا يخرج على اشتراط ان لا يصرف الطواف الى عرض اخر والثاني يقع الطواف الحامل وهو يخرج  
على عدم اشتراط ما ذكره الثالث يقع له لان احدهما دارا والاخر يريده **وان قصد نفسه**  
**اولها فالحامل فقط** قال الامام وحكى اتفاق الاصحاب عليه في الصورة الاولى وحكى البغوي  
في الثانية وجهين في حصوله للمحلول مع الحامل لانه دارا وله ولولا بقصد واحد من الاقسام الثلاثة  
فهو كما لو قصد نفسه او كليهما اى تقع الحامل فقط ويؤخذ مما ذكرنا من الحلال الوثنى الطواف النفس  
ونفع له فقط وفي شرح المذهب لو كانا محرمين ونوب الطواف فافق الاصحاب وقوعه عن الحامل  
فقط لانه الطائف والثاني عن المحلول فقط والحامل كاللابة والثالث عنهما ليقترعا مع الدوران و  
يقاس بهما الحلال لان النوايان فتقع الحامل منهما في الاصح **فصل يستلم المحل بعد الطواف**  
**صلاته استحبابا ثم يخرج من باب الصفا والسعي** بين الصفا والمروة للاتباع في كل ذلك رواه مسلم  
وشروطه ان يبدء بالصفا وان يسعي سبعاً ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده عنها اليه اذ  
للا اتباع في ذلك قالوا بما رواه الله به رواه مسلم وان يسعي بعد طواف ركن او قدم بحيث لا يخلل  
بينهما اى بين السعي وطواف القدوم كما في الخبر الوقوف بعرفة بان يسعي قبله للاتباع المعلوم من  
الاحاديث في هذا وفي طواف الركن في العرة ويقاس به طواف الركن في الحج ومن سعى بعد طواف قدوم  
لم يعبه لما روى مسلم عن جابر قال لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا صحابه بين الصفا والمروة  
الا طوافاً واحداً طوافه الاول اى سعيه وفي الترمذي فلا يحتاج عليه ان يطوف بها وعبادة الحرم  
كالشرح لم يستحب اعادته بعد طواف الركن في الاول وقال الشيخ ابو محمد حكره **ويجب**  
**ان يرفى على الصفا والمروة قد قام** لما روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا فرفى عليه  
حتى رآى البيت وانه فعل على المروة كما فعل على الصفا قال الشيخ في التبيين والمروة لا ترفى والواجب

والواجب على من يرفى ان يلقى عقبيه باصبع ما يذهب منه ويلصق روعه اصابع رجله بما  
يذهب اليه من الصفا والمروة **فما اذا رقى كسر لقان قال الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر**  
**على ما هذا** رواه احمد بن حنبل على ما اولاه لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت  
بيده وهو على كل شئ قدير ثم يدعى بما شاء ديناً ودنياً **قلت ويعد التوكير والدعاء ثانياً**  
**وثالثاً والله اعلم** كما قال الرافعي في الشرح ايضا الا الدعاء ثالثاً وزاده في الروضة وفي حديث جابر  
السابق بعد قوله رآى البيت فاستقبل القبلة فركع له وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك  
له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له وكبره وكبره وكبره  
وحده ثم دعاه بين ذلك قال هذا ثلاث مرات وروى النسائي يحيى وعقب وله الحمد **وان شئ**  
**على هيئته** **اول السعي واخره ويعد** اى يسعي سعيّاً شديداً في الوسط لقول جابر بعد قوله ثلاث  
ثم الى المروة حتى اذا انصبت قدماءه في بطن الوادي سعى حتى اذا اصعدنا شئ الى المروة **وموضع السعي**  
**عين اى المنى والعدو** **وعرف** هناك فيمن شئ حتى يبقى بينه وبين الميلا الاضطر المعلق بركن المسجد  
على سباده قد رستة اذرع فيعد واصفى يتوسط بين الميلاين الاضطر بين احداهما في ركن المسجد والا  
متصل بدار العباس رضى الله عنه فيمن شئ حتى يبقى الى المروة واذا عاد منها الى الصفا شئ في موضع  
شبه وسعى في موضع سعيه اولاً والمروة لا تسعى ويسعى ان يقولوا سعيد رب اغفر وارحم وجاود  
عما تعلم انك انت الغفر الاكرم وان يولى بين مرات السعي وبينه وبين الطواف اذ لا يشرط  
فيه الطهارة وستر العورة ويجوز فعله راكبا ولو شك في عدد رجا الى به من مرات السعي او الطواف  
اخذاً بالاقول ولو كان عنده انه انما فاجبه ثقة ببقاؤشئ منها لم يلزمه الاثبات به لكن يستحب  
**فصل استحباب الاحام** اذا خرج مع الحجيج **ومنصوبه** الموتر عليهم وقد بعث رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ابا بكر رضى الله عنه ايعني على الحج في السنة التاسعة من الهجرة متفق عليه **ان يخطب بكلمة**  
**في صايع ذي الحجة بعد صلاة الظهر خطبة فدية بامر فيها بالعدل والامانة ويعلم حالها من**  
**المناسك** الى الخطبة الثانية لانيته قال بن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل التزوية يوم  
خطب الناس واخبرهم عناسكهم رواه البيهقي باسناد جيد كما قاله في شرح المذهب ويوم التزوية اليوم  
الثامن ولو كان السابع يوم الجمعة خطب بعد صلاة الجمعة **ويخرج بهم من غد للاتباع** رواه مسلم بعد  
صلاة الصبح وان كان يوم الجمعة فقبل الفجر اى ويبيتوا بها فاذا طلعت الشمس قصدوا عرفات  
**قلت** كما قال الرافعي في الشرح **ولا يجوز لها ان يقيمون بقية عرفات حتى تزل الشمس والله اعلم ثم يخطب**  
**الاحام بعد الزوال خطبتين** للاتباع في كل ذلك رواه مسلم بين لحيه اولاهما امامهم من المناسك  
الى الخطبة يوم النحر ويجزئهم على الكثر الدعاء والتهليل بالموقف ويخففها ويجلس بعد فراغها بقدر سورة  
الاخلاص ثم يقوم الى الثانية وياخذ المؤذن بالاذان ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن قبل  
من الاقامة وقبل من الاذان وصحة في الشرح الصغير والروضة وفيه حديث رواه البيهقي **ثم يصلى بالناس**  
**الظهر والعصر جمعاً** للاتباع رواه مسلم وللعلم للسفر وقيل للشك ويقصرها ايضا الساوون بخلاف  
المكيين ويفعلان والخطبتان قبل بمكة وللمهوز مسجد ابراهيم وصدره من عرفة واخره من عرفة



ويعزيبها محضات كجاء فرشت هناك قال البغوي وصدره محل الخطبة والصلاة ويقفوا  
أي الامام او منصوبه والناس بعد الصلاة تبين **عرفة الى الغروب** للاتباع رواه مسلم قال  
في الروضة وبين هذا المسجد وموقف النبي صلى الله عليه وسلم بالتحفات بخوميل **فذكر والله تعالى**  
**ويؤمونه ويكبرون والتبليغ** روى الترمذي خير الدعاء يوم عرفة وخير ما قلت وانا النبيون  
من قبل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وزاد البيهقي اللهم  
اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشتر لي صدقاً وييسر لي امرى **فاذا غاب**  
**الشمس فصدوا من دلفة** واخر الغروب ليصلوها مع العشاء **مزدلفة** جمعاً للاتباع رواه الشيخان  
ولجمع للمسلمين وقيل للنسك بل ذهبون بسكتة وقادفن وصدفة اسرع **واجاب الوقوف** حضوره  
الحج من غير ان عرفات قال صلى الله عليه وسلم وقفت هاهنا وعرفة كلها موقف رواه مسلم وان كان  
**ما في طلبه** ونحوه للادبة شاردة اي لا يشترط فيه الكثرة ولا ان لا يصرفه الى جهة اخرى قال الامام  
ولم يذكر فيه خلاف السابق في هرفا لطواف ولعل الفرق ان الطواف قربة مستقلة بشرط كونه اهلاً  
**للعادة** لا يفتي عليه فلا يجزيه ولا السكران والمجنون وقيل لا يجزيه ولا باس بالنسب المستغرق وقيل  
يضر ولو لم يعلم انه عرفة اجزا وقيل لا **وقد الوقوف من الزوال يوم عرفة** وقيل بعد مضي زمان  
امكان صلاة الظهر من الزوال **والصحيح بقاؤه الى الفجر يوم النحر** والثاني لا يفتي في ذلك بل يجزى بغروب  
الشمس والثالث يفتي بشرط تقدم الاحرام على ليلة النحر ويذكر الاول وحديث الحج لعرفة من جاء ليلة جمع قبل  
طلوع الفجر فقد ادى كبره رواه اصحاب السنن الاربعة باسناد صحيح كما قال في شرح المذهب ليلة جمع  
هي ليلة المزدلفة **ولو وقف بها يوم فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد اذ وقع ادراكه الوقوف** **وما**  
**استحبنا** اخر وجا من خلاف من اوجبه **وقول يجب** لانه ادرك مكانه هو لمع بين الليل والنهار الذي  
فعله النبي صلى الله عليه وسلم في الوقوف **فان عاد الى عرفة وكان بها عند الغروب فلا دم** يؤمر به وكذا  
**ان عاد ليلة في الاصح** وزعم القطع بانه لا يشرع المذهب الثاني في عدم لان النسك الاول لجمع بين الزمان  
واول الليل وقد فوته والحال في الروضة واصحابنا يفتي على الوجوب في عدم العود **ولو وقف يوم النحر**  
**علما** لظنهم انه التاسع بان عم عليه السلام ههنا اذى لقعدة فاكلوه ثلاثين ثم بان ان الهلال اهل ليلة  
الثلاثين اما في انشاء الوقوف او بعده **اجزاء** وقولهم **الان يفتلوا** **خلاف العادة** في الحج  
**فيقتضون** هذا الحج في الاصح لانه ليس في قضاءهم مشقة عامة والثاني لا يقتضون لانهم لا يأمرون بقل  
ذلك في القضاء ولو بان الاخر قبل الزوال من العاشرة يفتلوا بعدة قال في المذهب المذهب لا يجزى لهم  
لانهم وقفوا على يقين الفوات قال الرازي وهذا غير مسلم لان عاصمة الاحكام بذكر والله لو قامت  
البيضة على روية الهلال ليلة العاشرة وهم يفتلوا لا يفتلوا من حضور الموقف بالليل يفتلون من غدر عشب  
لهم كالواقعة ليلة بعد الغروب اليوم الثلاثين من رمضان على روية الهلال ليلة الثلاثين نصب  
في انهم يصلون من الغداة العيد فاذا لم يحكم بالفوات بقيام الشهادة ليلة العاشرة لم يفتلوا في اليوم العاشر  
وسكت على ذلك في الروضة ولو وقفوا اليوم الحادي عشر لم يفتلوا **وان وقفوا يوم النحر** **وعلموا**  
**قبل وقت الوقوف وجوب الوقوف في الوقت** وان علموا بعده اي بعد وقت الوقوف **وقبيل القضاء** لهذا الحج

في الاصح والثاني لا يجب كما في الغلط بالتأخير ووفق الاول بان تأخير العبادة عن وقتها اقرب الى لا  
حساب من تقديمها عليه وبان الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه فانه انما يقع لغلط في اصاب  
الطرفة الشهادة الذين شهدوا بتقديم الهلال والغلط بالتأخير قد يكون بالغيب مانع من روية  
الهلال ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه ولو غلطوا في المكان فوقفوا في غير عرفة لم يصح حجهم **فصل**  
**ويستوفون مزدلفة** لا تنبأ المقلوع من الاحاديث الصحيحة ومن دفع عنها بعد نصف الليل **وقوله**  
**وعاد قبل الفجر** فلا شيء عليه ومن لم يكن بها في النصف الثاني بان كان بها في النصف الاول فقط او  
ترك المبيت بها اصلاً اراق دعا وفي وجوبه القولان السابقان فيمن لم يكن بعرفة عند غروب  
قائمة الروضة ولا يظهر وجوب الدم بترك المبيت وقال الولي لم يحضر مزدلفة في النصف الاول فحضرها  
ساعة في النصف الثاني حصل المبيت نص عليه في الامم وفي قول يشترط معظم الليل **وبين تقدم**  
**النساء والضعة بعد نصف الليل** **المعنى** لغير مراجعة العقبة قبل الرحلة روى الشيخان عن عائشة  
ان سودة افاضت في النصف الاخير من مزدلفة باذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمرها بالدم  
ولا النفر الذين كانوا معها وروى عن ابن عباس قال انما نحن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزد  
لفة في ضعة اهله ولو انتهى الى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن حيت المزدلفة في الضعة  
شيء عليه ولو افاض من عرفة الى مكة وطاف للافاضة بعد نصف الليل فغاية المبيت بمزدلفة  
قال الفقهاء لا شيء عليه لاشتغاله بالطواف قال الامام وفيه احتمال لانه غير مضطر الى ترك المبيت  
بخلاف الاول **ويبقى غيرهم حتى يصلون الصبح مغلسين** بها للاتباع رواه الشيخان والتقليس  
هنا اشدد استحبابا من باقي الامام لينتفع الوقت لما بين ايديهم من الاعمال يوم النحر **فيصومون**  
**الى منى** وباخذون من مزدلفة **حصى الرحيل** قال الجهم وروى لا وقال البغوي بعد صلاة الصبح والمأخوذ  
سبع حصيات لرمي يوم النحر وقبل سبعون حصاة لرمي يوم النحر واما ما سبق على ما ساق  
بيانه روى البيهقي والنسائي باسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله في شرح المذهب عن الفضل بن  
عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له عدة يوم النحر تنقضي حصا قال فانقظت له  
حصيات مثل حصي الخرف وهو باعجام الماء والزال الساكنة فظاهرا ان المتقدمين بالليل باخذون  
حصى الرمي من مزدلفة ايضا **فاذا بلغوا المشعر الحرام** وهو جبل في اخر المزدلفة يقال له قرع بضم القاف  
وبالراء **وقفوا** وذكره الله تعالى **ودعوا الى الاسفار** مستقبلين الكعبة روى مسلم عن جابر الله صلى  
الله عليه وسلم لما صلى ركبة القصوى حتى اتي على المشعر الحرام واستقبل القبلة ودعا الله تعالى وكبر و  
هلل وحمد ولم يزل واقفا حتى اسفر جدا ثم يسرون **فيصلون صبا بعد طلوع الشمس** **فيري**  
**كل شخص حينئذ سبع حصيات** **انى حرة العقبة** **ويقطع الطلعة عند ابتداء الرمي** **لاخذ** في اسباب  
التخلل **ويكبر مع كل حصاة** روى مسلم عن جابر الله صلى الله عليه وسلم في حرة يعني يوم النحر فصاها  
بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصي الخرف ثم يذبح من معه **هدى ثم يحلق** للاتباع رواه  
مسلم **او يقصر** **والحلق افضل** قال الله تعالى محلقين **مسلم ومقصرين** وقال صلى الله عليه وسلم اللهم  
ادعهم المحلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ادعهم المحلقين قال في الرابعة والمقصرين رواه



الشيخان **وتقصير المرأة** ولا تأمر بالخلق روى ابو داود باسناد حسن كما قاله في شرح المذهب  
ليس على النساء خلق اغا على النساء التقصير وفي شرح المذهب عن جماعة يكره للمرأة الخلق وعن العجلي  
ان التقصير للخنثى افضل للمرأة **والخلق** اي ازالة الشعر في الوجه والبرص في ولته **سك على المشهور**  
فيما عليه وهو ركن كاسيا في واستدل على انه سك بالدرء لفاعله بالرحمة في الحديث السابق  
والثاني استحابة محظورة لانه كان محرما عليه كما سياتي في ايج له فلا تواب فيه كما قاله في شرح  
المذهب كالرافعي وقال الغزالي انه مستحب بلا خلاف **واقلة ثلاث شعرات** بفتح العين اي ازالة ما بين  
شعر الراس خلقا **وتقصير او نتعا او احراقا او قصا** مما عجز الراس او مما استرسل عنه في  
دفعه او دفعت قال الله تعالى محلقين رؤسكم اي شعرها وهو يصدق بالثلاث **ومن لا شعر**  
**براسه يستحب له امر** الراس على سبيل ما بالخلقين روى ابو داود باسناد حسن **وطاف طواف الركن**  
للا تبايع رواه مسلم وسعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم كما تقدم ان من سعي بعد لم يعد وسياق  
ان السعي ركن **ثم يعود الى منى** ليبيت بها وهذا الرمي والذبح والخلق والطواف يسر ترتيبها كما ذكرنا  
ولا يجب روى مسلم ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني حلفت قبل ان ارمي  
فقال له ارم ولا جرح وانه اخر فقال اني افضت الى البيت قبل ان ارمي فقال ارمي ولا جرح وروى  
الشيخان انه صلى الله عليه وسلم حاسل عن شيء يومئذ قديم ولا اخر الا قال افعله ولا جرح وانه قبل  
له في الذبح والخلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا جرح وعلى القول بان الخلق استحابة محظورة  
لوفعله قبل الرمي والطواف معارضة الفدية لوقوع الخلق قبل التحلل **وتدخل وقتها** يعني غير  
الذبح كما سياتي فيه **ينصف ليلة النحر** روى ابو داود باسناد صحيح على شرط مسلم  
كما قاله في شرح المذهب عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم ارسل ام سلمة ليلة النحر حرمت قبل الخلق  
ثم افاضت وقيل الباقي منها على ذلك **ويبقى وقت الرمي الى اخر يوم النحر** روى البخاري ان رجلا قال  
للنبي صلى الله عليه وسلم اني رعبت بعد ما اصليت قال لا جرح والمساكن بعد الزوال **ولا يختص**  
**الذبح للمهدي برهان قلت الصحيح** اختصاصه بوقت الاضحية وسياق في احراب محرمات  
الاحرام على الصواب والله اعلم وعبارته هناك ووقته وقت الاضحية على الصحيح والمراد به ما  
شاقه تعرب الله تعالى في الروضة وشرح المذهب باب الاضحية انها تستحب للحاج بمنى من كان معه  
هدي ومن لم يكن وقال العدري الاضحية في حقه كما لا يخاطب بصلاة العيد من اجل حجة التهي  
وفي شرح التبيين للطبري عن الامام في بعض كتبه استحباب صلاة العيد للحاج بمنى **والخلق**  
**والطواف والسعي** ان لم يكن فعل بعد طواف القدوم لا اخر وقتها وفعلها يوم النحر كما تقدم افضل  
**واذ قلنا الخلق** سكره هو مشهور ففعل اثنين من الرمي والخلق والطواف المستحب بالسعي ان لم يفعل  
قبل **حصول التحلل الاول** من تحليل الحج وحمله للشي والخلق ان لم يفعل والقلم واستر الراس للرجل و  
الوجه للمرأة وذكره المحرر رستر الراس دون الخلق وكذا الصيد وعقد النكاح بخلافه في الاظهر  
**قلت** كما نقل الرافعي في الشرح عن الأكثر الاظهر لاجل عقد النكاح والله اعلم وكذا نقل عنهم في  
المباشرة فيما دون الفرج كالقبلة ان الاظهر يحرمها وفتح في شرح الصغير للحل في السلتين قال

وفي التطيب طريقان اشهرهما انه على القولين والثاني انقطع بالحل وسواء اثبتنا الخلق ام لم  
نثبتناه فالله سبحانه يحل بل يستحب ان يتطيب طلبة بين التحللين قالت عائشة رضي الله عنها  
طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لآخره قبل ان يحرم وطه قبل ان يطوف بالبيت انتهى  
والحديث متفق عليه بل يفتكر ان طيب والذهن ملحق بالتطيب **واذا فعل الثالث** بعد الا  
ثنتين **حصول التحلل الثاني وحمله باقي المحرمات** وهو الجماع والمباشرة فيما دون الفرج وعقد  
النكاح علما تقدم واذا قلنا الخلق ليس يسكن حصول التحلل الاول لو احد من الرمي والطواف و  
التحلل الثاني بالآخر وروى السائى وابو حنيفة حديث اذا رميت المرأة ففعل كل شيء الا النساء  
وروى البيهقي حديثا اذا رميت وحلقتم وفي رواية ودعتم ففعل الطيب والتباضع كل شيء الا النساء  
وضعه وللحديث ان الحج تحللين بخلاف العدة انه يطول زمانه وتكثر افعاله فجاء بها في بعض  
محرماته في وقت وبعضها في اخر **فصل اذا عاود بعد الطواف يوم النحر الى منى بات بها** يعني  
التشريق الاولتين والثالثة ايضا وروى كل يوم من ايام التشريق الثلاثة وهي الحادي عشر اليها  
الى الجمرات الثلاثة كل جمره سبع حصبات تجوز الرمي ثلاثة وستون حصاة ودليل ذلك كله الاتباع  
المعلوم من الاحاديث الصحيحة **واذا رمي اليوم الثاني** فارد المغرب يكون الفاء قبل غروب الشمس  
جاز **وسقط ميتة الليلة الثالثة وروى يوم** قال الله تعالى في نحر في يومين فلا اثم عليه فان  
لم يغرب كبر الفاء حتى غربت الشمس **وجب ميتتها وروى العدة** كرواه مالك في الموطاع ابن عمر وعلم  
مما ذكره وجوب الميت والرمي الى الجمرات وفي قولك يستحب الميت ويحصل معظم الليل وفي قولك يعتبر  
كونه حاضرا طلوع الفجر **ويدخل رمي التشريق بزوالة الشمس** اي روى كل يوم من الثلاثة بزوالة الشمس  
للا تبايع رواه مسلم **ويخرج بوجه العدم** ورواه بالليل **وقيل يبقى** في اليومين الاولين **الى النحر**  
يبقى الوقوف الى الفجر بخلاف الثالث لخروج وقت المناسك بغيره ويشبهه للاتباع ويخط الكمام  
بمنى وقت الزوال يوم النحر خطبة يعلمهم فيها رمي ايام التشريق وحكم الميت وغير ذلك وثاني  
ايام التشريق خطبة يعلمهم فيها بجواز التفريق وغير ذلك ويخرجهم **ويشبهه طرعى سبع**  
**واحد واحدة** للاتباع رواه البخاري وترتيب الجمرات بان يرمي في اول الجمرات التي تلي مسجد الخيف  
ثم الى الوسطى ثم الى جمره العقبة للاتباع رواه البخاري **وكون الرمي محلا** المذكور في الاحاديث  
السابقة وهو من الحجر يجزى بانواعه كاللدار والبرام والمرمر وكذا ما يتخذ منه العصى كالساق  
والعقيق في الاصح ولا يجزى للؤلؤ وحاليس حجر من طبقات الارض كالآمنه والزبرنج والفض  
وما ينطبع كالفضة والذهب وغيرها وان يسمى رجا فلا يفي الوضع في الرمي لانه خلق الوارد  
وقيل يكفي ويشترط قصد الرمي فلورمي في هوا فوق في الرمي لم يعتد به **والسنة ان يرمي بقدر رمي**  
**الحذوف** لما تقدم في جمره العقبة وروى مسلم حديث عليم يحصى للزريق وهو دون الاغلة طولها وعرضا  
في قدر ابقالا ولا يشترط بقا الحجر في الرمي فلو تدرج وخرج منه لم يضر ولا كون الرمي خارجا عن  
الجمره فلو وقع في طرفها ورمى الى الطرف الاخر جاز ومن نحر عن الرمي لعله لا ترجى ذوالها قبل خروج وقت  
الرمي استناب ولا يمنع زوالها بعده ولا يصح رمي النايب عن المستناب لا بعد رميه عن نفسه

امر



فلوطاف وقع عن نفسه ولو زاد عز المستحب بعد رمى النايب والوقت باق فليس عليه اعادة  
الرمي وظاهر ان ما ذكر من اشتراط الرمي واحدة واحدة وكون الرمي محروما عما بعده الى هنا ياتي  
في رمي يوم النحر **واذا ترك رمي يوم او يومين عمدا** او سهوا **تذكره في باقي الايام على الاظهر**  
فتتدارك الاول في الثاني والثالث والثاني في الاولين في الثالث ويكون ذلك اداء وفي كل  
قضاء لمجاوزه للوقت المضروب له وعلى الاداء يكون وقت المضروب وقت الاختيار كوقت الاختيار  
للصلاة وجملة الايام حكم لوقت الواحد ويحذف من التدارك على الزوال ويجب الترتيب  
بينه وبين يوم التدارك بعد الزوال وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما ويجوز التدارك  
بالليل لان القضاء لا يتاقت وقيل لا يجوز لان الرمي عبادة التها برك الصوم هذا جمعه ذكره  
الرافعي في الشرح وتبعه في الروضة وشرح المذهب وحكي في الشرح الصغير على القضاء وجهين في  
التدارك قبل الزوال الاصحهما المنع لان ما قبل الزوال لم يشترع فيه رمي قضاء ولا اداء ويجوز لو  
جهان في التدارك ليلا وان جعلناه اداء فقيما قبل الزوال والليل للطلاق قال الامام والوجه بالمنع  
فان تعيين الوقت بالاداء البق وهذا ما اوردته في الكتاب فقال **اذا قلنا اداء** نأنت بما  
بعد الزوال انتهى ومضاف الى الاظهر المنهاج ان الرمي المتروك في بعض الايام لا يتدارك  
في باقيها كما لا يتدارك بعدها **والدم** مع التدارك وفي قولنا يجب الدم معه كالمؤخر قضاء  
رمضان حتى تركه رمضان اخر يقضي ويعيدى **والاي** وان لم يتدارك المتروك فعليه دم  
في تركه يوم في اليوم وكذا في اليرمين والثلاثة لان الرمي فيها كالشيء الواحد وفي قولنا  
تركه رمي كل يوم فمما لانه عبادة براسها وعلى قول عدم التدارك يجب لكل يوم دم لغوات  
رمضان لغروب الشمس واستقر بدله في الذمة **والذهب بكل الدم في تركه ثلاث حصيات**  
ايضا كما يكمل في خلق ثلاث شعرات وقيل اعماء يكمل في وظيفة كل جزء كما يكمل في وظيفة حرة  
يوم النحر وفي الحصاة والخصاتين على الطريقين الاقوال في خلق الشعرة والشعرتين اظهرها  
ان في الحصاة الواحدة عقد طعام والثاني درهما والثالث ثلث دم على الاول وسبعة على  
الثاني وفي الماليتين ضعف ذلك **تتمة** يجب وفي قولنا يستحب تركه المبيت ليالي التشرع دم  
وفي قوله كل ليلة دم وعلى الاول العيلة حد وفي قوله درهم وفي اخر ثلث درهم وفي المسنين  
ان لم ينفر قبل الثالثة فان نفر قبلها ففي وجه الحكم لذلك لانه لم يترك الا ليلتين والامم وجوب الدم  
بكاله لتركه جف المبيت بمعنى قاله في شرح المذهب وتركه المبيت ناسيا لتركه عامدا صرح به  
الملازم وغيره هذا كله في غير المغدورين اعلم كاهل سقاية العباس وبعاء الامم فلم  
ترك المبيت ليالي في اجل السقاية وروى مالك واصحاب السنن الاربعة وغيرهم عن  
عاصم بن عدي انه صلى الله عليه وسلم وخص لبعاء الامم ان يتركوا المبيت بمعنى الحديث قال  
الترمذي حسن صحيح واذا ترك يوم النحر في هذا ركعتي في ايام التشرع طريقان اصحهما الله  
على القولين في تدارك ربهما والثاني لا يتدارك قطعاً لان له اثراً في التحلل بخلاف ربهما وعلى

19  
على التدارك ياتي فيه ما تقدم من كونه اداء وجوازه قبل الزوال وجوب الترتيب بعده كما صرح  
بذلك المصنف كابن الصلاح في مناسكها **واذا اراد الخروج من مكة بعد فراق الشك طواف الوفاة**  
روى البخاري عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من اعمال طواف الوداع وروى مسلم عن  
ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال لا ينفرن احد حتى يكون اخر عمره بالبيت او الطواف يا  
نبيت كادواه ابوداود قال في شرح المذهب ولو اراد الحاج الرجوع الى بلده من منازعته وجوز  
حكمة لوطاف الوداع ان قلنا هو واجب ولو طاف يوم النحر للافاضة ثم للوداع ثم الى منى  
ثم اراد النفر بها في وقته الى وطنه فقبل يجزيه ذلك الطواف قبل لا ذكرها صاحب البيان وهذا  
الثاني هو الصحيح وهو مقتضى كلام الاصحاب انتهى ومن لم يكن في شك فارد الخروج من مكة  
كالمكي يريد سفرة الا فاقى يريد الرجوع الى وطنه طواف الوداع ايضا في الاخر تعظيما للحرم وتشبيها  
لاقتضاه وجد الوداع باقتضاه وخوله الاحرام والثاني يجعل طواف الوداع من اشدات خاصة بذي  
الشك ومن اراد الاقامة بمكة بعد فراق الشك لا يؤمر به وقوله اداء الخروج الى مسافة الفرس  
في شرح المذهب ودونها على الصحيح **ولا يملك بعد** لحديث ابن عباس السابق بان مكث بقصر  
اشتغالاً باسباب الخروج كثر **والاستحباب** كثر **والاستحباب** كثر **والاستحباب** كثر  
عبادة مريض اعاده فان اشتغل باسباب الخروج لشر الزاد وشدة الرحل وخوفه لم يخرج الى  
اعادته قارة الروضة ولو اقيمت الصلاة فصلها لم يعد **وهو واجب** بغير تركه يوم وجوبا  
**وفي قوله سنة لا يجب** لا يجب جبره لكن يستحب فان اوجبه فخرج بلا واداع فعاد قبل مسافة  
الفرس طواف سقط الدم كالمواو والميقات غير محرم ثم اعاد اليه او عاد بعدها وطاف فلا  
يسقط على الصحيح لاستقراره والثاني بسقط كالحال الاول في وجوب العود فيها ولا يجب في  
الثانية **ولما بين النفر بلا طواف ولا داع** روى الشيخان عن ابن عباس انه قال امر الناس  
ان يكون اخر عمرهم بالبيت الا انه قد ضعف عن المدة لما بين فلو ظهرت قبل حفرة حفرة  
حكمة لزمها العود والطواف او بعدها فلا والنفسا كالحايط في ذلك ذكره في شرح المذهب  
**بين شرب ماء زمزم** للاتباع رواه الشيخان وروى مسلم حديث مباركة اذها طعام طعم  
زااد ابوداود والطائفي في مسنده وشفا سمي وزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد  
فراق الحج حديث حسن صحيح ولم يروى في قد جفائي رواه من عدى في الكليل وغيره وروى الدار  
قطنى وغيره من زيارته وحديث شفاعتي وخبره انه يجوز لغير زيارته وفي  
شرح المذهب زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم اهم القربات فاذا انصرف الحاج والمعتمر  
من مكة استحب استحبابا ماحا كذا ان يتوجهوا الى المدينة لزيارته صلى الله عليه وسلم وليكثر  
المتوجه اليه في طريقه من الصلاة والسلام عليه ويريد منها اذا البصر اشجارها حشلا ويستحب  
ان يغتسل قبل دخوله وليس ينظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين القبر والميزاب  
فيصل بحجة المسجد بحيث المنبر ثم ياتي القبر يستقبل لاسنه ويستقبل القبله ويستقبل منه  
بخوارصة اذرع ويقف ناظرا الى اسفل استقبلة في مقام والا حلالا فادع القلب من علق



الدنيا وسلم ولا يرفع طونه واقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى ابو داود باسناد صحيح ما من احد يسلم على الاردة لله على روي حتى ارد عليه السلام ثم يتأخر في صوب عينه قدر ذراع فيسلم على بكره صلى الله عليه فان راسه عند منك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع اخر فيسلم على عمه صلى الله عليه ثم يرجع الى موقفه **اول** قوله وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه و يستشف به الى ربه سبحانه ويقال ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء المسلمين انتهى **فصل في حكم الاحرام** به اى نية الدخول فيه **والوقوف بعرفة** للشيخ السابق في عرفة **والطواف** قال الله تعالى واليطوفوا بالبيت العتيق **والسعي** وروى الدارقطني والبيهقي باسناد حسن كما قاله في شرح المذهب انه صلى الله عليه وسلم استقبل الناس في السعي وقال يا ايها الناس اسعوا فان السعي قد كتب عليكم **والحلق اذا جعلناه** شكاه وهو المشهور كما تقدم فتوقف الحلق عليه كالطواف **ولا يجزئ** هذه النية اى لا تدخل الحرة ان فيها حال وقد تقدم ما يجزئ بالدم ويسى بعضا وغيره فشي هية **وحاسوى الوقوف اركان في العرة** ايضا **الشهر** الادلة السابقة لها **وتؤدى النكاح على وجه** بان يحرم بهما او ابنتا بالحل او بالعدة قالت عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنا من اهل بكرة ومنا من اهل نكاح ومنا من اهل بكرة وعمره روى الشيخان **احدها** الافراد بان **الحج** يحرم بجمعة **كاحرام** **الحج** بان يخرج الى ادى الحلال فيحرم بها **واي** يعلمها هذه الصورة الاصلية للافراد ويضم اليها صور فوات الشروط الاربعة في التمتع على وجه **الثاني** القرآن بان يحرم بها معان الميقات **وبعمل** عمل **فصلان** هذه الصورة الاصلية للقرآن **ولو احرمت** بجمعة في الشهر الحرام **قبل الطواف** كان قارنا بكيفية عمل الحج روى مسلم ان عائشة احرمت بجمعة فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعت يدها على راسه فقال يا عائشة انك قالت حضرت وقدرت الناس ولم اجد حل ولم اطق بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا ظهرت طافت بالبيت وبالصفاء والمروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجتك وعمرك جميعا وقوله قبل الطواف اى قبل الشروع فيه فلو شرع قبله لم يصح الاحرام بالحج لانه استقبل بعمل من اعمال العرة **ولا يجوز عكسه في الحريد** وهو ان يحرم بالحج في اشهره ثم بجمعة قبل الطواف للقدوم وجوزة التقديم قياسا على العكس فيكون قارنا ايضا وقرن الاول بان اذا حال الحج على العرة بعيد زيادة على اعمالها بالوقوف والرمي والبيت بخلاف العكس ولو احرمت بالجمعة قبل الشهر الحرام ادخل عليها في اشهره فقيل لا يصح هذا الا في الاثني عشر بوي الى حجة الاحرام بالحج قبل اشهره وقيل لا يصح لانها يصير محرما بالحج وقت ادخاله قاله في الروضة الثاني اصح اى فيكون قارنا ولو احرمت بها بعد مجاوزته الميقات محرم بالاحرام كان قارنا ايضا وان شاء **الثالث** التمتع بان يحرم بالجمعة من ميقات بطنه ويغير عنهما ميثقي **تجاءن** حكمة هذه الصورة الا صيلة للتمتع ويلزمه فيه دم بشرطه كما سياتى ولو جاز والميقات محرم للنكاح ثم احرمت

بالجمعة وبين مكة مسافة القصر لزمه دم التمتع مع دم الاشاة عند الاكثرين فيكون متمتعا وكذا المجاوزة غير مريد للنكاح ثم بداله فاحرم بالجمعة فان لم يزد دم التمتع على ما سياتى فيكون متمتعا ولو خرج من مكة واحرم بالحج عن الميقات الذي احرمت بالجمعة منه او مثل مسافة فلادم عليه كما سياتى وهو متمتع ووجه التسمية بالتمتع استمتاعه بحظوات الاحرام بين العرة والحج **وافضلها** اى اوجه اذا النكاحين **الافراد** **وبعد التمتع** **وفي قول التمتع افضل** من الافراد واما القرآن فخرجت عنهما جزا لان افعال النكاحين فيها اكل منهما فيه وحكمي عن المخرج وابن المنذر وانما اسحاق المروزي ان القرآن افضل منهما وحاشا للخلاف اختلاف الرواة في احرامه صلى الله عليه وسلم روى الشيخان عن انس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليبيك عمرة وحج او روي عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم احرمتها درويان جابر وعائشة انه صلى الله عليه وسلم اقر بالحج وزاه مسلم عن ابن عباس ورجح هذا بكونه رواية وابن جابر احتمل اقدم صحبه واشد غناية لضبط الناسك وافعال النبي صلى الله عليه وسلم من لدن خروجه من المدينة الى ان حلل وشروط تفصيل ان يعتمر سنة فلو احرمت عن اقل من التمتع والقرآن افضل منه لان تأخير العرة عن سنة للحج حكمة وعلى التمتع دم قال الله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستيسر له الذي يشاء ان يكون من حاضري الشهر الحرام **الحرام** قاله ذلك من يكن اهله حاضري الشهر الحرام فلادم على حاضريه **وحاضره** من مسكنهم دون من حلت من مكة لكن مسكنهم بها **قلت** **الاجم** من الحرم والله اعلم والرافعي في الشرح حكى الوجهين وقال الثاني هو الذي عرف عبارات اصحابنا العراقيين وقال في الشرح الصغير انه اشبه وعارة الروضة وهم من مسكنهم دون مسافة القصر من الحرم وقيل من نفس مكة وقيل من الشى يقال انه حاضرة قال تعالى واسالهم عن القرية التي كانت حاضرة البجرا فريضة ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هاهنا قوله تعالى فلا تقربوا للحرام بعد عامهم هذا ومن جاوز الميقات غير مريد نكاحا ثم بداله فاحرم بالجمعة قرب دخول مكة او عقب دخولها لزمه دم التمتع على الاجم في الاولى والحكمة الروضة في الثانية لانه ليس من الحاضرين والثاني بعده منهم وان يقع عرفة في اشهر الحج من سنته اى الحج فلو وقعت قبل اشهره او فيها والحج في سنة فابلية فلادم ولو احرمت بها قبل اشهره واتي بجميع افعالها في اشهره ففي قول رجب الدم ولا ظهر لا لتقدم احدا ركانها ولو تقدم بعض افعالها ايضا فاولى ان لا يجب الدم وعلى الاول قيل يجب والاصح لا وان لا يجوز **لاحرام** **الحج الى الميقات** الذي احرمت بالجمعة منه فلو عاد اليه الى مثل مساقته واحرم بالحج فلادم وكذا لو عاد الى ميقات اقرب الى مكة من ميقات عرفة واحرم منه لادم عليه في الاجم ثم الشرط الثاني طواف وجوب الدم والمخارج بالاول والثالث كالمستلنى منه ولا يعتبر هذه الشروط في التسمية بالتمتع وقيل تعتبر فيها ايضا حتى لو فات شرط منها يكون مفردا **او وقت** **وجوب** بالدم احرامه بالحج لانه حينئذ يصير متمتعا بالجمعة الى الحج ولا يثاق اراقه بوقت وهو مشاة بصفة الاخفئة ويقوم مقامها سبع بدنة او سبع بقرة **والافضل** **دخول مكة يوم النحر** ويجوز قبل الاحرام بالحج بعد الحلق من العرة في الاظهر ولا يجوز قبل الحلق منها في الاجم وان عجز عنه في موضعه وهو الحرم



بان يوم ما يشترى به فيه صام بدله عشرة ايام ثلاثة في الحج قبل يوم عرفته لانه  
يجب الحاج فطره كما تقدم في كتاب الصوم التطوع ولا يجوز تقديمها على الاحرام بالحج لانها عبادة بدنية  
فلا تقدم على وقتها ولا يجوز له صوم شيئا في يوم الحج ولا في ايام التشريق وجوز صومه بالقديم كما تقدم  
في كتاب الصيام **وسبعة اذ اصبح الالهة الاظهر** قال تعالى في من لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا  
رجعته وقال صلى الله عليه وسلم لا تمتع بين ركعتي عهدي فليهدى وحله يجد فليصم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا  
رجع الى اهله رواه الشيخان والثاني اذا فرغ من الحج لان قوله تعالى وسبعة اذا رجعت مسبوق بقوله ثلاثة  
ايام في الحج فينصرف اليه وكأنه بالفراق رجع عما كان مقبلا عليه من الاعمال وعلى الاول لو لم يكن حكمه بعد فراقه  
من الحج صام بها وان لم يتوطنها لم يجز صومه بها ولا يجوز صومها في الطريق اذا توجه الى وطنه لانه تقدم العبادة  
البدنية على وقتها وقيل يجوز لان ابتداء السفر والرجوع وعلى الثاني لو اخره حتى يرجع الى وطنه جائز كماله  
افضل وجاز في خلافه وفي قول القديم افضل مباركة الى الواجب وعلى القولين لا يصح صوم سبب السبعة في ايام  
التشريق لانه بعد في الحج **وينبغي تتابع الثلاثة وكذا السبعة** وحكي قولهم في قضاء ما بينهما وبين  
فيها التسابع ولو فاته الثلاثة في الحج ورجع الى اهله **فاظهر انه يلزمه ان يفرق في قضاها بينهما وبين**  
**السبعة** كما في الاداء والثاني يقطع النظر على الاداء وعلى الاول يكتفى بالتفريق يوم في قولوا الاظهر يعرف  
باربعة ايام ومدة اكل سيرة الى اهله على العادة البالغة بستم حكاية القضاء للاداء وان قلنا له  
صوم ايام التشريق كالتفريق مدة امكن السير واذا قلنا الرجوع الفزع من الحج وقلنا ليس صوم ايام التشريق  
فرق باربعة ايام وفي قولهم يوم في اخر لا يلزم التفريق وان قلنا له صومها في الحج للتفريق وقيل يجب يوم في يوم  
مقام انفصال الثلاثة في ايام السبعة يكون في الحج والحاصل خمسة اقوال وما بعد الخامس من ادخل وفي سادس  
خرج انها لا تقضى ويستقر الهدى في ذمته بدلها وقولها بقوات يوم عرفته وان جوزنا له صوم ايام التشريق فكلت  
لنفوات ايامه وان تأخر طواف الركن عنها لان تأخيرها بعد في العادة فلا يقع الصوم قبله بعدها مراد من قول تعالى  
ثلاثة ايام في الحج وقيل ينبغي **على القارئ دم كدم المتمتع** في صفة وبدله عند الحج عنه **قلت** كما قال الرافعي في  
**بشرط ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله اعلم بما في التمتع** المحقق به القارئ فيما ذكر بطريق اولي فان  
افعال التمتع اكثر من افعاله وروى الشيخان عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم اذ خرج عن ضاية البقيع  
الخرفا لث وكن قاربات ولودخل المقارن مكة قبل يوم عرفته ثم عاد الى الميقات سقط عنه الدم كما  
سقط عن التمتع اذا عاد بعد الاحرام بالحج الى الميقات وقيل لا تسقط والفرق ان اسم القران لا يزول  
بالعود الى الميقات بخلاف التمتع **باب محرمات الاحرام** اي ما يحرم بسبب الاحرام **احدها استنزه**  
**راس الرجل** مع الآخر ولا يبعد سائر ما يحيط او غيره كعائشة وعامة حرقته وعصا بنه وكذا طين  
حسن في الاصح **الاخ الحائض** كذا او اوجرا او بردي فحجر وتجنب الفدية واحترز بالرجل عن المرأة وتوابعها بعد  
سائر اعمالها كوضع يده او يد غيره او ذنبه او رجله او ثوبه او سادة او عمامة او انقاس في الماء  
والاستظلال بالرجل وان مس يده او شدة يحيط لمنع الشعر من الاقتشار وغيره **وليس الخيط** كالقطن والكتان  
كالزرد والمعتور كجبة اللبس **فما راي ما في دينه الرجل الا اذا لم يجد غيره** فيجوز لليس الشراويل منه و  
الحاقين اذا قطعوا اسفل من الكعبين ولا فدية وان احتاج الى لبس الخيط كداواة او حرا او برد حار ووجبت

الفدية كما تقدم في الستروان سترا وليس الخيط من غير عذر وجبت الفدية ومن المحرم عليه القفاز  
وسياق والخلق به ما لو اتخذ ساعده مثلا خيطا او الجيفة خريطة خريطة بها اذا خضها **وجه المرأة كراسه** اي الرجل محرم الستر للذكر فيه الحاجة فيجب ذوقه لفديته كما تقدم وان  
ستر به من غير عذر وجبت الفدية **ولها لبس الخيط** في الراس وغيره **الا القفاز** **الاظهر** وهو خيط  
محشوق بطن يعمل اليد بين يديها من البرد ويرد على الساعدين روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم  
قال في الحرم الذي خرج من بيته ميتا لا يخره واداسه فانه يبعث يوم القيامة مليا وانه صلى الله  
عليه وسلم قال لا لبس المحرم القيص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخلق الا ان تجد  
التعليق فليلبس الخفين وليقطع ما حتى يكون اسفل من الكعبين ولا لبس من الثياب ما حسه  
ورس ولا زعفران زاد البخاري ولا تنقب المرأة ولا تنلبس القفازين وروى انه صلى الله عليه وسلم قال  
السراويل المحرم الا اذا روى مسلم لم يجد ازارا فلبس سراويل وروى الشافعي في الام عن سعد بن ابى وقاص  
انه كان يامر بكفاته بلبس القفازين في الاحرام وروى الدارقطني والبيهقي حديث لبس على المرأة احرام الا في  
وجهها قالوا الصحيح وقفه على ابن عمر راويه والاصل في وجوب الفدية قوله تعالى في من كان منكم مريضا او  
به اذ من راسه ففدية اي تجلج فدية وليس على الخلق باقي المحرمات للعذر فلفية اولى ثم لبس يري  
في وجوب الفدية على ما يعتاد في كل ملبوس فلما ارتدى بقبض او اثاره سراويل فلا فدية كما لو ارتدى ازار  
معلق من رقاع ولو لم يجد رداء لم يجز له لبس القيص بل يرتدى به ولو لم يجد ازارا ووجد سراويل  
يتأني الا تراه عاهيته ارتد به ولو لم يجد له لبس كما صرح به في شرح المذهب والمراد بعدم وجبات  
الاذار والتعليق للذكر الحديث ان لا يكون في مله ولا يقدر على تحصيله لشرا او استنجار بعوضه مثله  
او استعارة بخلاف الفدية فلا يلزم قولها لغيره المنذره اذا وجد الازار والتعليق بعد لبس السراويل  
او الخفين الجائز له وجب نزع ذلك فان اخر وجبت الفدية وجوز له ان يعقد الازار ويشد على خيطه  
وان يجعل له مثل الحجة ويدخل فيها التكة احكاما وان يغرز طرف ردايه في طرف ازاره ولا يجوز عقد الردا  
ولا حله بخلاف الاوصلة ولا يقطر فها الى طرفه بخيط وعجوه فان فعل ذلك لم تمت الفدية لانه في معنى  
الخيط من حيث انه مستحسك بنفسه قاله في شرح المذهب ولا بد للمرأة ان تستتر من الوجه القدر الكبير  
الذي يلي الراس اذا لا يمكن استتباب ستر الراس لواجب الاية ولها ان تسد راسي وجهها بواحدة  
في اعنه بخشنه وخوها الحاجة من حرا او برد او قننه وخوها او غير حاجة فان وقعت الخشنه فاصاب  
الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعت في الحال فلا فدية وان كان عدا او اسند امته لزمها الفدية قال في  
شرح المذهب حادثة احرام المرأة ولبسها في فوائده بين الحرة والامة وشدة لهما في الوطيد كحكي  
ان الامة كالرجل في حكم الاحرام ووجهين فيمن نصفها بغير رقيق هل هي كالامة او كالحرة واذا ستر  
لخشي المشكل حينئذ راسه فقط او وجهه فقط فلا فدية وان سترها ووجبت وفي شرح المذهب عن  
العاصي ابو الفتوح وليس له كشفها لان فيه نزاه الواجب وله كشف الوجه قال صاحب البيان وفيما ساه  
لبس خيط ويستحب ان يستتر رجلا وكونه رجلا فان لبسه فلا فدية لكونه امرأة وقال العاصي  
ابو الطيب لا خلاف ان انا ناصره بالستر وليس الخيط كما ناصره ان يستتر في صلته كالمرة ولا تترد الفدية لان



الأصل برأيه وقيل يلزمه احتياط **الثاني** من محرما الإحرام استعمال **الطيب** في ثوبه أو بدنه كالمسك  
والخافور والورد وهو شتر طيب في بلاد اليمن والزعفران وإن كان يطلب للصبيغ والتداوي أيضا  
وقد تقدم ذكره مع الورد في الحديث في الثوب وقيل عليه البدن وعليها ما بقيت أنواع الإبر  
وأدرج فيه ما عظم الغرض منه راحة الطيبة كالورد والياسمين والبنفسج والريحان  
الفارسي وما اشتمل على الطيب من الدهن كدهن الورد ودهن البنفسج وعدم استعمال الطيب  
أن يأكله أو يحتقن به أو يمسح به وإن احتوى على محبة عود فيتبخر به وإن مئد المسك والغير  
في طرف ثوبه أو نضجه المرأة في حبيها أو تلبس الخلى المحسوبة وإن تجلس أو ينام على فراش قطيب  
أو أرض مطيبة وإن يدوس الطيب بنعله لأنها مليوسة ومعنى استعماله في محل الصاق به  
قطيبا فلا استعمال بشم ماء الورد ولا جعل المسك وخواه في كيس أو خوخ ولا يأكل العود أو شدة في ثوبه  
لأن الطيب إنما يكون بالبخير ولا يحرم على المحرم استعمال الطيب جاهلا بكونه أو طائلا أنه  
يأبى لا يتعلق به منه شيء أو ناسيا لأحرامه ولا فدية في ذلك ولا فدية إذا ألقت عليه الريح الطيب  
لكن يلزمه المبادرة إلى إزالته في هذه الصورة وفيما قبلها عند زوال عذر فان أخرت وجبت الفدية  
كما يجب في استعمال المحرم ويجب فيه المبادرة إلى الإزالة أيضا **ودهن شعر الرأس والحج** يدهن غير  
طيب كالزيت والسمن والزيرو دهن اللوز لما فيه من التزيين للمناظر طهر المحرم استحث اغبري  
شأنه المأمور به ذلك في تحاشيه بلاديه المذكور الفدية وفي دهن الرأس المحلوق الفدية الإجماع لأنه نادر  
في تحسين الشعر الذي يثبت بعده ولا فدية في دهن رأس الأقرع والأصلح وذوق الأمر ويجوز استعمال  
هذا الدهن في سائر البدن شعرا وبشره لا يفصل تربيته ويجوز أكله ولا يكره غسل بدنه **ورأسه** على  
أو سدر يجوز له ذلك لكن المستحب أن لا يفصل وحكي فديته كراهته لما فيه من التزيين ولا فدية فيه وفارقه دهن  
شعر الرأس بأن فيه مع التزيين التهمة **الثالث** من محرمات الإحرام إزالة الشعر من الرأس وغيره حلقا أو  
غيره **والظفر** من اليد والرجل قلما أو غيره قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وقيل على شعر  
الرأس شعرا في الجسد وعلى الخلق غيره وعلا إزالة الشعر إزالة الظفر بجامع التزويق للجمع والمراد بالشعر  
الصادق بالواحدة فصاعدا لما سمي في **وكمل الفدية في إزالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار** لأنها تحجب  
المعذور بالخلق للآية كما سمي في فعل غيره أو في الشعر يصدق بالثلاث وقيل بها الأظفار ولا يعتبر جميع  
بالإجماع ويعتبر إزالة الثلاث متفرقات أو الثلاثة دفعة واحدة في مكان واحد ولو حلق جميع شعر رأسه  
دفعة واحدة في مكان واحد لم يلزمه الفدية واحدة لأنه فعل فعلا واحدا وكذا الحلق جميع شعر رأسه وبدنه  
على النواصل ويقاس الشعر ذلك بالأظفار من اليدين والرجلين ولو حلق شعر رأسه في مكانين أو في مكان واحد  
لكن في زمانين متفرقين وجبت فديتان وقيل واحدة ولو حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أماكن أو ثلاث أظفار  
فان متفرقة وجبت كل واحدة ما يجب فيها لو انفردت وقد ذكره في قوله **والأظفار** في الشعر **مد طعام** وفي **الشر**  
**مدن** فالثاني في الشعر درهم وفي الشعرين درهما والثالث ثلث درهم وثلثان على قياس وجه الدم في الثلاث  
عند الاختيار والأولان قال لا تبعض الدم عسرا فعلا لا لونهما إلى الطعام لأن الشرع عند الحيوان به في  
جزء الصيد وغيره والشعر الواحدة هي النهاية في القلة والمد أقل ما وجبت الكفارات فتقوبلت به وعدله

الثاني

الثاني إلى الفدية وكانت قيمة الشاة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة دراهم تقريبا واعتبر عند الحاجة إلى  
التوزيع وتجرى الأقوال في الظفر والظفرين **والله ذو الجلال والإكرام** **ويذكر** للآية المتقدمة وسواء كان  
عذره كثرة الخلق أم لا لا يؤدى بحجاجة أو بالحق **الرابع** من محرمات الإحرام **الحج** قال تعالى فلا رفث ولا فسوق  
والاجتماع للحج فلا ترفثوا ولا تنقصوا الوقت مفسرا بالحج **وتفسد به العرة** قبل الخلق أن يجعلناه مسكا  
والأخفيل السعي **وكذا** تفسد به **قبل الفعل** **الأول** بعد الوقوف وقوله ولا يفسد به بين التحللين وقيل  
يفسد ولا يفسد به العرة في ضمن القرآن أيضا للتعلم باله قليل يفسد به أن لم يأت بشيء من أعمالها واللواط  
كالجاء وكذا التيان البرية على الصحيح ولا فساد بحج الناس والجاهل بالتحريم ومن جن بعد أن أحرم عاقلا  
في الجدي **ويجب به** أي يلحقه بالفسد **بدنه** وقيل لا يجب في فساد العرة إلا شاة وفي الحج بين التحللين شاة  
على عدم الفساد به شاة وفي قوله بدنه ولو كانت المرأة محرمة أيضا وفسد حجها بالحج بان طأ وعنده فلا  
بدنه عليها في الأظهر والبدنة الواحد من الإبل والبقر ذكر أو أنثى **والنهي** **فأسده** المذكور من حج أو  
عرة بأن يتم قال تعالى واتقوا الله هو بينا ولا يصحح والفساد وغيره من العبادات  
لا يفسد في فاسده إذ يحصل الخروج منه بالفساد **والقضاء** اتفاقا **وإن كان نكلا تطوعا** فإن التطوع  
منه يصير بالشروع فيه فضا أي واجبا لا تمام كالفرض بخلاف غيره من التطوع **والأحرام** أي القضاء  
**على الفور** والثاني على التراخي كالإداء الأول نظر إلى تضييقه بالشروع فيه ويقع القضاء على الفسد ويتأكد  
به ما يتأدى بالفسد لولا الفساد من فرض الإسلام أو غيره ويلزمه أن يحرم في القضاء مما أحرم منه  
في الإداء من ميقات أو قبله من ديرة أهله أو غيرها وإن كان جاوز الميقات مريدا للنكاح لم يفسد في  
القضاء الإحرام منه وكذا إذا كان جاوزه غير مريد في الإحرام هذا أن سلك القضاء طريق الإداء قال  
الروضة ولا يلزمه سلوكه بلا خلاف لكن يشترط إذا سلك غيره أن يحرم من قدر مسافة الإحرام في الإداء  
بعد أن لم يكن جاوز الميقات غير محرم كما تقدم ولا يلزمه أن يحرم في مثل زمن الذي أحرم فيه بالإداء  
التأخير عنه والتقدم عليه ويتصور قضاء الحج في عام لا فساد بان يحضر بعد الإفساد ويتعد عليه  
المضي في الفاسد فتحلل منه بزوال الحصر والوقت باق فيشتغل بالقضاء ولو أفسد القضاء بالحج لم يفسد  
الكفارة ولزمه قضاء واحد تنص به يحرم على المحرم مقدمات الحج بشبهة كالمباخذة والقبلة والسم  
قبل التحلل الأول للحج وقبل الخلق في العرة ولا يفسد بشيء منها السك ويجب فيه الفدية لا البدنة وإن  
انزل بالاستئمان باليد بوجوب الفدية في الإجماع ولا فدية على الناس بلا خلاف ولحق به الجاهل بالتحريم  
من أحرم عاقلا ثم جن أخذ ما تقدم في الحج ولو باشر دون الفرج ثم دخلت الشاة في البدنة في الإجماع  
**الخامس** من محرمات الإحرام **اصطياد كل صيد ما كور يري** من طير أو دابة وكذا وضع اليد عليه لشر أو غيره  
قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما أي أخذه ولا فوق بين المستأنس وغيره ولا بين المملوك وغيره  
غيره ولو نوحش أنسي لم يحرم المنقوض له ولا يحرم المنقوض لغيره المأكول فإنه ما هو مودع ويتحجب قتله  
كالنمر والشر ومنه ما فيه منفعة ومضرة كالنهدي والصقور فلا يستحب قتله لمنفعة ولا يكره لضرره  
ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسوطان والرحمة فكره قتله ويجل اصطياد الجحرى وهو ما لا يعيش  
الآتي البحر كما يعيش فيه وفي البر فكأن يري **قلت** كما قال الرازي في الشرح **وكذا النمل منه** أي من المأكول



البري ومن غيره يحرم اصطباؤه **والله اعلم احتياطا** ويصدق غيره بغيره لما كور من وحشي وانسي وبا  
لما كور غير البري اي الانسي مثاليها المتولد من الضبع والذئب والمتولد من الطار او وحشي والطار الاهلي  
والمتولد من الظبي والشاة **وحرمة ذلك** اي اصطباؤه لما كور البري والمتولد منه ومن غيره **في الحرم على الحلال**  
وحرم عليه وضع اليد عليه لشره وغيره كما يؤخذ من مخرج المذهب قال صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان  
هذا البلد حرام فحرمة الله تعالى لا يعضد شجرة ولا ينفر صيد للحديث رواه الشيخان اي لا يجوز قطع  
صيده للحرم ولا حلاله فاصطباؤه وما ذكر معه اولى وقيس على مكة باقي الحرم وقوله في الحرم حال من ذا  
المشاذبه الى الاصطباؤه وهو شبه متعلق بالصائد والمصيد صادق بما اذا كان في الحرم او احدهما فيه  
والاخر في الحلال كان رحي من الحرم صيدا في الحلال ومن الحلال صيدا في الحرم وارسل كلبا في الصورتين فيحرم في جميع  
ذلك **فان تلقى من حرمة عليه** الاصطباؤه المذكور من حرمة او حلال كما تقدم **صيدا** مما ذكر مملوكا او غير مملوك  
**ضئفه** بما ساقى قال تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزا مثل ما قتل من النعم  
الاية وقيس على الحرم الحلال المذكور بجامع حرمة الاصطباؤه ولو تسبب في تلقى الصيد كان ارسل  
كلبا فالتلفه او نصب الحلال شبكة في الحرم او نصبها الحرم حيث كان فتعلق بها صيد وهكذا ضئفه كالم  
التلفه ولو تلقى في الحرم صيد ضئفه كالتلفه بغيره امسكه وكذا التلق في الحرم صيد من الحرم  
بضئفه لا ذكر خلاف مالموادخل بعد الحرم صيدا مملوكا فله امسكه فيه وذبحه والنصر فيه شاة  
لان صيد حل ولو احرم من في ملكه صيد بيده زال ملكه عنه ولزمه ارساله وان تحلل ولا يملك الحرم صيده  
ويلزمه ارساله واذا اخذه من الصيد بشرى لا يملكه لعدم صحته بشرائه ويلزمه ردّه الى مالكه ويقاس بالحرم  
في المسلمتين الحلال في الحرم ثم لا فرق في الضمان بالانلاق وغيره بين العابد والمطاع والناسي للاحرام وفي  
المهذب وغيره والمجاهل بالتحريم كما في الضمانات الواجبة للادميين ولا يفرق بين العبد والايه نعم لو حال  
صيد على حرم او على حلال في الحرم فقتله دفعا فلا ضمان ولو خلع الحرم صيدا من فتر سبع او حرة او غيرها  
فاخذه ليذاويه او يتعمده فمات في يده لم يضمنه في الاظهر ولو احرم ثم جرح فقتل صيدا لم يجب ضمانه في  
الاظهر ويقاس به في المسلمتين الحلال في الحرم ولو اكره حرم او حلال في الحرم على قتل صيد فقتله فلا جزاء عليه  
وجد والاخر عليه الجزاء ويرجع بدعي الامر في الصيد ضربا واحدا ما له مثل من النعم في الصورة والخلفه على  
التقريب فيقتل به ومنه ما فيه نقل عن السلف فيقتل قال تعالى يحكم به ذوى عدل منكم **في النعامة** الاكر  
او الانثى **بدينائين** اي بالدين **وفي غير الوحش** اي الواحش منه **وحماره بقرة** اي واحد من البقرة **وفي الغزال العنبر**  
وهي الانثى من الغزال التي تمت لها سنة والغزال ولد الظبية الى ان يطلع قريانه ثم يسمى الذكر ظبيا والانثى ظبية  
وهما المراد بالغزال ههنا كسائر الغنم ويجب فيه بمعناه الاصلي ما يجب في الصغار قاله الامام **وفي الارب**  
**عناق** اي الانثى من المعز اذا بلغت اربعة اشهر والمراد بالعناق ما فوق الجفرة فان الارب حريم من البرية  
وفي الضبع كبش رومي اليماني عن عمرو بن علي وابن عباس ومعاوية انهم قضوا في النعامة ببذرة وعن  
ابن عباس وبن عبيد وعروة بن الزبير انهم قضوا في حمار الوحش وبقوه بقرة وعن ابن عباس انه قضى  
في الارب بعناق وقال في الضبع كبش وعن ابن مسعود انه قضى في البرية بغير جفرة وعن عمرو بن  
عقوانها حكما في الظبي بشاة وعن عبد الرحمن بن عوف وسعدانها حكما في الظبي ببشاة وعن عوف

الشافعي

الشافعي عن مالك عن ابن الزبير عن جابر بن عمر قضى في الضبع كبش وفي الغزال العنبر وفي الارب بعناق  
وفي البرية بغيره وهذا اسناد صحيح **باب ما لا يقتل في الحرم** عن السلف **بمثل** من النعم **عدلان**  
فقهران فطنان ثم الكبير من الصيد يقتل بالكبير من مثله من النعم والصغير بالصغير ويجزى فوار  
الذكر بالانثى وعكسه والمريض بالمريض والمعيب بالمعيب اذا اتحد جنس المعيب كالغور والرب  
فلا ولو قابل المريض بالصحيح او المعيب بالسليم فهو افضل قال في شرح المذهب وبغوى السمين  
بالسمين والمزبل بالمزبل **وبما لا يقتل** كالجراد والعصافير **القيمة** قياسا وليست من اللحم  
في الحاجة شاة رواه الشافعي والبيهقي عن عمرو بن عثمان وابن عباس زاد **ليمن** في وابن عمرو  
هو محمول على ان مستندهم فيه توفيق بلغهم وتعتبر فيه محل الانلاق ويقاس به محل التلق  
ومساقى ما يفعل بالقيمة والتخيير بينه وبين الصوم والتخيير في المثلين بين ذبح مثله وتوقيفه  
والصوم **يحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستنب** بالبناء للفقهاء لا يستنبته الناس وهو  
ما ينبت بنفسه شجر كان او غير شجر وهو الخشيش الرطب وسياتي ان المستنب من الشجر كغيره  
ودليلهما ما في حديث الشيخين السابق بعد ذكر لبداي مكة لا يعضد شجرة اي لا يقطع ولا  
يختل خلاه وهو الغصن الخشيش الرطب اي لا يفرع يقطع ولا يقطع ويقاس باقي الحرم على مكة و  
وقلعه الشجر كقطعه **والاظهر ينقل الضمان به** اي نبات الحرم من الخشيش الرطب اذا قطع او  
قلعه **ويقطع اشجاره** او قلعه قياسا على صيده اذا تلقى بجامع المنع من الانلاق لحرمه الحرم والشاة  
لا يتعلق به الضمان لان الاحرام لا يجب الضمان الشجر والنبات فكذلك الحرم وعلى الاول  
**في الشجرة الكبيرة بقرة** والصغيرة شاة رواه الشافعي عن ابن الزبير ومنه اليه الواقفي بن عباس قال  
مثل هذا لا يطلق الا عن توقيف قال الامام والمدينة في معنى البقرة والضبط الشجرة المصنوعة بالشاة  
ان يقع قرية من سبع الكبيرة فان الشاة من البقرة سبع فان صغر جذا فالواجب القيمة وحرم  
جميع هذا الذي قاله الامام في اصل الروضة وغيره كما صلبها بان ما دون الكبيرة قضى بشاة تضبط  
الامام بالنسبة الى اقل ما يضمن بها ويدل عليه ما علق به اما غير الشجرة وهو الخشيش الرطب فيضمن  
بالقيمة ان لم يخلف فان اخلف فلا ضمان قطعا والمضنون به هنا على التقدير والتخيير كما في الصيد  
**قلت** كما قال الواقفي في الشرح **المستنب** من الشجر كغيره في الحرم والضمان **على الذئب والله اعلم** وهو  
القول الاظهر وقطع بعضهم لشوا الحديث له والثاق المنع تشبهه له بالزرع اي كالحنطة والشعير  
الزرع والحنطية والبقول والخضروات فيجوز قطعه ولا ضمان فيه بلا خلاف ذكره في شرح المذهب  
**ويجوز من شجر الحرم الاخر** بالذال المجردة لما في الحديث السابق قال العباس يا رسول الله الا الاخر  
فانه ليعقروهم ويؤتوا فقال صلى الله عليه وسلم الا الاخر ومعنى كونه ليعقروهم انهم يسبقون له بغير اتفاق  
به فوق الخشب والقيح لحداد **وكذا الشوك** اي شجرة **كالعويج وغيره** يحل **عند الجور** كالصيد المودى  
فلا ضمان في قطعه وفي وجه يحرم لاطلاق الحديث وصحة في شرح مسلم ويضمن **والاخر** **حلال** **بذرة**  
من خشيش ونحوه **لعن الربا** بسكنه اللام **والله اعلم** الحاجة الى ذلك كالاخر والثاق في حق  
مع ظاهر الحديث ويجوز تريح الربا من خشيشه لترعى جزا ومن المتع اخذه لبيعه كما انصح به



في شرح المذهب وهو صادق يبيعه من يعلونه ويجوز اخذ ورق الشجر به لولا الخط قال في شرح  
المذهب ويجوز اخذ غره وعود السواد وخوه بانفاق الصبايا الى الياسين من المذهب يجوز قطعه  
وقلعه والياسين من الحشيش يجوز قطعه ولو قلعه قال البغوي لزمه الضمان لانه لو لم يقلعه  
لنبت ثانيا قال في شرح المذهب ولا يخالفه قولنا ووردى اذا جف الحشيش ومات جاز قلعه ولا  
نقول البغوي فيما لم يمت **وصيد المدينة حرام** وفي المحرر صيد حرم المدينة وفي الروضة كاصولها  
ويؤخذ من شرح المذهب وخلافه روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة واني  
حرمت المدينة فيما بين لا يتبخر الا يقطع شجرها اذا مسلم ولا يصاد صيدها وفي حديث ابي اوداب  
صحيح كماله في شرح المذهب لا يخلو خلاها ولا ينفق صيدها ولا يبتان الخرقان تشية لابة وهي  
الارض المكتسبة بحجارة سوداء وهي شرق المدينة وغربها محرم ما بينهما عرضا وما بين جليلها  
طولا وفي حديث الشيخين المدينة حرم من غير ان يثوروا عرض بان ذكر ثور هنا وهو مكية من  
من غلط الرواية وان الرواية الصحيحة احدث دفع بان وراه جبل صغير يقال له ثور **لا يصيد الصيد**  
والشجر والخلا **الجدل** لانه ليس محلا للمسك بخلاف حرم مكة والقديم يضي قيل لحرم مكة والاصح  
سلب الصايد وقاطع الشجر والخلا واختاره في شرح المذهب للاحاديث الصحيحة فيه بلا معارض  
روى مسلم ان سعد بن ابي وقاص وجد عبد ايقطع شجرا او يحطه فسلبه فلما رجع سعد حارة  
اهل العبد فكلوه ان يرد على غلامهم او عليهم ما اخذ من غلامهم فقالوا لعاد الله ان ارد شيئا فقلبه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم واني ان يرد عليه وروى ابو داود انه اخذ رجلا يصيد في حر المدينة  
فسلبه ثيابه جاء مواليه فكلوه فيه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم فقال  
من اخذ احد يصيد فيه فليس عليه فلا ارد عليه طعمة اطعمته في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولكن ان شئت دفعت اليكم عنه وروى البيهقي انه كان يخرج من المدينة فيجد الحطاب معه شجر  
قد عضد من بعض شجر المدينة فياخذ سلبه فيكلم فيه فيقول لا ادع غنيمه غنيمتها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم واني اكثر الناس حالوا وظاهرا الحديث وكلام الايم في الاضطراب انه يسلب  
وانه لم يلق الصيد وقال الاحام لا ادري ايسلب اذا ارسل الصياد ام لا يسلب حتى يتلفه سلب  
الصايد او القاطع كسلب القليل جمع ما معه من ثياب وقرص ونحو ذلك وقيل ثيابه فقط و  
هو للسلب وقيل الفقهاء المدينة وقيل لبيت المار وهن يترك للكسوب ما يبتز عورته و  
جران اصوبها في الروضة واصحها في شرح المذهب نعم **وتحريم الحرم** وغيره **في الصيد الشئ** **يبيح**  
**مثله بالهبة والثلثة والصدقة على مسكين الحرم** بان يعرف الحرم عليهم او يملكهم حبلته حذو جالا  
حيث **ويبين ان يقوم الثلاث** **ويشترى بها طعاما** مما يجوز في الفطرة قاله الاحام وشاره الى انه  
يجوز ان يخرج بقدرها من طعامه **لهم** اي لاجلهم بان يتصدق به عليهم ولا يجوز ان يتصدق  
بالدرهم او بصوم عن كل من الطعام **بوما** حيث كان قال تعالى هذا مال الله الكعبة او كفارة طعام  
مسكين او عذر لك صيا ما **وغير الشئ يتصدق بغيره طعاما** لمسكين الحرم ولا يتصدق  
بالدرهم او بصوم **عن كل يوم** من الطعام كالمثل فان الكسر في القسرين صام يوما لان الصوم

112  
الصوم لا ينعض ويقاس بالمساكين الفقراء والعبرة في قيمة غير المثل محل الانفاق قياسا على كل  
مثله متقوم وفي قيمة مثل المتاع مكية يوم اداة تقويمه لانها محل دجحه لو اردت وهل يعتبر في  
العدول الى الطعام بغيره محل الانفاق او مكية احتمالا لان الامام والظاهر من الثاني **وتحريم**  
**في فدية الخلق بيت دجج مثله بصفة الاضحية والتصدق بثلاثة اصع بالدراسة مسكين لكل**  
مسكين نصف صاع وجمعه في الاصل اصوع ابدل من واوه هرة مضبوطة قدمت على الصايد وقلت  
هي الغاوصوم **ثلاثة ايام** قال تعالى من كان منكم مريضا او به اذى من لاسه اي خلق فدية من  
طعام او صدقة او نسيك وروى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال الكعب بن عجرة ابو ذيك هليم  
راسك قال نعم قال انك ثلثة ايام او اطعم فرقا من الطعام على ستة مسكين لا خوف  
بفتح الغاء والرائثة اصع وقيل القلم على الخلق وغير المعز ورفه ما عليه والفقراء على السا  
كين وكفدية الخلق فدية الاستمتاع كالطيب والادهان واللبس ومقدحات لجاع لا  
شتر اكها في الغرفة هذا دم غير **والاصح ان الدم في ترك الامور كالاصرام من الميقات** فالميت  
مزدلفة ليلة النحر وبني ليلة التشريق والرمي وطواف الوداع **دم تزييت** لما قاله بدم التمتع  
لما في التمتع من ترك الاصرام من الميقات وقيل به ترك باقي الماحورات فاذا **عجز** عن الدم  
**اشترى بغيره النشاء طعاما او بصدقة فان عجز عن ذلك صام الكل مديونا** وهذا يسمى  
تعد بلا وصحة الغزالي كالا امام والاكثر ان عجز عن الدم يصوم كالتمتع ثلثة ايام في  
الحج وسبعة بعد رجوعه وهو الاصح الروضة كاصولها ويسمى بقديرا والاول قال النجد بل جار على  
القياس والتقدير لا يعرف الاستوفيق وقيل يلزمه اذا عجز عن الدم صوم بل الخلق ومقابل التزيت  
انه دم تحريم وتعديل كجزاء الصيد **دم الفوات** اي فوات الحج بقوات الوقوف وسبيل في آخر الباري  
وجوبه مع القضاء **دم التمتع** وصفته وحكمه عند العجز عنه وغيره لان دم التمتع كترك الاصرام من الميقات  
والوقوف المبروك في الفوات اعظم منه **ودجحه في حجة القضاء** وجوبه في الاصح كما عجزه عمر رضي الله عنه  
رواه مالك في الموطأ وسبيل في قوله في آخر الباب الثاني والثاني يجوز دجحه في سنة الفوات كدم  
يراق في حجة الفاسدة وفي الروضة كاصولها حكاية الخلاف قولين وفي شرح المذهب منهم من حكاة  
شروقت الوجوب على الثاني سنة الفوات وعلى الاول اذا حرم بالقضاء كما يجب دم التمتع اذا حرم بالحج  
اذ اقر بالصوم وقلنا وقت الوجوب اذا حرم بالقضاء لم يقدم صوم التلثة على القضاء ويصوم السبعة  
اذا جمع منه وان قلنا يجب بالفوات في جواز صوم التلثة في حجة الفوات وجهان وجه النفع انه في اصرام  
ناقص والعهد ايقاعها في شك كامل **والدم الواجب في الاصرام بفعل جرم او ترك واجب لا يقتضيه**  
بل يجوز في يوم النحر وغيره واذا جحد يوم النحر وابام التشريق الضحايا **وجحش دجحه في الحرم في الاضحية**  
قال تعالى هذا مال الله الكعبة فلو دجج خارج الحرم لم يعتد به والثاني يعتد به بشرط ان ينقل ويفرق  
في الحرم قبل تغير اللحم لان المقصود هو اللحم وقدر حصل به الغرض المذكور في قوله **ويجب صرفه الى مسكينة**  
اي الحرم جرم القاطنين والطارمين والصرف الى القاطنين افضل وكذا الحكم بدم التمتع والقران  
ولو كان يكفر بالاطعام بدلا عن الذبح وجب تخصيصه بمساكين الحرم واقل ما يجزئ الصرف الى ثلثة



وقيل يتعين في الاطعام لكل مسكين مد كالغفارة وتجب النية عند التفرد ذكره في الروضة عن الروياني  
وقيل الفقراء على السالكين **والفضل بقعة الحرم للزح المعتمر المروة والطاهي مني** لانها محل طهارتها  
**ولا احرام ساكن من هذه** تطوع او مندوب كان في الاختصاص والافضلية **ووقتة وقت الاضحية**  
**على الصحيح** والثاني لا يختص بوقت كدم الجبران وعلى الاول لو اخر ذبحه على ايام التشريق فان كان وا  
جبا ذبحه قضاء والا ففقدت فان ذبحه قال الشافعي رضي الله عنه كانت شاة طم ومعلوم ان  
الواجب يحرق لحمه في مسالك الحرم وفقرائه وان لا يذبح في وقوع التطوع بوقوعه من حرقه في الحرم  
وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اهدى في حجة الوداع مائة بدنة فبيعت في حرم مكة ثم اخرج او عره ان  
يهدى اليها شيئا من النعم ولا يجب ذلك الا بالندب **باب الاحضار والفوات للزح من احصر عن تمام**  
**حج او عره** اي منعه عن ذلك عدو من المسلمين او الكفار من جميع الطرق **تحلل** كجازه وسياق ما  
يحصل به قال تعالى فان احصرتم في وارثته التحلل فاستسبر من الهدي وفي الصحيحين انه صلى الله  
عليه وسلم تحلل بالحديبية لما صدره المكون وكان محروما بالعمرة وسواء احصر الكل او البعض  
**وقيل لا تحلل بشر من جملته** الرقعة لا يختص بها بالاحضار كالحايطات الطريق او  
مرضت ودفع بان مشقة كل واحد التي جاز التحلل لها لا تختلف بين ان يتحلل غيره مثله او لا  
ثم ان كان الوقت للزح واسعا فالافضل ان لا يحل التحلل في زمان الذبح فاشترط في مثله العمرة  
والا فالافضل تعجيل التحلل مثلا بفوت الحج ولو منعوا ولم يتمكنوا من النسي الا ببدل ما افهام  
ان يتحللوا ولا يذبحوا المال وان قل اذ لا يجب احتمال الظل في اذ الذبح ومثله العمرة ولو منعوا من  
الرجوع ايضا جاز لهم التحلل في الاضحية **ولا تحلل بالمرض** لانه لا يفيد زوال المرض بخلاف التحلل بالاحضار  
بل يصير حتى يبرأ فان كان محروما بعمرة انما هو محج وفاته تحلل بعمل عمرة **فان شرطه** اي التحلل بالمرض  
اي انه يتحلل اذا مرض **تحلل به** اي بسبب المرض **في الشهور** والثاني لا يجوز لانه عبادة لا يجوز  
الخروج منها بغير عذر فلا يجوز بالشروط كالصلاة المفروضة واستدل الاول بما روي الشيخان  
عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابي بكر بن عبد الله بن جابر فقال لها اذرت الحج  
قالت والله ما اخذت الا وجهه فقال حجني واشترطت وقولي اللهم تحلل تحلل حيث حبستني وما  
قبل من جهة القول الاخر انه مخصوص بصناعة خلاف الظاهر وتقاس العمرة بالزح ولو  
قال اذا مرضت فانا احل احضارا خلا لا بنفس المرض وقيل لا بد من التحلل **ومن تحلل** اي اراد  
التحلل في الحج من النكاح بالاحضار **في زوايا** السابقة **شاة حيث احصر من حل او حرم**  
وفرق لحمه على مساكين ذلك الموضع ويقاس بهم فقرهم ولا يلزمه اذا احصره الخ لانه يبعث  
به الى الحرم فانه صلى الله عليه وسلم ذبح بالحديبية وهي من التحلل ويقوم مقام الشاة بدنة او  
بقرة او سبع احدها ولا يسقط الدم اذا شترط عند الاحرام انه يتحلل اذا احصر وقيل يسقط  
في ذلك قوة الكلام بقطع حصول التحلل **قلت** كما قال الرازي في الشرح **انا حصل التحلل بالزح**  
**ونية التحلل** عنده لاحتماله لغیر التحلل **وكذا الحلق ان جعلناه سكا** وهو المشهور كما تقدم ونحو  
عنده التحلل ايضا لما تقدم وقد صرح به في الروضة في تحلل العبد كاسياق من غير تنبيه على زياده

زيادته وان قلنا الحلق ليس بنكح واسقطنا الدم في الصورة السابقة حصل التحلل فيها بحج  
النية **فان فقد الدم فالظاهر انه لا بد له من النكح** وغيره والثاني لا بد له لعدم ورود  
مخلاف دم النكح والظاهر على الاول انه اي بدله طعام بقيمة الشاة **فان عجز عن صام على كل**  
**مد يد او له** اذا اتفق الا للصوم **الفضل في المال** **الظاهر والله اعلم** بالحلق والنية عنده في  
مقابله يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الاطعام وفرق الاول بان الصوم يطول  
زمانه فيعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه والقول الثاني بدل الدم الطعام فقط وهو  
تقدم وهو ثلاثة اشبع لسته مساكين للحلق وجهان والثالث بدل الصوم فقط وهو عشرة ايام  
كصوم النكح او ثلاثة لصوم الحلق او بدلي اليد التعديل بالامداد كما تقدم اقوال وجه صحيح  
الاول من اقوال البدل اشتماله على الطعام والصيام **واذا احصر العبد بلا اذن فليس له تحليله**  
لان تقديره على الاحرام تعطل منافعه عليه والاولى ان ياذن له في تمام النكح فاحرامه  
والمراد بتحليل السيد له ان ياحره بالتحليل فيجوز له حينئذ فيحلق ويتوى التحلل وان ملكه السيد شاة  
وقلنا بالمرجوح انه يملك ذبح وحلق ويتوى التحلل وان احرم باذن السيد لم يكن له تحليله وان  
اذن له في الاحرام ثم رجع ولم يعلم العبد فاحرم فله تحليله في الاضحية وام الولد والمذبر والمعلق بمقتضى  
بصفة ومن بعضه حر كالفق **والزح تحليله** اي زوجته **من يح تطوع لم ياذن فيه ولذا في الحج**  
**الفرض** اي فرض الاسلام بلا اذن **في الاضحية** لان تقديرها عليه يعطل حقه من الاستمتاع بها  
والثاني يقيسه على الصوم والصلاة المروضة وفرق الاول بان مدتها لا تطول فلا يلحق الزح  
كيوم ضرر وفي الثاني لا النطوع لانه يصير فرضا بالشروع وله منعها من الاستمتاع بالنطوع جزيا و  
بالفرض في الاضحية وخلاف التحليل معنى عليه فتكون في المنع والتحليل اقوال قاله الهالغ في التحليل  
ولو اذن لها فليس له تحليله او يقاس بالحج العمرة والمراد بتحليله اياها ان ياحرها بالتحلل وتحللها  
كتحلل المحصر ولو لم يتحلل فله ان يستمتع بها والاشهر عليها احكامه الامام عن الصيد لا ينيق  
فيه لان المحرمة محرمة بحق الله تعالى كالمردة فيعتل ان تمنع الزوج من الاستمتاع الى ان يتحلل قال  
في شرح المذهب والمذهب القطع بالجواز وضمة الامة الى الزوجة في ذلك **ولا قضاء على المحصر بالشرع**  
اذا تحلل لعدم وروده **فان كان نكحه فضا مستقرا عليه** حجة الاسلام بعد السنة الاولى من سني  
الامكان وكاللقضاء **والندب في ذمته** كالوشرع في صلاة فرض ولم يتمها يبقى ذمته **او غير مستقر**  
حجة الاسلام في السنة الاولى من سني الامكان **اعتبره** **لا استطاعة بعد** اي بعد زوال الاحضار ان  
وجدت وجب والا فلا **ومن فاته الوقوف** وبفواته يفوت الحج كما تقدم **تحلل** اي جاز له التحلل لان في  
بقائه محروما حراما شديدا لغير احتمال بطواف وسعي وحلق وفيها ايسر السعي والحلق انها ايسر  
في التحلل بناء على ان الحلق ليس بنكح ونظر الى ان السعي ليس من اسباب التحلل لاجزائه قبل الوقوف  
عقب طواف القدوم والكلام فيما لم يتقدم منه سعي في سعي عقب طواف القدوم لا يحتاج في  
تحلله الى شيء **وعليه دم والقضاء** للحج الذي فاته بفوات الوقوف تطوعا كان او فضا وعبر في  
المروضة كاصليها والمحرر بان الفرض تبقى ذمته ثم القضاء على الفور في الاضحية والاصل في ذلك



كله حادواه مالك في الموطا باسناد صحيح كما قاله في شرح المهذب انما روي عن الاسود جاء يوم النحر وعمر  
بن الخطاب يجره هدية فقال يا امير المؤمنين اخطانا العدد وكانظن ان هذا اليوم يوم عرفة  
فقال له عمر اذهب الى مكة فظن بالبيت انت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة ولجروا  
هديا ان كان معكم ثم احلقوا او اقصروا ثم رجعوا فاذا كان عام قابل حجوا واحدا منكم  
يجز قضيام ثلاثة ايام الحج وسبعة اذارجع واشتهر ذلك في الصحابة ولم ينكر والله اعلم  
**كتاب البيع** هو قوله بعك هذا بكذا فيقول اشتريت بكذا فيحقق بالعقد  
والعقد عليه ولها شروط طائفي والصيغة التي بها يعقد وبنائها كغيره لانها اتمت لتمام  
ونها وعبر عنها بالشروط بخلاف بيعه في شرح المهذب كالعقد في عن الثلاثة ياركان البيع  
**شرطه الاحباب بعكك وملكتك والقبول كاشتريت وملكت وقيل** اي فلا يبيع البيع بدونها  
لانه منوط بالرضي الحديث من حاجة وغيره انما البيع عن تراض والرضا حق فاعتبر ما يدل  
عليه من اللفظ فلا يبيع بالمعاطاة ويرد كل ما اخذتها او بدله ان تلف وقيل يعقد بها  
في المحقر كطل خير وحرمة نقل وقيل في كل ما يعقد به ببيع بخلاف غيره كالذواب والعقار  
واختاره المصنف في الروضة وغيرها ويجوز تقدم لفظ المشتري على لفظ البائع لحصول القصد  
بيع ذلك ومنع الامام تقدم قبلت وجزم الرافي والمصنف بجواز في عقد النكاح والبيع مثله  
وهذا انظر الى المعنى والاول الى اللفظ ولو قال بعني فقال بعك العقد البيع في الاظهر لانه لا يبيع  
على الرضى والثاني لا يعقد لاحتمال المعنى لاستبانه الرغبة وهذا الصيغة تقتضي البيع على  
في اعتق عبدك عنى بكذا ففعل فانه يعقد عن الطالب ويأمره العوض كاسيا في كفارة الظهار  
فكانه قال بعني واعتقه عنى وقد اجابه ولو قال اشتريت فقال اشتريت فكل لوقال بعني  
فقال بعك قال البعوى ثم ما ذكر صرح **وبيعك بالكتابة** وهي ما يحتمل البيع وغيره بان يوبه  
**كجعله لك بكذا** او حذره بكذا ناويا البيع في الاصح هو راجع الى الانقضاء والثاني لا يعقد بها لان  
المخاطب لا يدري اخوطب ببيع او بغيره واجيب بان ذكر العوض ظاهر في ارادة البيع فان  
توفرت القران على ارادته قال الامام وجب القطع بصحته وبيع التوكيل المشروط عليه  
الاشهاد فيه لا يعقد بها جز ما لان المشهود لا يطلعون على النية فان توفرت القران عليه  
قالا انغزالي فالظاهر اعتقاده **ويشترط ان لا يطور الفصل بين لفظها ولا يتخللها كلام اجنبى**  
عن العقد فان طالا وتخلل لم يعقد كذا في الروضة كاصلا وفي شرح المهذب الطويل ما اشعر به  
عواضه عن القول ولو تخلل كلمة اجنبية بطل العقد انتهى **وان يقبل على وفق الاحباب ولو**  
**قال بعك بالى مكسورة** فقال قبلت بالى صحيحة لم يبيع وكذا عكسه ولو قال بعك هذا بالى  
فقال قبلت نصفه بخساية لم يبيع ولو قال ونصفه بخساية قال المتولى يبيع ونظر فيه الرافي  
بانه عدد الصفة قال في شرح المهذب لكن الظاهر الصحة قال فيه والظاهر ساد العقد فيما  
اذا قبل بالى وخساية خلاف قول الفقهاء صحته انتهى وبني الامام على انه لا يلزمه  
عنده الا فى **واشارة الاخرى بالعقد كالباع والنكاح كالنطق به من غيره فيصيرها وسياتي في**

كتاب الطلاق الاعتداد باشارته في الحل ايضا بالطلاق والعناق وانه اقربهم ما لفظن وغيره فصرحه  
او اللفظ فقط وكناية **وشرط العاقد البائع او غيره الرشيد** وهو ان يبلغ مصلح الدين وماله فلا  
يبيع عقد الصبي والمجنون ومن بلغ غير مصلح لدينه وماله نعم من بلغ مصلح الهامة ثم يذرفانه ولا يصح  
عقده قبل الحج عليه لا يبيع بعده **قلت عدم الاكراه بغير حق** اي فلا يبيع عقدا المكره في ماله بغير  
حق ويصح بحق قاله الروضة المزيديها هذا الشرط بان توجه عليه بيع ماله لوفاء دين او شر حال  
اسلم اليه فيه فاكرهه عليه لما كره انتهى ولو باع مال غيره بالكرهه عليه صح قاله القاضي  
حسين كالصحيح فيمن طلق زوجة غيره بكرهه عليه انه يقع الطلاق لانه ابلغ في الاذن **ولا**  
**يصح شر الكافر الضيق** وكتب الحديث **والمسلم في الاظهر لما في ملكه للاولين من الاهابة** والثالث من  
الاذلال وقد قال تعالى ولتجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا والثاني يبيع ويؤمر بالذل للكل  
عن كل من الثلاثة وفي الروضة كاصلا يصح طريقة القطع بالاولى والاولى والفرق ان العبد  
يكلمه الاستغاثة ودفع الذل عن نفسه **الا ان يعق عليه** كايه او ابنه **فبيع** بالرضى شراؤه **في الاصح**  
**لا يشاء** اذ لا يملكه عدم استقرار ملكه والثاني لا يبيع لانه لا يخلو عن الاذلال **لا يشري حري مالا**  
**حوا الله اعلم** كاذكره الرافي في شرحه في المناهي لانه يستعين به على قتل الناحل الذي فانه في قبضتها  
وبخلاف غير السلاح مما ياتي منه كاحد يد فانه لا يبيع جعله سلاحا وسياتي اخرها لانه  
يبيع سلم الاعى بخلاف بيعه واشراؤه فلا يبيع لعدم رؤيته وفي شرح المهذب ان بيع المسلم المصحى  
وشراؤه مكروه وقيل بركه البيع دون الشري **والمبيع شرط خمسة** احدها طهارة عينه **فلا يبيع**  
**بيع الكلب والخمر** وغيرهما من نجس العين لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال ان الله  
حرم بيع الخمر والميتة والخمر يدروها الشبان والمعنى في المذكورات نجاسة عينها فالحق بها باقى  
العين **والثاني الذي لا يمكن نظيره** لانه في معنى نجس العين **كالحل والدين وكذا الذهن** كارت و  
السمن ان كان جامدا فالقوهها وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه وفي رواية فارقوه فلو اسكن  
نظيره شرعا لم يقرب ذلك وعامكان نظيره قبل يبيع ببيع فقياسا على النجس المتنجس الا ان النجس  
الحديث ويجزى الخلاق في بيع الماء المتنجس لان نظيره يمكن بالمعاينة والشارع يفرقهم الى الخمر بالنجس  
وقال انه ليس بنظير بل يستحيل بلوغه فلتبين من صفة النجاسة الى الطهارة كالمحرم يتخلل الثاني  
من شروط البيع **النفق** فالانفع فيه ليس بما لا يقابل به **فلا يبيع بيع المشتريات** بفتح الشين كالحيا  
والعقارب والفران والخنافس والنمل وخوها اذ لا يقع فيها تقابل المالا وان ذكر لها منافع في  
لغواص **وكل شئ لا يبيع** كالاسود والذئب والفر وما في اقتناء المولك لها من الهبة والقياسة  
ليس من المنافع العترة والبيع النافع كالضلع للاكل والعهد للصيد والغيل للقتال **ولا يبيع**  
**حتى لحظته وخوها** لان ذلك لا يعد ما لو ان غدا يضره الى غيره **والله ابو** كالمحرم يتخلل الثالث  
اذ لا يقع بها شرعا وقيل **بيع في الالة** اي بيعها **ان عد رضاه** اي رضاه او رضاه بالالا في انفا  
متوقفا كالحش الصغير ورد بانها على هيئتها لا يقصد معها غير المعصية **وبيع بيع الماء** على  
السطح اي جانب النهر والقراب **بالصحة** اي جازا في **الاصح** لظهور المنفعة فيها ولا يفتح في ذلك



ما قال الثاني من امكان تحصيل مثلها بالانقب ولا مؤنة **الثالث** من شروط البيع **امكان تسليمه** بان يقدر عليه ليتوثق بوصول العوض **فلا يصح بيع الفضل والابق والمغصوب** للرجوع تسليمه بالمال فان باعه اي المغصوب **لقد ادرعنا** دونه **في صحيح** نظر الى وصول المشتري الى المبيع والثاني ينظر الى غير البايع بنفسه ولو قدر على انراعه صح بيعه قطعاً ولو باعه من العاصي صح قطعاً ولو باع الابق من يسهل عليه رده ففيه الوجهان في المغصوب وكذا يقال في الفضل قال الارزقي وغيره ولا يقع الا على الحيوان انساناً كان او غيره **ولا يصح بيع نصف مثلاً معين من الاناء والسبق** **وعنه** كقول تقي بن نفيس ينقص بقطعه قيمته للرجوع عن تسليم ذلك شرعاً لان التسليم فيه لا يمكن الا بالفسخ والقطع وفيه نقص ونقص للمال **وبه في الثوب الذي لا ينقص بقطعه** كعليه الكوباس **في الاصح** والثاني قال قطعه لا يخلو عن تغيير لقيمة البيع وقيل ببيع النقص في البايع بالضرر قال الرافعي والقياس طرده في السابق والاناؤه وما يصدق به النقص او نحوه من الثوب ان يكون ذراعاً قال في شرح المذهب وطريق من اراد شراء ذراع من ثوب حيث قلنا لا يصح ان يوازي صاحبه على شرائه بقطعه قبل الشراء ثم يشتره فيه بخلاف اما بيع جزء السابغ من الاناء ونحوه فيصح ويصير مشتركا ويباع ذراع معين من الارض ببيعها ايضا لوصول التميز فيما بين النصيبين بالعلامة من غير ضرر قال الرافعي ولك ان يقول قد يضييق مرافق البقعة بالعلامة وينقص القيمة فليكن الحكم في الارض على التفصيل في الثوب وسياق بيع ذراع معين من ارض او ثوب **ولا يصح بيع الموهون بغير اذن من يملكه** للرجوع عن تسليمه شرعاً **والثاني يتعلق برقبته** **ماله الاظهر** لتعلق حق الحي عليه به كالموهون والثاني ببيع المورس قبل والعسر والفرق ان حق الحي عليه ثبت من غير اختيار المالك بخلاف حق المورس وعندها يكون السيد المورس يبيعه مع علمه بالحنائية بخلاف المورس وقيل لا بل هو عا حريمه ان فدى ارضي البيع والافخ ولو باعه بعد اختيار الفداء صح حرمه والفداء باقل الامر من قيمته وادرس الحنانية كما سياتي في باب موجبات الدية وصور تعلق المالك برقبته ان يكون جنس خطا او شبه عمدا او عدا او عني على مال او انفق مالا **ولا يصح تعلقه برقبته** فان اشترى شيئا في غير اذن سيده و انكفه لان البيع انما جرد على الرقبة ولا يتعلق برقبته **وكذا تعلق القصاص برقبته** لا في الاظهر لانه يرجى سلامته بالعفو والثاني بغير لان مستحق القصاص قد يعفو على مال فينتفي برقبته وتعلقه بها صار كما تقدم ولا يصح تعلق القصاص بعوضه جز ما ذكره في باب الخيار فيثبت به الرد كما سياتي فيه **الرابع** من شروط البيع **لكل فيه** **العقد الواقع** وهو العاقد او موكله او موليه اي ان يكون مملوكا لاحد الثلاثة **فبيع الفضولي باطل** لانه ليس بمالك ولا وكيل ولا ولي **وفي القديم** هو موقوف **ان اجاز ما له** او وليه **فقد بالجملة** **والا فلا** **يقدر** ويجري القولان فيما لو اشترى لغيره بلا اذن تعين حاله او في ذمته وفيه الزوج امة غير او بنته او طلق منكوجته او اعتق عبده او جرد ابنته بغير اذنه **ولو باع مال مورثه طائفاً** **حياته** وكان ميتا يسكن الياء **صح في الاظهر** ليبين انه ملكه والثاني لا يصح لظنه انه ليس

ليس ملكه ويجري الخلاف فيمن زوج امته مورثة على ان الله حي فان ميتا هل يصح الشكاح قال في شرح المذهب والاصح صحة **الخامس** من شروط البيع **العلم به** عينا وقدر وصفه على ما سياتي بيانه جذرا من الغرر لما روى مسلم عن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر **فبيع احد الثوبين** او العبدين مثلاً **باطل** وان تساوت قيمتهما الجمل بعين المبيع **وبه في بيع صاع من صبرة يعلم صيغتها** للمعاقد من ويترد على الاشاعة فاذا علم ان انا عشرة اصبع فالمبيع عشرة فلونان بعضهما نصف بقدره من البيع وقيل للمبيع صاع كان فيبقى المبيع حائقي صاع **وكذا ان يبت** صيغتها للمعاقد من بيع المبيع **لا الاصح** المنصوص والمبيع صاع منها اي صاع كان والبايع تسليمه من اسفله وان لم يكن حراً لان روية ظاهر الصورة كزونية كلها والثاني لا يصح كالمورس صيغتها **فقال** بعينك صاعاً منها ولو باعه ذراعاً من ارض او اذار او ثوب وهما يعلمان ذراعاً ذلك كعشرة صح وكانه باع عشرة وان جمل احدها الذراع لم ينجح البيع خلافاً ما تقدم في الصبرة المجهولة لان اجزائها لا يتفاوت وتختلف اجزاء ما ذكر **ولو باع بملاذ البيت حفظة او بزنة هذه الحصة ذهباً او ببايع به فلان في ماله** اي بمثل ذلك واحدها لا يعلمه **او بالوزن درهم ودرهم** لم ينجح البيع للمجهول الثمن الذهب والفضة وغيرهما وفي الروضة كما صلاها ملا منصور با وهو صحيح **ايضا ولو باع بنقد درهم او دنانير او فلس وفي البلد نقد عاك** منه تعين الغالب لظهور ان المتعاقدين اراداه **او نقدان** من واحد بما ذكر لم ينجح **احدهما اشتراط التعيين** لاحدهما في العقد ليعلم وكما قال في البيهانه اذا تفاوتت قيمتهما فان استقرت صح البيع بدون التعيين وسلم المشتري ما شاء منه ما وبه في الصبرة المجهولة **الصيغتان للثمن كل صاع بدرهم** ينصب كل كان يقول بعينك هذه الصبرة كل صاع بدرهم فيصح البيع ولا يصح للمجهول الثمن لانه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال بعينك هذه الارض او الدار وهذا الثوب كل ذراع بدرهم او هذه الاغنام كل شاة بدرهم وقيل لا يصح البيع في الجميع ولو علم احد الصيغتين والذرعان والاعنام صح البيع جز ما كان هو ظاهر وذكره في شرح المذهب مسئلة **الدار ولو باعها بمائة درهم كل صاع بدرهم صح ان خربت مائة والار** ان لم يخرج مائة بان خرجت اقل منها او اكثر **فلا يصح البيع على الصحيح** لتعدد الجمع بين جملة الثمن وتقسيمه والثاني يصح والمشتري الخيار في الثمن فان اجاز فجميع الثمن لمقابل الصبرة به او بالتقصيط لمقابل كل صاع بدرهم وجهان والزيادة للمشتري والاخيار للبايع وقيل هو للبايع والمشتري الخيار وكذا الكلام فيما لو قال بعينك هذه الارض او هذا الثوب بمائة درهم كل ذراع بدرهم وقوله على الصحيح يقع فيه المحرر في حكاية الخلاف وجهين وحكاية في الروضة كما صلاها قولني **ومتي كان العوض معيناً** اي شاهد الفتح **معانيته** من غير علم بقدره وكذا المعوض فلو قال بعينك هذه الدراهم او هذه الصبرة ولا يعلمان قدرهما صح البيع لكن يكره لانه قد يقع في الذم وفي النكته انه شرعجه بول الذرع لا بكماله **والاظهر انه لا يصح بيع الغائب** وهو الم يره المتعاقدان واحدهما **والثاني بيع** اعتماد على الوصف بذكر جنسه ونوعه كان يقول بعينك عيدي التركي وروسي العزقي ولا يفتقر بعد ذلك الى وصفات اخرى لو كان له عيذان من نوع فلا بد من زيادة يقع بها التميز كالنقرض للسق او غيره **ويثبت الخيار** لثبوت ثبوت **عند الروية** فان

من ذكره ونقد درهم  
غير غالب



وحده كما وصفه لان الجبر ليس كالمعانية وفيه حديث من اشترى مال بيرة فهو بالخيار اذا اراده لكن  
قال الدارقطني والبيهقي انه ضعيف وينفذ قبل الرواية الفسخ دون الاجازة ولا خيار للبائع وقيل  
له الخيار ان لم يكن راي المبيع وحيث ثبت فقبل هو على الفور والايح عند امتداد مجلس الرواية و  
جري القول ان في رهن الغايب وهبته وعلمت بها الاخير عند الرواية اذا اجازة البيع على الا  
ظهر اشتراط الرواية **يكفي الرواية قبل العقد فيما لا يتغير غالباً الى وقت العقد** كالاداء والاولى و  
الحديث الخامس **دون ما يتغير غالباً** كالاطعمة التي يسرع فسادها نظر للغالب فيها وفيما يحتمل ثباتها  
التغير وعدمه سواء والحيوان وما كان اصحها صحة البيع لان الاصل بقاء المرى فيها بالمال فان وجد  
متغير قبله الحيوان فان نازعه البائع في تغيره فقبل القول قوله لان الاصل عدم التغير والايح قول  
المشترى بيمينه لان البائع يدعي عليه علمه بهذه الصفة وهو يتكرر وفي شرح المذهب عن الماوردي  
اي صورة المسئلة في الاكتفاء بالرواية السابقة ان يكون حال البيع متذكراً لاصواف فان تشبهها  
لطول المدة وخوفه فهو بيع غايب قالوا وهذا غريب لم يتعرض له الجمهور **ويكفي رواية بعض المبيع ان**  
**دل على باقية كظاهر الصبرة** من الحنطة والشعير والحبوز واللوز وغيرها مما الغالب ان لا يختلف  
اجزائه ولا خيار له اذا راي الباطن الا اذا خالف الظاهر بخلاف الصبرة والبطيخ والرمان ونحوه  
لانها تختلف اختلافاً بيناً ومتاعاً عدداً فلا بد فيها من رواية واحد واحد ومثل **عند الجمهور**  
اي النساء والاجزاء كالحبوب فان رواية تكفي عن رواية باقي المبيع فلا بد من ادخاله في البيع و  
هو بضم الهزة واليم وفتح الذال **اللعجة او كان صغاراً** بكسر الصاد **للبا في خلقة كقشر الرمان والخبز**  
**والقشر السفلي للحمض واللوز** اي يكفي رواية القشر المذكور لان صلاح باطنه في ابقائه فيه فان لم يزل  
هو عليه فقول له او كان الى اخره فسر قوله ان دل الى اخره وقوله كالحمر خلقة خبز على الروضة و  
اصلها وهو صفة لبيان الواقع في الامثلة المذكورة ونحوها وقد يجتزئ عنه عن جلد الكلب ونحوه و  
احترزوا بوصف القشرة بالسفلي لما ذكره في كسر حاله الاكل عن العليا فلا يكفي روايةها فلا  
يبيع بيمينه فيها كما سياتي في باب بيع الاصول والثمار لاستارها بما ليس من اصلها والخشكان  
يكفي رواية ظاهرة كما ذكره في شرح المذهب مع امثلة الصوان المذكور والقفاق قالوا العبادى يفتح  
راس الكوز فينظر فيه بقدر الامكان واطلق الغزالي الاحياء المسامحة قالوا الروضة وغيرها الا  
قول الغزالي لان بقاؤه في الكوز من اصله **ويعتبر رواية كل شيء غير ما ذكره على ما يليق به** فيعتبر  
في الدار رواية البيوت والسقوف والجدران والمسحور والبالوعة وفي البستان رواية  
الاشجار والجدران ومسابل الماء وفي العبد رواية الوجه والاطراف وكذا باقي البدن غير  
العورة في الاصح والامة كالعبد وقيل يكفي فيها رواية ما يظهر عند الخدمة وفي الدابة رواية  
مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهرها وفي الثوب الدباج المنقش رواية وجهه وكذا البساط  
وفي الكرسي رواية احدى وجهيه وقيل رويته وفي الكتب والورق البياض والنصف رواية  
جميع الاوراق **والايمان وصفه** اي الشيء الذي يراد به بيعه **بصفة السلم لا يكفي** عند رواية  
والثاني يكفي ولا خيار للمشتري عند الرواية لانه يفيد المعرفة بالرواية ودفع بان الرواية

تفيد

تفيد ما تفيد العبارة **وبيع سلم الاعلى** اي ان لم يسأل او سئل اليه بعبوض في الزمة يعين في المجلس  
ويؤكد من يقبض عنه او يقبض له راس مال السلم والسلم فيه لان السلم يعتمد الوصف لا الرواية  
**وقيل ان يبيع قبل قبضه** بين الاختار او خلق اعلى **فلا يبيع سلمه** لا شفاء معرفته بالاشياء ودفع  
بانه يبيعها بالسماع ويحيل فرقاً بينهما ما غير السلم مما يعتمد الرواية كالباع والاجارة و  
الرهن فلا يبيع منه وان قلنا بصحة بيع الغايب وسيله ان يوكل فيها وله ان يشترى نفسه  
ويوجها لانه لا يحلها ولو كان روى قبل العي شيئاً مما لا يتغير صح بيعه وشراؤه اياه كما  
النصب ويصح نكاحه **باب التبرع بالقبض والعقد بدلين** واول القصد بهذا الباب بيع الربويات  
وما يتغير فيه زيادة على ما تقدم **اذ بيع الطعام بالطعام ان كان اجنبياً** واخذ الحنطة و  
حنطة **اشترط في صحة البيع ثلاث امور الحول والماتلة والتفاضل قبل التفريق او قبض**  
**كحنطة وشعير جاز التفاضل واشترط الحول والتفاضل قبل التفريق** قال صلى الله عليه  
وسلم عارواهم مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والقربا  
لتمر والمخ بالمخ مثلاً بمثل سواء بسواء يدايد فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا  
كفى شتم اذ كان يدايدى مقايضة ويؤخذ من ذلك الحول فان بيع الطعام بغيره كقند  
او ثوب او غير الطعام بغير الطعام وليا نقدين كحيوان بحيوان لم يشترط شي من الثلاثة  
والغزلان كالطعامين كما سياتي **والطعام ما قصد للطعم** بقر الطاء مصدر طعم بكسر العين  
اي اكل **اقتياناً او تفكها او تدوايها** هذه الاقسام مأخوذة من الحديث السابق فانه نص فيه على  
البر والشعير والمقصود منهما النقاوت فالحق بهما ما يشتركان في ذلك كالزبيب والتين وعلى  
التمر والمقصود منه التادم والتفكه فالحق بهما ما يشتركان في ذلك كالمصطكا وغيرها من الادوية  
وخرج بقوله قصد لم يقصد تناوله مما يوكل كالجود فلا ريب فيه بخلاف ما يوكل نادراً  
كالبلوط وقوله للطعم الى اخره ظاهرة ارادة مطعوم الاثمين وان شاركهم فيه البهايم  
قليلاً او على السواء خرج ما اختلف بهن كالعظم والبهايم والخشيش والتبن او غلب تناول  
البهايم له فلا ريب في شئ من ذلك وقوله تفكها يشمل التادم والتحل وقد ذكرها في الايمان فقالوا الطما  
يتناولونها وفاكهة وادما وحلوى ولم يذكر الدواء لان الطعام لا يتناولوه وعرفوا الايمان صينية على  
العرف وقوله تدوايها يشمل التدوي بالماء العذب وهو دوى مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه  
فانه مني **وادقة الاصول المختلفة للبشر وحلولها وادهاها اجناس** كاصولها فيجوز بيع دقيق  
الحنطة بدقيق الشعير متفاضلاً وحل التمر بحل العنب كذلك ودهن البنفسج بدهن الورد  
كذلك واحترز بالمختلفة عن المتحدة كادقة انواع الحنطة فهي جنس **والنحوم والالبان** كل  
منها كذلك اي اجناس **الاظهر** كاصولها فيجوز بيع لحم البقر بلحم الضأن متفاضلاً ولحم البقر  
بلحم الضأن متفاضلاً والثاني جنس فلا يجوز التفاضل فيما ذكره على الاول لحوم البقر و  
الجواميس جنس ولحم الضأن والمعز جنس والبان البقر والجواميس جنس والبان الضأن



والعزجى والمائلة تعتبر الكيل والوزن وزنا فالكيل لا يجوز بيع بعضه بعضه  
وزنا ولا يضر مع الاستوى في الكيل التفاوت وزنا والوزن لا يجوز بيع بعضه بعضه كيلة  
ولا يضر مع الاستواء في الوزن التفاوت كيلة **والمعنى** في كون الشيء كيلة أو وزنا **عامة**  
**الحازن** **عمره رسول الله صلى الله عليه وسلم** لظهوره أنه أطلع على ذلك وأقره فلو احدث الناس  
خلاف ذلك فلا اعتبار بأحد منهم **وما جمل** أى لم يعلم هل كان يكال أو يوزن في عهد صلى الله عليه وسلم  
أو علم أنه كان يوزن في عهد مرة ويكال في أخرى ولم يعلم أحدهما أوله يكن في عهد صلى الله عليه وسلم  
**يراعى فيه عادة بلد البيع وقيل الكيل** لأن أكثر المظنومات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كيل  
**وقيل الوزن** لأنه أصغر وأقل تفاوت **وقيل يخير بين الكيل والوزن ليتعاد** وجهها  
**قيل إن كان له أصل اعتبر أصله في الكيل والوزن فيه** فعلى هذا الدهن السمس بكيل ودهن اللوز  
موزون والمخلاق فيما لم يكن أكبر جرم من التمر فإن كان كالبيض فالاعتبار بالوزن جرمًا  
وسواء الكيل الاعتقاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والكيل المحدث بعده ويجوز الكيل  
بفضعة مثلاً في الأحم والوزن بالقنان **والنفذ** أى الذهب والفضة مضروباً كان أو غير مضروب  
**بالنفذ كطعام بطعام** فإن بيع جنسه كذهب بذهب وفضة بفضة اشتراط المائلة والمطلوب  
والتفاضل قبل التفريق وإن بيع بغير جنسه كذهب بفضة جاز التفاضل واشتراط الخلود  
والتفاضل قبل التفريق الحديث السابق ولا ريب في الفلوس الواحدة في الأحم فيجوز بيع بعضها ببعض  
متفاضلاً وإلى الأصل ولو باعها ما أو فداها بجنسه **جزافاً بكسر الجيم تخيف** أى جزافاً للتساوى **بيع**  
**البيع** **وإن خرجا سواء** للجهل بالمائلة حال البيع وبعده بغير جنسه جزافاً يبيع وإن لم يتساويا  
ولو باعه هذه الصبرة مثلاً مكابلة أى كلاً ككيل وهذه الدراهم بتلك موازنة فإن كالا أو وزنا  
خرجتا سواء صح البيع والألم يبيع على الأظهر وعلى الثاني يصح الكيلة بقدر ما يقابل الصغيرة ولشعر  
الكيلة للثمن **ويعتبر المائلة في الثمن والجواب وقت الجفاف** الذى به يحصل الكال **وقيل يعتبر الكال**  
**بالجفاف** أولاً وذلك لمسئلة العرب الأتية في باب بيع الأصول والثمن فلا يباع **رطب** بغير الماء **رطب**  
**ولا يقر ولا عنب بعنب ولا زبيب للجهل** لأن المائلة وقت الجفاف والأصل في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم  
سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال ابتع الرطب إذا بيس فقالوا نعم فنهى عن ذلك رواه الترمذى وغيره  
وصححه فيه إشارة إلى أن المائلة تعتبر عند الجفاف والحق بالرطب فيما ذكره طرى اللحم فلا يباع بطريقه  
ولا يقدره من جنسه ويباع قدره بقدره بلا عظم ولا يلح بظهور الوزن **وما الجفاف له كالجفاف**  
**بكسر القاف وبالمثلية والمد والعنب لا يترب لا يباع** بعضه بعضه أصلاً كالرطب بالرطب **وقيل**  
**مماثلة رطباً بغير ماء كاللبن باللبن فيباع** وزنا وإن أمكن كيلة وقيل ما يعل كيلة كالنخاع واللبن فيباع  
كيلاً ولا بأس على الوجهين بتفاوت العدد وما الجفاف فيه الزيتون وقد نقل الإمام عن صاحب  
التقريب وأرضاه جواز البيع بعضه بعضه وجرم به في الوسيط **ولا يلقى مائلة الدقيق والسويق**  
أى دقيق الشعير **والجوز** فلا يجوز بيع بعضه بعضه للجهل بالمائلة للغمرة بتفاوت الدقيق  
في القومة والخلاف في تأثير النار **ويعتبر المائلة في الجوز حباً** لثقلها في وقت الجفاف **ويعتبر في**

الزنا

في حبوب الدهن كالبس كبر السن حباً ودهناً وفي العنب زيباً أو حلاً عنب وكذا العصير أو عصير  
العنب **في الأحم** لأن ما ذكره حالات كمال فيجوز بيع بعض السمس أو دهنه ببعضه ويتبع بعض الزبيب أو  
حل العنب ببعضه ويتبع بعض عصير العنب ببعضه ومقابل الأحم فيه يبيع كاله وحلده عصير الرطب  
والرمان وقصب السكر ويجوز بيع بعض حل الرطب ببعض حل الرطب أو التمر لأن فيه ماء فمتبع  
العلم بالمائلة والعيارة والبرهن والحل والعصير الكيل ويعتبر المائلة **في اللبن لبن الجار وسنن أو حيصان**  
**صافيا** أى خالصا للماء فيجوز بيع بعض اللبن ببعضه كسواء فيه الحبيب والحامض والرائب والحار  
عالم يكن مغلي بالنار ولا مبالاة لأخويه الكيل من الحار أو الكافور أو الجوز أو بيع بعض اللبن ببعضه وزنا  
على النص وقيل كيلة وقيل وزنا إن كان جامداً وكيلة إن كان مائعا ويجوز بيع بعض الحنظل الصافي ببعضه  
أما للشرب بالماء فلا يجوز بيعه بمثله ولا خالص للجهل بالمائلة **ولا يلقى المائلة في سائر أحواله** أى  
باقية كالجنين والاقط والمصل والزبد لا يخلو عن قليل يخفى بخالطة الانفة والاقط خالطة اللحم  
المصل الدقيق والزبد لا يخلو عن قليل يخفى فلا يتحقق فيه المائلة المعتدرة فلا يجوز بيع بعض كل منهما  
بعضه ولا يجوز بيع الرطب بالسنن ولا يبيع اللبن بما يتخذ منه كالسنن والحنظل **ولا يلقى مائلة في التمر**  
**فيه النار والطبخ أو الغلى أو الشوي** فلا يجوز بيع بعضه ببعضه حباً كان أو غيره كالسمس واللحم للجهل بالمائة  
تله باختلاف تأثير النار قوة وضعفاً وفيما الترت فيه بالعقد كالديس والسكر وجهان أحدهما لا يتابع  
بعضه ببعضه **والأصغر تأثير النار كالعسل والسنن** يميزان بالنار عن الشح واللبن فيجوز بيع  
بعض كل منهما ببعضه بعد التمييز ولا يجوز قبله للجهل بالمائلة **وأما بيع الصنفعة** أى عقد البيع  
سمى بذلك لأن أحد المتبايعين يصفق يده على يد الآخر وعادت العرب **ربوا من التبايعين** **وخصم** أى  
أى جنس الربوى **مما جبيعها أو جوعها** بأن اشتمل أحدهما جنسين اشتمل الآخر عليهما أو أحدهما  
فقط **كدرهم بدرهم وكدرهم بدين أو درهمين** أو اشتمل النوع أى نوع الربوى لاختلاف  
الصفة مثلاً من الجادين جميعها أو مجموعها بأن اشتمل أحدهما من الدراهم والدنانير على موزونين  
بصفقين اشتمل الآخر عليهما أو أحدهما فقط **أصحاح ومكسرة بهما** صحاح ومكسرة أو بأصدها  
أى بصحاح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح **في المبيع فباطلة** لأن قضية اشتمال  
أحد طرفي العقد على ما لى مختلفين أن يوزن في الطرفين الآخر عليهما بعلتار القيمة مثاله باع  
شققاً من دار وسيفاً بالف وقيمة الشقق مائة وسيفاً خمسون بأخذ الشقق الشققين ثلثي  
الف والتوزيع فيما نحن فيه يؤدي إلى المفاضلة أو عدم تحقيق المائلة ففي بيع مدود درهم بمدود  
درهم إن اختلفت قيمة المد من الطرفين كدرهمين ودرهم فذلك الدرهمين ثلثا طرفه فيقابله  
ثلثا مد وثلثا درهم من الطرفين الآخر يفي مند ثلث مد وثلث درهم في مقابل الدرهم من ذلك الطرف  
بالسوية فيتحقق المفاضلة بمقابلة ثلث درهم بثلث درهم وإن استوت قيمة المد من الطرفين  
فالمائلة غير متحققة لأنها تعقد التقويم وهو تخمين قد يحيط وفي بيع مدود درهمين ودرهمين  
إن كانت قيمة المد الذى مع الدرهم درهماً فالمائلة غير محققة لما ذكرنا وإن كانت قيمته أكثر من درهم  
كدرهمين أو أقل منه كنصف درهم تحققت المفاضلة في الصورة الأولى مقابل مد بمد وثلث أو ثلثي







بالأول ورد الخلاف إلى أنهم لو عيّنهم هل يتعينون **فإن لم يرد** المشتري أو لم يشهد في أصل الروضة  
 أو لم يتكفل العين **فالبائع** للخيار لفوائدها شرطه ولو عيّن شاهدين فاستعاضا عن التكفل ثبت  
 الخياران استثنى التعيين والآفة ولو باع عبدا بشرط اعتاقه **فالمشهور صحة البيع والشروط** في  
 الشارع إلى العتق والثاني بطلانها كالمو شرط بيعه أو هبته والثالث صحة البيع وبطلان الأول  
 كما في النكاح **والأصح** على الأول **البائع** مطالبة المشتري بالاعتناق وإن قلنا الحق فيه لله تعالى وهو  
 الأصح كالمعزوم بالتدليل لأنه لم يرد ما شرطه والثاني ليس له مطالبة لأنه لا ولاية له في حق الله  
 تعالى وإن قلنا الحق لله فله المطالبة ويسقط باسقاطه فإن امتنع من الاعتناق أصبر عليه بناء  
 على أن الحق فيه لله تعالى فإن قلنا الحق للبائع فله الخيار ولا فسخ البيع وإذا اعتقد المشتري فالولاية  
 له وإن قلنا الحق فيه للبائع **والأصح** لو شرط مع العتق **فالأصح** لا يبطل **وشرط تدبيره أو كتابته**  
**أو اعتاقه بعد شهر مثله** يصح البيع أما في شرط الولاية فالحق الفقه لا تقرره الشرع من أن  
 الولاية لمن اعتق وأما في الباقي فلا بد له من حصول واحدة منه ما يشوف اليد الشارع من العتق  
 الناجز والثاني يصح البيع ويبطل الشرط وهو مسألة الولاية قول منصوص أو محجج **ولو شرط**  
**مقتضى العقد كالقبض والرد يعيب أو ما لا غرض فيه كشرط أن لا ياكل كذا صح** العقد فيها ولا  
 الشرط في الثاني وأخذ من كلام في التهمة ونقض في الآم فساد العقد في الثاني **ولو شرط**  
**يقصد ككون العبد كاتباً أو أديباً حاملاً أو لبناً صح** الشرط مع العقد وله الخياران **أصل**  
**وفي قول يبطل العقد** الدابة بصورتها للجهل بما شرط فيها بخلاف شرط الكتابة لا مكان  
 العلم بها بالاختيار في الحال واجاب الأول بأن العلم بما شرط في الدابة في نافي الحال كاف ويجوز  
 الخلاف في بيع الدابة بشرط أنها حامل وقطع بعضهم فيها بالصحة لأن الجهل فيها عيب فإ  
 شرطه إعلام بالعيب كالمو باعها ببقية وسارقة **ولو قال يبطل الدابة** **وعلها يبطل البيع**  
**والأصح** لجعله الجهل مسبباً لخلاف بيعها بشرط كونها حاملاً ففي جعل الحاملة وصفاً تابعاً  
 والثاني يقول لو سكت عن الجهل دخل في البيع فلا يفسد التخصيص عليه **ولا يصح بيع الجمل**  
**وحده** لأنه غير معلوم ولا مقدور **ولا الحامل دونه** لأنه لا يجوز إفراده بالعقد فلا  
 يجوز استثنائه كاعضاء الحيوان **والأصح** لا يدخل في البيع فكانه استثنى وقيل  
 بالبيع البيع ويكون الجمل مستثنى بشرط لو باع حماراً مطلقاً عن ذكر الجمل معها ونفيه **دخل الجمل**  
**في البيع** تبعاً لها **فصل** ومن المني ما لا يبطل بضم الياء بضبط المصنف أي المني فيه  
 البيع بخلافه فيما تقدم ونفيها أيضاً **وجوه** أي المني في ذلك في معنى يقترب به إلى ذاته  
 كبيع حمار لباد بأن يقدم غريباً فتع الحاجة إليه ليبيعه بسعريه فبقوله بلدي  
 أنزله عندي لا يبيعه لك **على التدبير** أي شيئاً فشيئاً لا يوافق ذلك قال صلى الله عليه وسلم  
 لا بيع حاضر لباد رواه الشيخان من رواية أبي هريرة وغيره زاد مسلم دعوا الناس برزق  
 الله بعضهم من بعض والمعنى في المني عن ذلك ما يؤدى إليه من التصديق على الناس بأن يكون  
 بالشراطين الشامل عليهما التفسير أحدهما أن يكون المتاع مما نتم الحاجة إليه كالاطعمة فالأختار

سنة ١٢٣٠  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٣٠

يحتاج إليه نادراً لا يدخل في المني ثابتهما قصد القادح المبيع سعريه فلو قصد البيع على التدبير  
 فسا له البلدي تعويض ذلك إليه فلا بأس لأنه لم يضر بالناس ولا سبيل إلى منع المالك منه و  
 المني للتحرير فإثارة ركا به العالم به ويصح البيع قال في الروضة قال القفال لا يضر على البلدي دون  
 اليدوي ولا خيار للمشتري انتهى والبادي ساكن البادية والحاضر ساكن الحاضرة وهي المدن والقرى  
 والريف وهي أرض فيها زرع وحطب وذلك خلاف البادية والنسبة إليها يدوي وإلى الحاضرة  
 حضري وتلقى الركبان بأن يتلقى طائفة تجارون متعلقين بالبلد فيشتريهم منهم قبل قدومهم **وشرط**  
**بالسعر** ولم يخار إذا عرّفوا الغبن قال صلى الله عليه وسلم لا تشلقوا الركبان للبيع رواه الشيخ  
 عن أبي هريرة وفي رواية مسلم فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار والمعنى في المني عنهم وهو يبي  
 تخيرهم فيما شره من تكبته العالم به ويصح شراؤه ولو لم يقصد التلقي بل خرج لأصطبار أو غيره فراءهم  
 فاشترى منهم فالأصح عصيانه لشغل المعنى وعماقا به لأختيارهم وإن كانوا مغبونين ولو  
 كان المشتري بسعر البلد أو دون سعره وهم عالمون به فلا خيار لهم ويؤخذ من كلام الرافعي أنه لا  
 ياتر في صورتين وحيث ثبت له الخيار فهو على الفور ولتلقى الركبان وباعهم بما يقصدون شراؤه  
 البلد قيل هو كالتلقي للشرا فيه وجهاً والركبان جمع ركاب **والسوم على سوم غيره** قال صلى الله عليه  
 وسلم لا يسوم الرجل على سوم أخيه رواه الشيخان عن أبي هريرة وهو خير من غيره المني فإثم من تكبته  
 العالم به والمعنى فيه الأذى **وأما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن** وهو رده إن يقول إن أخذ شيئاً ليشتريه  
 بكذاره حتى يبيعك خير منه بهذا الثمن أو مثله بأقل ويقول المالك استرده لاستثريه منك بالثمن  
 فلو باع أو اشتري صح واستقرار الثمن بالتراضي به صريحاً في السكوت وغير الصريح لا يحرم السوم  
 وقيل يحرم وما يطاق به على من يزيد لغيره من طلبه الرضا عليه والزيادة في الثمن **والبيع على بيع غيره**  
**قبل لزومه** بالنقصا خيار المجلس والشرط بأن يامر المشتري بالفتح ليبيعه مثله أي المبيع بأقل من ثمنه و  
**الشرى على الشرى** قبل لزومه بأن يامر البائع بالفتح ليشتريه بأكثر قال صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم  
 على بعض رواه الشيخان عن بن عمر زاد النسائي حتى يبتاع أو يوزر في معناه الشرى على الشرى وروى  
 مسلم من حديث عقبة ابن عامر المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب  
 على خطبة أخيه حتى يذره والمعنى في تحريم ذلك وهو للعالم بالمني عنه الأذى ولو أذن البائع في البيع على  
 بيعه ارتفع التحريم وكذا المشتري في الشرى ولو باع أو اشتري دون دون أذن صح **والجحنان** **بأن يذره**  
**في الثمن** للسلعة المعروضة للبيع **لا الرغبة** في شراها **الجحن** **غيره** ليشتريها روى الشيخان عن بن  
 أنه صلى الله عليه وسلم من عني الجحن والمعنى في تحريمه الأذى وهو للعالم بالمني عنه كما نقله البيهقي  
 عن الشافعي وإن سكت عنه في الخصم **والأصح** لا خيار للمشتري للتفریطه والثاني له الخيار وإن كان  
 الجحن بمواطاة البائع لكليته أي لأختياره في غير المواطاة جزموا ولا ينفذ على الأصح ويؤخذ  
 من قوله الجحن غيره ما ذكره في الكفاية أن يزيد عما تساوى به العين **وبيع الرطب والعنب لعلم**  
**الحار** والنبذ أي ما يؤكل باليد ما كان تؤم الأخذ أيها من المبيع فالبيع له مكرهه أو تحقق في أمرو  
 مكرهه **وقيل** أن قال في الروضة الأصح التحريم والمراد بالتحقق الظن القوي وبالتوهم المصور لا التوهم

أرى يجوز الزيادة فيه  
 لا يقصد إضرار أحد  
 به



أي المذهب وبمع البيع على التقديرين وحرمتها وكرهتها لأنه سبب لمصلحة متحققة أو متوعدة  
**ويحرم التفريق بين الأم الرقيقة والولد الرقيق الصغير حتى يميز سبع سنين أو ثمان سنين**  
تقريباً وفي قول آخر حتى يبلغ قال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين  
أحبته يوم القيامة حسنة الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم وسواء التفريق بالبيع و  
المهبة والقبضة ونحوها ولا يحرم التفريق في العتق ولا في الوصية فلعلم الموت يكون بعد انقضاء  
زمان التحريم ولو كانت الأم رقيقة والولد حراً والعكس فلا يمنع من بيع الرقيق منهما وإذا  
**فوق بيعه أو هبه بطلاً في الأظهر** للعجز عن التسليم شرعاً بالمنع من التفريق والثاني يقول المنع  
من التفريق لما فيه من الأضرار لا لخلل البيع ولو فرق بعد البلوغ ببيع أو هبة صح قطعاً لكن  
يكره وقوله وفي قول آخر ما في الروضة كاصلاً وفي المحرر أحد الوجهين **ولا يبيع العبد بغير موافق**  
والراء وبضم العين وأسكان الراء **بان يشترى ويعطيه دليلاً تكون من الثمن المسمى بالقبض** بال  
لنصب روى أبو داود وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العبد  
أي بضم العين وسكون الراء لغة ثالثة وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد والهبة أن يرد على المولى  
وقد ذكرنا في شرحه هنا وفيه على أنه من قسم المأخوذ في الروضة إلى محله فكان يبيع  
تقديمه هنا أيضاً وتقديم مسألة التفريق للبطالان فيها **فصل في صفقة واحدة**  
**وخطا أو عده وحرراً أو عده وعبد غيره أو مشركاً بغير إذن الآخر أو مشركاً ببيع** البيع **فصل في**  
الحل والعبد وحصه المشرك وبطل في غيره وفي الأظهر إعطاء لكل منهما حكمه والثاني يبطل في الجميع  
تقليباً للحرمان على الخلاف في الربيع واليه جمع الشافعي وأما في الأصل فبالإضافة في بيع عبده و  
عبد غيره وطرد في بقية الصور والصحة في الأولى دونها في الثانية وفي الثانية دونها في الثالثة و  
في الثالثة دونها في الرابعة لما سياتي من التقدير الأولين مع فرض تغيير الخلقة في الأولى ولما في  
الثالثة من الجمل بما يخص عبد البائع بخلاف ما يخصه من المشترك في الرابعة ولو ادعى له الشريك  
في البيع صح بيعه جزماً بخلاف ما لو ادعى مالك العبد فإنه لا يبيع بيع العبد في الأظهر من المذهب  
للعجز بما يخصه كلاً من عند العقد والثاني يكتفي بالعالم بعد توزيع الثمن عليه ما على قدر قيمتها  
وسكت في الرخصة كاصلاً عن الترجيح لذلك **في خيار المشتري بناء على الصحة أن جهل** كونه بعض  
البيع حرراً أو غيره مما ذكره في الفسخ والإجازة لتعيين الصفقة عليه وخياره على الفور كما  
قاله في المطلب فإن علم ذلك فلا خيار له كما لو اشترى معيباً يعلم عيبه وفيما يلزمه الخلاف الذي من  
للخصة أو جميع الثمن وقيل يلزمه البيع قطعاً لأنه التزمه عالماً بأن بعض المذكور لا يقبل العقد **فإن**  
**أجاز البيع فحسبه** أي المملوك له من الثمن باعتبار قيمتها ونقد الخرج خلا وقيل عصير والحرقين  
فإذا كانت قيمتهما ثلاث مائة والمسي مائة وخمسين وفيه المملوك مائة وخمسة من المسي خمسون  
**وفي قول آخر** وكأنه بالإجازة رضي جميع الثمن في مقابلة المملوك للبايع **ولا خيار للبايع** وإن لم  
يجب له إلا الخصة لتعديده حيث باع ما لا يملكه وطعن في ثلثه **ولو باع عبده فملك أحداهما قبل قبضه**  
الفسخ البيع فيه كما هو معلوم **لم يفسخ في الآخر على الذهب** وإن لم يقبضه والطريق الثاني يفسخ فيه

الملك للمشتري  
غير البائع  
شأنه من ذي

في أخذ القولين المحترمين من القولين السابقين في بيع عبده وعبد غيره محال **المشتري**  
بين الفسخ والإجازة **فإن أجاز فالحصة** من الثمن باعتبار قيمته **فصل في** لو طرد أبو إسحاق المروزي  
فيه القولين أحدهما بجميع الثمن وضعف بالفرق بين ما اقترب بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد  
على توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء **ولو صح في صفقة مختلف للملك كإجازة وبيع أو إجازة وبيع** قوله  
بعتك عبدي وأجرتك دارى سنة بكذا وكقوله أجرتك دارى شهر أو بعتك صاع قم في دمتي سنة بكذا  
**صالح في الأظهر ويوزع المسمى على قيمتهما** أي قيمة الموهوبين حيث الإجازة وقيمة المبيع أو المسلم به والثاني  
بطلان لأنه قد يعرض لاختلاف حكمه باختلاف أسباب الفسخ والانقضاء وغير ذلك ما يقتضي  
فسخ أحدهما فجاء إلى التوزيع ويلزم للمحل عند العقد بما يخصه كلاً من الثمن من العوض وذلك بخلاف مطلق  
واجب بأنه لا يحد في ذلك الأثر أنه يجوز بيع ثوب وشقص من دار في صفقة وإن اختلفا في  
الشفقة واحتيج إلى التوزيع إلا أنه ما ذكره **أبيع ونكاح** لقوله زوجتك بنتي وبعتك عبداً وفي  
في محرم **في النكاح وفي البيع والصدقات القولان** السابقان أظهرهما صحة ما يوزع المسمى على قيمة البيع  
ومثل المثل والثاني بطلانها ما يجب بمثل المثل وإعادة المصنف المسئلة في كتاب الصداق بأبسط ما  
ذكره هنا **وتعقد الصفقة بتفصيل الثمن كعتك فاكذا وكذا** فيقول فيهما وله وذا أحدهما بالعب  
**وتعقد البائع** كونه بكذا فيقول فيهما وله وذا أحدهما بالعب **وتعقد المشتري** كونه  
بعتكها بكذا فيقول **في الأظهر** كالبايع والثاني لأن المشتري بأن على الإيجاب السابق فالقولان من  
صدقه الإيجاب ولو وفراحت الشرائين نصيبه من الثمن فعلى الأول يجب على البائع أن يسلمه  
من البيع كالمسألة المشاع وعلى الثاني لا يجب حتى يوفى الآخر نصيبه كما لو أخذ المشتري ثوباً من المجلس  
**ولو وكلاه أو وكلاه في البيع أو الشراء فالأصح اعتبار الوكيل في اتحاد الصفقة** وتقدرها تتعلق  
أحكام العقد بكونه ببيع وثبوت خيار المجلس وغير ذلك والثاني اعتبار الموكل لأن الملك له و  
صحته في المحرر أكثر نسخة كما قاله في الدقايق تبعاً لتخصيص الوجيز ونقله عن الشرحين تصحيح الأصل  
عن الأكثرين ولو خرج ما اشتراه من وكيل عن اثنين من وكيلين عن واحد معيباً فعلى الأول له رد  
نصفه في الصورة الثانية دون الأولى والثاني ينعكس الحكم ولو خرج ما اشتراه وكيل عن اثنين أو  
وكيلان عن واحد معيباً فعلى الأول للموكل الواحد رد نصفه وليس لأحد الموكلين رد نصفه وعلى  
الثاني ينعكس الحكم **باب في خيار** هو شامل خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وسائر  
الثلاثة ثبتت خيار المجلس في أنواع البيع كالصرف وبيع الطعام والصلب والتولية والشريك  
**وصلى المعاصرة** قال صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ويقول أحدهما للآخر اختر رواه  
الشيخان ويقول قاله شرح المذهب منصوباً أو يتفرقا لأن أو إلى أن ولو كان معطوفاً كانت  
محروماً ولقال ونقل وسيأتي السلم وما بعده ونقدم ما قبله واحترز بذكر المعاصرة عن صحة الخيار  
المعطية فليس ببيع ولا خيار غير البيع كاسيالي **ولو اشترى من يفتق عليه من أصوله أو فروعه**  
**بني الخيار فيه على خلاف ذلك** فإن قلنا للملك أن يبيع أو موقوف فلم بالخيار كاهل الخيار  
**وإن قلنا للمشتري خيار البائع** فإنه لا يملك من أمانة الملك وهذه أقوال الشافعي بتوجيهها في خيار

دون الاعتناء بالموكل











**بيع الشرطي الاصح** وكذا الوشرط البراءة من الموجد وما يحدث له بغيره الاصح ولو شرط البراءة من عيب عينه  
فان كان مما لا يعاين كالبرص فان اذنه قد رده وموضعه **ولو هلك المبيع عند المشتري** كان ماثا العبد  
او ثلث الثوب او اكل الطعام **او اعتقه او وقفه** واستولى الجاريد **ثم علم العيب** يرجع با  
**لا ربح** لتعذر الرد بفوات البيع حث او شرعا ولو اشترى بشرط الاعناق واعتقه او اشترى من يفتق  
عليه ثم علم العيب في رجوعه الارش وجها **وهو ان لا يرضى جزء من ثمنه بسببه المية** نسبة اى  
مثل نسبة **ما نقص العيب من القيمة لو كان المبيع سليما اليها** وترد هذه اللفظة للعلم بها فاذا كانت  
القيمة بلا عيب مائة وبالعيب تسعين فنسبة النقص اليها عشرة فالارض عشرة الثمن فان كان مائة  
رجع بعشرين منه او خمسين خمسة وانما كان الرجوع جزء من الثمن لان المبيع مضمون على البايع بالتق  
فيكون جزءه مضمونا عليه جزء من الثمن فان كان قبضه رده جزءه ولا سقط عن المشتري طلبه  
وقيل بالطلب **والاصح اعتبار اقل قيمة المبيع من يوم البيع الى القبض** عبارة المحرر بالشرح وتعم  
في الروضة اقل القيمتين من يوم البيع والقبض وله مقابلان احدهما اعتبار قيمة يوم البيع لانه يوم  
مقابلة الثمن بالمبيع والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخول المبيع في ضمان المشتري ووجه اقل  
القيمتين ان القيمة ان كانت يوم بيع اقل فان اراد حدث في ملك المشتري وان كانت يوم القبض اقل  
فانقص من ضمان البايع وهذه الاقوال المحكية في طريقة الطريقة الواجحة القطع باعتبار اقل القيمتين  
وحمل قول يوم البيع على ما اذا كانت القيمة فيه اقل وكذا قول يوم القبض وقول المصنف اقل  
قيمة قاله الدقايق انه اصوب من قول المحرر باعتبار الوسيط بين قيمتي اليومين وعبر بالايح  
دون الاظهر لتوافق الطريقة الواجحة وان لم يشعروا ولو عبر بالذهب كما في الروضة كان اولي  
**ولو تعلق الثمن المقبوض** او خرج عن الملك **وبالمبيع المقبوض** واريد رده بالعيب رده **واحد مثل الثمن**  
ان كان مثليا **او كان قيمته** ان كان منقوصا قال الراعي اقل ما كانت من يوم البيع الى يوم القبض لانها  
كانت يوم بيع اقل فالزيادة حديث في ملك البايع وان كانت يوم القبض اقل فانقص من ضمان  
المشتري قال ويشبه ان يجري فيه الخلاف المذكور في اعتبار الارش انتهى واسقط هذا الاخير من الروضة  
مع التعليل وفيه اشارة الى ان اقل القيمة هنا لا تنافي اقل قيمتي اليومين هناك ويكون الراي هناك  
ما اذا لم ينقص القيمة بين اليومين عن قيمتهما بان ساوت قيمة احدهما او زادت على قيمتهما فان  
نقصت عن القيمتين فالعبرة بما كان تقدم عن المصنف **ولو علم العيب بالمبيع بعد رده** وانما علمه عند  
غيره بعوض او بلا عوض **فلا ارش له في الاصح** المنصوص لانه قد يعود اليه فيرده كما قال **فان عاد المالك**  
**اليه فله الرد سواء** عاد اليه بالرد بالعيب ام بغيره كالاقالة والهبة والشرى **وقيل** فارجو ان لا يرد  
**ان عاد اليه بغير الرد** **فلا ربح** لانه بالاعتيان عنه استردك الظلامة وعين غيره كما عين هو  
ولم يبطل ذلك الاستدراك بخلاف حال رده عليه بالعيب وهذا مبني على ان العلة في ان الارش له  
اسبقوا الظلامة والصحيح انها امكان عود المبيع كما تقدم ومقابل الاصح وهو من يرجع من يرجع  
له الارش لتعذر الرد فلو اخذه ثم رده عليه بالعيب فله رده مع الارش واسترداد الثمن وجها  
وعلى الاصح لو تعذر العود لتلق او اعتناق رجع بالارش المشتري الثاني على الاول والاول على المصلحة بخلاف

في البيع الشرطي  
الارش له

خلاف ولد الرجوع عليه قبل الغرم للثاني ومع ابراهيم منه وقيل لا فيه ما بناه على التعليل باستدراك  
الظلامة **والرد بالعيب على الفور** فيبطل بالتأخير من غير عذر **فليبا** رده اليه **على العادة فلو علمه وهو**  
**يبطل او ياكل** او يقضي حاجته **فله تأخير** حتى يفرغ ولو علمه وقد دخل وقت هذه الايام فاشتغل بها فلا  
باس حتى يفرغ منها **او علمه قبل ان يبيع** ولا بأس بليس ثوبه واعتناق بايه ولا ياكل العود في المشتري  
الرض في الركوب **فان كان البايع بالبلد رده عليه نفسه او وكيله او وكيله بالبلد** كذلك لقيام  
الوكيل مقامه موكله في ذلك **ولو تركه اى ترك البايع او الوكيل ورفع الامر الى الحاكم** ليستحضره ويرد عليه  
**فما كفى الرد وان كان البايع غائبا عن البلد** ولم يكن له وكيل بالبلد **رفع الامر الى الحاكم** قال القاضى حين  
يعدى شرادك لثمن فلان الغائب بثمن معلوم قبضه ثم ظهر العيب وانما دفع المبيع وبقيم البيعة على  
ذلك وجد مخير فيصيبه الحاكم ويخلفه اى ان الامر جرت كذلك ويحكم بالرد على الغائب ويبقى الثمن  
دنيا عليه ويأخذ المبيع ويضعه عند عدل ويقضي الدين من حال الغائب فان لم يجد له سوى  
المبيع باعه فيه انتهى واقرة الشيخان ولا ينافي ما ذكرناه في باب المبيع قبل القبض عن صاحب  
التتمه واقراء ان المشتري بعد الفسخ بالعيب حبس المبيع الى استرجاع الثمن من البايع فان اتفاق  
ليس كالبايع كما هو ظاهر وسكونه بما نصب مسخر للعلم بما صحا في محله انه لا يلزم له اكم نصبه في  
سماع الدعوى على الغائب كما سياتى **والاصح انه يدرم الاشهاد على الفسخ ان امكنه حتى يهبه الى**  
**البايع او الحاكم** والثاني لا لكن يفسخ عندها فان عجز عن الاشهاد لم يلزمه التلفظ بالفسخ **والا**  
فيؤخره الى ان ياتي به عند البايع او الحاكم والثاني يلزمه مبادرته الى الفسخ ما امكن **ويشترط في الرد**  
**ترك الاستعانة فلو استخدم العبد** كقولنا اسقني او ناو لي الثوب واغلق الباب **او ترك على الدابة**  
**سرجها او الكافا** اى البردعة **بطل حقه** من الرد لا شعار ذلك بالرضى بالعيب واصله السرج و  
الكافا الى الدابة للاستئنه لها وعبارة الروضة كاصلها لو كان عليها سرج او كافا فتركه عليها  
بطل حقه لانه انتفاع **وتعذر له ركوب جموع** **لغير سوقها** **وفودها** اى بعد رده ركوبها حين تو  
جيمه ردها ولو ركب غير الجموع لردّها بطل حقه منه وقيل لا يبطل لانه اسرع للرد **واذا**  
**سقط رده بتقصير منه فلا ارش له** كالارد **ولو حدث عنه عيب** بافة او غيرها ثم اطلع على  
عيب قد تم سقط الرد **فما اى الرد القهرى** لا ضراره بالبايع ثم ان رضى به اى بالمبيع **البايع** جميعا  
رده المشتري بلا ارش عن الحادث او فسخ به بلا ارش **القديم** والاى وان لم يرض البايع به معينا  
فليضم المشتري ارش الحادث اى المبيع ويرد او يبيع المبيع ارش القديم ولا يرد المشتري رعاية لثانين  
فان اتفاقا على احدهما فذلك ظاهر والابان طلب احدهما الرد مع ارش الحادث والاخر الامسك مع ارش  
القديم فالايح اجابة من طلب الامسك مع ارش القديم سواء كان الطالب المشتري ام البايع لتقرير العقد  
والثاني جباب المشتري مطلقا لتبليس البايع عليه والثالث جباب البايع مطلقا لانه اقام عارم واخذ  
حالم يرد العقد عليه بخلاف المشتري **ويجب ان يعلم المشتري البايع على الفور بالحادث** مع القديم  
ليحتمل تقدم من اخذ المبيع او تركه واعطاه الارش **فان اخر اعلاه** بذلك على فور الاطلاع على القديم  
بلا عذر **فلا ربح له ولا ارش عنه** لا شعار التأخير بالرضى به ولو كان الحادث قريب الزوال غلبا كالرد



ولم يفتقر على احد القولين في انظار زواله ليرد المبيع سالما عن الحادث ولو زال الخطر بعد ان اخذ  
المشتري ان الميراث القديم او قرضه القاضى ولم يأخذه فليس له الفسخ ورد الارش ولا يجوز ولو اضر  
من غير قضاء فله الفسخ في الاصح ولو علم القديم بعد زوال الحادث رد على الصحيح ولو زال القدر قبل  
اخذائه لم يأخذه او بعد اخذه رده وقيل فيه وجهان **ولو حدث عيب لا يغير القديم الا به كسر**  
**بيض وجوز وراعي كسر النون وهو الجوز الهندي ظهر عيبها وتقوير بطيح بكسر الباء مدود بكسر الواو**  
في بعض اطرافه **رد ما ذكره بالقديم فمرا الارش عليه** الحادث في الاظهر لانه معذور فيه والثاني  
يرد وعليه الارش رعاية للمشتري وهو ما بين قيمته صحيا معيبا ومكسورا معيبا ولا نظر في  
الثمن والثالث لا يرد اصلا كما في سائر العيوب الحادثة فيرجع المشتري بالارش القديم او بغير ارش  
الحادث الى اخر ما تقدم احكاما لا قيمة له كالبيض المزور البطيخ المدوكله او العفن فيتين فيه  
فساد البيع لو رده على غير متقوم ويلزم البايع تنظيف المكان منه **فان امكن معرفة القديم**  
**باقلا ما احده** المشتري تقوير البطيخ الحامض اذا امكن معرفة قصصه لغرضه في فيه وكالتقوير  
الكبير المستغنى عنه بالصغير وكشف الرمان المشروط حلالة لا مكان معرفة قصصه بالغركسار  
**العيب الحادثة** فيما تقدم فيها ولا رد فيها وقيل فيه القولان وفي الروضة كاصلا ان ترضى ببيض  
النعام وكسر الراجح من هذا القسم وضيقه من الاول **فروع** اشترى عشرين معيين صفقة ولم يعلم  
عيبها ردها بعد ظهوره ويجوز في رد احدها الخلاف الا في قوله **ولو ظهر عيب احدها دون الاحد**  
**ردها لا المبيع وحده في الاظهر** اذا لزم رد الباقي الصفقة والثاني له رده واخذ قسطه من الثمن  
ولو تلقى السلام او بيع قبل ظهور العيب فرد المبيع اولى بالجواز لتعذر ردها والقولان يجريان فيما  
فيما ينفصل احدها عن الاخر كالثوبين بخلاف ما لا ينفصل كزجاجي الحلق فلا يرد العيب منهما وحده  
قطعا وقيل فيه القولان ولو رضى البايع بافراد احد الميعين بالرد جاز في الاصح وسبيل التوزيع تقديرها  
سليمين وتقومها وتقسيم الثمن المسمى على القيمتين **ولو اشترى عبد جليلين معيا فله رد نصيب كلاهما**  
لتعدد الصفقة بتعدد البايع **ولو اشترى اثنان عبدا واحدا في الحرد واحدها رد نصيبه**  
**في الاظهر** المبني على الاظهر لتعدد الصفقة بتعدد المشتري وقد تقدم **ولو اختلفا في قيم العيب** الممكن حدوثه  
بان ادعاه المشتري وانكره البايع **صدق البايع** لموافقة للاصل من استمرار العقد **بمبينة** لاحتمال صدق المشتري  
**عنه** بفتح السين اي مثله فان قال في جوابه ليس له الرد على المبيع الذي ذكره او لا يلزم في قوله حلق على  
ذلك ولا تكلف التوضيح لعدم العيب وقت القبض لم يوار ان يكون المشتري علم العيب ورضى به ولو نطق البايع بذلك  
كأن البينة عليه وان قال في جوابه ما قبضته وبه هذا العيب او ما قبضته الا سلبا من العيب حلق لذلك و  
قيل بكيفية الاقتضاء على انه لا يستحق الرد او لا يلزم في قوله ولا يكره الجواب وطلق ما علمت به هذا العيب  
وجوز له الخلق على البت اعتمادا على ظاهر السلامة اذ لم يعلم او يظن خلافا فلو لم يكن حدوث العيب عند  
المشتري شين الشبهة المذمومة والبيع اصل صدق المشتري ولو لم يكن يقدمه كرج طري والبيع والقبض  
من سنة صدق البايع من غير عيبين **والزيادة المتصلة كالسمن وتعلم الصنعة والقران وكبر الشجرة** **شعب** تعذر  
**الاصل** الرد ولا شيء على البايع فتيها **والمتصلة كالولد والثمره والاجرة** الحاصلة من المبيع **لا تمنع الرد** افرادها

بالمعيب

بالمعيب **وهي للمشتري ان رد المبيع بعد القبض** سواء حدث بعد القبض ام قبله وكذا ان رد قبله **والاصح**  
بناء على الاصح ان الفسخ يرفع العقد من حينه ومقابلته صبي على الرقعة من اصله **ولو باعها** اي الجارية او الهيمة  
**حاملة** وهي مقيمة **فان فصل الحمل ردها** حيث كان له ردها بان لم ينقص بالولادة في الاظهر بناء على  
الاظهر ان الحمل يعلم ويقابل بقسط من الثمن ومقابلته مبني على عدم ذلك فيفوز المشتري بالولد ولو  
نقصت بالولادة فليس له ردها ويرجع بالارش ولو لم ينفصل الحمل ردها كذلك **لا يمنع الرد الاستحسان** **وفي**  
**البنت** الواقعة من الشري بعد القبض او قبله ولا من في الوطى **فانقص البنت** البكر بالقاف من المشتري او  
غيره **بعد القبض** **نقص** حدث فيمنع الرد **وقيله خيانة** **على البيع قبل القبض** فان كان من المشتري فلا  
ردها بالعيب ومن جرحه واجاز هو البيع فلا رد بالعيب ولا شيء له في اقتضاء البايع وله في اقتضاء  
الاجني بذكره من مثلهما بكرا وبغير ذكره ما نقص من قيمته فان ردها بالعيب فللبايع من ذلك قدر ارش  
البكارة وان تلفت بعد اقتضاء المشتري فعليه للبايع من الثمن ما استقر باقتضاضه وهو قدر  
ما نقص من قيمتها **فصل** **النصرية** **حرام** وهو ان يربط اخلاقا لافرادا وغيرها ولا يخلع بين  
او اكثر فيجتمع اللين لضرعها ويظن الجاهل بحالها كقوله ما جليده كل يوم فيربط لشرها بزيادة والافراد  
جمع خلفه بكسر المعجمة وسكون اللام وبالفاء جملة الضرع والاصل في التحريم والمعنى فيه التلبس حديث  
الشحن لانصر والابل والغنم من اشعارها بعد ذلك فهو يحل النظرين بعد ان يحلها ان رضى بها اسلمها  
وان سخطها ردها وصاع من تمر وقوله نضر وابوزن تركوا من صرى الماء في الحوض جمعه وقوله بعد  
ذلك اي بعد الهوى **ثبت الخيار على الفور** من الاطلاع عليها بخيار العيب **وقيل** **ثلاثة ايام**  
لحديث مسلم من اشترى شاة مصرة فهو بالخيار ثلاثة ايام فان ردها ردها صاع تمر لاسم  
اي حنطة واجيب عنه بان يجوز على الغالب وهو ان النصرية لا تظهر الا بثلاثة ايام لاجل حاله  
بعض اللبن قبل تمامها على اختلاف العلقي والمأوى وتبدل الايدي او غير ذلك وانتداء الثلاثة  
من العقد وقيل من التفريق ولوعرفت النصرية قبل تمام الثلاثة بافراد البايع او ببينة امتد  
الخيار الى تمامها او بعد تمام فلا خيار لامتناع مجاوزة الثلاثة وعلى الاول له الخيار ولو اشترى  
وهو عالم بالنصرية فله الخيار الثلاثة للحديث **والخيار له على الاول كسائر العيوب** **فان رد**  
**المصرة بعد تلقى اللبن ردها صاع تمر** للحديث **وقيل** **كل صاع قوت** لما في رواية ابي داود  
والترمذي الحديث **الغنائى** صاعان طعام وهل يتخير بين الاوقات او يتعين غالب قوت  
البلد وجهان اصحهما الثاني وقيل يكفي مثل رد اللبن او قيمته عند اعواز الشك كسائر التلفات  
وعلى تعيين الثمن لو تراضيا على غيره من قوت او غيره جاز وقيل لا يجوز على اكثر ولو فقد التمرد  
قيمتها بالمدينة ذكره الماوردي واقره الشيخان اما رد المصرة قبل تلقى اللبن فلا يتعين رد  
الصاع معه لجواز ان يرد المشتري اللبن ويأخذه البايع فلا شيء له غيره فان لم يتفق ذلك بما  
حدث واختلف من اللبن من جهة المشتري وبذهاب طراوة اللبن او حوصته من جهة البايع وجب رد  
الصاع ولو علم النصرية قبل الخبز رد ولا شيء عليه **والاصح** **الصاع لا يخلو بكثرة اللبن** وقلت ان  
الحديث والثاني يخلو فيشتد الغرر وغيره فخر اللبن فخر البايع وقد ينقص عنه **والاصح**

غيره  
بغير رطل  
بغير رطل  
بغير رطل



واستثنى عن بيعه شئ من شئ ما كان له من قبله  
 اذا اشتريه من غيره من الناس في البيع والشراء  
 فانه من حيث هو من جنس ما كان له من قبله  
 فانه لا يملكه الا من اشتريه من غيره من الناس  
 اذا اشتريه من غيره من الناس في البيع والشراء  
 فانه من حيث هو من جنس ما كان له من قبله  
 فانه لا يملكه الا من اشتريه من غيره من الناس

**حيارها** الى المصرة **لا تخفى** بالنع وهو الابل والبقر والغنم **بيع كل مذكور من الحيوان والحاربه**  
**الانثى** بالمشاة وهي الانثى من الحيوان لاهلية لرواية مسلم من اشترى مصرة وللجاري من اشترى  
 محفله وهي بالتشديد من الحفل اي الجمع **ولا يدومها شيئا** بدل اللين لان لبن الادميات لا يعتاض  
 عنه غالبا ولبن الانثى ليس لا عوض له **وفي الحاربه وجه** انه يدومها بدل اللبن لظهارته ومقابل  
 الاضاح ان الحاربه لا تخفى بالنع فلا حاربه من غيرها من الحيوان المأكول لعدم وروده والمواد فلو كانت  
 والحفلة من النعم ولا في الحاربه لان لبنها لا يفسد الا نادرا ولا في الانثى اذ لا مبالاة بلبنها او دفع  
 بانه مقصود لتربية الحش ولبن الحاربه الغزير مطلوب للحضانه مؤخره القيمة وما ذكرناه المواد  
 في الحديث خلا في الظاهر منه **وحبس ماء القناة والرجل المرسلة عند البيع** وتحرير الوجه ونسب  
**الشئ** وتحريره الدال على قوة البدن **ثبت الحاربه** عند علي بن ابي طالب كالتصريح بجامع التلبس لا  
**لغيره** اي العبد بالمداد **حيلة** لكتابته فان غير كاتب فانه لا يثبت الحاربه في البيع لان  
 ليس فيه كثير غرر والثاني ينظر الى مطلق التلبس **باب** التلويح **البيع قبل قبضه من قبل**  
**البايع فان تلف باقة** انفسه **البيع** وسقط الثمن عن المشتري ولو ابداه المشتري عن الضمان لم يبرأ  
**في الاظهر** ولم يتغير الحكم المذكور للتلف لانه ابراء عما لم يجب والثاني يبرأ للوجود بسبب الضمان و  
 يتغير الحكم المذكور للتلف فلا يفسخ به البيع ولا يسقط به الثمن **والثاني** المشتري للبيع كان اكله فسخ  
 له **ان علم** انه البيع حاله ان لا يفسخ به البيع ولا يفسخ به البيع **فقولان** وفي الروضة كاصلاها  
 وجهان **كامل** المالك **طعامه** لمقصود **صيف** للغاصب جاهلا بانه طعامه هل يبرأ الغاصب من ذلك  
 قولان **ارجح** ما نفع فعلى هذا اتفق المشتري قبض وعمل مقابله يكون كاتلا في البايع وقد ذكره بقوله  
**والذهب** ان اتلاف البايع للبيع **كله** باقة فيفسخ البيع فيه ويسقط الثمن عن المشتري و  
 قطع بعضه بهذا ومقابله قولان **لا يفسخ** البيع بل يتغير من المشتري فان فسح سقط الثمن وان  
 اجاز غرم البايع القيمة وادى له الثمن وقد يتقاربان **والاظهر** ان اتلاف الاجنبي لا يفسخ البيع بل  
 يتغير للمشتري **يبين** ان يجبر **او يغير** الاجنبي القيمة او يفسخ **البيع** الاجنبي القيمة **وطع**  
 بعضهم بهذا ومقابله ان البيع يفسخ كالتلف باقة **ولو تعيب** المبيع باقة قبل القبض **فرضه**  
 بان اختار البيع **احزه** بكل الثمن ولا ارض له لغيره على الفسخ **فلو عيب** المشتري فلا حاربه له بهذا  
 العيب **والاجنبي** فلما يتعيبه للمشتري فان اجاز البيع غرم الاجنبي لادى بعد قبض البيع  
 اما قبل قبضه فلا حاربه تلفه وانفصاح البيع قاله لما ورد في الروضة كاصلاها ولو كان  
 المبيع عبدا وعيبه الاجنبي يقطع يده فارشه نصف قيمته وفي قولنا نقص من قيمته **ولو عيبه**  
**البايع** فالذهب **ثبوت** **الا** **التعريف** ومقابله ثبوت التعريف مع خيار بناء على ان فعل البايع  
 لفعل الاجنبي والا لو صني على انه كاتلا له الذي هو كالتلف باقة على الراجح المقطوع به كما تقدم  
 فصح التعريف هنا بالذهب كما هناك ولو قال ثبت الحاربه لا القديرة بالذهب كان اوضح **ولا يصح**  
**البيع قبل قبضه** منقولان كان او عقارا وان اذن البايع وقبض الثمن قال صلى الله عليه وسلم لم يحكم  
 بن حزام لا يبيع شيئا حتى يقبضه ورواه البيهقي وقال اسناد حسن متصل وروى ابو داود وعن

وكانت في كمالها من قبله  
 فانه لا يملكه الا من اشتريه من غيره من الناس  
 اذا اشتريه من غيره من الناس في البيع والشراء  
 فانه من حيث هو من جنس ما كان له من قبله  
 فانه لا يملكه الا من اشتريه من غيره من الناس  
 اذا اشتريه من غيره من الناس في البيع والشراء  
 فانه من حيث هو من جنس ما كان له من قبله  
 فانه لا يملكه الا من اشتريه من غيره من الناس

زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأتى ابتاع سلعة حيث يتبع حتى يحوزها التاجر الى رحاله قال  
 في شرح المهذب وفي الصحاح من احاديث معني ذلك **والاجع ان يبيع المبيع** **لغيره** فلا يفسخ لعموم الاحاديث  
 والثاني يفسخ كبيع المصوب من الغاصب والخلاف في بيعه بغير حسن الثمن او زيادة او نقص او تفاوت  
 صفة والا فهو باطل بلفظ البيع قاله في التمهيد واقره في الروضة كاصلاها **والاجع ان يبيع المبيع** **لغيره**  
**كالمبيع** فلا يصح لوجود المعنى المعلن به انتهى فيها وهو ضعف الملك **وان اتلف** **المبيع** **قبل قبضه** **فرضه** **لغيره** **فرضه** **لغيره**  
 ويكون بد قاضا ومقابله الاصح فيه بحقه بالبيع لانه اذا لم يملك ومقابله الاصح فيما قبله لا يلحق بالبيع غيره **والثاني**  
**النعين** **درهم** كان او دنانير او غيرها **كالمبيع** فلا يفسخ **المبيع** **قبل قبضه** لعموم الهدي له وعبرته الروضة كاصلاها  
 والحرد بالنظر في وهو اعم ولو تلف المبيع بالبيع ولو ابداه المشتري بمثله او بغيره حسنه برضي البايع فهو كبيع المبيع  
 للمبايع وله بيع ماله **في غير** **ما** **كودعة** **ومشركه** **وقراض** **ومرهون** **بعد** **ان** **كان** **موروث** **وباق** **غيره**  
**وليه** **بعد** **شده** **وكذا** **عارية** **وما** **خو** **نسوم** **لتمام** **الملكية** **في** **الزكوات** **وفصل** **الاجيرين** **بكذا** **لان** **ما** **مضروبان**  
 ويستثنى من الموروث ما اشتراه المورث ولم يقبضه فلا يملكه المورث يبيعه كالمورث **ولا يصح** **بيع** **المسلم**  
**فيه** **قبل** **قبضه** **ولا** **اعتياض** **عنه** **لعموم** **النهي** **لذلك** **ولم** **يجوز** **الاستبدال** **عن** **الثمن** **الذي** **في** **الزمن**  
 الحديث من عكرت ابيع الابل بالدنانير واخذ مكانها الدراهم وبيع بالدرهم واخذ مكانها الدنانير فانه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا بأس اذا تفرقتا وليس بينهما شئ ورواه اصحاب السنن  
 الاربعة وابن حبان وصححه الحاكم عاشر طمسه والقديرة المسموع لعموم النهي السابق لذلك والثمن النقود  
 المتخذ مقابل له فان لم يكن نقدا او كان نقدا فالتن ما دخلته الباء والمضن مقابل له **فان استبدل**  
**موافقا** **وعلى** **الراجح** **من** **دنانير** **او** **عكسه** **اشترط** **قبض** **المبدل** **على** **المحل** **كاد** **على** **المحل** **بذلك** **المذكور**  
 حذر من الربا **والاجع** **ان** **لا** **يتغير** **البيع** **بالمبدل** **اي** **تخصيصه** **في** **القبض** **كالنصارى** **في** **الزمن** **والثاني**  
 يشترط يخرج عن بيع الدين بالدين **ولا** **لا** **يشترط** **في** **الاجع** **القبض** **للمبدل** **في** **المجلس** **ان** **استبدل** **ما** **لا** **يؤفق**  
**في** **العدة** **للمرابح** **من** **دراهم** **كالوابع** **ثوبا** **بدرهم** **في** **الزمن** **لا** **يشترط** **قبض** **الثوب** **في** **المجلس** **والثاني** **يشترط**  
 احدا للعوضين دين فيشترط قبض الاخرة للمجلس كراس مال السلم وسكت المصنف عن اشتراط التعيين  
 للمبدل في المجلس العلم به من شروط المبيع ولا يشترط تعيينه في العقد على الاصح السابق فيصفه فيه ثم  
 يعينه **فصح** **لا** **يجوز** **استبدال** **الموكل** **عن** **المالك** **بغير** **عكسه** **وكان** **صاحب** **المحل** **عمله** **ولو** **استبدل** **عن**  
**القرض** **وقيمته** **المثل** **لم** **لا** **استقرار** **ذلك** **وعبرته** **الروضة** **كاصلاها** **والجواب** **في** **القرض** **والان** **لا** **يؤفق** **وهو**  
 شامل لمثل التلف **وفي** **اشترط** **قبضه** **اي** **المبدل** **في** **المجلس** **ما** **سبق** **فان** **كان** **موافقا** **على** **الراجح** **الاستبدال**  
**والان** **لا** **يشترط** **في** **الاجع** **وفي** **تعيينه** **ما** **سبق** **ويصح** **الدين** **غير** **من** **عليه** **باطل** **في** **الظاهر** **وان** **يشترط** **غيره**  
**زيد** **بما** **له** **لم** **عمر** **ولعدم** **قدرته** **على** **تسليمه** **والثاني** **يصح** **لا** **استقراره** **كيعده** **من** **عليه** **وهو** **الاستبدال**  
 المقدم وصحة الروضة مخالفا للرافعي ويشترط عليه قبض العوضين في المجلس فلو تفرقا قبل قبض  
 احدهما بطل البيع كذا في الروضة واصلاها كالتهديب وفي المطلب ان مقتضى كلام الاكثرين خلافة **ولو**  
**كان** **لزيد** **وعمر** **دينان** **على** **شخص** **فباع** **زيد** **عمر** **ادينه** **بدينه** **بطل** **قطعا** **اتفق** **لجنس** **واختلف** **لقيمة**  
 صلى الله عليه وسلم عن بيع الكافي بالكافي رواه الحاكم وقال انه على شرط مسلم وفسر بيع الدين كما ورد

وكانت في كمالها من قبله  
 فانه لا يملكه الا من اشتريه من غيره من الناس  
 اذا اشتريه من غيره من الناس في البيع والشراء  
 فانه من حيث هو من جنس ما كان له من قبله  
 فانه لا يملكه الا من اشتريه من غيره من الناس  
 اذا اشتريه من غيره من الناس في البيع والشراء  
 فانه من حيث هو من جنس ما كان له من قبله  
 فانه لا يملكه الا من اشتريه من غيره من الناس

وكانت في كمالها من قبله  
 فانه لا يملكه الا من اشتريه من غيره من الناس  
 اذا اشتريه من غيره من الناس في البيع والشراء  
 فانه من حيث هو من جنس ما كان له من قبله  
 فانه لا يملكه الا من اشتريه من غيره من الناس  
 اذا اشتريه من غيره من الناس في البيع والشراء  
 فانه من حيث هو من جنس ما كان له من قبله  
 فانه لا يملكه الا من اشتريه من غيره من الناس



المضرح به في رواية البيهقي وقوله فطعا لقول الجرح فلا خلاص من روضة كاصلا وقضى العتق  
بخلية المشتري وتلك من التصرف فيه بشرط فاعده من اعتد البائع نظرا للمعرف في ذلك لعدم  
ما يضبطه شرعا ولغة ولواقي للصنف بالباء بالتحلية كما في الروضة واصلا والجرح كان اقوم  
الا ان يفسر القبض بالاقتباس والعتق يشمل الارض والبناء وغيرها ولو كان في الدار المبيعة  
اصتعة للبائع توقف القبض على تقريظها ولو جمعت في بيت من بيتها توقف القبض له على تقريظه فان لم يصر  
العاقبان المبيع اعتبر حصول قبضه متى كان في الموضع المبيع في الامم اعتبار الزمن امكان الحضور عند  
عدمه بناء على عدم اشتراطه في القبض وهو المرجح وقيل يشترط حضور العاقدين في القبض وقيل حضور  
المشتري وحده ليتاقي اثبات بده على المبيع ودفع الوجهان بالمشقة والحضور ومقابلا الامم لا يعتبر ما ذكر  
وقضى النقول في قوله دروي الشيخان عن غير ان كانوا يتعاونون الطعام جزا فابا على السوق فهاهم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان يبيعه حتى يحوطوه دل على انه لا يحصل القبض فيه الا بحوطه كما هو العادة فيه  
فان جرى بيع والمبيع بموضع لا يخص بالبائع كشراعه او دار المشتري كفي قبضه فله من غيره الي  
خبرة اخر من ذلك الموضع وان جرى البيع والمبيع في دار المبيع لم يكن في قبضه ذلك النقل الا باذن  
البائع فيه فيكون مع حصول القبض به مفعول بالقبضة التي اذن في النقل اليها للقبض فمفعول نقل المشتري  
من غير اذن دخل رضائه لاستيلائه عليه ومن المفعول العبد في امره بالانتقال من موضعه والاداء  
فيسوقها او يهودها والنوب فيتناوله باليد فسرع زاد الترجمة به المشتري قبض البيع من اذن  
غير اذن البائع ان كان الثمن مؤجلا او سلمه ان كان حالا المستحقة والى وان لم يسلمه فلا يستقل به  
اي بالقبض وعليه ان استقلال به الرد لان البائع يستحق المجلس لاستيفاء الثمن ولا ينفذ تصرفه  
فيه لكن يدخل رضائه ولو كان الثمن مؤجلا وحل قبل القبض استقل به اخذ بما في الروضة كاصلا في مسئلة  
التوجه بالقرعة الا ان له لاحس للبائع في هذه الحالة وسياقي فيه رض خلا ذلك ولو بيع الثمن تقديرا  
كثوب وارضى بغيره انما المالك وحطه كيدا او وزنا المشتري في قبضه مع النقل المفعول اذعه  
اي بيع درعا بان كان يزرع او كيلة ان يبيع كيدا او وزنه ان يبيع وزنا وعده ان يبيع عددا والاصل في ذلك  
حديث مسلم من اجتناع طعاما فلا يبيعه حتى يكتاله دل على انه لا يحصل القبض فيه الا بالكيل وقيل عليه  
الباق في مثاله الكيل بعينه الصبره كطعام بزره او بعينه كطعام على عشرة اصبع ولو قبض ما ذكر  
جزا فالبيع القبض لكن يدخل المعوض رضائه ولو كان له اي لشخص طعام مقدرا على يد عشرة اصبع  
سما ولعمرو عليه مثله فيكسر نفسه من زيد ثم يكيل لعمرو ليكون القبض والاقتباس صحيحين فلو قال زيد  
لعمرو قبض من زيد مالي عليه لنفك عني ففعل فالبعض فاسد له وهو بالنسبة الى القابل صحيح  
يبراه دمة زيد في الامم لادنه في القبض بينه ووجه فساد لعمرو كونه قابضا لنفسه من نفسه وما قبضه  
مضمون عليه ويلزمه رد الدافع على مقابل الامم وعلى الامم يكيله المقبوض له للقباض وكذا في السلم دين  
القرض والانفاق والعبارة تشمل الثلاثة فسرع زاد الترجمة به اذا قال البائع ثمن في الذمة حاله لا  
اسلم المبيع حتى قبض منه وقال المشتري ثمن مثله اي لا اسلمه حتى قبض المبيع وترافعا الى الحاكم  
اجبر البائع لرضاء بتعلق حقه بالذمة وفي قول المشتري لان حقه لتعلقه بالعين لا ينفذ وفي قول

في البيع المبرور عليه مثله فيكسر نفسه من زيد ثم يكيل لعمرو ليكون القبض والاقتباس صحيحين فلو قال زيد لعمرو قبض من زيد مالي عليه لنفك عني ففعل فالبعض فاسد له وهو بالنسبة الى القابل صحيح يبراه دمة زيد في الامم لادنه في القبض بينه ووجه فساد لعمرو كونه قابضا لنفسه من نفسه وما قبضه مضمون عليه ويلزمه رد الدافع على مقابل الامم وعلى الامم يكيله المقبوض له للقباض وكذا في السلم دين القرض والانفاق والعبارة تشمل الثلاثة فسرع زاد الترجمة به اذا قال البائع ثمن في الذمة حاله لا اسلم المبيع حتى قبض منه وقال المشتري ثمن مثله اي لا اسلمه حتى قبض المبيع وترافعا الى الحاكم اجبر البائع لرضاء بتعلق حقه بالذمة وفي قول المشتري لان حقه لتعلقه بالعين لا ينفذ وفي قول

لا اجبر

لا اجبر الا لا يجبرهما الحاكم من التخاصم في سلم اجبر صامده على التسليم وفي قول مجبران فيلزم الحاكم كل واحد  
منهما باحضار ما عليه فاذا احضر اسلم الثمن الى البائع والمبيع الى المشتري بيد بايهما شاء قلت فان كان الثمن  
معينا سقط القولان الاولان واجبرا في الاظهر والله اعلم وذكر الراعي في الشرح سقوط الاولين في بيع عرض  
بعرض واقترن غيره على سقوط الثاني وزاد في الروضة سقوط الاول ايضا عن الجمهور وفي الشرح الصغير  
سقوطه ايضا فكونت الكبير عنه لا ينفذ وهذا سلم البائع باجبارا وودنه اجبر المشتري ان حضر الثمن  
على تسليمه والاى وان لم يحضر فان كان المشتري معبرا بالثمن فهو مفلس فللبائع الفسخ بالفسخ واخذ المبيع  
مشرطه لماسيا في رايه او موصرا او ماله بالبلاد ومسا فخرية اى دون مسافة القصر محرم عليه امواله  
كلها حتى يسلم الثمن لئلا يتصرف فيها بما يبطل حق البائع فان كان بمسافة القصر لم يكن البائع الصبر  
الى احضاره لنضره بذلك والاخر ان له الفسخ واخذ المبيع لغدر تحصيل الثمن كالا فلا سببه والثاني لا  
يفسخ ولكن يباع المبيع ويؤدى حقه من ثمنه فان صبر البائع الى احضار المال فالحرج كما ذكرنا في الجرح المشتري  
في امواله كلها الى ان يسلم الثمن لما تقدم وللبيع حين بيعه حتى قبض منه حاله بالاحتالة ان فات فوته  
بلا خلاف وكذلك المشتري له حبس الثمن المذكور ان خان فوته المبيع به كما ذكره في الروضة كاصلا اي بلا خلاف  
واما الاقوال السابقة في حق فوته البائع فثبت الثمن وكذلك المشتري فوته المبيع وتساوي في جرح البائع  
بالتسليم اما الثمن المؤجل فليس للبائع حبس المبيع به لرضاء بتأخير ولو حل قبل التسليم فلا حبس له  
ايضا كما في الروضة كاصلا وفي الكفاية وكذا الصادق ان القاضي ابا الطيب نقل عن فضل الشافعي في المنزلة  
ان له الحبس وسياقي في الصادق المؤجل قبل التسليم فلا حبس لبراة في الاصح ما جـ  
التولية والاشارة والراجعة وفيه الحاطة اذا اشترى شخص شيئا مثلي قال بعد قبضه لعالم  
بالثمن باعلام المشتري او غيره وليت هذا العقد فقيل كقوله قبلته او وليته لزمه مثل الثمن  
جنسا وقدره وصفة وهو اي عقد التولية بيع في شرطه كالقدرة على التسليم والتقابض في الروي وروى  
احكامه منها بخلافه ان كان المبيع شقفا مشغوعا وعلى الشفيع في العقد الاول  
لكن لا يحتاج عقد التولية الى ذكر الثمن ولو عطف عن المولى بكسر اللام بعض الثمن بعد التولية اعطى  
المولى بفقرها لان خاصية التولية التزمل عن الثمن الاول ولو عطف جميعه اعطى عن المولى ايضا ولو كان  
لحط قبل التولية للبعض لم يصح التولية الا اذا انتقل العرض الى من يتولى العقد والاشارة بعضه  
اي المشتري كالتولية في حقه في الاحكام السابقة ان بين البعض كقوله اشركك فيه بالنصف فيلزم المضمون  
من مثل الثمن فان قال اشركك في النصف كان له الربع ذكره في الروضة وهو مني على الراعي في قوله فلو اطلق  
الاشراك صح العقد وكان المشتري مناصفه وقيل لا يصح الجرح بقدر المبيع وثنه ويصح بيع الراجعة بان  
يشترى بمائة ثم يقول لعالم بكذا بعك عما اشتريت اى بمثله ورج درهم لكل عشرة او في عشرة او في  
ده يارده فشره الراعي عاقله فكانه قال عايلة وعشرة فيقبله المحاطب ويصح بيع الحاطة بعت لك  
بما اشتريت وحطاه يارده فيقبل ويحط من كل احد عشر واحدا ان الزرع في الراجعة واحدا من احد عشر  
وقيل يحط من كل عشرة واحدا كزيد في الراجعة على كل عشرة واحدا فان كان اشترى بمائة وعشرة والحط طمعه  
على الاول عشرة وعلى الثاني احد عشر والاشارة بالاشارة لم يجرى في مسمى الثمن وهو ما استقر عليه

نظروا انها بالثمن الاول



العقد عند فرومه وذلك صادق بما فيه حظا عقدا العقد او زيادة عليه في زمن خيار المجلس والشرط  
**ونو قال عا ق ام على دخل مع عند امره الكيل للثمن المكيل والدلالة للثمن المئادى عليه ان اشترى به**  
**المبيع كما افصح بهما ابن الرفعة في الكفاية والمطلب والفلاس والقصار والرفاء بالمدين رفات الثوب**  
**بالهزة وربما قيل بالواو والصباغ كل من الاربعة للبيع وقبعة الصبغ له وسائر المراتب للامتناع**  
**اي لطلب الزم فيه كاحرة الجبال والمكان والخنان وتطين الدار ولا يدخل من يقصد به استيفاء الملك دون**  
**الاستزاج كقفقة العبد وكسوة وعلق الدابة ويقع ذلك في مقابل الفوائد المستوفاة من المبيع نعم العلق**  
**الزائد على المعتاد للضمين يدخل ولو قصر بنفسه او كالا رجل او طين او تطوع به شخص لم يدخل اجرتة**  
**مع الثمن في قوله بما قام على لان عمله وما تطوع به غيره لم يقصر عليه وانما قام عليه ما بدله وطريقه ان**  
**يقول وعملت فيه ما اجلته كذا او عمله لم يتطوع وليعلم اي المتبايعان منه اي المبيع في صورة بعث**  
**بما اشترت او ما قام في صورة بعث بما قام على فلو قال الله احد هذا بطل البيع على التصريح والثاني هو ما**  
**معرفة في اشتراطها في المجلس وجهان ولو قيل في الصورة الثانية وخرج كذا كانت من صور المراجعة كذا ذكره**  
**في الاولى وله صورة ثالثة وهي بعثك براس المال وخرج كذا وهو كقولهم بما اشترت وقيل بما قام على وفيه**  
**الباب في قدر الثمن الذي استقر عليه العقد او قام به المبيع عليه عند اختياره اي يجب عليه الصدق في**  
**ذلك والاحمل والمثري بالعرض وبين العيب للامتناع عنه لان المثري يعتمد امانته فيما يجز به**  
**بذلك الثمن فيذكر ان اشتراه بكذا الاجل لانه يقابل قسط من الثمن فانه اشتراه بعرض قيمته كذا او**  
**لا يقتصر على ذكر القيمة لانه يتحدد في البيع بالعرض فوق ما يتحدد في البيع بالتقد وان حدث عنه**  
**هذا العيب يقتض المبيع به عما كان حين شراء فلو قال اشترته عانة وباعه مرا حجة اي ما اشتراه**  
**ورج دونه كل عشرة كما تقدم فان اشتراه بتسعين ببينة او اقرار فالظاهر ان يخط الزيادة**  
**وبها كذا في الثاني لا يحط سئ العقد البيع بما ذكره الاظهر بناء على الخط الله لاختيار المثري لانه قد**  
**رضى بالاكثاف او ان يرضى بالاقل والثاني له الخيار لانه قد يكون له عرض في الشراء بذلك المبلغ لا يبرار**  
**قسم وانقاد وصية وعرف قوله عدم الخط للمثري الخيار جز ما لان البايع عوة وعرف قوله الخط لاختيار**  
**للبايع وفي وجهه وقيل قوله له الخيار لانه لم يسلم له ما سماه ولو زعم الله ان الثمن الذي اشترى به**  
**مائة وعشرة وانه غلط في قوله او لا عانة وصدقه للمثري في ذلك لم يصح البيع الواقع بينهما مرا حجة**  
**لانه اذا مضاهيه من زيادة فيه العشرة المتبوعة برحبها قلت الله صخرة والله اعلم ولا يثبت العشرة للزود**  
**وللبايع الخيار وقيل ثبتت العشرة برحبها وللمثري الخيار وان كذبت المثري ولم يثبت هو غلط**  
**وجها حجة فلا يقع المبيع لم يقبل قوله ولا ببينة ان اقام عليه تكذيب قوله الاول لها وله تخليف**  
**المثري الله لا يعرف ذلك الا بالبيع لانه قد يفر عند عرض المبيع عليه والثاني لا كما لا ينفع ببينة**  
**وعلى الاول ان خلق امضى العقد على ما خلق عليه فان نكل عن اليمين رد على البايع بناء على ان**  
**اليمين الردودة كالاقرار وهو الاظهر وقيل لا بناء على انها كالبيعة وعلى الرد يحل ان ثمة مائة**  
**وعشرة والمثري حينئذ للخيار بين امضاء العقد بما خلق عليه وبين فسخه قال في الروضة كذا**  
**صالحا كذا اطلقوه ومقتضى قولنا ان اليمين الردودة مع نكول المدعي عليه كالاقرار ان يعود فيه ما**

ذكرنا

ذكرنا في حالة التصديق وان بين غلط وجهها حجة لا كان فلا راجعت حريدي فغلطت من عن متاع الغيرة  
**فله الخلف كما سبق لان ما بينه بحر كظن صدقه وقيل فيه الخلاف والافح على الخلف سماع ببينة**  
**التي يقيمها الثمن مائة وعشرة والثاني لا يبيع لتكذيب قوله الاول لها قال في المطلب وهذا هو المشهور**  
**في المذهب والنصوص عليه باب بيع الاصول المتأخر كذا ترجم الشيخ في التنبية وترجم**  
**في المحرر بفصل قال في التحري الاصول الشجر والارض والمتاجر ثمة وهو جمع ثمة وباني في الباب غير**  
**ذلك اذا ما يبعثك هذه الارض او الساحة او البقعة او العرصة وفيها فناء او شجر او ماله لا يدخل**  
**البناء والشجر والبيع دون الرهن اي اذا قال رهنك هذه الارض الى اخر ما تقدم وهذا هو المنصوص عليه**  
**فيها والطريق الثاني فيها قولان بالنقل والتزج وجه الدخول الى الثبات والدوام في البيع وجه**  
**المع ان اسم الارض وخوع لا يتناولها والطريق الثاني القطع بعدم الدخول فيها وعمل بضه في البيع**  
**على ما اذا اقال بحقوقها وكذا الحكم في الرهن لو قال بحقوقها والفرق على الطريق الاول ان البيع قوى بنقل**  
**الملك فيستتبع بخلاف الرهن ولو قال بعثك بما فيها دخلت قطعا او دون ما فيها لم يدخل قطعا ويقال مثل**  
**ذلك في الرهن وفي قول بحقوقها وجهان لا يدخل في البيع وباني مثله في الرهن ووجه ان حقوق الارض**  
**انما يقع على الممر وعجز الماء اليها وخود ذلك وسياتي انه يدخل في بيع الشجر اغصانها الا اليابس لان العادة**  
**فيه القطع فيقال لصاني الشجر اليابس كذلك اصول النقل التي في الارض ستنبي او الثمر ويجز هو**  
**كانت بالمشاة والقضب بالجمعة والمندبا بالمد والقصر والنعناع والكرفس ونحو السابقة ثمة مرة بعد**  
**اخرى كالنرجس والبنفسج كالشجر ففي دخولها في بيع الارض ووجهها الطرق السابقة هذا مقتضى التشديد و**  
**اقتصر الروضة كاصلا على ان في دخولها في البيع لخلاف السابق وعلى الدخول في البيع لثمة الظاهرة وكذا في**  
**الظاهرة عند البيع للبايع فليست شرط عليه قطعها لانه لا يريده ويشبهه المبيع بغيره سواء بلغ مظهر او ان**  
**الجرام اقل لانه لثمة الا القضب فانه لا يخلو قطعه الا ان يكون مظهر قد لا يتنفع به وسكت عليه**  
**في الروضة كاصلا ولا يدخل في مطلق بيع الارض كما في المحرر والروضة واصلها ما هو دفعه واحدة**  
**كالخطة والشجر وسائر الزروع كالجزر والفجل والبصل والثوم لانه ليس للدوام والثبات فهو كما**  
**لمنقولات في الدار ويبيع بيع الارض المزروعة هذا الزرع الذي لا يدخل في اللزوم كما لو باع دابة**  
**مشحونة بامتنعه والطريق الثاني يخرج به على القولين في بيع الدار المتأخرة لغري المكي احدى ابطال**  
**وفرق الاول بان يد المتأخر حايلا والثاني في خياره اي الزرع بان سبقت رؤيته للارض**  
**قبل البيع وحدث الزرع بينهما المتأخر انتفاعه فان كان عالما بالزرع فلا خيار له ولا يبيع الزرع المذكور**  
**دخول الارض في يد المثري وضمانه اذا حصلت الخلية في الارض والثاني يبيع كما يبيع الامتعة**  
**الشحون بها الدار من قبضها ووفق الاول ان تغري الدار متأخر في الحال والمذبح بالذال المجدد**  
**لزرع فالبذر الذي لا تثبات لبناته ويؤخذ دفعة واحدة لا يدخل في بيع الارض ويبقى الى اوان**  
**الحصاد ومثله القلع فيما يطلع والمثري الخيار ان يملكه فان تركه البايع له سقط خياره وعليه**  
**القبول ولو قال احذر واقرب الارض سقط خياره ايضا ان امكن ذلك في زمن يسير والبذر**  
**الذي يدوم كنوى الفجل وبزرا ككتان وخجور من البقول حكمه في الدخول في بيع الارض حكم الشجر**

فوجود تسليم عين المبيع مع عدم تاق تعريضه بغير



والاخر انه لا اجرة للشئ مدة بقاء الزرع الذي جهله واجاز ان لا ارش له في اجازة في العيب  
والثاني وصحة في الوجيز له الاجرة قاله في البسيط لان المنافع متميزة عن العقود  
عليه فليست كالعيب وفي اصل الروضة قطع الجمهور بان الاجرة وقيل وجها لان الاجرة لا اجرة  
وظاهر ان الزرع يبقى الى اوان الحصاد والقلع ويوابع ارضه بزره وبيعها بالبيع عندها  
لا يجوز بيعه وحده كالخضرة في سبيلها وسياتي في مستورة كالبدن بطل البيع قطع الجدل  
باحد القصودين ويقدر التوزيع وقيل في الارض قولان احدهما الصحة فيها بجميع الثمن وذكر  
في المحرر البذر بعد صفة الزرع وقدمه في الهناج قيل يعود للصفة اليه ايضا فيخرج منها قبل  
العقد ولم يتغير وقد عدا اخذه فانه يفرق بالبيع ولم يند عليه في الدقايق عدا ذلك وقد  
اطلق البذر في الروضة كاصلها ويدخل في بيع الارض الحارة المخلوقة فيها والتمتة دون المد  
قوله كالكنوز والاحياء المشتري ان علم الحال ويلزم البايع النقل المبسوط بالقلع وتسوية  
الارض ولا اجرة عليه لمدة ذلك وان طالت وكذا ان جهل الحال ولم يضر فلها اختياره تركها  
او لا ويلزم البايع النقل وتسوية الارض ولا اجرة عليه لمدة ذلك وان ضرر قلها فله الحصاد  
فتم ضرر تركها او لا فان اجازت البايع النقل وتسوية الارض بان يعيد التراب الى اقلع مكانه  
قاله في المطلب وفي وجوب وفي اجرة المثل مدة النقل وجه اصحهما يجب ان نقل بعد القبض  
لا قبله لان النقل الموقوف للنفعة مدته جنايته من البايع وهي مضرة عليه بعد القبض لا  
قبله في المرح والتمتة في بيع مطلقا بنا على انه يضمن جنايته قبل القبض والثالث لا يجب  
مطلقا لان اجازة المشتري رضى بتبطل المنفعة مدة النقل ويجرى الخلاف في وجوب الارض فيما  
لو بقيت الارض بعد التسوية عيب ويدخل في بيع البستان كقوله بعثك هذا البستان الارض  
والشجر والحيطان لانه لا يسمى بستانا بدون ذلك وكذا البناء الذي فيه يدخل على الذهب وقيل  
لا يدخل وقيل في دخوله قولان وفي الطرق المتقدمة في دخوله في بيع الارض ويدخل في بيع القوت  
بقوله بعثك هذه القرية الابنية وساحات تحيط بها السور والاشجار وسطها الخلاف  
السابق الصحيح دخوله لا الزرع اي لا يدخل في الصحيح كالخلق لا يدخل القرية فانه لا يجت دخولها  
وقالها يترابها تدخل وقال ابن كج ان قال حقوقا دخلت والاخلاق الرافعي وها غريبان وخبرة الحور  
بالصحيح ويدخل في بيع الدار بقوله بعثك هذا الدار الارض وكل بناء بها حتى حمام الاله من  
مراقفها ولو كان في وسطها اشجار في دخوله الخلاف السابق وحكي الامام اوجه ثانيا انها ان كبرت  
بحيث يجوز تسمية الدار بستانا لم يدخل والا دخلت لا النقول كالدلو والبكرة يسكون  
الكاف والسرير والحمام الخشب وتدخل الثواب المنصوبة وحلقها بفتح الماء واعلاها والا  
جنانا لمبينة بكسر الميم وتشد يد الجيم ما يغسل فيها والرق والسك بفتح اللام المسرات  
وكذا الاسفل من حجر الرخا تدخل على الصحيح لثباته والثاني لا يدخل لانه منقول وانما  
اثبت لسهولة الارتفاق بسكن لا يترعزع عند الاستعمال والاعلان من الحجر ومفتاح  
غلق بفتح اللام ما يعلق به الباب مثبت بدخلان في الاصح لانها تان باعان لشيئ مثبت

والثاني لا يدخلان نظر الى انهما منقولان والخلاف في الاعلام بين عدم دخول الاسفل صرح به في الشرح  
والمحرر واستفظة من الروضة كالمناهج قيل واستفظة منه تعقيد الاجانام بالتمتة وحكاية وجه  
فيها وفي المسئلة بعد ولغظ المحرر وكذا الاجانام والرفوف المثبتة والسلام المسرة والثاني  
من حجر الرخا على وجه الوجهين وفهم ان التعقيد وحكاية الخلاف لما ولياه فقط وفي الدار بفتحها  
لا لتصل اليها وكذا الاشياء بعد التي عليه تدخل في بيعه في الاصح للعرف كما صح في الغزالي قلت الاصح لا يدخل  
قوله العبد في بيعه والله اعلم كما قال الرافعي ان صاحب الهندية وغيره رجوه مستدر كانه يضمن  
الغزالي بقوله لكن الى اخره وقيل يدخل سائر الفوعة دون غيره والامة كالعبد قاله في شرح مسلم  
فسرع اذا باع نخلة رطبة دخل خرقة او وردة او ورق التوت المبيع شجرته في البيع وقد  
خرج وجه الله لا تدخل لانه كثر سائر الاشجار اذ يربى به ودور القر وهو ورق الابيض للامني قاله  
بن الرفعة في الكفاية والمطلب وفي ورق النبق وجه من طريق انه لا يدخل لانه يغسل به الراس  
واعصافه الا اليابس فلا يدخل لان العادة فيه القطع فهو كالثمرة ويصح بيعه بشرط القطع والقطع  
وبشرط الانقاء وبيع الشرط والاطلاق يقتضي الانقاء للعادة فالاصح انه لا يدخل لايبيع الغرس  
بكسر الراء اي موضع غرسها حيث اقيمت لان اسمها لا يشاء وله ان يبيح الشئ منفعته ما بقيت شجرة  
والثاني يدخل لاستحقاقه منفعته لا الى غاية وله عدا هذا اذا انقلعت او قلها ان يغرس بدلها وان يبيع  
المغرس ولو كانت الشجرة المبيعة يابسة لم تشتري القلع للعادة فلو شرط ابقاها بطل البيع خلاف  
شرط القلع او القطع ويدخل العروق عند شرط القلع دون شرط القطع فيقطع فيه عن وجه الارض قاله في بيع  
الموتى وسكت عليه في الروضة كاصلها وتضمن المبيع اي طلعه ان شرطت للبائع والمشتري عليه ما يربى ولا  
والا اي وان لم يشترط لواحد منهما بان سكت عنها فان لم يربى منها شئ في المشتري والا اي وان تاربى منها شئ فلهما  
اي في جميعها له والاصل في ذلك حاروي الشبان عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا او ابرت فمروا  
للبايع الا ان يشترط المبتاع مفهومه انما اذا لم يربى تكون الثمرة للمشتري الا ان يشترطها البايع وكذا في الاول  
للبايع صادق بان يشترط له او يبيح عن ذلك وكذا في الثاني للمشتري صادق في مثل ذلك ولحق تايير بعض متأري  
كلها ببيعته غير المؤثر للمؤثر لما في بيع ذلك من العسر والتايير وتشقيق طلوع الاناث وخرطع المذكور فيه  
ليجي رطبها اجود حاله يربى والعادة الاكتفاء بتايير البعض والباقي يشقق بنفسه ويبيح بيع المذكور  
اليه وقد لا يؤثر شئ ويشقق الكل والحام كالمؤثر اعتبارا بطهور المقصود ولذلك عدل المصنف عن قول المحرر  
لم تكن موبة الى ما قاله وشمل طلوع المذكور فانه يشقق بنفسه ولا يشق غالبا وفيما لا يشقق منه وجه  
انه للبائع ايضا لانه لا ثمرة له حتى يعتد بظهورها بخلاف طلوع الاناث وما يخرج ثمره بلا نور بفتح النون  
اي زهر كتين وعنب ان يربى ثمره اي ظهر فلبايع والا قلت في اعتبار البرودة كتشقق الطلع  
وفي الهندية فيما اذا ظهر بعض النبين والعنب دون بعض ان ما ظهر للبائع وما لم يظهر للمشتري قال  
الرافعي وهو محل التوق وعادة الروضة وفيه نظر ثم ما في الهندية في المذهب والتمتة والمحرر وما  
خرج في نور ثم سقط اي نورة كتشقق بكسر اللامين وتعايج فلان ثمره ان لم يعتد الثمرة وكذا  
ان اعتد ولم تفتقر الثمرة في الاصح لما قالها بالطلع قبل تشققه والثاني يلحقها به بعد

والثاني

في معنى ما لا يضمن بفتح النون على  
في معنى كذا في التذوق وضد  
الظاهر والبرور راسي الى ان  
والا ان السيفنة في حجر

والثاني لا يدخلان نظر الى انهما منقولان والخلاف في الاعلام بين عدم دخول الاسفل صرح به في الشرح  
والمحرر واستفظة من الروضة كالمناهج قيل واستفظة منه تعقيد الاجانام بالتمتة وحكاية وجه  
فيها وفي المسئلة بعد ولغظ المحرر وكذا الاجانام والرفوف المثبتة والسلام المسرة والثاني  
من حجر الرخا على وجه الوجهين وفهم ان التعقيد وحكاية الخلاف لما ولياه فقط وفي الدار بفتحها  
لا لتصل اليها وكذا الاشياء بعد التي عليه تدخل في بيعه في الاصح للعرف كما صح في الغزالي قلت الاصح لا يدخل  
قوله العبد في بيعه والله اعلم كما قال الرافعي ان صاحب الهندية وغيره رجوه مستدر كانه يضمن  
الغزالي بقوله لكن الى اخره وقيل يدخل سائر الفوعة دون غيره والامة كالعبد قاله في شرح مسلم  
فسرع اذا باع نخلة رطبة دخل خرقة او وردة او ورق التوت المبيع شجرته في البيع وقد  
خرج وجه الله لا تدخل لانه كثر سائر الاشجار اذ يربى به ودور القر وهو ورق الابيض للامني قاله  
بن الرفعة في الكفاية والمطلب وفي ورق النبق وجه من طريق انه لا يدخل لانه يغسل به الراس  
واعصافه الا اليابس فلا يدخل لان العادة فيه القطع فهو كالثمرة ويصح بيعه بشرط القطع والقطع  
وبشرط الانقاء وبيع الشرط والاطلاق يقتضي الانقاء للعادة فالاصح انه لا يدخل لايبيع الغرس  
بكسر الراء اي موضع غرسها حيث اقيمت لان اسمها لا يشاء وله ان يبيح الشئ منفعته ما بقيت شجرة  
والثاني يدخل لاستحقاقه منفعته لا الى غاية وله عدا هذا اذا انقلعت او قلها ان يغرس بدلها وان يبيع  
المغرس ولو كانت الشجرة المبيعة يابسة لم تشتري القلع للعادة فلو شرط ابقاها بطل البيع خلاف  
شرط القلع او القطع ويدخل العروق عند شرط القلع دون شرط القطع فيقطع فيه عن وجه الارض قاله في بيع  
الموتى وسكت عليه في الروضة كاصلها وتضمن المبيع اي طلعه ان شرطت للبائع والمشتري عليه ما يربى ولا  
والا اي وان لم يشترط لواحد منهما بان سكت عنها فان لم يربى منها شئ في المشتري والا اي وان تاربى منها شئ فلهما  
اي في جميعها له والاصل في ذلك حاروي الشبان عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا او ابرت فمروا  
للبايع الا ان يشترط المبتاع مفهومه انما اذا لم يربى تكون الثمرة للمشتري الا ان يشترطها البايع وكذا في الاول  
للبايع صادق بان يشترط له او يبيح عن ذلك وكذا في الثاني للمشتري صادق في مثل ذلك ولحق تايير بعض متأري  
كلها ببيعته غير المؤثر للمؤثر لما في بيع ذلك من العسر والتايير وتشقيق طلوع الاناث وخرطع المذكور فيه  
ليجي رطبها اجود حاله يربى والعادة الاكتفاء بتايير البعض والباقي يشقق بنفسه ويبيح بيع المذكور  
اليه وقد لا يؤثر شئ ويشقق الكل والحام كالمؤثر اعتبارا بطهور المقصود ولذلك عدل المصنف عن قول المحرر  
لم تكن موبة الى ما قاله وشمل طلوع المذكور فانه يشقق بنفسه ولا يشق غالبا وفيما لا يشقق منه وجه  
انه للبائع ايضا لانه لا ثمرة له حتى يعتد بظهورها بخلاف طلوع الاناث وما يخرج ثمره بلا نور بفتح النون  
اي زهر كتين وعنب ان يربى ثمره اي ظهر فلبايع والا قلت في اعتبار البرودة كتشقق الطلع  
وفي الهندية فيما اذا ظهر بعض النبين والعنب دون بعض ان ما ظهر للبائع وما لم يظهر للمشتري قال  
الرافعي وهو محل التوق وعادة الروضة وفيه نظر ثم ما في الهندية في المذهب والتمتة والمحرر وما  
خرج في نور ثم سقط اي نورة كتشقق بكسر اللامين وتعايج فلان ثمره ان لم يعتد الثمرة وكذا  
ان اعتد ولم تفتقر الثمرة في الاصح لما قالها بالطلع قبل تشققه والثاني يلحقها به بعد

عن بعض اصحابنا من الارض  
وما يشترط الباع في بيعه عليه  
ان يغرس في هذا البذر كما في المحرر

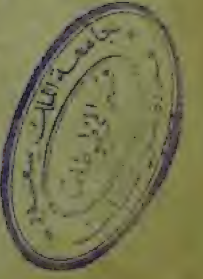
والثاني لغيره طلع الذكر  
قطع الا ان يشترط الباع في بيعه

واقترعوا بالتايير وعدمه  
لانها في حاله الاستمرار  
كالجمل وفي حاله الظهور  
كالولد ان يجسر



سنة ثمان مائة  
والعشر  
والعشر  
والعشر

تنتفقه لاستناده بالقشر لا يبين فيكون للبائع **وبعد التنازل للبائع** جزم ما ظهر لها وجب له انتفقه على  
عن قول المحرر يخرج المناسب للتقسيم بعده كأنه لا يشتبه بما قبله **ولو باع خلافت بستان بطعام**  
بكر للام اي خرج عليها بطعام **وبعضها من حيث الطلع موثوق** ون بعض **فللبائع** اي قطعها الذي هو الثمرة له  
كانت قد اتخذ النوع او اختلف وقيل لا يخلو ان غير المورث تشرى لان لاختلاف النوع تأثيرا في اختلاف  
وقت التنازل فان **افروما لم يوثق بالبائع** فلا تشرى **طلعه في الاصح** لما تقدم والثاني هو للبائع كقضاء بحدود  
وقت التنازل عنه وكذا الفرع فيما اذا اتخذ النوع كافي الروضة كاصلا **ولو كانت الخلافت المذكورة في بستان**  
**تبع** اي المورثة في بستان وغير المورثة في بستان **فالاصح افراد كل بستان حكمه** لان لاختلاف المقام  
تأثيرا في وقت التنازل والثاني ها كالبستان الواحد وسواء تباعد ام تلاصقا ولو باع نخلة بعض طلعها  
مورثا لغيره وطلعا لم تقدم ان المورث فيما ذكر **واذا بقيت الثمرة للبائع** بالشرط او غيره عما ذكر فان  
**شرط القطع لرفه والابان شرط الانقاء** او اطلق **فله فتركها الى من المجداد** للعادة وهو يفتح الجيم وكسرها  
واعمال الدالين في الصالح القطع ومسئلة شرط الانقاء الصادق بها للفظ من يد على المحرر والروضة واصلها  
واذا جاء وقت المجدد لم يمكن من اخذ الثمرة على التذرع وان تأخيرها الى نهاية النسخ ولو كانت من نوع  
بعثاد قطع قبل النسخ كلى القطع على العادة **وكذا من اى المتبايعين في الانقاء النسقي ان انتفع به**  
**الشجر والثمرة ولا يمنع للاخر منه وان حصرها بالارضها اى المتبايعين وان حصرها بالارض**  
ونفع الثمرة او العكس وتنازعا اى المتبايعين في النسقي **فمن العقد** لتعذر ارضائه الا بالاضرار  
بأحد الا ان يسامح **المضرر فلا نسق** حينئذ **وقيل لطالب نسق** وهو البائع في الصورة الاولى و  
المشترى في الثانية **ان نسق** ولا يبال بضرر الاخر لانه قد رضى به حين اقدم على هذا العقد فلا نسق **الشجر**  
عاهذا ايضا وعلى الفسخ الفاسخ البائع او الحاكم وجهان في المطلب **ولو كان النسيب رطوبة لزم له**  
**الشجر ثم البائع ان يقطع الثمرة ويبقى الشجر** فعلا ضرر المشتري **فصل في جزم بيع الثمر**  
**بعد بدو صلاحه** وسيأتي تفسيره **مطلقا** اي بغير شرط وبشرط قطعه وبشرط ابقائه روى الشيخ  
عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في اللفظ للحي اري لا تباعوا الثمر حتى يبدوا صلاحها وفي لفظ  
مسلم تباعوا وفي رواية له صلاحه وفي اخرى له وتبعوا وصلاحه اي فيجوز بعد بدوه وهو  
صادق بكل حال الاحوال الثلاثة وفي الاطلاق وشرط الانقاء يبقى الى وان لزم الادلعي **وقيل الصلا**  
**ان يبيع منفردا عن الشجر لا يجوز** لبيع الحديث المذكور **لا بشرط القطع** فيجوز اجماعا وان يكون  
**المقطوع مستغابا** كحصره **لا ككثير** بفتح الميم المشددة وبالثلثة الواحدة ككثير ذكره الجوهري  
في باب الوازاد الصفاق ككثرة وكثرايات وكثيرة اي بكسرها وفيها وذكر هذا الشرط للعلوم  
من شروط البيع يستند عليه **وقيل ان كان الشجر للمشتري** كان اشتراؤه او لا بعد ظهور الثمر **فان**  
**بيع الثمره لا بشرط** لانها تحتها في ملكه فيشبه ما لو اشتراها **فقلت** كما قال الرازي في الشرح  
**فان كان الشجر للمشتري** وشرطنا **القطع** كما هو الاصح **لزم الوفاء به والله اعلم** اذ لا معنى لتكليفه لغير  
ثمره من شجره وفي الروضة لو قطع شجرة عليها ثمرة ثم باع الثمرة وهو عليها جاز من غير شرط القطع لان  
الثمرة لا يبق على ما قصير كشرط القطع **واذا بيع الثمر مع الشجر** ثمن واحد جاز لا بشرط ولا يجوز بشرط  
قطعه



**قطعه** لما فيه من الجرم عليه في ملكه والفارق بين الجواز هنا والمبيع في بيع الثمر من مال الشجر يقتضيه الشر  
هذا الشجر ولو قال بعتك الشجر بعشرة والتمر بدينار لم يجز الا بشرط القطع اي لانه اصل فانفتحت الثمرة وكو  
الراضي بباب المساقاة استشهدا او استقطعه من الروضة **ويجوز بيع الزرع الاخضر في الارض لا بشرط قطعه**  
كالتمر قبل بدو صلاحه وفي المحرر القطع او القلع **فان بيع معها او وجد بعد اشتداد البع جاز لا بشرط** كما في  
التمر مع الشجر او التمر بعد بدو صلاحه **وشرط لبيعه** لما يبعد الاشتداد **وبيع التمر بعد بدو الصلاح**  
**ظهور المقصود** ليكون مربيا **لكن** وعقب لانه ما لا يكامل له **وتعذر** لظهوره في سبيله **وبما لا يري حده**  
**كالخنة والعدين** في الدال في السبل لا يبيع **بيعه دون سبيله** لاستناده **ولا معه في الجدي** لان المقصود  
مستتر بما ليس من صلاحه والقديم الجواز لما روى مسلم عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السبل  
حتى يبيض اي يشتد فيجوز بعد الاشتداد ويجاب بان في سبل الشجر جمع بين الدين **ولا بأس بكلام**  
بكر الا ان وعاء الطلع وغيره **لا يخلو الاكل** كما في الرمان فيصير بيعه في قشره لان بقائه فيه من مصلحة  
وفي الروضة يبيع ببيع طلع النخل مع قشره في الاصح **وماله كما مان كالجوز واللوز والياقوت** بقتل اللام  
مقصودا اي لقوله **سابع في قشره الاسفل والايض في الاعلا** لاستناده بما ليس من صلاحه بخلاف في الاسفل  
**وفي قول يبيع ان كان وطبا** لتعلق الصلاح به من حيث انه يصون الاسفل ويحفظ رطوبة اللب وفي الروضة  
كاصلا يجوز بيع اللوز والقشر الاعلا قبل انعقاد الاسفل لانه مال لوكله كالتفاح ونقطة شجر الخوخ  
عن الاحباب ثم المنع في الصور المذكورة وخوها قيل مبنى على منع بيع الغايب وقيل ليس بمبني عليه  
لان المبيع في بيع الغايب يمكن رده بعد الروية بصفته وهذا لا يمكن ذلك قال في الروضة هذا الصحيح  
**وبدو صلاح الثمر ظهوره مباحا النسخ والملاوة فيما لا يتلون** منه بان ينموه وبلين كما في المحرر وغيره  
وكان المصنف اراى في اسقاطه انه لا حاجة اليه مع ما قبله وفي كلمة الصالح للصعاف ثمر النخل  
والعنب اذا اعتلا ماء وتهيأ للنسخ وقوله فيما الى اخره متعلق بظهوره وبدو **وفي غيره** وهو ما يتلون اي  
يبدو صلاحه فيه بان **بأخذ الثمرة او السواد او الصفرة** كالبطيخ والعناب والاحاس بكسر الهمزة وتشديد  
الجيم والمشمش وغير الثمر بدو صلاحه لمب منه باشتداده والقضاء بكثرة بحيث يؤكل **وتلقى بدو صلاح**  
**بعضه وان قل** لبيع كل من شجرة او اشجار متحدة للجنس فان اختلف كرطب وعنب بدا صلاحه في  
احدها فقط وجب شرط القطع في الاخر **ولو باع ثمر بستان او بستانين بدو صلاح بعضه** واخذ الجنس  
**فعلى ما سبق في التنازل** في بيع ما لم يبدوا صلاحه ما بدا صلاحه في البستان او كل من البستانين فان برك  
صلاح بعض ثمر احدهما دون الاخر لتفصيل الشبهة ايضا لاجتماعها في صفة واحدة والايح لافلا بد من شرط  
القطع في ثمر الاخر **ومن باع ما بدا صلاحه من الثمر** كما في المحرر وغيره ومثله الزرع وابقى **لزمه سقيته**  
**التخلية** وبعدها قدر ما ينموه ويسلم من التلن والفساد لان النسقي من تمة التسليم الواجب فلو شرط  
على المشتري بطل البيع لانه خلاف قضيته ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا يلزم فيه النسقي بعد التخلية هذا  
من تعليل ثاني **ويصرف مشتريه بعد ها** اي التخلية من كل وجه **ولو عرض من ملكه بعد ها كبره او فرق فليجوز**  
**انه يبيع من ضمان المشتري** لعقبه بالتخلية والقديم من ضمان البائع لما روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه  
وسلم امر بوضع الحواج واجيب بحمله على الاستحباب قال في اصل الروضة ولا فرق على القولين بين ان يشترط

منه ويطبخ ويطبخ ويطبخ  
منه ويطبخ ويطبخ ويطبخ  
منه ويطبخ ويطبخ ويطبخ

فما اذا اختلف واحد من هذه لزم  
القطع مع قطع الاخر  
فما اذا اختلف واحد من هذه لزم  
القطع مع قطع الاخر



القطع ام لا وقبل ان شرط كان من ضمان المشتري قطعا للتبريطه بترك القطع ولانه لا علقه بينهما اذا لم يبيع  
السقي على البايع في هذه الحالة وقيل هو لا شرط القطع من ضمان البايع قطعا لانه من شرط قطعه فقبضه بنا  
القطع والنقل فقد تلف قبل القبض انتهى والرافع ذكر هذه الطريق في البيع قبل بدو الصلاح وجراها بعد  
بدوه ظاهره عند المصنف تيمم المسئلة ولو كان مشتري الثمر ما لك الشجر كان من ضمانه بلا حلا ولا انقطاع  
العلايق ولو تعيب بالماجة فلا خيار له على المديرو ولو عرض المالك قبل الخلية فالناتق من ضمان البايع  
فان تلو الجميع انفسخ البيع او البعض انفسخ فيه وفي الباقي قولنا تفريق الصفقة **ولو تعيب بترك البايع**  
**السقي فله ان يشتري لغيره** وان قلنا لما جاز من ضمانه لان الشرع الزم البايع التسمية بالسقي فالعيب بتركه  
كالعيب قبل القبض ولو تلو بتركه السقي انفسخ البيع قطعا وقيل لا ينفسخ في المقدم فيضمنه البايع  
بالقيمة او المثل **ولو بيع قبل بدو صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى ملكه الماجة فاولى يكونه من**  
**ضمان المشتري** مما لم بشرط قطعه بعد بدو الصلاح لتفريطه بترك القطع بشرط هذه المسئلة ضرورة على  
الروضة مذكرة في اصلها كما تقدم **ولو بيع غر او زرع بعد بدو الصلاح بغير فلاحته واختلاط حذاره**  
**بالوجود كتين وقتنا** ويطبخ ثم يبيع البيع الا ان بشرط المشتري قطع غره او زرع عند حرق الاختلاف  
فيصير البيع حينئذ ويبيع فيما يندرت لاحقه البيع مطلقا وبشرط القطع والتقية فان لم يتفق القطع  
في الاول حتى اختلط فهو كالاختلاط في الثاني وقد ذكره بقوله **ولو حصل الاختلاط فيما يندو فيه**  
اي قبل الخلية **فالظاهر انه لا ينفسخ البيع بل يتخير المشتري بين النسخ والاجازة** والثاني ينفسخ  
لتقدر تسليم البيع وعلى الاول وهو يتخير المشتري قال فان سمح له البايع بما حدث سقط خياره **وفي**  
**والثاني لا يسقط لما في قول المسموح به من المنه** ولو حصل الاختلاط بعد الخلية فاحد الطرفين انفسخ  
بعد الانفساخ واحدهما فيه القولان فان قلنا لا انفساخ فان توافقا على شيء فذاكر والآفاق القول  
صاحب اليد في قدر حق الاخر وهو المشتري والبايع وجهان مبدان على ان الجوايز من ضمان المشتري  
او البايع وفي ثالث اليد لها **والبيع مع الخطئة في سبيلها بصاقية من التبن وهي المحاقلة ولا يبيع**  
**الربط على الغل بتمرو في الزاينة** روى الشيخان عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة  
وفسرا بما ذكره المعنى في بطلان فيها عدم العلم بالماثلة ويريد المحاقلة ان المقصود من البيع  
فيها ما استور بما ليس من صلاحه **وبرخص في الغرايا وهو بيع الربط على التمل بتمرة الارض او**  
**العنب في الشجر برب** روى الشيخان عن سهل بن ابي حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع  
التمر بالتمر وخص في الغرايا ان تباع خمرها باكلها اهلها رطبا وقيس العنب على الربط بما مع  
ان كلامه ما زكوى يمكن خمره ويؤخر يا سدد **فيما دون حصة او سق** بتقدير الجفاف بمثله فيباع  
مثلا رطب محلات عليها من حزا فاربعة او سق خمرها باربعة او سق تمر اروي الشيخان  
عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم ارخص في بيع الغرايا خمرها فيما دون حصة او سق  
او في حصة او سق شك داود بن الحصين احذر وانه فاخذ الشافع بالاقول **والظاهر قوله**  
**وبقدم في زكاة التيات ان الحصة التي تستمارة رطل بعد ادية وهي ثلث ما يباع** **ولو ناد**  
**على ما دونها في صفقين** كل منهما مادونا **جار** وكذا الوبايع في صفقة لرجلين يحض كلامهما دونها ولو

الحاقلة من التيات التي تزرع في حياضها  
وهي التي تزرع في حياضها  
وهي التي تزرع في حياضها  
وهي التي تزرع في حياضها

باع رجلان رجل فهو كبيع رجل رجلين وقيل كبيعة رجل **ويشترط ان يبيع في المجلس** **بشهادة رجلين او**  
**الخلية في الغل** وسكت عن شرطهما ثلثة للعلم به فان اكل الربط فدا لوان جفف وظهر تفاوت  
بينه وبين الثمر فان كان قد رما يقع بين الكيلين لم يضر وان اكل الربط باطل **والظاهر انه لا يجوز** اي يبيع مثل  
العرايا في سائر الثمار كالجوز واللوز والشمش وغيرها مما يؤخر لادها متفرقة مستورة بالاراق فلا ينافي في ذلك  
فيها والثاني يمنع ذلك ويقيها على الربط كما قيس عليه العنب **والظاهر انه لا يبيع العرايا لا يختص با**  
**لغرض الاطلاق** الاحاديث فيه والثاني يختص بهم لما روى عن زيد بن ثابت ان رجلا احتاج حين  
من الانصار شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الربط تاق ولا التقيد يديهم يتبايعون به  
رطبا ياكلونه من الناس وعندهم فضول فوثقهم من التمر فخص لهم ان يتبايعوا العرايا خمرها  
من التمر ذكره الشافعي في الامم لغير اسناد ورواه البيهقي في المغيرة باسناد منقطع واجيب بان  
هذا حكمه الشرعية ثم قد يعم الحكم كما في الرمل والاضطباع في الطواف **باب اختلاف**  
**المتبايعين اذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في قيمته** كقدر الثمن كما تروى تسعين او صفقة  
كصالح او مكسرة او الاجل بان اشتهر المشتري ونفاه البايع او قدره كشر او شهرين او قدر البيع كذا  
العقد وقال المشتري والثوب ولا يسهل لاحدهما مخالفا فيقول كل منهما على ما في قوله صاحبه **واثبت قوله** وبنا  
بالبايع وفي قولنا المشتري وفي قولنا يبايعا وبنا على هذا **اختلاف الحكم** فمن يدايه منها وقيل يبيع بينهما  
فيما من خربت قريته والمخلاف جميعه الاستحباب دون الاشتراط **والبيع انه يكفي كل واحد منهما**  
**بيمين يجمع نفايا واثباتا ويقدم السقي فيقول البايع في قدر الثمن مثلا والله ما بعت كذا ولقد بعت**  
**كذا ويقول المشتري والله ما اشتريت كذا ولقد اشتريت كذا** هذه عبارة التبيين وعملها على قول  
المحرر كالشرع وانما بعت كذا لانه لا حاجة الى الحصر بعد السقي ومقابل الصحيح انه لا بد من يمين للسقي  
ويمين للاثبات فيقول البايع على السقي ثم المشتري عليه ثم البايع على الاثبات ثم المشتري عليه كما ذكره  
في الوجيز والوسيط **واذا اختلفا فالصحيح ان العقد لا ينفسخ بل ان تراخيا بما قاله احدهما فظا**  
**بقاء العقد بذلك** **والا فيفسخا انه واحد والملك اى لكل منهما الفسخ وقيل انما يفسخ الملك ومقا**  
**بلكه الصحيح** انه ينفسخ بالتخالف ثم بعد الفسخ او الانفساخ **على المشتري والبيع** ان باقيا في  
ملكه فان كان وقد اعتقه او باعه او مات لزمه قيمته وهي قيمة يوم التلف وما في معناه في  
من البيع او غيره **في اظهر الاقوال** والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخوله في ضمانه والثالث  
اقل القيمتين يوم العقد ويوم القبض لحديث الزيادة في ملكه المشتري على الاول ولما تقدم في الثاني  
والرابع اقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف وقوله الاقوال تبع فيه المحرر وفي الروضة كاصلها  
في القيمة المعتبرة اوجه وقال الامام اقوال **وان تعيب رده مع اشته** وهو ما نقص من قيمته كما  
يضمن كله بقيته ولو كان مثليا فوجهان اصحهما في الجاوي وجوب القيمة ايضا وفي المطلب المشهور  
وجوب المثل **واختلاف وشبههما كما** اى كالاختلاف فيما تقدم فيقول الوارد للقيامه مقام المورد  
**ولو قال بعتك كذا فقال لى وهته فلا تخالف** اذ لم يتفق على العقد بل جفف كل واحد في دعوى الاخر  
فاذا اختلفا رده مدعي العبة بزيادة رده **ولو ادعى حصة البيع والاخر صاد** كان ادعى اشتراكه على شرط

فان كانت غره لانه لا يملكه  
فان كانت غره لانه لا يملكه



مفسد فالأصح تصديق مدعي العينة بيمينه لأن الظاهر معه والثاني تصديق مدعي الفساد بيمينه  
لأن الأصل عدم العقد الصحيح ولو اشترى عبدا وقبضه فجاء بعبد معيب ليورده فقال البائع  
ليس هذا المبيع صدق البائع بيمينه لأن الأصل مضي العقد على السلافة وفي مثله في سلم وهو  
أن يقبض المسلم المؤدى عن المسلم فيه ثم يأتي بمعيب فيقول المسلم إليه ليس هذا المقبوض **يصدق**  
**المسلم في الأصح** بيمينه أن هذا هو المقبوض لأن الأصل بقاء شغل ذمة المسلم إليه والثاني يصدق  
المسلم إليه بيمينه كالمبيع ويجوز الوجهان في اليمين في الذمة إذا قبض البائع المؤدى عنه ثم  
جاء بمعيب هل يصدق هو أو المشتري بالتمن **باب** في معاملة العبد ومثله الأمة  
العبدان لم يؤدوا له في التجارة لا يبيع شراؤه بغير إذن لبيده في الأصح لأنه محو عليه حق  
السيد والثاني يصدق بيمينه بالتمن بالذمة ولا يجوز للسيد فيها وقطع بعضهم بالاول ويسترد أي  
المبيع على الاول البائع سواء كان في يد العبد أو يد سيده لأنه لم يخرج عن ملكه فان تلقى في يده أي  
في يد العبد تلقى الضمان بيمينه فيطالب به بعد العتق أو في يد السيد فللبائع تقبضه لو وضع  
يده وله مطالبة العبد أيضا كذلك لكن بعد العتق واقتراضه كغيره في جميع ما تقدم وأن أدان  
له في التجارة يصرف بحسب الأذن قال أدان له في نوع لم يتجاوز فيه ويشتري ويستفيد  
بالأذن فيها ما هو من لوازمها وتوابعها كالنشر والطي وحمل المتاع إلى المأنوت والرد بالعيب والخاصة  
في العهدة وليس له بالأذن فيها الكساح لأنها لا يتناولها ولا يجوز فيه ولا أن يورثها لغيره  
ويشابهها ودواها ولا يادون لعبد في التجارة فان أدان له السيد في جاز وأضافه عند التجارة إليه  
لتصرف فيه ولا يصدق ولا ينفق على نفسه من مال التجارة لأنه ملك السيد ولا يعامل سيده  
وشر لأن تصرفه سيده بخلاف الكاتب ولا ينعزل بأبائه فله التصرف في البلد الذي أبق إليه الأذن  
خص السيد الأذن من هذا البلد ولا يصير العبد ما دون له بسكوت سيده على تصرفه وأما يصير  
ما دون باللفظ الدال على ذلك ويقبل إقراره أي المادون بدويون المعاملة ويؤدي مما سبق  
ذكره وأعاد المصنف المسئلة في باب الأقرار بتقسيم ومن عرف رق عبده لم يعامله أي لم يجر  
له أن يعامله حتى يعلم الأذن له بسماع سيده أو بيعة أو شيوخ بين الناس حفظا لماله  
وفي الشيوخ وجه أنه يكفي في جواز معاملته لأنه قد يشاع عن غيره أصل ولا يكفي قول العبد أنا مادون  
لأنه متهم بذلك فان باع مادون له سلعة مما في يده فاقبض الثمن فتلحق في يده فخرجت  
السلعة مستحقه وجع المشتري سيده أي يرد ثمنها وفي الروضة كاصلها والمحرم يرد له أي الثمن  
على العبد لأنه الباشر للعقد وله مطالبة السيد أيضا لأن العقد له فكانه البائع والقابض الثمن  
وقيل لا يطالب به لأنه بالأذن للعبد اعطاه استقلاله لا وقيل أن كان في يد العبد وقيل لا يطالب  
السيد لحصول الغرض بما في يده والأقرب أن لا يطالب ولو اشترى المادون سلعة في مطالبة السيد منها  
هذا الخلاف وجه مطالبة العبد أن العقد له فكانه المشتري ولا يتعلق دين التجارة بيمينه أي  
المادون ولا ذمة سيده بل يؤدي من مال التجارة أصلا ورجحا وكذا من كسبه بالأصطبار ونحوه  
كالاحتطاب الأصح والثاني لا يؤدي منه كسبا أو مال السيد ثمان بقي بعد الأداء شئ من الدين  
يكون

هذا هو المقبوض  
لأن الأصل بقاء شغل  
ذمة المسلم إليه

هذا هو المقبوض  
لأن الأصل بقاء شغل  
ذمة المسلم إليه

في الدين  
في الدين  
في الدين

يكون في ذمة العبد إلى أن يفتق فيطالبيه ولا يتعلق بكسبه بعد الحجر إلا في أصل الروضة ونحوه  
في الشرح للتهذيب ومقابله ينبغي أن يكون في ذمة العبد واستشكل المطلب الجمع بين عدم التعلق  
بذمة السيد ومطالبة العبد بما تقدم إذا لم يكن في يد العبد وفاء أي من أين يؤدي عياله بأنه يؤدي مما  
يكسبه العبد بعد أداء ما في يده كما صححه الإمام وعلم صححه في التهذيب من أن الباقي يكون في ذمة  
العبد لا ياتي في مطالبة السيد **ولا عليك العبد بتملك سيده في الأصح** المحرر لأنه ليس بأهل الملك  
والقديم يملك بتملك السيد حديث الشيخين من باع عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه  
المستأجر إذا ضايف المال إليه على ملك وأجبت أن الإضافه لا اختصاص لأهل الملك وعلى القديم  
هو ملكه صنفين لا يتصرف العبد فيه إلا بأذن السيد وله الرجوع فيه متى شاء وهل يقبل للعبد أو  
يجتاح إلى قبوله وجهان في كتاب البيع من التهمة مبنيان على القولين في أحباره على الكساح بأنه  
بأن يقبله السيد بغير رضاه فعلم المنع الرجوع جحتاج إلى قبول العبد التملك ولا يملك  
بتملك الآخرى قال الرافعي في باب الوقوف والظهار رباحا لأن وفي المطلب أن جماعة أجازوا  
فيه القولين منهم الماوردي والقاضي حين وقول المصنف الأصح عند السيد في قول المحرر  
كالشرح الجديد للشرح بالترجيح وفي أصل الروضة الأصح المحرر **كتاب السلم**  
ويقال فيه السلف هو بيع موصوف بالجزء الذمة هذه خاصية المتفق عليها ويختص أيضا  
بلفظ السلم في الأصح كما سبق في شرطه مع شروط البيع المتفق على علمها ليصح هو أيضا أو  
أحدها تسليم رأس المال وهو الثمن في المجلس فلواطلق في العقد كان قيل استلمت إليك  
دينارا في ذمتي لا كذا ثم عتيق وسلم في المجلس جاز ذلك وجه العقد لوجود الشرط ولو عرف قاض  
التسليم بطل العقد ولو أحوال المسلم به وقبضه الحال وهو المسلم اليه في المجلس فلا يجوز ذلك لما سبق  
وهو أن المقيض فيه يقبض عن غيره جهة السلم فلا يبيع العقد ولو قبضه المسلم اليه في المجلس وأودعه المسلم  
في المجلس جاز ذلك وجه العقد لورده إليه عن دين قال أبو العباس الرواسي لا يبيع العقد لأنه تصرف فيه  
قبل انتمائه ملكه عليه وأقره الشيخان قالوا لو أحوال المسلم اليه رأس المال على السلم فتفرقا قبل التسليم  
بطل العقد وأن جعلنا الحوالة قبضا لأن المعبر في السلم القبض الحقيقي انتهى ويخرج من ذلك صحة العقد  
في التسليم قبل التفريق على خلاف ما تقدم في أحالة المسلم والفريق ما وجهه المتقدم من القبض فيه يقبض  
عن غيره جهة السلم بخلافه هنا ويجوز كونه أو لا رأس المال منقعه كان يقول أسلمت إليك منقعه هذه  
الدار شرها في كذا ويقبض بيمينه الثمن في المجلس لأنه المكن في قبضه فيه فلا يعار عاهدا ما تقدم أن  
المعبر في السلم القبض الحقيقي وهذه المسئلة مذكورة في الشرح سابقه من الروضة وإذا دفع السلم بسبب  
يقبضه كإقطاع السلم فيه عند حلوله ورأس المال باق استرد بيمينه سواء عتيق في العقد أم في  
المجلس وقيل السلم اليه رد يرد له أن عتيق في المجلس دون العقد لأنه لا يتيقأ له وعورض بأن  
العتيق في المجلس كالمعبر في العقد ولو كان تالفه إلى يده وهو المثل في المثل والقيمة في المتقوم **وقيل**  
رأس المال الشئ الذي يبيع في السلم ولا يفي بالدين من ماله قدره الكيل  
في الكيل والوزن في الموزن والذرع في الذرع لا يقد يفتق ويبيح السلم فلا يردى بمرجع وأعتراض بآتيان مثله لا  
يكون

هذا هو المقبوض  
لأن الأصل بقاء شغل  
ذمة المسلم إليه

هذا هو المقبوض  
لأن الأصل بقاء شغل  
ذمة المسلم إليه



في الثمن والمبيع اما راس المال المتقوم فيكون رويته عن معرفة قيمته قطعاً وقيل فيه  
القولان ومجملهما اذا انفردا قبل العلم بالقدر والقيمة ولا فرق عليهما بين السلم الخال  
والموكل الثاني من الامور المشترط كون المسلم فيه ذكراً من التعريف السابق **فلو**  
**قال اسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد فليس تسلم قطعاً ولا يتعقد بيعاً الا اذا**  
**اعترف** لاختلاف اللفظ فان لفظ السلم يقتضي الرينية والثاني يتعقد نظراً الى المعنى **ولو قال اشتريت منك ثوباً**  
**صفته كذا بهذه الدراهم فقال بيعك انعقد بيعاً اعتباراً باللفظ وقيل سلماً اعتباراً بالمعنى الثاني**  
**لث** من الامور المشترطة ما يضمنه قوله المذهب **انما اذا اسلم موضع لا يصح للتسليم او يصح**  
**لحمله** اي السلم فيه موقفة **ليشترط بيان محل التسليم** لتفاوت الاعراض فيما يراد من الامكنة في  
ذلك الا بان لم يكن له موقفة **لا يشترط ما ذكره** يتعين موضع العقد للتسليم وان عتق غيره يتعين  
والمسئلة فيها نصان بالاشترط وعدمه فقيل هما مطلقاً وقيل هما في حالين قيل لا غير الصالح  
ومقابلته وقيل فيما لم يحدد موقفة ومقابلته وقيل هما في الصالح ويشترط في غيرهما ما بينهما  
لحله موقفة ولا يشترط في مقابلته وقيل هما فيما ليس له موقفة ويشترط في مقابلته والغني  
به ما تقدم والكلام في السلم الموكل اما حاله فيتعين فيه مع العقد للتسليم ولو عتق غيره جاز وتعين  
والمراد موضع العقد تلك المحلة لذلك الموضع بعينه **ويصح** السلم **حالا وموطلاً** بان يصرح بهما ويصدق  
بهما تعريفه السابق **فان اطلق عن الملوذ والتاجيل انعقد حالاً كالتن في البيع وقيل لا يتعقد**  
لان المعتاد في السلم التاجيل فحمل المطلق عليه وتكون كالود كراجلا محمولاً ويشترط في الموكل **العام**  
**بالاجل فان عين من هو العبد او لغرض او لزم جاز لانها معلومة مقطوعة فان اطلق**  
**الشهر على العبد** لانه عرف الشئ وذلك بان يقع للعقد اوله **فان اكسر شهر** بان وقع  
العقد في ثنائه والتاجيل بالشهر **حب الباق** بعد الاول المنكسر **بالاهلة** وتتم الاول **ثلاثين**  
عابدها ولا يكفي المنكسر لا يتأخر ابتداء الاجل عن العقد نعم لو وقع العقد في اليوم الاخر  
من الشهر اكتفى بالشهر بعده بالاهلة ولا تتم اليوم مما بعده **والاصح** تاجيله **بالعبد**  
**جمادي ربيع** ويجوز **على الاول** من العبدين وجماديين والربيعين لتحقيق الاسم به والثاني لا  
يصح لتردده بين الاول والثاني **فصل** **يشترط كون السلم فيه مقدوراً على تسليمه**  
**عند وجوب التسليم** وذلك في السلم الخال بالعقد وفي الموكل بحلول الاجل فان اسلم في منقطع  
عند الحلو كالرطب في الشتاء لم يصح وهذا الشرط من شروط البيع المذكورة قيل وذكر نوطية لقوله  
**فان كان يوجد ببلد اخر** صح السلم فيه ان اعتيد نقله **للمبيع** للقدرة عليه الا ان لم يعتد بنقله  
للمبيع بان ينقل له على نذر او لم ينقل اصلاً او اعتيد نقله لغرض البيع كالمدينة **لا يصح** السلم فيه لعدم  
القدرة عليه وهذا لتفصيل ذكره الامام وقال لا يتغير مسافة القصر هنا ونازع الرافعي في الاعراض  
عنهما سيما في قريبا **ولو اسلم فيما لم ينعقد بقطع في محله** كسر لطاء اي وقت حلوله **فمنع في الاصل**  
الثاني فيفسخ كالوئافق البيع قبل القبض واجاب الاول بان السلم فيه يتعلق بالزمان **فمنع في السلم**  
**فمنعه والصبر حتى يوجد** فيطالب به خياره على الفور او الشراي وجهان في الروضة عن الثنية

مستحب ان يضمن  
بما يضمنه  
بما يضمنه  
بما يضمنه

مستحب ان يضمن  
بما يضمنه  
بما يضمنه  
بما يضمنه

واشار الى تصحيح الثاني من قوله فيها كاصولها فان اجاز ثم بدله اي ان يفسخ مكن في الفسخ وفيما هو اسقط حقه  
من الفسخ لم يفسخ في الاصل **ولو علم قبل الحل** كسر لطاء **انقطع عنه فلا خيار فيه في الاصل** لانه لم يفسخ وقت  
التسليم والثاني لم يلحقا لتحقيق العجز في الحال واي مع خيار القول بالانقضاء ثم الانقطاع الحقيقي المسامح الثاني  
بتلك البلية ان يصيبه حاجته تنصاعه ولو وجد في غير ذلك البلد لكن يفسد بنقله او لم يجد الا عندئذ  
امتنعوا من بيعه فهو انقطاع بخلاف ما لو كانوا يبيعونه بشئ حاله فيجب تحصيله ويجب نقله من مكانه  
دون مسافة القصر ومن مسافة لوضعها بكرة امكنة الرجوع الى اهله ليل وجهاً نقلها صاحب التزيب  
في اخرين اجماعاً الاول وقال الامام لا اعتبار بمسافة القصر ولا يفسخ السلم قطعاً وقيل فيه القولان انتهى  
**ويشترط كونه** اي السلم فيه **معلوم القدر كذا** فيما يكال **او وزناً** فيما يوزن **او عدداً** فيما يعد **او ذراعاً** فيما يذرع  
**ويصح الكيل** اي سلمه **وزناً وعكسه** اي الموزون الذي يتا في كيله كذا وهذا في خلاف ما تقدم في الرتوبات لان  
المقصود هنا معرفة القدر وهناك المماثلة لعادة عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تقدم وحمل  
الامام اطلاق الاصحاب جواز كيل الموزون على بعد الكيل مثله ضابطاً حتى لو اسلم في ثقات المسك  
والعبر ونحوها كذا لم يصح لان القدر ليس من ماله كبرية والكيل لا يعد ضابطاً فيه وسكت  
الرافعي على ذلك ثم ذكر انه يجوز السلم في اللاتي الصغار اذا ع وجدها كذا وزناً قاله في الروضة  
هذا مخالف لما تقدم عن الامام فانه اختار هنا ما تقدم من اطلاق الاصحاب انتهى **ولو اسلم**  
**ما يتصاع حنطة** **عان وزناً كذا لم يصح** لان ذلك يعجز وجوده **ويشترط الوزن في البطيخ** **بكم**  
**الباء** **والتاجان** بفتح التاء وكسرها **والقضاء** بالثنية والمد **والسفرجل** بفتح الجيم **والرمان** فلا  
يكفي فيها الكيل لانه تعالى في الكيال ولا تعد لكثرة التفاوت فيها والجمع فيها بين العدد والوزن مفرد  
لما تقدم بل لا يجوز السلم في البطيخة او السفرجلة لانه يحتاج الى ذكر حجمها مع وزنها فيوزن عرضها  
جود **ويصح** السلم في **الجوز والوزن** **الوزن في نوع** **يقبل اختلافه** بفظ قشوره ورقها بخلاف ما يكسر  
اختلافه في ذلك فلا يصح السلم فيه لاختلاف الاعراض في ذلك وهذا استدركه الامام على اطلاق الاصحاب  
قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره والشهور المذهب هو الذي اطلقه الاصحاب ونص عليه  
الشافعي **وكذا يصح** السلم فيما ذكره **في الاصل** والثاني لا يخافه في الكيال ولا يجوز بالعدد **ويصح في**  
**الدين** بكسر الدال **تعتق للعد والوزن** فيقول مثلاً الدين سنة وزن كل واحدة كذا لانه يضرب على  
اختيار فلا يغير ولا امره للوزن على التقريب قال في الروضة ان الجمع فيه بين العدد والوزن  
اشترطه الخراسانيون ولم يعتبر العراقيون او معظمهم الوزن ونص الشافعي في الام على انه مستحب  
فيه لو تركه فلا باس لكن يشترط ان يذكر طوله وعرضه وخطاه وانه من طين معروف **ولو عجن**  
**كياضه** **السلم ان لم يكن** ذلك ككيل **معتاداً** كاللوز لانه قد يتلف قبل الحل فبغيره غرضه بخلاف ما  
لو قال بيعتك ملا هذا الكوز من هذه الصبرة فانه يصح في الاصل لعدم الغرر والسلم الخال كالوكل او  
كالبيع وجهان وقطع الشيخ ابو احامد بانه كالوكل **الا** بان كان ككيل معتاداً **فلا يفسد السلم**  
**في الاصل** ويلغى بشرط ذلك الكيل لانه لا عرض فيه ويقوم مقامه والثاني فيفسد لغرض الكيل للتلف و  
الوجهان جاريان في البيع **ولو اسلم في غزوة صغيرة** اي لا قدر معلوم منه **لم يصح** لانه قد ينقطع



فلا يحصل منه شيء **او عظيمة** **صح في الاصح** لان ثمرها لا ينقطع غالبا والثاني يقول ان لم يفد ثوبها فاسد  
خلقه على ما يدرى كنعين الكمال بخلاف ما اذا افاده كنعن البصرة فانه مع معقلى بعد ادنى واحد  
وكل منهما يمتد من الاخر بصفات وخصائص **ويشترط للصبي المسلم معرفة الاصناف التي يختلف بها العرض**  
**اختلافا واضرا** وينضبط بها المسلم فيه **وذكرها في العقد على وجه لا يورث الى غيره** **الوجود فلا يصح**  
**المسلم فيما لا ينضبط مقصوده** **كالختلط المقصود الاركان** التي لا تنضبط كرسية ومعمود **واية**  
**هي مركبة** من مسك وعنبر وعود وكافور كذا في الروضة كاصلا وفي التحريم ذكر الدهن مع الارلين فقط  
**وفي** عبارة الرافعي وكذا الخفاف والنعال لاشتغالها على الظهارة والبطانة والحشو والعبارة تنضيق  
عن الوفا بذكر اطرافها وانعطا فاقها **وترياق مخلوط** بان كان نباتا واحدا او حجر احبارا **المسلم فيه والاصح**  
**صحته في الختلط المنضبط كعقاني وحز** من الثياب الاول مركب من القطن والجرب والثاني من الارلين  
والوبر والصوف وهما مقصودا اركانها **وجبين واقط** كل منهما في مع اللين المقصود للملح والالفة  
من مصالحة **ومشهد** بفتح السين وضمة هاء غسل الخيل بشمعه خلقة **وخيل غير وزبيبت** هو  
يحصل من اختلاطها بالمالا ومقابل الاصح في السبعة تنفي الانضباط فيها قايلا كل من الماء والشمع  
والملح والجرب وغيره يغسل ويكثر **لا يخلط في الاصح عند الاكثر** لان ملحه يقل  
ويكثر ونائب النار فيه غير منضبط والاصح عند الامام ومن تبعه الصبي لان الملح من مصالحة  
مستهلك فيه وتأثير فيه منضبط **والاصح** **المسلم فيما يندر وجوده كحصى العذرة** **الغرة** اي الموضع  
الذي يعجز وجوده فيه لاستقاء الوثوق بتسليمه **ولا فيما لو استقصى وصفه** الذي لا يدرى في السلم  
**عجز وجوده** لما ذكره **للولو الكبار واليوافيت** لانه لا يدرى من التعرض للحم والشكل والوزن و  
الصفاء واجتماع ما يدرى فيها من هذه الاوصاف نادر واحترز بالكبار عن الصفاء وقد فتنمت  
وهي ما يطلب للتدوى والكبار ما يطلب للترتين **وجارية واختها او ولدها** لان اجتماعها بالانصاف  
المشروط فيها نادر **فسرع بيع السلم في الحيوان** لانه ثبت في الزمة قرضا في حديث مسلم  
افترض بكرا فقيس عليه السلم في الابل وغيرها من الحيوان **فيشترط في الرقيق ذكر نوعه كتركه وورقه**  
فان اختلف صنف النوع وجب ذكره في الاظهر وذكر كونه كابيض واسود ويصنف بياضه بسيرة او  
**شقرة** وسواده بصفاء او كدره فان اختلف لون الصنف لم يجب ذكره وذكر كونه او نونه  
**وسننه** كابين ست او سبع او محتلم **وقدره** طول او قصر او ربعه **على التقريب** وفي الروضة كما  
صلها والجرب والاحول السن على التقريب حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلا بلا زيادة ولا  
نقصان لم يجز لدوره ويعتمد قول العبد في الاختلام وكذا في السن ان كان بالغوا والافقوس سيدة  
ان ولد في الاسلام والافقوس الخامس مظهرهم **لا يشترط ذكر الكحل** بفتح الكاف والماء وهو مظهر  
العينين سواد الكحل من غير الخصال **والسمن** **لما ذكرها** كالدرع وهو شدة سواد العين مع  
سعتها وتكلم الوجه اي استندادته في **الاصح** لتسام الناس باهاها في الثاني انها مقصود لا يورث  
ذكرها العز ولا يشترط ذكر الملاحظة في الاصح ويجب ذكر الثياب والكافة في الاصح **ويشترط في الابل**  
**والبقرة والغنم والحيل والبغال والحمر الذكورة والامونة والسن واللون والنوع** اي ذكر هذه الامور

فيقول النوع من ثاج بني عجم مثلافان اختلفت نتائجهم **اشتراط التعيين في الاظهر** ويدين النوع  
ايضا بالاختلاف الى البلد وغيره **ويشترط في الطيور النوع والصغر وكبر السن** اي احدها وفي الوسيط  
وغيره واللون اي ذكر هذه الامور وان عرف السن ذكر ايضا **ويشترط في اللحم ان يقول لحم بقرة عراب**  
**او احواميس او صان او معز** ذكر حصي رضيع معلوف او صيدها اي ان يخل قطم راع والرضيع و  
القطم من الصغير اما الكبير فنه الحذر والثني فيذكر احدها ولا يكتفي في المعلوف العلق مرة او مرات  
بل لا بد ان ينتهي الى مبلغ يورث في الحق قاله الامام **من يخذ باجمام الذالك او يكتي او جنب** وغيرها  
وفي كتب العراقيين من سمين او هزيل **ويقبل عظمه على العادة** فان شرط نزعده جاز الشرط  
ولم يجب فيقول العظم ولا فرق في جواز السلم بين اللحم بين الطري والقديد والملح وغيره **ويشترط**  
**في الثياب الجنس** اي ذكره كقطن او كتان وفي الروضة كاصلا والنوع والبلد الذي يبيح فيه ان اختلف  
العرض وقد يغني ذكر النوع عني وعن الجنس ايضا **والطول والعرض والعلظ والرفقة** هاء بالنسبة  
الى الغزلة **والصفافة والرقعة** هاء بالنسبة الى النسيج **والنعومة والمنشونة** والمراد ذكر احد كل من  
المتقابلين بعد الاولين معهما **ومطلقة** اي الشرب عن القصر وعدمه **يجل على الخاتم** دون المقصود  
لان القصر صفة زائدة **وبجوز السلم في المقصور وما صيغ غزله قبل النسيج كالبرود والاقبيص** **صحته في**  
**المصبوع** **بعده قلت الاصح منه** **وبه قطع الجمهور** **والله اعلم المراد** بذكره **يشيئين** احدهما في الرو  
كاصلا بان طائفة قالو الجواز وهو القياس والعرف المنع قال الرافعي ووجهه بشيئين احدهما ان  
الصبي عين براسه وهو مجهول القدر والعرض يختلف باختلاف اقداره والثاني انه يمنع معرفة  
النعومة والخشونة وسائر صفات الثوب وقال بعد ذكره ان الجواز القياس ولو صح النوعان لما جاز  
السلم في المصبوع قبل النسيج ايضا وفي الغزل المصبوع **ورق المانعون** بان الصبي بعد النسيج سيد الفرج  
فلا يظهر معه الصفات بخلاف ما قبله **فسرع** قال الضرير يجوز السلم في الفرس والسر واليات اذا  
ضبطت طولها وعرضها وسعة وضيقا **ويشترط في الثمر ان يذكر لونه ونوعه** كنعن او رقيق **وبلده**  
كبغداد او بصري **وصغر لحيات وكبرها** اي احدها **وعتقه** **وحداثة** اي احدها **ولا يجب تقدير المدة**  
التي مضت عليه وفي الرطب يشترط ما ذكره غير الاخيرين **والخطة** **وسائر الحيوان** كالغزالة **شروط الذكوة**  
**ويشترط في الفسل ان يقول جمل او بلدي صيني او حريمي ايضا** **واصغر ولا يشترط العتق** **وللا**  
**نه** لانه لا يختلف العرض فيه بذلك بخلاف ما قبله **والاصح** **المسلم في اللحم المطبوخ والمشوي** لا اختلاف  
العرض باختلاف تأثير النار فيه **وتغذرا** **لنضبط** **ولا يضر تأثير الشمس** فيجوز السلم في العسل المصفى  
بها وفي جواز المصفى بالنار وفي السكر والقانيد واللبس واللباء بالهز من غير مدوجها ان سكت  
عن الصبيح منها في الروضة **وصح** **تصحيح** التنبيه للجواز كما دخلت نار لطيفة ومثل ما ذكره غير  
العسل وهو اولي ومثله السمن **والاظهر منه** اي السلم في **لحم الحيوان** والثاني للجواز بشرط ان  
تكون منقاة من الشعر والصوف موزنة قياسا على اللحم لعظمه وورق الاوربان عظمها اكثر من  
لحمها عكس سائر الاعضاء **والاصح** **المسلم في مختلف كبرمة** **معولة** وهي القدر **وجلد وكود وطس**  
**بنخ الطاء** ويقال فيرطست **وتقعر** **ومثارة** بفتح الميم **وطنجير** بكسر الطاء اي دست **وطوخها** كالج

نعم لا يصح خلافا في فتوى  
الصبي كالبخاري في فتوى  
الاخيرين حينئذ لا يشرط  
صغر وجهه وكبرها لا يشرط  
قشره وزرانة وانما يصح بيعه  
فيما لا يعمد للشهادة و  
السلم يعتمد على صفات ربح  
ودس ما لم يخلط ما ووليا  
وصابون لا يضبط تأثرا و  
تقصد اجزا يبيع الضابط  
وجص وورد ونبلة و  
جاج وماء وورد ونحوه  
واواني خرف ونحوه  
الضبط من







سازمان

**بابان** معا حذر من التعريق بينهما المذهب عنه **ويوزع الثمن** عليهما علي ما سياتي في قوله **و**  
**البحر** ان في صورة زهن الام **ان يقوم الام وحدها ثم مع الولد فان زاد** علي قيمتهما **قيمة** والثاني  
 يقوم الولد وحده ايضا ويجع القيمتان **تقع علي الوجهين** فتسب قيمة الام الي المجموع **ويوزع**  
 علي تلك النسبة فاذا قيل قيمة الام مائة درهم وقيمتها مع الولد مائة وخمسون او قيمة  
 الولد مائة والنسبة بالاقلام فيتعلق حق المرتين بثلثي الثمن واذا قيل قيمتهما مائة  
 وعشرون او قيمة الولد عشرون والنسبة بالاسداس فيتعلق حق المرتين بحصة ٢  
 اسداس الثمن ويقاسر على ذلك جميع صور زهن الولد بقا يقوم وحده ثم مع الام او يقوم الام و  
 حدها ايضا يجع القيمتان ثم ينسب قيمة الولد الي المجموع **ويوزع الثمن** علي تلك النسبة في المال  
 المذكور فيتعلق حق المرتين بثلث الثمن او سدسه **وهن بطاقي المرتين كسهما** وتقدم في البيع انه  
 لا يصح بيع لطاقي المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق برقبته القصاص في الاظهر وهما بيع المرتد  
 ببيع علي الصحيح وتقدم ما هو مفرغ عليه في الرد بالعيب وعلي الصحة في الحائي بالاول لا يكون بالر  
 هن مختارا للقاء عند الاكثرين علي خلاف الاصح **والبيع المتقدم** لان العمل الثانية باق في الرهن بخلاف البيع  
**وهن الميراث** المتعلق بحريته يموت السيد **ومتعلق العنق بصفه يكن سببا لحلول الدين باطل علي الوجه**  
 لما فيه من الغرر والقول الثاني هو صحيح لان اصل استمرار الرق والطريق الثانية القطع بالبطان  
 في كل من المستثنين ولا يتقيد الاول بكون الدين مؤجلا كما اطلقوها فانها لا تستمع كونه حال امن الغرض  
 السيد حقا ولو كان في الثانية الدين حالا او يتيقن حلوله قبل وجود الصفه صح الرهن جزما  
 ولو يتيقن وجود الصفه قبل الخلو بطل الرهن جزما **ولو رهن ما يبيع فاده فان امكن**  
**تخفيفه كرتب** وعنب **فصل** في رهن الرهن وقاعله المالك يجب عليه موثقه قاله بن الرفعة  
**والاى** وان لم يكن تخفيفه فان رهنه بدين حالا وموجلا **قبل فاده** او بعد فاده لكن شرط في هذه  
 الصورة **يبعه** عند الاشراق علي الفساد **وجعل الثمن رهنه** في الرهن في الصور الثلاث **وبياع الرهن**  
 في الصورة الاخيرة وجوبا **عند ضون فاده** ويكون **ثمنه** هناك ما شرط وبياع ايضا في صورتين الا  
 وتين ويجعل ثمنه رهنه مكانه كما في الروضة واصلا وان **شرط منع بيعه** قبل الخلو لم يصح الرهن  
 لم تافا الشرط المقصود التوثيق **وان اطلق** فلم يشترط البيع ولا عدمه **فسد الرهن في الاظهر** لانه لا  
 يمكن استيفاء الحق من المرهون عند الحل والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح  
 وبياع عند تعرضه للفساد لان الظاهر انه لا يقصد فساد ماله وفي الشرح الكبير ان الاول اصح عند  
 العراقيين وميل من سواهم الي الثاني وفي الشرح الصغير انه الاظهر عند الاكثرين وفي الروضة ان  
 الرافعي رجح في الحذر الاول **وان لم يعلم هل يفسد الرهن قبل حلول الاجل صح** الرهن المطلق في الاظهر لان  
 الاجل عدم فساد الرهن الثاني يجعل جعل الفساد كعلمه وان رهن ما لا يشرع **فساده**  
**اقاعه** فساد قبل حلول الاجل **خطه** **ابطل** وتغذر تخفيفه **الم يفسد الرهن حال** ولو طرأ ذلك  
 قبل قبض المرهون ففي انقاس الرهن وجهان ارجحهما في الروضة انه لا يفسخ فاذا لم يفسخ الصو  
 رتين يباع ويجعل الثمن رهنه مكانه وفي الروضة يجبر الرهن علي بيعه حفظا للتوثيق **ويجوز**



يستعير شيئا ليرهنه بدينه وهو عقد الاستعارة بعد الرهن في قوله عارية اي باق عليها  
لم يخرج عنها من جهة المصير الى ضمان الدين في ذلك الشيء وان كان يباع فيه كما سياتي **والاظهر**  
**انه ضمان دين في رقبته ذلك فيشترط على هذا كرجس الدين وقدره وصفته** ومنها الحلول  
والتأجيل **وكذا الرهن عنده في الاصح** لا اختلاف الاغراض بذلك ولا يشترط واحد مما ذكر على  
قول العارية واذا عيّن شيئا من ذلك لم يخرجها عنه على القولين نعم لو عيّن قدرا فهو بعادونه  
جاز قال في الروضة واذا قلنا عارية فله ان يرهّن عند الاطلاق بأي جنس شاء وبالحال وبالموت  
قال في التتمة لكن لا يرهنه بالكثر من قيمته لان فيه ضررا فانه لا يمكنه ان يملكه فله الانقضاء جمع الدين  
**ثالث في الرهن فلا ضمان على الراهن** لانه لم يسقط الحق عن دفته وعلى قول العارية عليه ضمان  
ولا شيء على الرهن بحال **ولو رجع للمالك بعد قبض الرهن** وعلى قول العارية له الرجوع في وجهه والاصح  
لا رجوع والا لم يكن هذا الرهن معنى وله قبل قبض الرهن الرجوع على القولين **فما حل الدين او**  
**كان حال الرجوع للمالك البيع ويبيع ان لم يقبض الدين** من جهة الراهن او المالك على القولين وان لم  
يأذن المالك وعلى الوجه المرجوح يجوز الرجوع على قول العارية يتوقف البيع على الاذن **ثم يرجع للمالك**  
على الرهن **ما يبيع به** على قول الضمان سواء يبيع بغيره ام لا كقوام باقل بقدر يتغابن الناس  
بمثله وعلى قول العارية يرجع بقيمته ان يبيع بها او باقل وكذا ان يكثر عند الأكثرين لان العارية بها  
يقضي وقال القاضى ابو الطيب وجماعة يرجع بما يبيع به لانه عن ملك قال الرافعي وهذا احسن  
زاد في الروضة هذا هو الصواب **فصل في رهن الرهن كونه دينيا ام لا**  
**فلا يبيع الرهن بالعين المقصودة والاستعارة** واللاحظة بالسوم **والاصح** لانها لا تستوفى من  
كسب الموهون وذلك بخلاف لغرض الرهن عند البيع والثاق بما ياتزم هذا الغرض وقاس الرهن  
بما عيّن ضمانا لتزجج مع التوفيق ورفق الاوليان ضمانا لا يجوز لولم يملكوا الى ضرر بخلاف الرهن بها  
فيجوز الى ضرر دوام الجور الرهن وهذه المسائل خرجت عن الصحة بقوله دينيا **والاصح** الرهن  
**على استقرضه** ولا يضمن ما سيشتريه لانه وثيقة حق فلا يقدم على الحق كالشهادة وعن ذلك لا دخل  
في الدين يجوز احتراز بقوله ثانيا ولو قال **افرضك هذه الدار** وانت بها عاكف فقال **اقترضت**  
**ودعنت** او قال **عنتك** **لدا** او **ارثنت** **النوب** به فقال **اشتريت** **ودعنت** **والاصح** والثاق لا يبيع  
الرهن لتقدم احد شفعية على ثبوت الدين والاولى اغتفر ذلك الحاجة الوثيقة **والاصح** الرهن  
**على بيع الكسابة** لان الرهن للتوفيق والمكاتب سبيل من اسقاط الضوم متى شاء فلا معنى لتوثيقها  
**ولا يجعل قبل الفراغ** من العمل وان شرع فيه لها فتجها فيسقط به الجعل وان لم الجعل بفسخه  
وجوه اجرة مثل العمل وعن المسائلين احتراز بقوله لا رعا **وقيل يجوز بعد الشروع في العمل** لانها  
الامرفيد الى اللزوم ويصح بعد الفراغ من العمل قطع اللزوم للجعل به **وجوز الرهن الممن مدة**  
**الحيا** لانه ائيل الى اللزوم والاحصل في وصقة اللزوم بخلاف جعل الجعالة وظاهر ان الكلام حيث قلنا  
ملك المشتري المبيع ليملك البايع الفسخ كما اشار اليه الاحكام ولا شك انه لا يبيع الموهون في الثمن  
ما لم يرض مدة الحيا ودخلت المسئلة في قوله لا رعا يجوز ولا فرق في الاراء بين المستقر كدين القرض

وثن

يستعمل في رهنه بدينه وهو عقد الاستعارة بعد الرهن في قوله عارية اي باق عليها لم يخرج عنها من جهة المصير الى ضمان الدين في ذلك الشيء وان كان يباع فيه كما سياتي

فلا يبيع الرهن بالعين المقصودة والاستعارة واللاحظة بالسوم والاصح لانها لا تستوفى من كسب الموهون وذلك بخلاف لغرض الرهن عند البيع والثاق بما ياتزم هذا الغرض وقاس الرهن

وثن المبيع القروض وغير المستقر كسب المبيع قبل قبضه والاجرة قبل استيفاء المنفعة ويصح  
الرهن بالمنفعة المستحقة باجارة الذمة وبيع الموهون عند الحاجة وتحصل المنفعة من  
ثمنه ولا يبيع بالمنفعة باجارة العين **تنبيه** شكك الشيخان وغيرهما عن اشتراط كون الموهون  
بهم معلوما في الجور كسب سياتي وهو متقاربان وفي الكفاية يشترط ان يكون معلوما لهما فلو  
لم يعلمه احدهما لم يصح كما صرح به في الاستصفاة قال لاسنوي وفي شرائط الاحكام لابن عبيدان وفي  
العين لا خلاف الطبري **يجوز بالدين رهن بعد رهن** وهو كالرهن بهما معا **والاجور ان**  
**يرهنه الموهون عنده بدين اخر في الجور** ويجوز في القديم كزيادة الرهن ورفق الاوليان الزيا  
دة في الرهن شغل فارغ وفي الدين شغل مشغول وقوله الموهون بالنصب مفعول ثان **ولا**  
**يلزم الرهن الاقبضه** اي الموهون كائنا من يبيع منه عقدا اي يبيع منه عقد الرهن يبيع منه القرض  
ويجوز فيه النيابة كالعقد **لكن لا يستتبع رعا** لان الواحد لا يتولى طرفي القبض ولا عبده لان  
يده كيده ويصدق بالماذون له والمدير ومثله ام الولد وفي الماذون له وجه انه يبيع استنابته لا نقل  
باليد والقبض ودفع بان السيد متقن من الجور عليه ويستتبع مكانته لاستقلاله باليد والقبض  
ودفع بان السيد متقن من الجور عليه كالاجنبي وصفة القبض هنا في العقار والمنقول كما سبق في  
البيع لا باب البيع قبل القبض **ولو رهن ودعته عند مخرج** او مخصوما عند غلب لم  
يلزم هذا الرهن **ما لم يرضى رضى امكان قبضه** اي الموهون **والاظهر** اشتراط اذنه او الر  
هن في قبضه لان المديكات عن غير جهة الرهن ولم يقع بغير قبض القبض عنه والثاق يقول  
العقد مع ذي اليد يتقن الاذن في القبض ولا يبريه ارضا **فان قبض** وان لم يبريه  
**الاصح** في الاصح لانه ايمان ينافي الضمان والارتهان موثق لا ينافي الضمان فانه لو تعدي  
في الموهون صار ضمانا مع بقاء الرهن بحاله ولو تعدي في الدعية ارتفع كونه ودعية ومقابل  
الاصح قاس الايداع على الارتهان **ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض يتصرف بربل الملك**  
**كسبة مقبوضة** واعتاق وبيع **ورهن مقبوض** وكسبة وكذا تدبيره في الاظهر بناء على الاظهر  
ان التدبير تعليق عتق بصفة وعلى مقابله انه وصية لا يحصل الرجوع **وباجبا لها الا ان**  
من غير احياء **والترجوع** اذا لا يتعلق له بمورد الرهن بل رهن المروجة ابتداء جارية **ولو مات**  
**العاقل** الراهن او المرتهن **قبل القبض** او من او تجر العصور **وابق العبد** اي قبل القبض  
في الثلاث ايضا **لم يبطل الرهن في الاصح** اما بطلانه بالموت والجنون فلا رعا عقد جابر  
فيوتفع بهما كالكالة واجاب الاخر بان مضمونه الى اللزوم فلا يرتفع بهما كسب في رضى  
الحيا وعلى هذا يقوم ورثة الراهن والمترهن مقيمهما في الاقارب والقبضين ومعلمها  
من ينظر حال الجنون برعاية المصلحة له واما بطلان الرهن بالتخلف في وجع الموهون  
عن المالية والثاق للبطالان يقول ارتفع حكم الرهن بالتخلف وبانقلا لا يلزم خلا بعد الرهن  
واباق العبد يلحق بالتخلف لانه انتهى الى حالة يمنع ابتداء الرهن ومثله الموت فيمن  
تيها في الخصر على عدم البطلان لان موت المرتهن وبطلان رضى انه يبطل موت الراهن

الراهن وان اختلف  
في التوفيق منه  
في التوفيق منه

يقول بان يدى العاصم وخو  
القول بان الضمان قائم على الجور  
عليها في ما حصله بالامانة وورث  
البايع اذ سبب



Handwritten text in Tamil script, likely from a manuscript or book.

فان لهم







واحد نقض الوثيقة والآخرين ووجب المال متعلقا برقة القاتل وفي نقل الوثيقة  
به الدين القليل غرض اي طاعة **نقلت** بان يباع القاتل ويقام منه رهنا مقام القاتل او يقدر  
نفسه مقامه رهنا على الخلاف السابق وان لم يكن غرض في نقل الوثيقة لم ينقل بان كان  
احد الدينين حيا لا والاخر مؤجلا للمرتين المتوق بالقاتل بدين القاتل فان كان هو المال  
فالقائدة استيفاءه من ثمن القاتل في الحال او المؤجل فقد يوثق ويطلب بالحال وان  
اتفق الدينان في القدر والحلول والتأجيل وقيمة القاتل اكثر من قيمة القاتل او مساوية  
لها لم ينقل الوثيقة لعدم الفائدة وان كانت قيمة القاتل اكثر فقل منه قدر قيمة القاتل  
ولونلف **الرهون** باقة سماء **ويطلب** الرهن **وينفك** الرهن **فبيع** المرتين وحده او مع الرهن  
وبالبراءة من الدين نقضا او براء او حواله او غيرها فان بقي شيء منه لم ينفك شيء من الرهن  
اي المهرين لانه وثيقة لجميع اجزاء الدين ولو رهن شخص عبد بدين ونصفه باخر فبقي من  
احدها **النك** فسطه لتعدد العقد ولو رهنه بدين فبقي احدها ما عليه **انفك** فسطه **نصيب**  
لتعدد من عليه الدين ولو رهنه عند اثنين فبقي من دين احدها **انفك** فسطه لتعدد مستحق  
الدين **فصل** اذا **اختلفا** في الرهن اي اصله كان قال رهنتي كذا فانكر او قدره اي الرهن  
بمعنى المهرين كان قال رهنتي الارض باسماها فقال بل وجرها او بهنتي كذا الجرد  
فقال بل الثوب او قدر المهرين فيه اي كماله فقال بل قال **صدق** **الراهن** **بيمينه** و  
اطلا فيه على التبر بالنظر للمدعي وقوله ان كان **رهن** **تبرع** قيد في التصديق وان بشرط الرهن الخلق فيه  
بوجه محاذ كره **بيع** **مخالفا** كاي صور البيع اذا اختلف فيها ولو ادعى انهما رهنه عندهما باية واقضاه  
وصدقه احدها فنصيب المصدق رهن **نصيبان** والقول في نصيب الثاني قوله **بيمينه** ونقبيل  
شهادة المصدق عليه فان شهد معه اخر او خلق للمدعي ثبت رهن الجميع ولو اختلفا في قبضه اي  
المهرين فان كان في يد الراهن او في يد المرتين وقال الراهن غصبته **صدق** **بيمينه** لان الاصل عدم  
لزوم الرهن وعدم اذنه في القبض وكذا ان قال قبضته عن جهة اخرى كالاعارة والايلاء **فبيع**  
**بيمينه** لان الاصل عدم اذنه في القبض عن الرهن والثاني يصدق المرتين لاقفاهما على قبض  
مادون فيه ولو اقر الراهن بقبضه اي قبض المرتين المهرين ثم قال لم يكن اقراره عن حقيقة فله  
**خليفة** اي المرتين انه قبض المهرين وقيل لا **يخلفه** الا ان يذكر لاقراره تاويلا لقوله **استهدت** على  
**رسم** **القبالة** قبل حقيقة القبض لانه اذا لم يذكر تاويلا يكون منافقا بقوله لاقراره واجبا بان  
نعلم ان المتأخر في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها فاي حاجة الى تلطفه بذلك ولو كان  
اقراره في مجلس القضاء بعد توجه الدعوى فقبل لاخلفه وان ذكر تاويلا لانه لا يكاد يقر عند  
القاض الا على تحقيق وقيل لا فرق لشمول الامكان ولو قال احدها اي الراهن والمرتين **فبيع** **الرهن**  
**والكر** **الاخر** **صدق** **بيمينه** لان الاصل عدم الجناية وبقاء الرهن فاذا بيع في الدين فلا شيء  
للمقر له على الراهن باقراره ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتين للمقر لاقراره ولو قال **حق** **قبل** **القبض**  
**والكر** **المرتين** فالظاهر **تصدق** **المرتين** **بيمينه** في نظاره للجناية صيانة لحقه ويجوز على ما في العلم

من ثمن لادى المائنة شيئا  
وتصدق عنه دينه وقع عنه  
وان ظن الدائن ودعيه او  
هدية كذا قاله حجة

نما والثاني يصدق الراهن لانه مالك **والاخر** **انه** **اذا** **احل** **المرتين** **بغير** **الراهن** **المجني** **عليه**  
لانه حاله بينه وبين حقه والثاني لا يصح لانه لم يقبل اقراره فكانه لم يقر **والاخر** **انه** **يقر**  
**الاقبل** **من** **قيمة** **العبد** **وارش** **الجناية** **والثاني** **يقر** **الارض** **بالعامة** **بائع** **والاخر** **انه** **لو** **نقل** **المرتين**  
**ردت** **اليدين** **على** **المجني** **عليه** **لان** **الحق** **له** **لا** **على** **الراهن** **لانه** **لا** **يدعي** **لنفسه** **شيئا** **والوجه** **الثاني**  
**يرد** **على** **الراهن** **لانه** **مالك** **والثاني** **يقر** **الارض** **بالعامة** **بائع** **والاخر** **انه** **لو** **نقل** **المرتين**  
**بيع** **العبد** **في** **الجناية** **ان** **استغرقت** **قيمة** **ه** **والاخر** **انه** **لو** **نقل** **المرتين** **فادخل** **المردود** **عليه** **نهما**  
**اليدين** **المردود** **في** **الجناية** **او** **كالجناية** **او** **كالجناية** **كان** **حائبا** **في** **الابتداء** **فلا** **يصح** **رهن** **شيء** **منه** **وفي** **الرهن**  
**كاصلها** **حكاية** **للخلاف** **في** **المسئلة** **على** **الثلاث** **قولين** **وتضعيف** **انه** **وجها** **في** **الثالثة** **وترجيح**  
**انقطع** **بالاولى** **الثانية** **ولو** **اذن** **المرتين** **في** **بيع** **المهرين** **فبيع** **ورجع** **عن** **الاذن** **وقال** **رجعت**  
**قبل** **البيع** **وقال** **الراهن** **بعده** **فالاخر** **تصدق** **المرتين** **لان** **الاصل** **عدم** **رجوعه** **في** **الوقت** **الذي**  
**يوعيه** **والاصل** **عدم** **بيع** **الراهن** **في** **الوقت** **الذي** **يبيع** **في** **نظاره** **وان** **يقول** **ان** **الاصل** **استمرار**  
**الرهن** **والثاني** **يصدق** **الراهن** **لانه** **اعرف** **بوقت** **بيعه** **وقد** **سلم** **له** **المرتين** **الاذن** **ومن**  
**عليه** **الفان** **بأحدهما** **رهن** **فادى** **الفان** **قال** **لاديه** **عن** **المرتين** **صدق** **بيمينه** **على** **المستحق**  
**القابل** **لانه** **ادى** **عن** **الاق** **الاخر** **سوا** **اختلفا** **في** **نية** **ذلك** **ام** **في** **الظن** **لان** **المؤدى** **اعرف**  
**بقصد** **وكيفية** **ادائه** **وان** **لم** **يوشيا** **جعله** **عما** **شاء** **منها** **او** **عما** **او** **قيل** **يسقط** **عليها** **فصل**  
**من** **مات** **وعليه** **دين** **تعلق** **فقطعا** **بتركه** **المنقلة** **الى** **الوارث** **على** **الصحيح** **لان** **تعلقه** **بالمهرين**  
**وفي** **قول** **تعلق** **الارض** **بالحاق** **لانه** **ثبت** **من** **غير** **اختيار** **المالك** **فصل** **الظاهر** **الاول** **يستتوي**  
**الدين** **المستغرق** **وعليه** **في** **رهن** **التركة** **به** **فلا** **ينفذ** **نصف** **الوارث** **في** **شيء** **منها** **في** **الاخر** **على**  
**قياس** **الرتبون** **والمهرين** **والثاني** **قال** **ان** **كان** **الدين** **اقل** **من** **التركة** **نفذ** **نصف** **الوارث** **الى**  
**ان** **لا** **يبقى** **الا** **قدر** **الدين** **لان** **الحجة** **ما** **كثير** **يشي** **حقير** **كعب** **قال** **الروضة** **في** **المسئلة** **وسواء**  
**على** **الوارث** **بالدين** **ام** **لا** **لان** **ما** **تعلق** **بمقتضى** **الاميين** **لا** **يختلف** **به** **وحكي** **في** **الطلب** **للخلاف** **على**  
**قول** **تعلق** **الارض** **وذكر** **واضلة** **في** **تعلق** **التركة** **وقد** **تقدم** **مع** **ترجيح** **التعلق** **بقدرها** **قياسي**  
**ترجيحه** **هنا** **في** **المرتج** **على** **الارض** **المرتج** **على** **الرهن** **فقوله** **في** **الظاهر** **الى** **آخره** **محمي** **ولو**  
**نصف** **الوارث** **ولا** **دين** **ظاهر** **فظهر** **دين** **يرد** **مبيع** **ببيع** **كل** **البائع** **ثمنه** **فالاخر** **لانه** **لا** **ينفذ**  
**فساد** **تصرفه** **لانه** **كان** **جائزا** **له** **ظاهرا** **لكن** **ان** **لم** **يقض** **الدين** **فمع** **النصف** **ليصل** **المستحق**  
**الحقه** **وقيل** **لا** **ينبغي** **ان** **يطالب** **الوارث** **بالدين** **ويجعل** **كالضامن** **ومقابل** **الاخر** **بيمين**  
**فساد** **النصف** **لما** **قال** **المظهر** **من** **الدين** **بالدين** **المقارن** **لقد** **قدم** **سببه** **ولا** **اخلاق** **ان** **للموارث**  
**امساك** **عن** **التركة** **وقضاء** **الدين** **من** **حاله** **نعم** **لو** **كان** **الدين** **الكثير** **من** **التركة** **فقال** **الوارث**  
**اخذ** **فيها** **بقيمتها** **واواد** **الغرماء** **بيعهما** **التوقع** **زيادة** **راغب** **الحج** **الوارث** **في** **الاخر** **لان** **الظاهر**  
**انها** **لا** **يترتب** **على** **القيمة** **والصحيح** **ان** **تعلق** **الدين** **بالتركة** **لا** **تنتفع** **الارث** **لانه** **ليس** **في** **الارث**  
**المفيد** **للمالك** **الكثير** **من** **تعلق** **الدين** **بالمردود** **تعلق** **رهن** **او** **ارث** **وذلك** **لا** **ينبغي** **للمالك** **المردود**

من ثمن لادى المائنة شيئا  
وتصدق عنه دينه وقع عنه  
وان ظن الدائن ودعيه او  
هدية كذا قاله حجة



والعبد الثاني والثاني اسند الى قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فقدم الدين على الميراث  
واجيب بان تقديمه عليه لقسمته لا يقتضي ان يكون ما نعامه وعلى الثاني هل المنع في قدر  
الدين او في الجميع قال في الروضة كاصلها في اواخر الشفعة فيه خلاف مذكور في موضعه وكانت  
اشارة الى مثل الخلاف المذكور هنا في منع التصرف في الجميع او في قدر الدين المبني على ان تعلق  
الدين لا يمنع الارث ولم يذكر ذلك الخلاف هنا وعلى الاول وهو ان تعلق الدين لا يمنع الارث  
قال **فلا يتعلق** اي الدين **بواحد التركة كالكتب والنفق** لانها حدثت في ملك الوارث وعلى  
الثاني يتعلق بها تبعاً لاصلها **كتاب التعلق** قال في الصحاح فلسه القاضي تعلقاً  
بأدى عليه انه افلس وقد افلس الرجل صار مفلساً انتهى والمفلس في العرف من لاماله و  
في الشرع من لا يفي ماله بدينه كما قال اذ اكره حكمه من عليه ديون حاله زائدة على ماله **فلا يتعلق**  
في ماله **بسؤال الغرماء** وفي المحرر والشرح يجوز الحاكم للمحرر عليه وفي اصل الروضة يجزى عليه القاضي  
وزاد انه يجب على الحاكم للمحرر به القاضي ابو الطيب والحاوي والشافعي والسيوطي وغيرهم من المتأخرين  
من اصحابنا وان قول كثير من منهم فللقاضي للمحرر ليس مراده ان يحرقه اي بل انه جازي بعد ان  
عه قبل الافلاس وهو صادق بالواجب والاصل في ذلك ما روي الدارقطني في كتابه من ان  
عن كعب بن مالك انه صلى الله عليه وسلم جرح على معاذ في ماله وباعه في دين كان عليه وفي النهاية  
انه كان بسؤال الغرماء **ولا يجوز للموكل** لانه لا مطالبة في الحال **واذا جرح حاله لم يجز للموكل**  
**الاظهر** والثاني يجزى للموكل كالموت بجامع تعلق الدين بالمال وفوق الاول بخلاف الدفعة بالموت  
دون الجرح **ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسواً ينفق من كسبه فلا يجوز وان لم يكن**  
**كسواً وكانت نفقته من ماله فكذا لا يجوز الايج** والثاني يجزى عليه كيلا يضيع ماله في النفقة  
ودفع بالتمكن من مطالبته في الحال **لا يجوز بغير طلب** من الغرماء **فلو طلب بعضهم المحرر ودينه**  
**قد جرحه** بان زاد على ماله **جرحه** والاي وان لم يزد الدين على ماله **فلا يجوز** كالتقدم في الاحتياض ابراء  
المحرر بالطلب بل يحرم نعم لو كانت الديون للمحرر عليهم بصبي او جنون او سفه جرح القاضي عليه  
من غير طلب لمصلحة لهم ولا يجوز لدين القاضي لانهم لا يستوفون ماله من الذم **ولا يجوز طلب**  
**المفلس في الايج** لان له فيه غرضاً ظاهراً والثاني يقول الحق له ذلك قال الرافعي روى للمحرر على  
معاذ كان بالتمسك منه **فاذا جرح عليه بطلب** او دونه **تعلق حق الغرماء بماله** حتى لا ينفذ  
تصرفه فيه بما يضرهم ولا يضرهم فيه الديون الماددة **واسند الحاكم** استحباباً **على جرحه** اي المفلس  
**لجده** اي لتحذره الناس معاملة ولو باع او وهب او علق في قول يوفق تصرفه المذكور  
**فان فضله** لك عن الدين لارتفاع القيمة او ابراءه **نفذوا الايج** اي بان انه كان نافذاً او  
لاجراً **والاظهر بطلان** لتعلق حق الغرماء بما تصرف فيه **فلو باع لسلما طعاما** او غيره  
او اشترى شيئاً **بشئ من الذمة والعصم** معتمده **وبئس** المبيع **والثمن** ودينه **والثاني لا يجوز**  
للمحرر عليه كالتسفيه وفي الروضة كاصلها احكامية الثاني قولنا اذا **وبئس كاحه** **وطلاقه** **وخلعه**  
زوجته **واقصاصة** **واسقاطه** اي القصاص من اضافة المصدر الى مقوله **ولو اقر عين او دين**  
وجب

بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين

بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين

بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين

بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين

بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين

بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين

بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين

وجب قبل المحرر معاملة او اطلاق **والاظهر قبوله في حق الغرماء** كما يقبل في حقه جزاء والثاني لا يقبل في  
حقهم لاحتمال المواطاة ودفع بانها اخلاق الظاهر فان اسند وجوبه الى ما بعد المحرر معاملة او  
مطلقاً اى لم يقدره بمعاملة او غيرهما **فلا يجوز للمحرر** **فلا يجوز للمحرر** **فلا يجوز للمحرر**  
جرحه المجزى عليه والثاني لا يقبل لاقواله عن معاملة وان اطلق وجوبه قال الرافعي فقياساً من المذهب التزوي  
على الاقل وجعله كالو اسند الى ما بعد المحرر زاد في الروضة هذا ظاهراً ان تعذر مراجعة المقر فان  
امكنت فيمنع ان يرجع لانه يقبل اقراره **وله ان يرد بالعيب ما كان استنواه ان كانت الغيبة في**  
**فان كانت الغيبة في بقاياه** بان كانت قيمته اكثر من الثمن لم يكن له الرد لما فيه من تقويت مال الغير  
عوض **والايج** **تعدى المحرر** لما حدث بعده بالاصطباذ والوصية والشرى في الذمة ان صحها وهو  
الراجح كالتقدم والثاني لا يتعدى الى ما ذكره **والايج** **ليس بابعد** اي المفلس في الذمة ان يبيع و  
يتعلق ببعض متاعه **ان علم حاله وان جهل فله ذلك** والثاني لانه لم يملك مطلقاً والثالث لا مطلقاً  
وهو مقصور على الجرح بترك البحث **والايج** **ان لم يكن التعلق** بما كان علم حاله كالتقدم **لا تراحم الغرماء**  
**لئلا يثمن** لانه حدث برضاه والثاني يراحمهم به لانه مقابله ملك جديد زاد به للمالك **فصل**  
**بيادر القاضي** استحباباً **بعد المحرر** على المفلس ببيع ماله وقسمه اي قسم ثمنه بين الغرماء لئلا يطول  
زمن الجرح ولا يفرط في الاستعجال لئلا يطوع فيه بشئ بخس ويقدم في البيع ما يحاق فساد الما  
يضيع ثم الحيوان الحاجة الى النفقة وكونه عرضاً للهلاك ثم المتقوله ثم العقار لان الاول خشي  
عليه السرقة بخلاف الثاني **وليس ببيع** حضرة المفلس او وكيله **وغرماءه** لانه اطيب للقلوب **كل**  
**شئ في سوقه** لان طالبه فيه اكثر ويشترى ببيع العقار والامور هذه من الاستحباب **بشئ مثله**  
حالا من نقد البلد الاخر فيه الوجوب ثم ان كان الدين غير جنس النقد ولم يرض الغريم **الايج**  
حقه استثنى له وان رضى جاز صرف النقد اليه **الايج** **فلا يجوز** لا بتقديم من اقتناع الاعيان  
عن السلم فيه وهو صادق بالنقد وغيره وقد تقدم جواب السلم في النقد في كتابه **ولا يسلم شيئاً**  
**قبل قبض** عند احتياط المدين بتصرفه عن غيره وما قبض بفتح القاف **قسمه بين الغرماء الا ان**  
**يصر قسمه** لقلة فيؤخر لتجتمع فان ابوا الفاضل في النهاية لطلاق القول بانه يجزيهم قال الرافعي  
والظاهر خلافه وسكت عليه المصنف **ولا يظنون** عند القيمة **فيجوز** بان لا غرماء غيرهم لان  
المحرر يشترى ولو كان ثم غير لظهر وطبق حقه **فلو قسم** فظهر غريم مشارك بالخصصة خصوصاً المقصود  
**فيل تقص القيمة** ويستأنف فعلى لوقسم ماله وهو خمسة عشر على غريمين لاحدهما عشرون و  
للاخر عشرة فاحذ الاول عشرة والاخر خمسة فظهر غريم له ثلاثون استرد من كل واحد نصف  
ما اخذه وعلى الثاني يسترد منهما القاضي ما اخذه ويستأنف القيمة على الثلاثة **ولو خرج شئ**  
**باعه قبل الجرح** مستحقاً **والثمن** المقبوض **قال** **فكذلك** اي مثل الثمن الملازم كدين ظهر من غير  
هذا الوجه وحكمه ما سبق فيشارك المشتري الغرماء من غير نقص القيمة او مع بعضها و  
ان استحق شئ **باعه** الحاكم **والثمن** المقبوض **قال** **في الروضة** واصلها **قدم المشتري بالثمن**  
اي مثله وفي قول يخص الغرماء به كايالديون ودفع بانه يودي الى رغبة الناس عن

بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين

بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين

بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين

بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين

بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين

بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين  
بما جرحه في الدين



شري ما لم يفسد فكان القديم من مصالح المحرر وينفق الحاكم على الفلاس وعلم من عليه نفقته من  
الزوجات والاقارب حتى يقيم ماله منه لانه موسر ما لم يزل ملكه وكذلك يكون منه بالمعروف  
وفي معنى الزوجات امهات الاولاد الا ان يستغنى بكسبه فلا ينفق عليهم ولا يكسوه ويصرف  
كسبه الى ذلك وظاهره ان لم ينفق به كحل والنفقة على الزوجات قال الامام نفقة المعسرين و  
الروايات نفقة الموسرين قال الرافعي وهذا قياس الباب والامام النفق على الاقارب قال الرافعي  
يخرج قول الامام بقول الشافعي المختصر نفق عليه وعلى اهله كل يوم اقل ما يكفيهم من نفقة  
وكسوة ثم قال فيها على البيان ويسلم اليه النفقة يوما بيوم ويبيع مسئلة وخادمه في الاصح  
وان احتاج الى خادم لزمانه ومنصبه اي لو احدث منها والثاني يبقيا له حاجته اذا كان  
لا يقين به دون الغنيين والثاني يبق السكينة فقط ويترك له دست ثوب يليق بحاله و  
هو قبيح وسراويل وعمامة ومكعب ارماس ويزاد في الشتاء جبة ويترك لعياله من الثوب  
كما يترك له ويسامح بالليل والحصر القليل القيمة ولو كان يبيع قبل الافلاس فوق ما يبيع به رد  
ردناه الى الايق ولو كان يبيع من الثوب لم يرد عليه وكل ما قلناه يترك له ان لم يوجد ماله  
اشترى له ويترك قوت يومه القسمة له من عليه نفقته لانه موسر في اوله قال الرافعي وسكن في ذلك  
اليوم ولم يتعرض لذلك غيره وليس عليه بعد القسمة ان يكسب او يوجر نفسه ببقية الدين  
قال تعالى فان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة حكم بانتظاره ولم يجره بالكسب والوجوب  
اجارة ام ولده والارض الموقوفة عليه لبقية الدين لان النفقة كالعين فيصرف بدلها للدين  
والثاني يقول النفقة لا تعد ما لا حاصله وعلى الاول بوجوب ما ذكره بعد اخرى الى ان يقضى  
الدين قال الرافعي وقضية هذا ادامة للحجر لا قضاء الدين وهو كما يستند زاد في الروضة ذكر الرافعي  
في الفتاوى انه يجبر على اجارة الوقف ما لم يظهره تفاوت بسبب التجديد الاجرة الى حد لا يتعبان  
فيه الناس في عرض قضاء الدين والتخلص من المطالبة اذا ادعى الدين انه معسر ولو قسم  
ماله بين عوامه وزعم انه لا يملك غيره والكره وان لزمه الدين في مقابلة ما اكثره او فرض  
فعلية البينة كالمو ادعى هذا كالمال والاى وان لزمه الدين في غير معاملة فيصدق بيمينه  
في الاصح لان الاصل العدم والثاني لا يصدق الابينة لان الظاهر من حال المحرر انه يملك شيئا  
والثالث ان لزمه الدين باختياره كالصداق والضمان لم يصدق الابينة وان لزمه لاجتيا  
كادش الجناية وعرامة التلق صدق بيمينه والفرق ان الظاهر انه لا يشغل ذهنه باختياره  
مالا يقدر عليه ويقيم بينة الاعسار والاداء بالشرط وشرط شاهدة وهو اثنان وقيل ثلاثة  
خبرة باطنة اي المعسر بطول الجوار وكثرة الحاجة والخالطة فان الاموال الخفية فان عرف القاضي  
ان الشاهد بهذه الصفة بكذا والاقله اعتماد قوله انه بهذه الصفة قاله النهاية و  
ليقل هو معسر ولا يحضر من انفق لعله لا يملك شيئا بل يقدره لقوله لا يملك قوت يومه و  
شاهد برونه واذا ثبت اعساره عند القاضي لم يجز حطه ولا حلا زمنه بل يتم له حتى يبر  
للابة نعم للغيرم خليفه ويجب طلبه قبل ومع كسوته ايضا فيكون من اداب الفقهاء

والقريب

هذا هو المذهب في النفقة  
وقوله لا يملك قوت يومه  
يعني ان لا يكون له مال  
يوفر له قوت يومه  
وقوله لا يحضر من انفق  
يعني ان لا يكون له مال  
يوفر له قوت يومه  
وقوله لا يملك قوت يومه  
يعني ان لا يكون له مال  
يوفر له قوت يومه

وللغريب العاجز عن بيعة الاعسار بول الفاضي به من بحث على حاله فاذا غلب على ظنه اعساره  
شبهه به لئلا يتخذ للحبس وفي الروضة كاصلها تصدير الكلام بلفظ ينبغي ان يوكل قاله الكفاية  
وهذا ابواه الامام نفقته نفسه **فصل من باع ولم يبيع الثمن حتى يجد على المشتري**  
**بالفلس** اي بسبب افلاسه والبيع باق عنده فله اي المبيع فتح المبيع واسترد المبيع  
قال صلى الله عليه وسلم اذا افلس الرجل ووجد المبيع سلعت بيمينه فهو احق بها من الغرماء رواه  
مسلم وللغاري نحوه ولا ينفق قبل الحجر والاصح ان خياره اي الفسخ على الفور لخيار العيب جامع دفع  
الضرر والثاني على التراجيح خيار الرجوع في الهبة للولد وعن القاضي حسين لا تمنع تاقية لانه  
ايام والاصح ان لا يحصل الفسخ بالوطى للائمة والاعتناق والبيع كما لا يحصل بها في الهبة للولد  
والثاني يحصل بواحد منهما كما يحصل به في زمن الخيار من المبيع وظاهره انه يحصل بفسخ المبيع  
او رجعة او تقضت ولا يفتقر الى اذن الحاكم في الاصح وله اي الشخص الرجوع في عين ماله بالفسخ في  
سائر المعاصات التي كالبيع وهو المحضة منها الفرض والسلم والاجارة فاذا سلمه دراهم وقضا  
اوراس ماله سلم حال او مؤجل محل ثم حجر عليه والاداء باقية فله الرجوع فيها بالفسخ واذا جره  
دا باجرة حاله لم يقبضها حتى حجر عليه فله الرجوع في الاداء بالفسخ تنزيلا للنفقة منزلة  
العين في البيع وفي قوله لا اذ لا وجود للنفقة ولا رجوع في معاوضة غير محضة فاذا خالها  
او صلح عن دم العبد عوضا لم يقبضها حتى وجد المحل فليس له الرجوع الى البضع او الدم  
ودليل الشق الاول حديث الشيخين من ادركه ماله بيمينه عند رجل قد افلس فهو احق به  
من غيره في الرجوع في البيع **شروطها كون الثمن بالاصح** او حل قبل الحجر وكذا بعده عاوجه  
صححة في الشرح الصغير وليس في الكبير والروضة يفتي بوجوبه وان شغل حصوله اي الثمن بالافلاس  
اي بيمينه فلوانتفى بالافلاس امتنع من دفع الثمن مع ياره او هرب عطف على الفسخ فلا يفسخ في  
الاصح لامكان الاستيفاء بالسلطان فان فرض فساد لا عبره به والثاني له الفسخ كما في الفلس  
جامع تعذر الوصول الى حقه حاله مع توفقه ما لا ولو قال الغرماء لمن له حق الفسخ لا يفسخ  
وتقدمك بالثمن فله الفسخ لما في التقديم من التمسك وقد يظهر غريم اخر فيزاحم فيما اخذه ومن الشروط  
كون المبيع باقيا في ملك المشتري فلو فات ملكه بتلف او بيع ونحوه او اعتاق او وقف او كانت العبد  
او استولد الامة فلا رجوع ولو زال الملك ثم عاد قبل الحجر فزحان المحرر في الروضة لا رجوع استحقا  
حكم الزوال ولا يمنع الرجوع الترويج والتدبير وتعليق العتق والاجارة في اخذه مسلوب النفقة او  
نضارب ومن الشروط ان لا يتعلق به حق جنائية او هن وان لا يجرم المبيع والمبيع صيد ولو تعيب  
بأفة كسقوط عضواه نافضا وضارب بالثمن او جنائية اجنبية او باع فله اخذه وبضارب من  
ثمنه بنسبة نقص القيمة الذي استحقه المشتري مثاله قيمته سليما مائة ومعيها تسعون فيرجع  
بعشر الثمن وجنائة المشتري كافتة في الاصح والثاني وقطع به بعضهم ان الجنائية الاجنبية ولو  
تلف احد العبدان او الثوبين ثم افلس وحجر عليه احد الباقي وضارب خصصة الثاني بل لو بقي  
جمع المبيع واداء الرجوع في بعضه مكن منه فلو كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد على ما ياتي بيانه

هذا هو المذهب في النفقة  
وقوله لا يملك قوت يومه  
يعني ان لا يكون له مال  
يوفر له قوت يومه  
وقوله لا يحضر من انفق  
يعني ان لا يكون له مال  
يوفر له قوت يومه  
وقوله لا يملك قوت يومه  
يعني ان لا يكون له مال  
يوفر له قوت يومه

هذا هو المذهب في النفقة  
وقوله لا يملك قوت يومه  
يعني ان لا يكون له مال  
يوفر له قوت يومه  
وقوله لا يحضر من انفق  
يعني ان لا يكون له مال  
يوفر له قوت يومه







هذا لفظه في المتن  
منه في المتن

على ما كانت قبل الصبح فيكون شريكاً فيه قال في الروضة وإذا شارك ونقصت حصته عن ثلث الصبح  
فوجهاً واحداً إن شاء فمعه بدو لا شيء له غيره وإن شاء ضارب بالجميع والثاني له أخذه و  
المضاربة بالباقي انتهى ويؤخذ منه حكم قسم المسئلة السابقة وهو أن تكون الزيادة أقل  
من قيمة الصبح فيختار بإيحه بين أخذ الزائد والمضاربة بجميع الثمن على الأصح **باب**  
**الحجر منه حجر المغلس طبق الغرماء أي الحجر عليه في ماله والراهن المدين في العين المرهونة**  
**والمرضي للمورثة في غير الثلث والعبد السيد والمرئ للمسلمين الحكم** ولها أبو بكر  
بعضها وبقاؤها مقصود **باب حجر الجنون والصبي والمبذر بالجميع** وسيأتي تفسيره في  
**جنون** تكتسب الولايات واعتبار الأقاليم والولاية النكاح والايام وأقاليم العائلات و  
غيرها أما الأفعال فيعتبر الانطلاق منها دون غيره كالهدية ومرفق أي حجر الجنون بالأفاد  
من الجنون وحجر الصبي مرفق ببلوغه رشيداً أو البلوغ يحصل **بإستكمال خمسة عشر سنة**  
قريبة أو خروج المني ووقت إمكانه استكمال تسع سنين للاستبراء وفي الأول حديث ابن عمر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعمرته عليه يوم  
وأن ابن خمس عشرة سنة فأجازني ورأى بلغت رواه حبان وأصله في الصحيحين وفي الثاني  
قوله تعالى فإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا والحلم الاختلام وهو خروج المني **ونيات**  
**العانة يقتضي الحلم ببلوغ ولد الكافر أي أنه إمارة عليه لا المسلم في الأصح** والثاني قاسه على كافر  
وفي حديث عطيمة القرظي قال كنت من بني بني قريظة فكانوا يظنون من ابنت الشعر قتل  
ومن لم يثبت لم يقتل فكشفوا عاني فوجدوها لم تثبت فجعلوني في السبي رواه حبان وقال الحكم  
أنه على شرط الشيخين والترمذي حسن صحيح والمعتبر بشعر حنن يحتاج في إزالته إلى خلق ودرج  
قياس المسلم بأنه ربما استحل نيات العانة بالمعاجة دفعا للحرج ونشوق الولايات بخلاف  
الكافر فإنه يقضي به إلى القتل أو ضرب الجزية قال في الروضة ويجوز النظر إلى منعت عانة  
من احتجنا إلى معرفة بلوغه للضرورة **وبزوا المرأة على ما ذكر من السن** وخروج المني ونيا  
العانة الشامل لها **حيضاً** بالإجماع **وحبل** لأنه مسبوق بالانزال لكن لا يتيقن الولد إلا  
بالوضع فإذا وضعت حملها حصول البلوغ قبل الوضع ستة أشهر وشيئاً **والرشد صلاح**  
**الدين والمال** كما فسر بذلك بقوله تعالى فإن استم منهم رشداً فلا يفعل محرماً **يبطل**  
**العبد** من كبره أو أصراً على صغيرة ولا يبذر بالجمعة بأن يضيع المال باحتمال غيب  
**فاحش في المعاملة** وهو ما لا يحمل غالباً كسياسة الوكالة واليسير كبيع ما يساوي  
عشرة بنسعة أو رهنه في حجر أو انفاقه في محرم وظاهر أن المراد جنس المال والأصح أن صرفه  
في الصدقة ووجه الحبر والمطاعم والملاهي التي لا يليق بحاله ليس بتبذير لأن المال يتخذ  
ليتفق به ويلتذ به والثاني في المطاعم والملاهي قال في التبذير عادة والثاني في وجهه قال إن بلغ  
الصبي مفرطاً في الاتفاق فيها فهو مبذر وإن عرض له ذلك بعد البلوغ مقتصد فلا تبذير  
**رشداً للصبي** المال ويختلف بالمراتب فيختار ولد الناجر بالبيع والشرى على الخلاف الاتي فيها

هذا لفظه في المتن  
منه في المتن

هذا لفظه في المتن  
منه في المتن

ولما كانت

هذا لفظه في المتن  
منه في المتن

والمأكسة فيها أي النقص عما طلب البائع والزيادة على ما أعطى المشتري أو طلبها وولاد الزرع  
بالزراعة والنسقة على القوام بها والمخبر بالرفع بما يتعلق بحرفته والمراة بما يتعلق بها  
بغيره والنسقة وصون الأظفحة عن المهره ونحوها كالغارة كل ذلك على العادة في مثله ويشترط  
تكرار الاختيار مرتين أو أكثر بحيث يفيد غلبة الظن برشده ووقته أي وقت الاختيار قبل  
الميلوع وقيل بعده ليصير تصرفه فعلى الأول الأصح بالرفع أنه لا يبيع عقده بل يبيح في المأكسة  
وإذا أراد العقد عقد الوصي والثاني يبيع عقده للحاجة فلو بلغ غير رشيد لاحتمال صلاح الوصي  
الدين أو المال أم المحجج فيه ويتصرف في ماله من كان يتصرف قبل بلوغه وإن بلغ رشيداً التمس  
للمحجج به نفس البلوغ وأعطى ماله وقيل يشترط في القاض لأن الرشيد يحتاج إلى نظر و  
اجتهاد ويتفكر على هذا أيضاً فكأن الأب والمدر في الوصي والقيم وجهان فلو نذر بعد ذلك حجر  
عليه أي حجر القاض فقط قليل والاب والمدر أيضاً وفي المطلب والوصي وقيل يعود الحجر بلا  
إعادة من أهدى يعود بنفس التبذير ولو فسق لم يحجر عليه في الأصح لأن الأولين لم يحجروا  
على الفسقة والثاني يحجر عليه كالونذر ووفق الأول بأن التبذير يتحقق به تصبيع المال  
بمخلاف الفسق فقد يضمان معه المال ولا يحج على الثاني الوجه الذهاب إلى عود المحجج بنفس  
التبذير قاله الإمام **ومن حجر عليه لسفه أي سوء تصرف طرأ فوليته القاض وقيل وليته**  
**في الصغير** أي الأب والمدر والملاق والنصيحة في الروضة وأصلها على الوجه الذهاب إلى عود المحجج  
للمحجج بنفس التبذير وفيها على أنه لا بد من حجر القاض الحزم بأن وليه ولو طرأ حرجون  
فوليته **وليته في الصغير وقيل القاض والفرق بين الصحيحين أن السفه يحتمل فيه فا**  
**حاج إلى نظر القاض بخلاف الجنون ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع وشراء واعتاق**  
**وهبة ونكاح** بغير إذن وليه هو قيد في الجميع وسيأتي مقابلته فلو اشترى أو أقرض  
وقبض وتلق المأخوذ في يده أو تلفه فلا ضمان في الحال ولا بعد فك الحجر سواء علم  
حال من عامله أو جهل بتقصيره في البحث عن حاله ويصح باذن الوصي نكاحه عما سياتي  
في كتاب النكاح لا التصرف **المالي في الأصح** والثاني يبيع إذا قدر الولي المعوض فكلاً عوضاً فكذا  
عقار والصبية لا يبيع جزماً ولا يبيع أقراراً بدني عن مقابل أسنده إلا ما قبل الحجر وبعده وكذا  
**بأطلاق المال** وجبانية توجب للمالك **الأظهر** والثاني استند إلى أنه لو أضاف الخلاف ضمن فإذا  
أقر به تقبل ثم مازد من أقراره لا يواخذه بعد فك الحجر ويصح قراره **بالحد والقصاص** إذا مال  
فيقطع في السرقة وفي المال قولان كالعبد إذا أقر بها وهما ميثان على أنه لا يقبل أقراره  
بالإطلاق فإن قبل فهنا أولى والراجح في العبد إذا أقر بها أنه لا يثبت المال ولو عني مستحق  
القصاص عما مال ثبت المال على الصحيح ويصح طلاقه وخلعه ويجب دفع العوض إلى وليه  
وظهارة وإيلادة ونفيه النسب لما ولدته زوجته بلعان واستلحاق النسب ويتفق على  
الولاء المستحق من بيت المال وحكمه في العادة فالرشيد فيعلمه لكن لا يفرق الزكاة بنفسه  
لأنه تصرف مالي وإذا أهرم حج فرض أصلي أو مندور قبل الحجر أعطى الولي كفايته **شقة ينفق عليه**

هذا لفظه في المتن  
منه في المتن

هذا لفظه في المتن  
منه في المتن



في طريقه او يخرج الولي معه ليخفق عليه كما تقدم في كتاب الحج وظاهر ان الحكم كذلك اذا اراد  
السفر للاحرام او العترة كالحج فيما ذكر وان احرم بتطوع حج او عمرة ونادت مؤبده سفره  
لا تاتم النسك على نفقته المعهودة فللولي منه من الاثام والمذهب انه يحصر التحلل في الثاني

الوجهين من الطريق الثاني انه كالفارق للزاد والراحلة لا يتحلل الا ببقاء البيت قلت  
كما قال الراجعي في الشرح وتجلل بالصوم ان قلنا كدم الاحصار بدل لانه ممنوع من الماله ولو  
كان له في طريقه كقد زيادة المؤنة لم يحزم منه والله اعلم ويقدم ترجيح ان المدم  
الاحصار بدل لا وسابقة للصوم بعد العجز عن الطعام وعلى القول بانه لا بدل له وفيه في المؤنة  
قوله المطلب ويظهر ان يبقى في ذمة السفيرة ايضا **فصل في الوصي ابو عمه** لا يبيعه  
ثم وصيتها اي وصي الابان لم يكن جد ووصي الجد ثم القاضى ومن ينصبه وسياق في كتاب  
الوصايا ان من شرط الوصي العدالة وفي الروضة هنا وهل يحتاج لما لم يثبت عدالة الالة  
ولم يثبت ثبوت ولايتها وجهان وينبغي ان يكون الراجح الاكتفاء بالعدالة الظاهرة انتهى  
**ولا ياتي الام في الاصح** والثاني تلي بعد الاب والمجد وتقدم على وصيها ويتصرف الولي بالصلحة  
فيشتري له العقار وهو اول من التجارة وبني ورة بالطين والاجر والطوب المحرق لا يبيع  
الطوب الذي لم يحرق بدل الاجر لقلة بقاءه **والخص الى الجبس** بول الطين لكثرة مؤنته ولا  
يبيع عقاره الا الحاجة كنفقة وكسوة بان لم ينفق عليها او غبطة ظاهرة بان يرضى بغيره  
بكثر من ثمن ثلث وهو مجرد مثله ببعض ذلك الثمن وله بيع ماله بغيره وبغيره بغيره  
التي رهاها واذا باع بنسبة وظاهر انه بزيادة على النقدا شهد عليه وادبته رهاها واذا  
او كغيلة غرمي وان لم يفعل ضمن قاله المهور وحكي الامام في صحة البيع اذا لم يرضى والمفق  
على وجهين وقال الراجح الصحة قال الراجعي ويشبه ان يذهب القابل بالصحة الى انه لا يضمن  
ويجوز اعتماده على ذمة المالى واذا باع ماله لولاه لنفسه فسيئة لا يحتاج الى رهن لانه امين  
في حق ولله ويؤخذ له بالشفعة او يترك بحسب المصلحة التي رهاها في ذلك ويرى ماله  
ويشقق عليه ويكسوه وبالعرفى وينفق على قريبه بالطلب بان ادعى بعد بلوغه على  
الاب والمجد ببيع ماله بلا مصلحة صدقا باليمين لانها غير متهمين لو فور شققتهما و  
ان الدعاء على الوصي والامير ان منسوب القاضي صدق هو بيمينه للثمة في حقها و  
قبل في غير العقارها المصدقان والفرق عسر الاشهاد في كل قليل وكثير ببيع وممن يطلق  
وجهين من غير فرق بين ولي وولي والابن العقار وغيره ودعواه على المشتري من  
الولي كمي على الولي **باب في صلح هو قسمان** احدهما يجري بين المتداعيين و  
هو نوعان احدهما صلح على اقرار فان جرى على عين غير الدعاء كان ادعى عليه دارا  
او حصته من اقرار له بار وصالحه من اقراره بغيره او ثوب معين فهو بيع للدعاء بلفظ الصلح ثبت  
فيه احكامه اي البيع كالشفعة والرد بالعيب ومنع تفرقه في المصالح عليه قبل قبضه و  
استلزام التقاض ان انعقا اي الصلح عنه والمصالح عليه في علة الربا واشتراط التساوى

في طريقه او يخرج الولي معه ليخفق عليه كما تقدم في كتاب الحج وظاهر ان الحكم كذلك اذا اراد  
السفر للاحرام او العترة كالحج فيما ذكر وان احرم بتطوع حج او عمرة ونادت مؤبده سفره  
لا تاتم النسك على نفقته المعهودة فللولي منه من الاثام والمذهب انه يحصر التحلل في الثاني

في طريقه او يخرج الولي معه ليخفق عليه كما تقدم في كتاب الحج وظاهر ان الحكم كذلك اذا اراد  
السفر للاحرام او العترة كالحج فيما ذكر وان احرم بتطوع حج او عمرة ونادت مؤبده سفره  
لا تاتم النسك على نفقته المعهودة فللولي منه من الاثام والمذهب انه يحصر التحلل في الثاني

في معيار الشرع ان كانا من جنس واحد من اموال الربا وخبر بان التالف عند الاختلاف او  
جرى الصلح على شفعة في دار مثلا بعدة معلومة فاجارة محل النفقة بالعين المدعاة  
ثبت احكامها اي الاجرة في ذلكا وجرى الصلح عن بعض العين المدعاة كنصفها فيمثلة بعضها  
الباقى لصاحب اليد عليها فيثبت احكامه او الهبة في ذلك من الايجاب والقبول والاذن في  
القبض ومضى من امكانه في العقد بلفظ الهبة للبعض المتروك ولا يصح بلفظ البيع له لعدم  
التميز **والاصح بلفظ الصلح** كصالحك من الدار على نصفها والثاني قال الصلح يتضمن المعاوضة  
ولا عوض عنها المتروك والاو قال وصحت خاصية اعطاء الصلح وهو سبق للمضومة فيقبل  
على الهبة للمتروك ولو قال من غير سبق خصوصية الصلح على اقراره فاجابه **قال الراجح بطلان**  
**اللفظ الصلح** لا يطلق الا اذا سبقت خصوصية والثاني لا يمنع ذلك ويصح العقد تنص  
لوصالح من عين على دين ذهب او فضة فظاهرها بيع او عتد او ثوب مثلا فمضى بغيره  
السلم فظاهرها سلم وسكت الشيخان عن ذلك لظهوره **ولو صالح من دين من غير دين السلم على**  
**عين ص فان توافقا في علة الربا** كالصلح عن ذهب بقضه اشتراط قبض المعوض في المجلس حولا  
من الربا والآي وان لم يتوافق الصالح منه الدين والمصالح عليه في علة الربا كالصلح عن فضة بخنطرة  
او ثوب فان كان المعوض عينا لم يشترط قبضه في المجلس **والاصح** كالوباع ثوبا بديارهم في الزمان  
لا يشترط قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لان احد المعوضين دين فيشتري قبض الاخر في  
المجلس كراس مالا سلم او كان المعوض دينيا **لا يشترط تعيينه في المجلس** يخرج عن بيع الدين بالدين  
وفي قبضه في المجلس **الوجهان** احدهما لا يشترط فان كان ربوبيين اشتراط ولو صالح من دين على  
شفعة صح اذا ما تقدم ويقبض قبض محلهما ويشترط قبضه في المجلس ان اشتراط قبض  
فيه في العين يخرج عليه **وهو ابراء عن باقيد** ويصح بلفظ **البراء** والخط وخوها كالا سقاط نحو  
ابرايك من خمس مائة من الالف الذي لي عليك او حطتها عنك وصالحك على الباقي ولا يشترط  
في ذلك القبول على الصحيح ويصح بلفظ **الصلح في الاصح** نحو صالحك على الالف الذي لي عليك على  
خمس مائة والخلاف كالحلاف في الصلح من العين على بعضها بلفظ الصلح فيؤخذ ترجحه مما  
تقدم ويشترط في ذلك القبول في الاصح ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع كنظيره في الصلح على  
العين **ولو صالح من حال على مؤجل مثله** كالف او عكس اي من مؤجل على حال مثله لغا الصلح  
فلا يلزم الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثاني لانها وعذ من الدين والمدين **فان غل الدين**  
**المؤجل في الاداء** وسقط الاجل ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجل بربى من خمسة و  
بقية خمسة حالة لان الحاق الاجل وعد لا يلزم بخلاف اسقاط بعض الدين **ولو عكس**  
اي صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة لغا الصلح لانه ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي  
وهو لا يحل فلا يصح التوكيد **النوع الثاني الصلح على الاكراه** فيصل ان جرى على النفس المدعى وفي  
الروضة كاصلاها عن غير المدعى كان يدعى عليه دارا فينكر ثم يتصلحا على ثوب او دين انتهى  
وكان نسخة المصنف من المحررين بالنون فعين عنها بالنفس ولم يلاحظ موافقة ما في



الشرح فيهما مسئلتان حكمهما واحد وكذا ان جرى الصلح عن بعضه الى المدعي كنصف الذاريين  
في الاصل والثاني يصح التوافق على استحقاق البعض وان كان للمدعي ديناً وتصلح الحائز بعضه  
فان تصلح الحائز على خمسة مائة في الزمة لم يصح جزماً او خمس مائة معينة لم يصح الاصل **وقوله**  
**صالح عن الدار التي تدعيها ليس اقراراً في الاصل** والثاني اقرار بقبضه الاعتراف بالملك  
كالوقاية لكن ودفع باحتمال ان يريد به قطع الخصومة لا غير وعلى الاول يكون الصلح  
بعد الاقرار صلح انكار القسم الثاني من الصلح يجري بين المدعي والاجنبي والعين  
**وكأنه** بان قال المدعي عليه في الصلح عن المدعي وهو مقرر لك به صح الصلح على الموكل بما وكل به كنصف المدعي  
او هذا العبد من ماله او عشرة في ذمته وصار المدعي ملكاً للمدعي عليه ولو صالح الاجنبي لنفسه  
بغير ماله او دين في ذمته **والحالة هذه** ان المدعي عليه مقرر بالمدعي صح الصلح للاجنبي و  
كانه اشتراه بلفظ الشراء وان كان المدعي عليه منكراً وقال الاجنبي هو مبطل في انكاره و  
صالح لنفسه بعينه او عشرة في ذمته مثلاً لياخذ المدعي من المدعي عليه فهو شرط مقصوب  
فتفريق بين قدرته على التراجع فيصير وعندهما فلا يصح وان لم يقل هو مبطل مع قوله هو منكروني  
الروضة كاصلا وانا لا نعلم صدقك وصالح لنفسه او للمدعي عليه لغا الصلح لعدم الاعتراف للمدعي  
بالملك ولو كان للمدعي ديناً فقال الاجنبي للمدعي وكلني المدعي عليه بمصالحك على نصف المدعي او  
على هذا الثوب من ماله فصالحه بذلك صح الموكل ولو صالح الاجنبي نفسه في هذه الحالة او حاله  
الانكار بعين او دين في ذمته فهو ابتداء دين في ذمة غيره فلا يصح على الاظهر السابق في باب  
**فصل في الطريق الثاني** فبالجملة ويعبر عنه بالشارع ولا يتصرف فيه بالبناء للمنفعة  
**بغير المارة** في مهورهم فيه لانه حق لهم ولا يشترع اى يخرج فيه جناح اى روضه ولا سائلاً  
اى حقيقة على حائطين هو بينهما يضرهم اى كل من الجناح والسباط بل يشترط ارتفاعه  
اى كل من الجوز فعلة للمسلم بحيث يترتب له المصلحة لا لا يورى وعلى راسه طولية  
العالية وهو ظاهر ويشترط ان لا يظلم الموضع عند اكثر الاصحاب وان كان من القرى سابق  
والقوا فلغيره بعد بحيث يترتب له المصلحة لا لا يورى وكسر الثانية على البعير مع اخذ  
الظلة بكسر الليم فوق المحل لانه يتوقف ذلك اما الذي فيمنع من اخراج الجناح في شارع  
المسلمين لانه كاعلاماثة على بناء المسلم او يبلغ ذكره الروضة ويحرم الصلح على اشباع الجناح  
بشي وان صالح عليه الامام ولم يضر المارة لان القوي لا يفرد بالعقد وانما يتبع القوي  
وما لا يضر الطريق بمسحق الانسان فعلة من غير عوض كالمرور ويجوز ان يبنى في الطريق  
ذكر بفتح الدال الى مسطبة او بغير من شجرة وقيل ان لا يضر المارة جواز الجناح وقرى الاول  
بان شغل المكان بما ذكر مانع من الطريق وقديراً من المارة فيصطكون به وغيره النافذ جزم  
الاشباع للجناح اليه غير اهله ولا خلاف وكذا يجوز لبعض اهله في الاصل الارضى  
الباقين تضر روابه ام لا لا اختصاصهم بذلك والثاني يجوز بغير رضاهم ان لا يتضرر روابه  
لان كلامهم له الاتفاق بقرانه فكذلك بهلوانه كالشارع وعلى الوجهين يجرى الصلح على اشراعه

قال

هذا هو الوجه الثاني في طريق الثاني وهو ان يضر المارة في ذمة غيره فلا يصح على الاظهر السابق في باب

فصل في الطريق الثاني

فبالجملة ويعبر عنه بالشارع ولا يتصرف فيه بالبناء للمنفعة

بما لا تقدم واهله من نقد باب داره اليه لانه لا صلة جداره من غير نفوذ باب اليه **وهل**  
**الاستحقاق في كل اى الطريق المذكورة** وهي مؤنث ويذكر كلهم ام يختص بشركة كل واحد **واحد**  
**بين راس الدرب** وباب داره لانه محل تزجده **وجهاً احدهما الثاني** والاول قال **احداً**  
جواز التزجده والاتفاق في بقية الدرب لطرح الاشتغال عند الادخال والاخراج **وليس**  
**نقد باب اليه** للاستطراق الا رضاهم بضرهم بمرور الفاح او مرورهم عليه وله بعد الفتح رجوع  
الرجوع متى يشاء **اوله فحده** اذا استمر بالتحقيق **الاصل** لانه رفع جميع الجدار في بعضه اولى  
والثاني قال الباب يشعر بشيوع حق الاستطراق فيستدل به عليه قال في الروضة **وهو**  
**ومن له فيه باقية** اى ايراد فتح اخر بعد من راس الدرب من الاول فشركا **ثم** منه من يابعد  
الاول جزء ما ومن يابعد قبل على احد الوجهين السابقين في كيفية الشراكة في الجناح وسواء الاول لا  
اخذاً من الاطلاق مع التفصيل وقوله وان اقرب الى راسه ولم يسد الباب القديم **فذلك** اى شركا منه  
كما تقدم لان زيادة الباب تؤدي زيادة زمة الناس ووقوف الدواب فيضربون به وان سده **فلا**  
**لانه** نقص حقه **ومن له داران** فتحان بفتح الفوقانية **اوله** الى راسين مسدودين او درين مسدودين  
**وشايع** ففتح بابا اى ايراد فتح بينهما **البيع** **والاصل** لانه تصرف مصادف للملك والثاني يقول ففتح  
يثبت له من كل درب من الثلاثة ممر الى الدار التي ليست به ويتردد فيها استحقاقه من الاتباع و  
محل الخلاف اذ افتح بعض الاستطراق قال الرافعي مع سد باب احدى الدارين زاد في الروضة و  
عدم سده صح به الاصحاب قالوا ولو ايراد فتح لاي يطمع بها وجعلها داراً واحداً يتردد عليها  
جاز قطعها انتهى وهو مراد الرافعي بقوله ما اذا قصد اشباع ملكه فلا يمنع اى قطعها **وحيت** ففتح  
**الباب** فصالحه **اهل الدرب** **بالاصح** قال في التتمة ثم ان قدر وامدة فهو اجارة وان اطلقوا او  
شرطوا التاميد فهو بيع جزء شايع من الدرب له وتزجده منزلة احدهم وسكت الشيخان على ذلك  
**يجوز للمالك** فتح الكعوات وجداره للاستئصاء بل يجوز له ازالة بعض الجدار وجعل شباكاً  
مكانه والكوة بفتح الكاف طاقه **والجدارين** للمالكين لبنائين **قد** يختص اى يفرده احدهما  
ويكون سائر الاخر قد يشتركا فيه **فالمتحقق** به احدهما ليس للاخر وضع الجذوع بالمحبة  
اى الخشب عليه **في الجذير** ولا يحبر المالك له ان يمنع من وضعها والقديم عكس ذلك الحديث  
الشيخان لا يمنع جاز اجارته ان يضع خشبه في جداره اى الاول وخشبة روى بالافراد  
منونا والاكثر بالجمع مضافاً وعرض حديث خطبة حجة الوداع لا جيل لامرئ من مال اخيه  
الاما اعطاه عن طيب نفس رواه الحاكم باسناد على شرط الشيخين في معطيه وكل منهما  
منفرد في بعضه فلورضى المالك على الجذير بالوضع بلا عوض فهو اجارة له الرجوع قبل البناء  
عليه اى على الموضع **وكذا** بعده في الاصل كسائر العوارى **وقال** في الرجوع **تخير** بين ان يبقيد  
اى الموضع المبني عليه باجرة او يقطع ذلك ويغرم الرش بقضه كالوا عا راضاً للمساو  
قيل في اية طلب الاجرة فقط لان القلع يضر المستعير فان الجذوع اذا ارتفعت اطرافها  
لم تتسك على الجدار الثاني ومقابل الاصل لا رجوع له اصلاً لان مثل هذه الاعارة يراها الناس

هذا هو الوجه الثاني في طريق الثاني وهو ان يضر المارة في ذمة غيره فلا يصح على الاظهر السابق في باب

فصل في الطريق الثاني

فبالجملة ويعبر عنه بالشارع ولا يتصرف فيه بالبناء للمنفعة

فبالجملة ويعبر عنه بالشارع ولا يتصرف فيه بالبناء للمنفعة



كالاعارة للدفن ميت ولو رضى بوضع الجذوع والبناء عليها بعوض فان اجر راس الجدار  
 البناء فهو اجارة يعرض من غير تقدير مدة وتنازل للحاجة وان قال بعينه للبناء عليه او بعث  
 حق البناء عليه فالأصح ان هذا العقد فيه شئوب بيع وشئوب اجارة لانه عقد على منفعة  
 تتبادر فتشوب البيع من حيث التنازل فاذا بني فليس للمالك الجدار نقضه بحال الا بالاجارة  
 ولا مع اعطاء ارش نقضه لانه مستحق الدوام بعقد لازم ولو انهدم الجدار بعد بناء المشتري  
 فاعادته ما لكه فلامشترى اعادة البناء بتلك الآلات وبمثلها والوجه الثاني ان هذا  
 العقد بيع مملوك بموضع رؤس الجذوع والثالث انه اجارة مؤبدة للحاجة وسواء كان  
 الاذن في البناء بعوض او غيره يشترط بيان قدر الموضع المبني عليه طولا وعرضا و  
 سمك الجدران بفتح السين اي ارتفاعها وكيفيتها لكونها منضدة او خالية الاجواف  
 وكيفية السقف المحمول عليها لكونه خشبا او رجا او عقد لان العرض يختلف بذلك ولو اذن  
 في البناء على ارضه كفي بيان قدر محل البناء ولم يجب ذكر سمكه وكيفيته لان الارض تحمل كل شئ  
 واما الجدار المشترك بين اثنين مثلا فليس لاحدهما وضع جذوعه عليه بغير اذن من الآخر  
 في الجدي والقدير له ذلك كالقديم في الجار لما تقدم واولى وليس له ان يتدبره وتدابير البناء  
 فيها او يفتح فيكونه بلا اذن كسائر الاملاك المشتركة لا يستقل احد الشريكين بالانتفاع وله  
 ان يستند اليه ويستند اليه متاعا لا يضر وهذا القيد لا يرد على الجدار ولا يغير ذلك في جدار  
 الاجنبي ايضا لعدم الضائقة فيه فان منع احد الشريكين الآخر من متاعه وجها انهما  
 في الاضنة لا يمنع وليس له اجارة شريكه على العادة في الجدي بقصره بتكليفهما والقدير له ذلك  
 صيانة للملك عن التعطيل فان اباد الطالب اعادته من يدهم بحاله لنفسه لم يمنع ويكون المعاد  
 ملكه ببيع عليه ما يشاء وينقصه اذا شاء ولا يضر الاشتراك الا بهي فان له خفا في الحمل عليه قاله  
 القاضي ابو الطيب وابن الصباغ وسكت عن ذلك الشيخان لظهوره ولو قال الآخر لا ينقصه واعزم  
 لك حصتي او نصف القيمة لم يلزمه اجابته كابتداء العماره وعلى القديم يلزمه اجابته وان اباد  
 اعادته ينقصه المشترك فلا خرمعه وعلى القديم ليس له منعه ولو لم يوافق على الاعادة ينقصه  
 المشترك كما كان فلو بشرط اذابة لاحدهما ينقص لانه شرط عوض من غير معوض ولو انشرا  
 ما باعاده ينقصه بشرط له الآخر الاذن في ذلك زيادة جار فكانت في مقابلة علمه في  
 نصيب الآخر فاذا شرط له السدس يكون له الثلثان قال الامام هذا التصور فيما اذا شرط  
 له السدس النقص في الحال فان شرط السدس بعد البناء لم يصح فان الاعيان لا تؤجل  
 ويجوز ان يصح على اجراء الماء والقاء النجس في ملكه اي تلك المصالح بعد علم مال كان يصالحه  
 على ان يجري ماء للطرف من هذا السطح على سطح المجاور له ليعزل الطريق وان يجري ماء  
 النهر في ارضه ليصل الى ارض المصالح وان يلقى النجس من هذا السطح الى ارضه وهذا الصلح  
 في معنى الاجارة يعرض بلفظها ولا يباس بالجهل بقدره بل الطول لانه لا يمكن معرفته ولا يجوز  
 الصلح على اجراء الغسالة على السطح على مال لان الحاجة لا تدعو اليه بخلاف ما تقدم **ولي**

تنازعا

في البيع  
 في الاجارة  
 في العارية  
 في القرض  
 في الهبة  
 في الوصية  
 في الزكاة  
 في النكاح  
 في الطلاق  
 في الميراث

في البيع  
 في الاجارة  
 في العارية  
 في القرض  
 في الهبة  
 في الوصية  
 في الزكاة  
 في النكاح  
 في الطلاق  
 في الميراث

تنازعا جارا بين ملكهما فان اتصل ببناء احدهما بحيث تعلم انهما ببناء معا كان دخل النصف  
 لثبات كل منهما في الاخر فلا بد فيحاق ويحكم له بالجدار لان يقوم بينة بخلافه والاى وان  
 لم يتصل ببناءه كذا كان ان اتصل ببناءهما او انفصل عنهما فلهما اي اليد وعبارة الجذر والروضة  
 كاصلها فهو في ايديهما فان اقام احدهما بينة ان له فله **والأصل** اي خلق كل منهما الاخر  
 على النصف الذي يسلم له او على الجنب لانه ادعاه وجهان احدهما الاول **فان حلفا او كلفا** عن البين  
 جعل الجدران بينهما بظاهر اليد وان خلف احدهما فله وفي الروضة كاصلها والجذر وان خلق  
 احدهما ونكل الآخر ففني الحاق بالجنب ويتضح ذلك بما ذكره عليه في كتاب الدعوى واليمين انه  
 ان خلق الذي يدعى القاضى بخلفه ونكل الآخر بعد خلف الاول اليمين مردودة اي يقضى  
 له بالجنب وان نكل الاول ورغب الثاني في اليمين فقد اجتمع عليه يمين النفي للنصف الذي  
 ادعاه صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذي ادعاه هو وهل يكفيه الان يمين واحدة يجمع  
 فيها اليقين والاثبات ام لا يدين يمين للنفي واخرى للاثبات وجهان احدهما الاول فيحاق ان  
 الجميع لللاحق لصاحبه فيه او يقول لاحق له في النصف الذي يدعيه والنصف الاخر لغيره  
 وهو كان لاحدهما عليه جذوع لربيع بذلك لانه لا يرد على الملك فاذا حلفا بقيت الجذوع  
 لهما لاحتمال انهما وضعت تحت والسقف بين علوه اي شخص وسمل غيره كذا روي عن  
 فينظر امكن احدا انه بعد العلق بان يكون السقف عاليا فينقب وسط الجدار ويوضع  
 رؤس الجذوع في النقب ويسقف فيكون في يدها لاشتركا في الانتفاع به **ولا يمتنع** لهما  
 نه بعد العلق كالانح الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو **فصاحب السفل**  
 يكون لاقضاله ببناء له والعلو بغير العين وكسرها وسكون اللام ومثله السفل **باب**  
**الحواله** هي ان تخيل من له عليك دين على من لك عليه مثله فيقول احلتك بعشر ذك على  
 علي فلا بد بعشر ذك عليه فيقول احلتك والاصل في احديث الشيخين مطلقا فلا بد  
 اذا اتبع احدهم على ملي فليتبع وروي الامام احمد واليهي واذا احيل احدهم على ملي فليجتز  
 اتبع بسكون البناء احيل فليتبع بسكونها فليجتز **يشترط لها التقاضي المحل والمحال** لا  
 منهما عا قد اهما فهي بيع دين بدين في الاصح جوازها الشارع للحاجة **لا الحال عليه في الاصح**  
 لانه محل الحق لصاحبه ان يستوفيه بغيره والثاني مبني على ان الحواله استيفاء حق  
 كان المحال استوفى ما كان له على المحل فاقرضه المحال عليه ويستعذر اقرضه من غير رضاه  
**ولا يصح على من لا دين عليه وقيل يصح برضاه** بناء على انها استيفاء الى اخره فقبولها ضمان  
 لا يبرأ به المحيل وقيل يبرأ ببيع الدين **اللازم** عليه وان اختلف الدينان في سبب الوجوب  
 كالنفي والقرض والاجرة وبذل النفي ويستثنى دين السلم فانه لازم ولا تقع الحواله به و  
 لا عليه في الصحيح ومقابلته مبني على انها استيفاء ذكر هذا الاستدلال في الروضة **الحال** من  
 الدين كالشرط والحب **وكذا المستوفى** مذهب الثوري والعبد في الاصح والثاني فيشترط كونه متعلبا  
 ليتحقق مقصود الحواله من الصالح المستحق الحق من غير تفاوت **ويصح بالثمن في مدة**

في البيع  
 في الاجارة  
 في العارية  
 في القرض  
 في الهبة  
 في الوصية  
 في الزكاة  
 في النكاح  
 في الطلاق  
 في الميراث







اذ لم يكاتب استأطرها بالبيع فلا يصح ضمانها وسواء في اللزوم المستقر وغيره كمن البيع بعد قبض  
البيع وقبله **وبيع ضمان الثمن في مدة الخيار** **والأصح** لانه ايل الى اللزوم والثاني ينظر الى انه غير  
لازم الان واشار الامام الى ان صحيح الضمان مفرغ عما ان الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن الى البائع  
البائع اما اذا امتنع فهو ضمان للحجب **وضمان الجعل في المعاينة كالرهن به** وتقدم انه لا يصح الرهن  
به قبل الفراغ من العمل وقيل يجوز بعد الشروع فيه واما بعد ثمانية فيجوز قطعاً **وكونه اي**  
**المقصود معلوماً والجديد فلا يصح ضمان الجهر** وصحة القديم بشرط ان يثاني الاحاطة به كصنعت ماكد  
على فلان وهو لا يعرفه لانه معرفته متيسرة بخلاف صنعت شيئاً ما لك عليه فلا يصح قطعاً **والابراء**  
**من الجهر بطلان الجدي** بناء على انه تمليك المدين ما في ذمته فيشترط علمه به وفي القديم يقع على  
على انه اسقاط كالاعتناق وعلى التمليك لا يحتاج الى القبول لان المقصود منه الاسقاط وقيل جازاً  
اليه **الامن ايل الدية** فيبرء الابراء من اهل القولين مع الجهر بصفقتها لانه اغتفر ذلك في اثباتها  
وذمة الجاني فيعتقر الابراء تبعاله **وبيع ضمانها في الاصح** على الجديد كالقديم لانها معلومة لمن  
والعدد ويرجع في صفقتها الى غالب اهل البلد والثاني ينظر الى اهل صفقتها **ولو قال صنعت مما كد على**  
**زيد من درهم الى عشرة فالأصح صحته** والثاني بطلانها فيه من الجاهلية ودفعته بذكر الغاية  
**والأصح** على الاول انه يكون ضماناً **للعشرة قلت الاصح لتسعة والله اعلم** كذا صححه في الروضة  
وقيل ثمانية اخرجاً للطرفين والاول ادخالها والثاني ادخل الاول فقط وصححه في المحرر ونظير  
المسئلة من الاقرار ونقل الشرح صحيح الاول عن البغوي والسلمين فربح يجوز ضمان النافع  
الثابتة في الذمة كالاموال **فصل المذهب صحة كفالة البدن في الجملة الحاجة اليها وفي قول**  
**لا يصح** وقطع بعضهم بالاول فان كفلاً بدناً من عليه مال لم يشترط العلم لعدم لزومه للكفيل ولكن  
يشترط كونه مما يصح ضمانه فلا يصح الكفالة ببدن المكاتب للنجوم التي عليه لانه لا يصح ضمانه كما  
تقدم **والمذهب صحته** ببدن من عليه عقوبة ادمي كقصاص وحبس وقذف ومنعه في حد والله  
تعالى كحد الحر والزنا والسرقة لانها يسرى ردفعها ما يمكن وفي قوله المسئلة الاولى انها لا تصح لان  
العقوبة مبنية على الدفع فيقطع الذرائع المؤدية الى توسعها وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني  
لثاني نظر الى انه لا يجوز الكفالة بالعقوبة وفي المسئلة الثانية طريقة حاكية لقولين **وتصح**  
الكفالة ببدن صبي ومجنون باذن وليهما لانه قد يستحق احضارها لاقامة الشهادة على امور  
تربا في الاطلاق وغيره واذن وليهما قايده مقام رضى المكفول المشرط كما سيأتي وبطلب الكفيل و  
ليهما احضارها عند الحاجة اليه **وبنصوص وغايب** وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يجوز  
للمعسر ضمان الماله وبدن حيث قبل ذمته **لمحضرة فيشهد** بفتح الهاء **على صوريته** اذا حملوا الشهادة  
لذلك ولم يعرفوا اسمه وشبهه ويظهر كما قال في المطلب استعراض اذن الوارث اذا شرط بان  
المكفول ثم ان عن مكان التسليم **والكفالة تعين والآي** وان لم يعين مكانها **تبعين وبها**  
الكفيل يتسلمه في مكان التسليم المذكور **بلا حايك** كقولهم يمنع المكفول له عنه منع وجوده لما ايل لايبرء  
الكفيل **وبان يحضر المكفول** ويقول للمكفول له سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولا يكفي مجرد حضوره

وهو التزام  
أخصا بالكفول

عن القول المذكور فان غاب لم يلزم الكفيل احضاره ان جهل مكانه والاى وان عرف مكانه فليزوم  
احضاره من مسافة الفصر فما دونها وبمهل مدة ذهاب واياب فان مضت ولم يحضره **حبس**  
**وقيل ان غاب الى مسافة الفصر لم يلزمه** احضاره ولو كان غائبا حين الكفالة برضاء فالحكم في  
احضاره كالو غاب بعد الكفالة وبمسافة الاحضار يتقيد غيبته في صحة كفالته كما قاله  
الامام والغزالي وقوله حيث قال المطلب ان يتعد احضار الكفول عوت وغيره **والايجته**  
**اذا مات ودفن لا يطلب الكفيل بالمال** لانه لم يلزمه والثاني فيقول الكفالة وثيقة فيستوفى  
الدين منها اذا تعدد تحصيله من عليه كالرهن وقبل بطل الكفيل باحضاره لاقامة الشهادة  
على صورته **والايجته انه لو شرط في الكفالة انه يغرم المال ان فات التكميل بطلت** والثاني يعنى وهو  
مبنى على الثاني في مسئلة الموت انه يطلب بالمال **والايجته انها لا تغير معنى الكفول** والالتفات  
مقصودهما من احضاره لانه لا يلزمه الحضور مع الكفيل حينئذ والثاني يعنى وبغرم الكفيل للمال  
عند العجز عن احضاره وهو مبنى على الثاني في مسئلة الموت ايضا تنقضية في ضمان الاعيان اذا  
ضمن عينها لكان ان يردها من هي في يده مضمونة عليه كالمضاربة والمستعارة والمستأجرة ففيه  
الطريقان في كفالة البدن وعلى الصحة اذا ردها برى من الضمان وان تلفت قبل عيده قتلها ومهانا كالموت  
مات الكفول وعلى وجوبها هل يجب المقصودة اكثر القيم او قيمة يوم التلف وجهان اقواهما الثاني  
لان الكفيل غير متعدد اتحادا لم يكن العين مضمونة على من هي في يده كالدبعة والمال لا يرد الشريك  
الوكيل والوصى فلا يصح ضمانها قطعا لان الواجب فيها التحلية دون الرد **فصل في شروط ضمان**  
**والكفالة لفظ فيشعر بالانتماء كضمنت دينك على فلان او غمخته او تغلته او كفلت بدينه**  
**او انا بالمال العبود او احضر الشخص المعنوي ضامن او كفيل او زعيم او حميل وكلها صرايح ولو**  
**قال اودى المال او احضر الشخص او وعد لا التزام والايجته لا يجوز تطبيقها بشرط خواتم اجاء**  
**واسى الشرع فقد ضمنت او كفلت ولا توقيت الكفالة**  
عنوانا كفيل بزيادى الى شهر فان مضى بربيت ولا يجوز توقيت الضمان قطعا نحو ان اضامن بالمال الى  
شهر فاذا مضى ولم اعزم فانا برى ومقابل الايجته في التعلق نظر الى عدم اشتراط التوقيت وفي  
توقيت الكفالة نظرا الى انها تنبع بعقل وبهذا توجه الثالث المحذور لتعلق الكفالة دون الضمان  
**ولو جرحها وبشرط تاخير الاحضار شهر اجاز** الحاجة عنوانا كفيل بدينه احضره بعد شهر ولو شرط  
التاخير مجرما كالحضار لم تنقض الكفالة في الايجته **والايجته يعنى ضمان المال موجلا اجلا معلوما الى**  
**ويثبت الاصل في حق الضامن وقيل لا يثبت** والثاني لا يصح الضمان للخالفة وهو الايجته في بعض  
نسخ المحرر كما قاله في الدقايق قال وفي بعضها ينص على الاول وهو الصواب ان المواعيق لما في النسخ  
ولو ضمن الموجل الى شهر موجلا الى شهرين فهو كضامن الى الموجلا **والايجته يعنى ضمان الموجل**  
**حالا والثاني لا يصح للخالفة والايجته على الاول انه لا يلزمه التجيل** كالموالتزمة الاصيل وعما هذا  
يثبت الاجل في حقه مقصودا او تبعا لبعوت الاصيل وجهان ومقابل الايجته قال الضامن  
تبرع لزم فيلزم صفته ولو ضمن الموجل الى شهرين موجلا الى شهر فهو كضامن الموجل حالا **والايجته**



اي المضمون له مطالبة الضامن والاصيل بالدين والايضاح ان لا يبيع الضامن بشرط براءة الاصيل  
المشروط لمقتضى الضامن والثاني يبيع الضامن والشرط والثالث يبيع الضامن فقط فان صححناها برى  
الاصيل ورجع الضامن عليه في المال ان ضمن باذنه لانه حصل براءة كالأدى ولو ابرأ المستحق الا  
صيل من الدين برى الضامن من الدين والاصيل لم يبرأ الضامن من الدين والاصيل ولو مات احد هما  
والدين موجب حمل عليه دون الآخر فان كان الميت الاصيل فللضامن ان يطالب المستحق باخذ  
الدين من تركته او اهل بيته هو لانه قد يملك التركة فلا يجد مرجعا اذا عزم وان كان الميت الضامن  
واخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الاذن في الضامن قبل حلول  
الاجل واذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل بتخليصه بالاداء ضمن باذنه  
والايضاح انه لا يطالبه قبل ان يطالب والثاني يطالب بتخليصه وللضامن الرجوع على  
الاصيل ان وجد اذنه في الضامن والاداء وان التفتي فيما فلا رجوع وان في اذن في الضامن فقط  
اي وان لم يفتي الاداء رجع في الاصح لانه اذن في سبب الغرم والثاني يقول الغرم حصل بغير اذن  
عكس اي لا رجوع في العكس وهو ان يكون اذن في الاداء فقط في الاصح لان الغرم بالضامن ولم ياذن  
فيه والثاني يقول اسقط الدين عنه باذنه ولو ادى مكررا عن صحاح او صالح عن حايه يتوب  
قيمه حسون فالايضاح انه لا يرجع الا عما عزم والثاني يرجع بالصالح والمالية لانه حصل البراءة  
منها بما فعل والماسحة حبرته معه ومن دين غيره بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع له عليه  
ان اذن في الاداء بشرط الرجوع رجع عليه واذا ان اذن مطلقا عن شرط الرجوع يرجع في الاصح  
للعرف والثاني قال ليس من ضرورة الاداء الرجوع والايضاح ان مصالحته اي المادون على غير جنس  
الدين لا يمنع الرجوع لانه مقصود الاذن ان يبرى ذمته وقد فعل والثاني يمنع فانه لما اذن  
في الاداء دون المصلحة وعلم الرجوع يرجع بما عزم كالضامن ثم انما يرجع الضامن والمؤدى اذا  
شهد بالاداء رجلين او رجلا واحدا فان شهد كل واحد منهما فليحلف معه فيكفي في  
الاصح لان ذلك حجة والثاني يقول قد يرتفعان الى حنفي لا يقضي بشاهد وعين فان لم يشهد الضامن  
بالادلة وانكره رب الدين فلا رجوع لانه ادى في عيبة الاصيل وكذا ان صدقه في الاصح  
لانه لم ينتفع باذنه والثاني انظر الى تصديقه فان صدقه المضمون له منع تكذيب الاصيل او  
ادى بحضرة الاصيل مع تكذيب المضمون له رجع على الذهب اي اراج من الوجهين في المستلذين  
الطلب في الاول وعلم الاصيل بالاداء في الثاني والثاني في الاول يقول تصديق رب الدين ليس حجة  
على الاصيل وفي الثانية يقول لم ينتفع الاصيل بالاداء لتركه لا يشهد واجيب بانه المقصود بتركه لا  
شهاد ويقاس بما ذكر في الضامن المؤدى في الاحوال المذكورة **كتاب الشركة**  
الشين وسكون الرأى وحكى فتح الشين وكسر الرأى هي انواع شركة الابدان كشركة الخليلين وسائر الحنفية  
كاللذين والتجارين والحياطين يكون بينهم كسبها بحسبها متساويا او متفقا وتامع اتفاق  
الصناعة كادرا واختلافها كالحياطة والرأى والتجارة والحراطة وشركة المفاضة بفتح المفاضة  
يشتركون فيكون بينهم كسبها قال الشيخ في التنبيه باحوالها وابدانها وعليها ما يعرض لكسر الرأى

في الشركة  
الشين وسكون الرأى  
والتجارين والحياطين  
الذين يشتركون في  
الصناعة كادرا  
اختلافها كالحياطة  
الرأى والتجارة  
الحراطة  
شركة المفاضة  
بفتح المفاضة  
يشتركون فيكون  
بينهم كسبها  
قال الشيخ في  
التنبيه باحوالها  
وابدانها وعليها  
ما يعرض لكسر  
الرأى

من غرم وسميت مفاضة من تقاضا في الحديث شرعا فيه جميعا وشركة الوجوه بان يشتركون  
الوجوه ان ليست بائع كل منهما بموكل ويكون البتاع لها فاذا باعها كان الفاضل عن الاثنان البتاع  
بها بينهما وهذه الانواع الثلاثة باطله ويجوز كل من الشريكين بما يكسبه بدينه او ماله او  
بشرائه وشركة العنان محججة وهي ان يشتركا في مالهما فيشتر فيهما على ما سياتي بيانه والعنان  
بكسر العين من عتق الشيء فله الجهرى ويشترط فيها العتق بول على الاذن في المضمون من كل منهما  
للاخر ومعلوم ان التصرف بالبيع والشراء وهو معنى قول الروضة كاصله في التجارة والتصرف  
فلو اقتصر على الشراء لم يكن في الاذن المذكور في الاصح لغرضه واللفظ عند الثاني بقوله فيهم فله عرفا  
ويشترط فيها اهلية التوكيل والتوكيل فان كل منهما وكيل عن الاخر في ماله ونفع الشركة في كل من النفع  
وغيره كالخطة دون المقوم بكسر الواو كالشباب وقيل يختص بالنقد المضمون من الدراهم والايضاح  
في جوازها في الدراهم المغشوشة وجاز ان اشترها في الروضة لانه ان استمر البذل رواجا ولا يجوز  
في التبر وفي جواز الشركة ويشترط خلو المالين بحيث لا يتم تزيان ويكون كل واحد قبل العقد  
فان وقع بعده في مجلسه فوجهان في الشركة اصحهما المنع  
فيعاد العقد ولا يكتفى بالخاط مع اختلاف جنس كدراهم ودراهم كوصفة كصالح ومكسرة وحظ  
حبل او حنطة بصفة فلا تنقض الشركة في ذلك هذا اذا اشترط الخاط اذا اشترطها مالين وعقد فان  
ملكوا مشتركا كما يصح فيه الشركة بارت وشرا وغيرهما واذن كل للاخر في التجارة فيه تمت الشركة لان  
المقصود بالخاط حاصل الخليفة في الشركة في العروضة من المقوم كالشباب ان يبيع كل واحد  
بعض عرضه ببعض عرض الآخر واذن في التصرف بعد التفاضل والبعض كالنصف بالنصف  
والثلث بالثلثين ولا يشترط علمهما بقيمة العرضين على الصحيح ذكره في الروضة وسواء تجاسا  
ام اختلفا وقوله كل محتاج اليه في الاذن ونسبة البيع اليه بالنظر الى الشري بتمامه بان يبيع للآخر  
ولا يشترط في الشركة تساوي قدر المالين اي تساويهما في القدر كما في الحر وغيره وقيل يشترط للتساوي  
في العمل والايضاح انه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد اي بقدر كل من المالين فهو النصف او غيره  
اذا امكن معرفته من بعد وماخذ الخلاف انه اذا كان بين اثنين حال مشتركا كل واحد منهما جاهل بقدر حصته  
منه اذن كل واحد منهما لا يضر التصرف في نصيبه منه بطل الاذن في الاصح ويكون الثمن بينهما من مالهما كما ان  
كل منهما على التصرف بلا ضرر فلا يبيع نسبة ولا يغير نقد البذل ولا يفتن فاحش ولا يتساوى فيه ولا  
لا يرضعه بضم التحتية وسكون الموحدة اي يدفعه لمن يرضيه متروكا بغير اذن هو فيك في البيع  
فان ابضعه او سافر بضمن وان باع بغير فاحش لم يضر في نصيب شريكه وفي نصيبه قولان  
يقضي الصفقة فان فرقها انقضت الشركة في البيع وصار مشتركا بين المشتري والشريك  
كذا في الروضة كاصله ويقاس بالعين البيع نسبة ولا يغير نقد البذل ولا يفتن فاحش ولا يتساوى فيه  
اي عقد الشركة متى شاء كالوكالة ويعزى ان التصرف جميعا بغير اذن اي يبيع كل واحد منهما فان احدهما  
للاخر عن شركته ولا يتصرف في نصيبه لم يغير العارز في تصرف في نصيب الموقوف وينبغي موت  
احدهما وجنونه وباعاؤه كالوكالة والرجح والخسران على قدر المالين تساوي اي الشريكة في العمل

101



او تفاوت فيه فان شرط اختلافه انما يتساوى في النسخ مع التفاوت في المال والتفاوت في النسخ مع  
التساوى في المال فسد العقد فيرجع كل على الآخر باجرة عمله في ماله وتنفذ التصرفات فيهما  
الاذن والرجوع بينهما على قولنا ان الرجوع على الاصل ولو اشترى بواحدة فقبل قوله في الرد  
الى شركته والخسران والتلف ان ادعاه بلا سبب او بسبب حتى كالسرقة فان ادعاه بسبب  
ظاهر كالحرق وحمل طوبى ببينة بالشبب ثم بعد اقامتها فيصدق في التلف به وسياق  
في نظير هذه المسائل غير الخسران في المودع الممين فانه ان عرف الخريق وعمومه صدق بلايين  
وان عرف دون عموم صدق ببينه فيا في مثل هذا وكذا الممين والخسران **ولو كان في يد المالك**  
**الشركي هو الذي وقال الآخر هو مشترك او قال لا بالعكس** اي قل من في يده المالك هو مشترك  
وقال الآخر هو في صدق صاحب اليد عليها **ولو قال صاحب اليد اقتسما** صارت في يده  
لي وانكر الآخر فقال هو مشترك صدق المتكسر لان الاصل عدم الشفعة ولو اشترى احداهما غنيا  
وقال اشتريته للشركة او لنفسه وكذبه الآخر بان عكس ما قاله صدق المشتري لانه اعلم بقصد  
وإياي الممين وهذه المسائل ايضا **كتاب الوكالة** يتحقق بموكل ومكيل وغيرهما  
سواء في شرط الموكل صحة ما شرته ما وكل فيه ملك او ولاية فلا يصح توكيل من لا يملك  
في شيء ولا في كمال المراه والمحرّم بغير الميم في النكاح اي لا توكّل المرأة في تزويجها ولا المحرم في  
تزوجها او تزويج موليته لانه لا يصح ما شرته لذلك ولو قالت لوليها وكذلك بغيره في الارتفاع  
فالذين لقبناهم من الامّة لا يحدونه اذا وكجوز ان يعتد به اذا وظهر في الروضة عن  
صاحب البيان نص الشافعي على جواز الاذن بلفظ الوكالة وصوبه ولو وكل المحرم من يعقد  
النكاح بعد التحليل صح كما ذكره كتاب النكاح ويصح توكيل الولي لزوج الطفل كالأب والجد  
الزوجه والمالك والوصي والقيم في المال ويستثنى من الصابغ توكيل الاعمي والبيع والتفريط  
مع عدم حتمه امة الضرورة بشرط الوكيل صحة مباشرته التصرف لنفسه لا لصبي ومجنون  
اي لا يصح توكلهما في شيء غير ما ياتي وكذا المرأة والمحرم في النكاح ايجابا وقبولا لكن الصبي اعقاد  
قبول صبي في الاول في جواز ادراة ايضا الهدي لاعتقاد السبق عليه في ذلك والثاني لا كغيره و  
على الاول هو وكيل عن الادب والمهدي والايحة توكيل عبد في قبول النكاح ومنعه في الاجابات في  
الثاني مجتهد فيهما والثالث بمنعه فيهما وفي الشرح حكاه الذهبي في التوكيل في القبول بغير اذن الميم  
في الروضة حكاه في توكيل فيه باذن السيد ايضا ويقاس به في الاذن وعدمه الاجاب  
المطلق فيه الخلاف بشرط الموكل فيه ان يملك الموكل حين التوكيل **فلو وكل مبيع عبد يملكه**  
**وطلاق من يملكها بطل في الاصح** لانه لا يمكن من مباشرة بيعه بنفسه فكيف يستنيب فيه  
غيره والثاني يصح ويكتفي بحصول الملك عند التصرف فانه المقصود من التوكيل وان يكون قابلا  
للتبليغ فلا يصح في عبادة الا في الحج ومثله العبرة وتفرقة زكاة وذبح الحية لادلتها ولا في  
شهادة وادلاء ولعان وسائر الايمان اي باقيها بالاملاء واللعان بميمان ولا في الظاهر  
في الاصح لما قاله باليمين والثاني يلحقه بالطلاق وعليه وعليه قاله المطلب لعل نظره

لو كان في يد المالك  
الشركي هو الذي  
وقال الآخر هو مشترك  
او قال لا بالعكس  
اي قل من في يده  
المالك هو مشترك  
وقال الآخر هو في  
صدق صاحب اليد  
عليها ولو قال  
صاحب اليد اقتسما  
صارت في يده  
لي وانكر الآخر  
فقال هو مشترك  
صدق المتكسر لان  
الاصل عدم الشفعة  
ولو اشترى احداهما  
غنيا وقال اشتريته  
لشركة او لنفسه  
وكذبه الآخر بان  
عكس ما قاله صدق  
المشتري لانه اعلم  
بقصد وياي الممين  
وهذه المسائل ايضا

انت

انت على موكل كظهور اسمه ويلحق بالزكاة الكفارة وصدقة المظروع وبالاحجية الهدي  
وباليمين النذر وتعليق العتق والطلاق ويصح التوكيل في طرفي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح و  
طلاق وسائر العقود والقضخ كالصلح والموالة والضان والشركة والاجارة والفتح بخيار  
المجلس مخير والشرط والاقرار والرد بالعيب **وتيقن الربوي واقباضها والدخول والمطاب** رضي  
للمضرم لم يرض في مال او غيره وفي الاعتاق والكتابة وكذا في تلك المباحات كالاهياء والاصحية  
**والاخطاط لا الاظهر** فيحصل الملك فيها للوكيل اذا اقتضاه الوكيل له والثاني لا يصح التوكيل فيها  
والملك فيها للوكيل بخياره والرافعي في الشرح حكى الخلاف وجهين قال في الروضة تعليق البعض لجزا  
سائرين وهما قولان مشهوران واجيب بانها مخيرتان **اي قرار اي لا يصح التوكيل فيه في الاصح**  
والثاني يصح وبين جنس المقر به وقدره ولا يلزمه قبل اقرار الوكيل وقيل يلزمه بنفس التوكيل  
وعلى عدم الصحة يجعل مقرا بنفس التوكيل على الاصح في الرضوخ ويصح التوكيل في استيفاء عقوبة  
ادبي كعقاص وخذق وقيل لا يجوز استيفاءها الاجرة الموكلة لاحتمال العقوبة الغيبة  
وهذا الحكم يقيى قول من طريقة والثانية القطع به والثالثة التقطع بمقابلته ويجوز للامام  
التوكيل في استيفاء حدود الله تعالى وللسيد التوكيل في حرد مملوكه ويكفي الموكل فيه معلومان  
بعض الوجوه ولا يشترط علمه من كل وجه مسامحة فيه فلو قال وكلتك في كل قليل وكثير او في كل  
امور عباد وفقتك ليك كل شيء والمعنى في هذا الاول لان الانسان اغايوكل فيما يتعلق به  
لم يصح التوكيل لان فيه غورا عظيما لضرورة الاحتياط وان قال له بيع اموالي وحقن ارقائي صح  
وان لم تكن امواله معلومة لان الغرض فيه قليل ان وكل في شراء عدد وجب بيان نوعه كزكي  
وهندي او دار وجب بيان المحلة والسكة بكسر السين اي الحارة والرقاق لا قدر الثمن اي لا  
يجب بيان قدر الثمن في الاصح في المسلمتين والثاني يجب بيان قدره كاية او غايته كان يقول من  
ماية الى الف ومسئلة الثمن في الدار مزبده في الروضة ومسئلة العبدان اخلاق اصناف النوع فيه اختلاف  
ظاهرا قال الشيخ ابو محمد لا بد من التعرض للعلق ويشترط من الموكل لفظ يقتضي رضاه بكونك  
وكذا او فوضته اليك وانت وكل في فيه فلو قال بيع او اعتق حصل الاذن والاول ايجاب وهذا  
قائم مقامه ولا يشترط القبول لفظا لفظا للتوكيل باباحة الطعام وقيل يشترط فيه كغيره  
وقيل يشترط في صيغ العقود كوكنتك دون صيغ الامر كبيع واعتق لما قاله هذا بالاخرة  
اما القبول معنى وهو الرضى بالوكالة فلا بد منه قطعاً فلورد فقال لا قبل ولا افضل بطلت  
ولا يشترط في هذا القبول التجمل قطعاً ولا في القبول لفظاً اذا شرطناه الفور ولا المجلس و  
وقيل يشترط المجلس وقيل الفور ولا يصح تعليقها بشرط في الاصح بخلافه الفور ولا المجلس و  
راس الشر فقدم وكنتك في كذا فان جرحها وبشرط للتصرف بشرط جاز قطعاً نحو وكنتك الآن  
في بيع هذا العبد ولكن لا تبنيه حتى يبي راس الشر فليس لديه بيعه قبل مجيئه وتقع الوكالة  
الوقت كقولك وكنتك الى شهر رمضان ولو قال وكنتك وكذا متى عز لك فانت وكل في صحة  
في كمال الاصح والثاني لا يصح لاشتمالها على شرط التابيد وهو الزام العقد الجائر واجيب

لو كان في يد المالك  
الشركي هو الذي  
وقال الآخر هو مشترك  
او قال لا بالعكس  
اي قل من في يده  
المالك هو مشترك  
وقال الآخر هو في  
صدق صاحب اليد  
عليها ولو قال  
صاحب اليد اقتسما  
صارت في يده  
لي وانكر الآخر  
فقال هو مشترك  
صدق المتكسر لان  
الاصل عدم الشفعة  
ولو اشترى احداهما  
غنيا وقال اشتريته  
لشركة او لنفسه  
وكذبه الآخر بان  
عكس ما قاله صدق  
المشتري لانه اعلم  
بقصد وياي الممين  
وهذه المسائل ايضا



التابعين وما ذكره السابق على الاول وعوده وكذا بعد العزل في تعليقها الصريح المنع  
وعلى المواد نفرد الوكاله منعه وان كان التعليق بكلمة تكرار العود بتكرار العزل ويجوز بان في  
تعليق العزل الصريح ما عدم صحة هذا من تصحيحه تعليقها وفي الروضة كما صرح ان العزل والى  
بصحة التعليق من الوكالة لانه لا يشترط فيه قبول قطعا **فصل في الوكيل بالبيع مطلقا**  
اي توكيلا لم يقيد ليس له نظر العرف **البيع بغير نقد البلد والبنسية والابن فاحش**  
وهو ما لا يحتمل على الجاهل البسيط وهو ما يحتمل غالبا في غير بيع ما يبايعة عشرة  
محتمل وما يبايعة غير محتمل **فلو باع على احد هذه الانواع وسلم المبيع ضمن** لتعديبه بتسليمه البيع  
باطل فيستوفى ان يقبول ببيع بالاذن للمبايع واذا باعه واخذ الثمن لا يكون ضامنا له  
وان تلقى المبيع غرم الموكيل قيمته من شاء من الوكيل والمشتري والقراء عليه ثم عما فهم من لزوم  
البيع بنقد البلد لو كان في البلد نقدا لزمه البيع باعليهما فان استويا في المعاملة باع باعليهما  
للموكيل فان استويا بخير فيهما وقابل المصنف التوكيل المطلق بقول **فان وكله ببيع مطلقا**  
**قدرا الاجل فذلك اي التوكيل صحيح جزوا وبيع ما قدره فان نقص عنه كان باع الى شئ عاقل**  
الموكيل بع به الى شهرين صح البيع في الاجل وان اطلق الاجل في التوكيل في الاجل **وحمل الاجل على**  
**التفاوت في مثله** اي المبيع بين الناس فان لم يكن فيه عرف راعى الوكيل الانقاع للموكيل  
والثاني لبيع التوكيل لاختلاف العرض متفاوت الاجل طول وقصر فصرح لوقال الموكيل  
بعه بكم شئت فاما البيع بالغبن الفاحش ولا يجوز بالنسية ولا بغير نقد البلد ولو قال  
بما شئت فله البيع بغير نقد البلد ولا يجوز بالغبن الفاحش ولا بالنسية ولو قال بكم شئت  
فله البيع بالنسية ولا يجوز بالغبن ولا بغير نقد البلد **ولا يبيع الوكيل مطلقا نفسه**  
**وولده الصغير** لانه منزه في ذلك **والاجل انه يبيع لابنه وابنه البالغ** لانشاء التهمة فيهما و  
الثاني يقول هو يبيع لهما ولو اذن له الوكيل في البيع لنفسه او ابنه الصغير صح بيعه لهما وفي وجه  
**والاجل ان الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع** لانهما من مقتضيات البيع والثاني لا  
لعدم الاذن فيهما **على الاول لا يسلمه اي المبيع حتى قبض الثمن فان خالف بان سلمه قبل**  
**القبض ضمن** قيمته وان كان الثمن اكثر منها فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه الى الموكيل واسترد الغرم  
والوكيل والصرف له القبض والاقباض بلا خلاف لان ذلك شرط في صحة العقد والوكيل بالبيع  
الى اجل له تسليم المبيع في الاجل وليس له قبض الثمن اذا حل الا باذن جديد **واذا وكله في شئ**  
**لا يشتري معيبا** لا يبيع له شرا لا اقتضاء الاطلاق عرفا بالسليم **فان اشتراه في الذمة وهو**  
**يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع الشراء عن الموكيل ان جهل المشتري العيب وان علمه فلا**  
**يبيع عن الموكيل في الاجل** نظر العرف والثاني ينظر الى اطلاق اللفظ وان لم يساوه لم يبيع عنه **ان علمه**  
**المشتري وان جهله وقع** عن الموكيل في الاجل كما لو اشتره بنفسه **واذا وقع للموكيل في صورته**  
**فلكل من الوكيل والموكيل الرد** بالعيب فان رضى الموكيل به فليس للوكيل الرجوع لان العيب وقع  
الشري في صورته العلم للوكيل وان اشترى بعين مالا للموكيل حيث قلنا هنا لا يبيع عنه **والاجل**

في البيع بالوكالة  
فان كان التعليق  
بمادة تكرار العود  
بتكرار العزل  
فان كان التعليق  
بمادة تكرار العود  
بتكرار العزل

في البيع بالوكالة  
فان كان التعليق  
بمادة تكرار العود  
بتكرار العزل

في البيع بالوكالة  
فان كان التعليق  
بمادة تكرار العود  
بتكرار العزل

في البيع بالوكالة  
فان كان التعليق  
بمادة تكرار العود  
بتكرار العزل

هنا حيث قلنا هنا يقع عنه فكذا هنا وليس للوكيل هنا الرد في الاجل وليس للوكيل ان يوكل  
بالمال ان تلقى منه ما وكل فيه **وان لم يبايعة منه ذلك** لكونه لا يحسنه او لا يليق به  
لأنه التوكيل فيه وقيل لا ولو كثر الموكل فيه **وعجز الوكيل عن الاتيان بملكه فالذهب انه**  
**يوكل فيما زاد على المكان** له دون المكان وقيل يوكل في المكان ايضا وهذه طريقة الثانية  
لا يوكل في المكان وفي الزاوية عليه **وهان والثالثة في الكن وحان ولو اذن في التوكيل فقال وكل**  
**من نفسك ففعل والثاني وكيل الوكيل والاجل ان يبيع له اجاره اياه وانعزل له بموته او**  
**جنونه او عزله موكله له** والثاني لا ينعزل بذلك بناء على انه وكيل عن الموكل وهو وجه في الروضة  
كما صرح والعنف عليه اقم غير مقام نفسك ولو عزل الموكل الثاني انعزل كما ينعزل بموته وجنونه  
وقيل لا لانه ليس وكيل من جهة **وان قال وكل عني ففعل فالقاضي وكيل الموكل وكذا الواطلي اي**  
**قال وكل ففعل** الثاني وكيل الموكل في الاجل فيقصد التوكيل عنه وقيل وكيل الوكيل **قلت** كقول  
الرافعي في الشرح **وفي هاتين الصورتين مع البناء على الاجل في الثانية لا ينعزل احداهما الاخر ولا ينعزل**  
**ما ينعزل** والموكل لانهما شاء **وحيت يجوز التوكيل في ما ذكر من المسائل بشرط ان يوكل امينا**  
**الا ان يعين الوكيل غيره** اي من ليس بامير في اذنه في التوكيل فيمنع تعيينه **ولو وكل الوكيل امينا**  
**في الصورتين السابقتين ففسق لم يملك الوكيل عزله في الاجل** **والسابع علم** هذا التصحيح لا يدع الرافعي  
وعبر في الروضة الا في وجه في المطالب العزل اياه من يبايعة ما وكل فيه **فصل في البيع شخص**  
**معين او في ماله** **من له او كان معين** يعني يتعين في البيع خو لزيد في بيعه في سوق كذا  
يعين ذلك **وفي المكان وجه اذا لم يتعلل به عرض الله لا يعين والغرض كان يركب في المراجعات**  
**فيه الشئ** المقدر فيه اجود وان قدر الثمن كايه فباع بها في غير المكان المعين جاز ذكر في الروضة  
**وانما العناية ببيع باقل منها وله ان يزيده على الا ان يصير بالذمة عن الزيادة فلا يزيد ولو عين**  
**المشتري** فبالبيع لزيد عناية لم يحرك ان يبيعه بالثمن لانه ربما قصد ارفاقه ولو لم يشتره عن الزيادة  
وهناك رغب بها في البيع بدونه في الاجل لا الروضة **ولو قال اشتري هذا الدينار وشاة ومئزر**  
**بصفة فاشترى به شاة** **فان لم يساو واحدة منها** دينار بالبيع الشر للموكل بان زادت  
قيمتها على الدينار فباعت ما وكل فيه **وان ساوته كل واحدة منهما فالظاهر الصحة اي صحة الشراء**  
**للك فيهما للموكل** لانه حصل غرضه وزاد خيرا والثاني يقول ان اشترى في الذمة فله موكل واحدة  
ينصف دينار والاخرى للوكيل ويرد على الموكل نصف دينار وان اشترى بعين الدينار فقد اشترى  
شاة باذن وشاة بلا اذن فيبطل في شاة ويصح في شاة بناء على تعريق الصفقة قال في الروضة  
ولو ساوت احدهما دينار والاخرى بعض دينار فطر يقان احدهما لا يقع في حق الموكل واحدة منهما  
واصحها الله لوساوت كل واحدة دينارا فيملكها الموكل في الاظهر وعلى مقابله ان قلنا للوكيل  
احدهما فله التي لا تساوي دينارا احصتها **ولو اجره بالشري تعين اي بغير مال كما في الجوز فاشترى**  
**في الذمة لم يبيع للموكل** لانه امر بعقد ينفذ بتلق العين فاني لا يبيع بثلثه وبطال بيعه  
**وكذا عكسه** اي لو اجره بالشري في الذمة ودفع العين عن الثمن فاشترى بعينه لم يقع الشراء للموكل







التعليق في البيع على تقدير صدق الوكيل للصورة وان لم يجب الموكل الى ما ذكر  
فان كان الوكيل كاذبا لم يحل له وطيرها وله التصرف فيها ببيع او غيره ان كان الشري  
بعين مال الموكل لبطلانه وان كان في الذمة حل ما ذكر للوكيل لوقوع الشري  
له وان كان صادقا فهي للموكل وعليه للوكيل الثمن وهو لا يؤديه وقد ظفر الوكيل  
بغير جنس حقه وهو جارية فيجوز له بيعها واخذ الثمن في الاصح ولو قال الوكيل  
انيت بالتصرف الماذون فيه من بيع او غيره وانكر الموكل ذلك صدق الموكل لان  
الاصل عدم التصرف وفي قول الوكيل لان الوكيل ائتمنه فعليه تصديقه ولو اختلفا  
في ذلك بعد ان نال الوكيل لم يصدق الابينة وقول الوكيل للموكل في المال مقبول  
بيمينه وكذا في الرد على الموكل لانه ائتمنه وقيل ان كان الوكيل يجعل فلا يقبل قوله في  
الرد ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول بيمينه ولا  
يلزم الموكل تصديق الوكيل في ذلك على الصحيح والثاني يلزمه لان يد روله يده  
فكانه ادعى الرد عليه ولو قال الوكيل بعد ابيع قبضت الثمن وتلف وانكر الموكل  
قبضه صدق الموكل ان كان الاختلاف قبل تسليم المبيع والاى وان كان بعد تسليمه  
فالوكيل المصدق على المذهب حملا على انه اتى بالواجب عليه من القبض قبل  
التسليم وفي وجه ان المصدق الموكل لان الاصل بقاء حقه والطريق الثاني  
في المصدق معها في الحالين القولان لان في دعوى الوكيل التصرف وانكار الموكل  
له ولو فكل بقضاء الدين بمال دفعه اليه فقال قبضته وانكر المستحق قضاؤه  
صدق المستحق بيمينه لان الاصل عدم القضاء والاطهر انه لا يصدق الوكيل  
على الموكل فيما قاله الابينة لان الموكل ائتمنه وقيم اليتم والوصى اذا ادعى دفع  
المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى بينة عند انكاره على الصحيح لان الاصل  
عدم الدفع والثاني يقبل قوله بيمينه لانه امين وليس لوكيل ولا مودع ان  
يقول بعد طلب المالك ماله لا ارد المالك الا بالاشهاد في الاصح لانه يقبل قوله  
في الرد

في الرد بيمينه والثاني له ذلك حتى لا يحتاج الى بينة وللغاصب ومن لا يقبل قوله في  
الرد كالمستعير ذلك اي لا ارد المالك الا بالاشهاد ان كان عليه بينة بالاخذ وكذا  
ان لم يكن في عند البغوى وقطع العاقيون بمقابله ولو قال رجل لمن عنده مال مستحقه  
وكلني المستحق بقبض ماله عندك من دين او عيى وصدقته من عنده المال في ذلك فله  
دفعه اليه والمذهب انه لا يلزمه اي دفعه اليه الابينة على كونه لاحتمال انكار الموكل  
له والطريق الثاني فيه قولان احدهما هذا هو المنصوص والثاني وهو يخرج من مسألة الوارف  
الاتية يلزمه الدفع اليه بلا بينة لاعتراضه <sup>باعتباره</sup> استحقاقه <sup>باعتباره</sup> الاخذ ولو قال لمن عليه دين  
احالني مستحقه عليك صدقة في ذلك وجب الدفع اليه في الاصح لاعتراضه بانتقال  
الدين والثاني لا يجب عليه الدفع اليه الابينة لاحتمال انكار المستحق للحالة  
قلت كما قال الدافعي في الشرح وان قال لمن عنده مال عيى ادين مستحقه انا وارثه المستحق  
لتمكته وصدقته من عنده المال في ذلك وجب الدفع اليه على المذهب والله اعلم  
لاعتراضه بانتقال المال والطريق الثاني فيه قولان احدهما هذا هو المنصوص والثاني وهو  
يخرج من مسألة الوكيل السابقة لا يجب الدفع اليه الابينة على وارثه لاحتمال انه  
يرثه لان حياته ويكون ظن موته خطئا <sup>باعتباره</sup> <sup>باعتباره</sup>

باب الوكيل اذا جاء بغير اذن



تحت الجرس الاول من المحل

او اول ما يند

نصل على النبي النبي العربي